رقم الترتيب ...../ ك ع إ ت ع ت/ج ب /2020

الجمهوريــة الجـزائريـــة الديمقـراطيــة الشـعبيــة
وزارة التعليـم العالـــي و البحث العلمـــي
جـامعـة أمحمد بوقـرة *بومـــرداس*

كـليـــة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتراه علوم في:

شعبـة: **العلوم الإقتصادية**
تخـصص: **إقتصاد كمي**

العلاقة بين الانفاق العام ومؤشرات الأداء الاقتصادي

حالة الجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى 2015

من إعداد الطالب: مقراني حميد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: سعيج عبد الحكيم

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2021/04/07

لجنـة المنـاقشـة:

بن حميدة هشام	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	رئيسا
سعيج عبد الحكيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	مشرفا ومقررا
قلي محمد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة بومرداس	ممتحنا
تهتان مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	ممتحنا
صواليلي صدر الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة2	ممتحنا
بلمهدي طارق	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الجزائر3	ممتحنا

السنـة الجامعيـــة: 2021/2020

الإهداء

أهدي هذا العمل:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما

وأدعو لهما كما علمنا القرأن الكريم

" رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى رفيقة الدرب: الزوجة الكريمة

إلى ابنتي الكتكوتة هبة الرحمن

إلى كل الإخوة والأخوات وعائلة مقراني

إلى أصهاري وعائلة جمعي

إلى كل الأصدقاء والأحباب

تشكرات

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
{وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ }
إبراهيم7

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وأمدنا بالجهد والصبر اللازمين
نحمده ونشكره حمدا كثيرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه
رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وأن أعمل صالحا ترضاه، وأصلح لي في ذريتي، إني تبت إليك وإني من المسلمين.

أشكر الأستاذ المشرف الدكتور سعيج عبد الحكيم على صبره معنا وعلى التوجيهات والنصائح القيمة وإتاحته طيلة فترة إنجاز هذا العمل
أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل، وعلى رأسهم الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لإشرافهم على تقويم هذا العمل.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين النفقات العامة وبعض أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي وهي: النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ومعدل تغطية الواردات في الجزائر للفترة 1970-2018.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول، ثلاثة منها نظرية تطرقنا فيها إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من السياسة المالية، النفقات العامة والمؤشرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة، وفصلين تطبيقيين، قمنا في أولهما بتحليل معطيات وواقع المتغيرات خلال فترة الدراسة، حيث لاحظنا تطور المؤشرات نحو الأسوأ كلما انخفضت أسعار النفط بشكل كبير، أما في الفصل الأخير فقد قمنا بدراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج حديث وديناميكي، وهو نموذج الـ ARDL الذي يقيس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، وأهم ما لاحظناه من خلال نتائج الدراسة، هو ضعف سياسة النفقات العامة في الجزائر التي تساهم بشكل ضئيل في رفع مستويات النمو الاقتصادي عن طريق نفقات التجهيز فقط في المدى الطويل، وتتسبب في ارتفاع مستويات التضخم، بالإضافة إلى غياب أثرها على معدل تغطية الواردات في المدى البعيد، ولاحظنا من جهة أخرى أن نفقات التسيير تساهم بشكل أحسن في تخفيض معدلات البطالة.

أما من خلال دراسة السببية، فقد لاحظنا في الأجل القصير وجود سببية من النفقات العامة بصنفيها إلى كل من النمو الاقتصادي، معدل البطالة ومعدل التضخم، في حين لاحظنا في الأجل الطويل غياب شبه كلي للسببية من النفقات العامة باتجاه المؤشرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، العلاقة، مؤشرات، النمو الاقتصادي، البطالة

Résumé :

L'objectif de cette étude est d'estimer la relation entre les dépenses publiques et les indices de la performance économique les plus importants qui sont : la croissance économique, le taux de chômage, le taux d'inflation et le taux de couverture des importations en Algérie pour la période 1970-2018.

Pour traiter ce sujet, nous avons divisé notre travail sur cinq chapitres, les trois premiers chapitres théoriques sont consacrés aux notions principales sur la politique budgétaire, les dépenses publiques et les indices macroéconomiques utilisés dans cette étude, tandis que le premier chapitre pratique, a été consacré a l'analyse des données des différentes variables utilisées pendant la période d'étude, , ou nous avons remarqué une mauvaise évolution des indices a chaque chute des prix de pétrole. Dans le dernier chapitre nous avons fait une étude économétrique analytique en utilisant le modèle ARDL qui mesure les relations a court et à long terme entre les variables , et selon les résultats de cette étude, nous avons remarqué un manque d'efficacité de la politique des dépenses publiques en Algérie qui contribue d'une manière insuffisante dans la croissance économique par les dépenses d'équipement uniquement à long terme, et qui cause l'inflation , en plus nous avons enregistré l'absence de l'effet de cette politique

sur le taux de couverture des importations à long terme, d'autre part nous avons remarqué que les dépenses de fonctionnement contribuent mieux à la baise de taux de chômage.

L'étude de la causalité a montré une causalité à court terme des dépenses publiques avec leurs deux grandes catégories vers la croissance économique, le taux de chômage et le taux d'inflation, tandis qu'à long terme nous avons enregistré une absence presque totale de la causalité des dépenses publiques vers les indices macroéconomiques.

Mots clés : dépenses publiques, relation, indices, croissance économique, chômage.

Abstract:

The object of this study is to estimate the relationship between public expenditures and the most important macroeconomic indicators (economic growth, unemployment rate, inflation rate and import coverage rate) in Algeria from 1970 to 2018.

To deal with this subject, We divided the research on five chapters, in the first three theoretical chapters, we explained the basic concepts related to the fiscal policy, public expenditures and economic indicators used in this study, And two practical chapters, in the first of them we analyzed the data and reality of the variables during the study period, where we have noticed a bad evolution of the indicators with each fall in oil prices, in the last chapter we made an analytical econometric study using the ARDL model which measures the short and long run relationships between variables, The results show a lack of effectiveness of public expenditure policy in Algeria which contributes insufficiently to economic growth by equipment expenses only in the long run, and which causes inflation, in addition we recorded the absence of the effect of this policy on the import coverage rate in the long run, on the other hand we noticed that the management expenses contribute better to the fuck unemployment rate.

The Causality studies have shown a short-run causality of public spending with these two categories towards economic growth, the unemployment rate and the inflation rate, while in the long term we have recorded an almost total absence from the causality of public spending to macroeconomic indicators.

Keywords : public expenditures, relationship, indicators, economic growth, unemployment

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل 1-1	المربع السحري لنيكولاس كالدور (Ncholas Kaldor)	9
الشكل 1-2	الفجوة التضخمية:	17
الشكل 1-3	الفجوة الانكماشية	18
الشكل 1-4	التوازن الاقتصادي في الاقتصاد المغلق (IS-LM)	24
الشكل 1-5	فعالية السياسة المالية في نموذج (IS-LM)	24
الشكل 1-6	التوازن الاقتصادي الكلي	27
الشكل 1-7	عدم توافق التوازنين الداخلي والخارجي	27
الشكل 1-8	التعديل بواسطة الكميات	28
الشكل 1-9	التعديل بواسطة الأسعار	29
الشكل 2-1	دور الدولة في الاقتصادات الحديثة	44
الشكل 2-2	أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة.	56
الشكل 2-3	قانون فاجنر لتفسير ظاهرة الانفاق العمومي	58
الشكل 3-1	الفجوة التضخمية	75
الشكل 3-2	نظرية سحب الطلب	76
الشكل 3-3	منحنى فيليبس	78
الشكل 3-4	نظرية دفع التكاليف للأسعار	80
الشكل 4-1	تطور النفقات الحقيقية ، النفقات الاسمية ومؤشر الأسعار من 1970 إلى 2018 (مليون دج)	105
الشكل 4-2	تطور إيرادات ميزانية الجزائر بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة 1970-2018 (مليون دج)	106
الشكل 4-3	تطور النفقات الحقيقية من 1970 إلى 2018 (مليون دج)	108
الشكل 4-4	تطور كل من النفقات بالأسعار الثابتة وأسعار النفط للفترة 1970-2015	110
الشكل 4-5	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة 1970-2018	111
الشكل 4-6	تطور معدلات نمو كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة	112
الشكل 4-7	تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي ومستوى الأسعار خلال الفترة (1970-2018)	115

الشكل 4-8	حصة النشاطات والقطاعات القانونية من (ن.د.خ.إ) للفترة 1990-2010	116
الشكل 4-9	تطور نسبة إنتاج المحروقات والإنتاج خارج المحروقات من (ن.د.خ.إ) للفترة (1990-2010)	117
الشكل 4-10	استخدامات الناتج الداخلي الخام الاسمي للفترة (1990-2010)	118
الشكل 4-11	تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي وحصة الفرد من هذا الناتج خلال الفترة 1970-2018	120
الشكل 4-12	تطور معدل نمو كل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي وحصة الفرد منه (1970-2018)	121
الشكل 4-13	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1970-2018:	124
الشكل 4-14	تطور معدل البطالة حسب الجنس (2001-2018)	130
الشكل 4-15	تطور نسب المشتغلين حسب القطاع (2001-2018)	130
الشكل 4-16	توزيع عدد البطالين حسب المستوى التعليمي والمؤهل لسنة 2018 (بالنسب%)	132
الشكل 4-17	تطور معدلات التضخم السنوية خلال الفترة 1970-2018.	136
الشكل 4-18	تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-2018)	139
الشكل 4-19	تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-1990)	140
الشكل 4-20	تصنيف الواردات حسب الفئات الاقتصادية الكبرى للفترة 1970-1990	140
الشكل 4-21	تطور نسب السلع المستوردة حسب التصنيف للفترة 1970-1990	141
الشكل 4-22	تقسيم واردات الجزائر للفترة 1970-1990 حسب المناطق الجغرافية	142
الشكل 4-23	تقسيم الصادرات الجزائرية للفترة 1970-1990 حسب المناطق الجغرافية	143
الشكل 4-24	تطور نسب الصادرات حسب المناطق الجغرافية 1970-1990	143
الشكل 4-25	معدل التغير السنوي لكل من سعر النفط والصادرات في للفترة 1970-1990	145
الشكل 4-26	تطور الصادرات بالأسعار الجارية حسب الصنف للفترة 19970-1990 (1000 دج)	145
الشكل 4-27	تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري بالأسعار الجارية(مليون دج) للفترة 1991-2018	146
الشكل 4-28	قيمة الواردات بالأسعار الجارية لأهم موردي الجزائر للفترة 2005-2015 (مليون دج)	148
الشكل 4-29	تطور نسب الواردات التي تأتي من أهم ثلاث موردين للجزائر (2005-2015)	148

الشكل 4-30	الواردات حسب صنف السلع للفترة 1991-2004	150
الشكل 4-31	الواردات الجزائرية بالأسعار الجارية حسب الصنف للفترة 2005-2015 (مليون دج)	150
الشكل 4-32	تطور نسب الصادرات نحو أهم أربع زبائن للفترة 1991-2011	152
الشكل 4-33	تقسيم صادرات سنتي 2017 و 2018 حسب المناطق الجغرافية:	152
الشكل 4-34	حصة المنتجات المصدرة خارج المحروقات للفترة 1991-2004	153
الشكل5-1	إستراتيجية مبسطة لاختبارات جذر الوحدة	163
الشكل5-2	الإحصائيات الوصفية للمتغرين GR و LGR.	174
الشكل5-3	الإحصائيات الوصفية للمتغرين PIBRH و LPIBRH.	174
الشكل5-4	الإحصائيات الوصفية للمتغرين TCH و LTCH.	175
الشكل5-5	الإحصائيات الوصفية للمتغرين INF و LINF.	175
الشكل5-6	الإحصائيات الوصفية للمتغيرين TCM و LTCM.	176
الشكل5-7	أحسن 20 نموذج لـ $ARDL_1$ من حيث فترات الإبطاء بالاعتماد على معيار (AIC)	181
الشكل5-8	أحسن 20 نموذج لنموذجي $ARDL_2$ و $ARDL_3$ من حيث فترات الإبطاء	187
الشكل5-9	العلاقات السببية في الأجل الطويل بين النفقات العامة الكلية وأهم المؤشرات الاقتصادية	206
الشكل5-10	العلاقات السببية في الأجل الطويل بين نفقات التجهيز الحقيقية وأهم المؤشرات الاقتصادية	208
الشكل5-11	العلاقات السببية في الأجل الطويل بين نفقات التسيير الحقيقية وأهم المؤشرات الاقتصادية	209

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول 2-1	تزايد النفقات العامة في بعض البلدان خلال الفترة (1939-1966)	60
الجدول 4-1	حصة الجباية البترولية والموارد العادية من الإيرادات الكلية (2010-2018) (مليار دج)	107
الجدول 4-2	توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لعام 2018 حسب كل دائرة وزارية	113
الجدول 4-3	حصة القطاعات من نفقات التجهيز لسنة 2018	114
الجدول 4-4	حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام و الناتج الوطني الخام بالأسعار الجارية (2001-2015)	119
الجدول 4-5	تطور عدد المستخدمين المقلصين حسب القطاع وشكل المؤسسة (1994-1998)	125
الجدول 4-6	تطور عدد المستفيدين من برنامج الإدماج المهني للشباب خلال الفترة 1994-1998	126
الجدول 4-7	تطور عدد المستفيدين من برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة (1995-1998)	126
الجدول 4-8	تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها في إطار APSI للفترة 1993-1998	127
الجدول 4-9	مناصب الشغل المستحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2003)	128
الجدول 4-10	تطور عدد المشتغلين في الجزائر حسب الجنس (2003-2018)	129
الجدول 4-11	توزيع عدد البطالين حسب السن في سنة 2018	131
الجدول 4-12	معدل البطالة لعام 2018 حسب المستوى التعليمي، الجنس وحسب الشهادة المحصل عليها	133
الجدول 4-13	الصادرات الجزائرية للفترة 1970-1990 حسب الصنف (1000 دج)	144
الجدول 4-14	تطور نسب الواردات حسب المنطقة الجغرافية للفترة 1991-2004 (%)	147
الجدول 4-15	واردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنتي 2017و2018 (مليون دولار)	149
الجدول 4-16	الواردات الجزائرية حسب الصنف للفترة 2016-2018 (مليون دولار)	151
الجدول 4-17	أهم عشر زبائن للجزائر خلال الفترة 1991-2011 (الوحدة : مليون دج)	151
الجدول 4-18	تطور نسب الصادرات حسب الصنف من مجمل الصادرات الجزائرية للفترة (2005-2015)	154
الجدول 4-19	صادرات الجزائر للفترة 2016-2018 (مليون دولار)	154
الجدول 5-1	نتائج محاكاة السلاسل الزمنية بقيم مختلفة لـ (a_1)	164

الجدول 5-2	القيم الحرجة لاختبار "KPSS"	165
الجدول 5-3	متغيرات الدراسة والرموز المستعملة.	176
الجدول 5-4	نتائج اختبار ADF على السلاسل الزمنية في المستوى	177
الجدول 5-5	نتائج اختبار PP على السلاسل الزمنية في المستوى	178
الجدول 5-6	نتائج اختبار ADF على الفروق الأولى للسلاسل الزمنية	179
الجدول 5-7	نتائج اختبار PP على الفروق الأولى للسلاسل الزمنية	179
الجدول 5-8	نتائج اختبار الحدود في نموذج $ARDL_1$ للنفقات العامة الحقيقية الكلية	182
الجدول 5-9	العلاقة طويلة الأجل من المؤشرات الاقتصادية إلى النفقات العامة الكلية	182
الجدول 5-10	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين المؤشرات الاقتصادية و النفقات العامة الكلية	184
الجدول 5-11	نتائج اختبار السببية قصيرة الأجل من المؤشرات الاقتصادية إلى النفقات العامة الكلية	185
الجدول 5-12	نتائج الاختبارات التشخيصية على نموذج $ARDL_1$	185
الجدول 5-13	نتائج اختبار الحدود لنموذجي $ARDL_2$ و $ARDL_3$	188
الجدول 5-14	نتائج تقدير علاقتي الأجل الطويل لكل من $ARDL_2$ و $ARDL_3$	188
الجدول 5-15	نتائج نموذجي تصحيح الخطأ وفق مقاربة ARDL	190
الجدول 5-16	نتائج اختبار السببية قصيرة الأجل من المؤشرات الاقتصادية إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز	191
الجدول 5-17	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجي $ARDL_2$ و $ARDL_3$	192
الجدول 5-18	نتائج اختبار الحدود لنماذج $ARDL_4$، $ARDL_5$ و $ARDL_6$	193
الجدول 5-19	نتائج تقدير علاقات الأجل الطويل لكل من $ARDL_4$ و $ARDL_5$	194
الجدول 5-20	نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ وفقا لمقاربة ARDL والعلاقات قصيرة الأجل	197
الجدول 5-21	نتائج اختبار السببية قصيرة الأجل من النفقات العامة بصنفيها إلى المؤشرات الاقتصادية	198
الجدول 5-22	نتائج الاختبارات التشخيصية لنماذج $ARDL_4$، $ARDL_5$ و $ARDL_6$	199
الجدول 5-23	المفاضلة بين نموذجي $VAR_1(1)$ و $VAR_2(1)$	201
الجدول 5-24	نتائج اختبار السببية للأجل القصير من النفقات العامة بصنفيها باتجاه معدل التضخم	203
الجدول 5-25	التأخير الأمثل لنموذج VAR	205
الجدول 5-26	نتائج اختبار السببية للأجل الطويل بين النفقات العامة الكلية والمؤشرات الاقتصادية	206
الجدول 5-27	نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل بين نفقات التجهيز الحقيقية والمؤشرات الاقتصادية	207
الجدول 5-28	نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل بين نفقات التسيير الحقيقية والمؤشرات الاقتصادية	209

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان:
01	اختبار ADF على السلسلة LPIBRH باختيار عدد التأخيرات يدويا
02	اختبار استقرارية نموذج $ARDL_1$ الذي يصف تغيرات DLGR
03	اختبار استقرارية نموذج $ARDL_2$ الذي يصف تغيرات DLGFR
04	اختبار استقرارية نموذج $ARDL_3$ الذي يصف تغيرات DLGER
05	اختبار استقرارية نموذج $ARDL_4$ الذي يصف تغيرات DLPIBRH
06	اختبار استقرارية نموذج $ARDL_5$ الذي يصف تغيرات DLTCH
07	التأخير الأمثل لنموذج VAR2(P) الذي يصف تغيرات LINF ونتائج تقديره
08	اختبارات التشخيصية لنموذج $VAR_2(1)$ الذي يصف تغيرات LINF
09	دوال الاستجابة وتحليل تباين خطأ معدل التضخم في نموذج $VAR_2(1)$
10	اختيار التأخير الأحسن لنموذج VAR في دراسة السببية طويلة الأجل بين نفقات التجهيز والمؤشرات الاقتصادية
11	اختيار التأخير الأحسن لنموذج VAR في دراسة السببية طويلة الأجل بين نفقات التسيير والمؤشرات الاقتصادي.

قائمة المختصرات :

أ–المختصرات باللغة العربية

د.و.إ : الديوان الوطني للإحصائيات

دج: الدينار الجزائري

و.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية

ن.د.خ: الناتج الداخلي الخام

ن.د.خ.إ: الناتج الداخلي الخام الإسمي

ن.د.خ.ح: الناتج الداخلي الخام الحقيقي

ب– المختصرات باللغة الأجنبية:

GDP : Gross Domestic Product

FOB: Free On Board

CAF : Cout Assurance Fret

TS : Trend Stationnary

DS: Differency Stationnary

SC: Schwarz Criterion

AIC: Akaike Information Criterion

LM Test : Lagrange Multiplier Test

DF: Dickey-Fuller

ADF: Augmented Dickey-Fuller

PP: Phillips et Perron

KPSS : Kwiatkowski, Philips, Schmidt et Shin

AR: Autorégressive

ARDL : Autoregressive Distributed lag model ARDL

VAR : Vector Autoregressive

T.Y : Toda and Yamamoto

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الاهداء	/
تشكرات	/
ملخص	/
قائمة الأشكال	/
قائمة الجداول	/
قائمة الملاحق	/
قائمة المختصرات	/
فهرس المحتويات	/
المقدمة العامة	**أ–و**
الفصل الأول: السياسة المالية وتفاوت أهميتها وأهدافها بين الماضي والحاضر	
تمهيد	**1**
المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية، أهميتها وأدواتها	**3**
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهميتها	3
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية	5
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	7
المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي للسياسة المالية	**11**
المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للسياسة المالية	11
المطلب الثاني: التحليل الكينزي للسياسة المالية	12
المطلب الثالث: التحليل النقودي للسياسة المالية	18
المطلب الرابع: السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية	19
المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية	**21**
المطلب الأول: السياسة المالية في نموذج (IS-LM)	21
المطلب الثاني: السياسة المالية وميزان المدفوعات	25
المطلب الثالث: السياسة المالية بين الدول النامية والدول المتقدمة	30
خلاصة الفصل	**33**

الفصل الثاني: الإنفاق العام وتطوره	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: مفاهيم حول الإنفاق العام	**38**
المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة، أركانها وضوابطها	38
المطلب الثاني: محددات حجم النفقات العامة	42
المبحث الثاني: أقسام النفقات العامة	**45**
المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها	45
المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة من حيث إستخدام القوة الشرائية أو نقلها	46
المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها	47
المطلب الرابع: تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها	47
المطلب الخامس: تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية	47
المطلب السادس: تقسيم النفقات العامة في الفكر الإسلامي	48
المطلب السابع: تصنيف النفقات العامة في الجزائر	49
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	49
المطلب الأول: آثار الإنفاق العام على الناتج الوطني	50
المطلب الثاني: الإنفاق العام ومستوى الاستهلاك	51
المطلب الثالث: النفقات العامة ومستوى الأسعار	52
المطلب الرابع: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني	52
المطلب الخامس: أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل	54
المبحث الرابع: ظاهرة نمو الإنفاق العام واتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاحه	**57**
المطلب الأول: ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابه	57
المطلب الثاني: اتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاح الإنفاق العام	63
خلاصة الفصل	**65**
الفصل الثالث: مفاهيم أساسية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة	
تمهيد	**67**
المبحث الأول: مدلول التضخم وطرق معالجته	**69**

المطلب الأول: مفهوم التضخم وكيفية قياسه	69
المطلب الثاني: أسباب التضخم و طرق معالجته	76
المبحث الثاني: البطالة وتحليلها الاقتصادي	**85**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة	85
المطلب الثاني: البطالة في نظر الاقتصاديين و الحلول المقترحة لمعالجتها	89
المبحث الثالث: الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي	**95**
المطلب الأول: مفهوم الناتج الداخلي الخام وأهمية دراسته	95
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	99
خلاصة الفصل	**102**
الفصل الرابع: تحليل معطيات وواقع المؤشرات المستخدمة في الدراسة	
تمهيد	**104**
المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر	**105**
المطلب الأول: تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة	105
المطلب الثاني: نفقات التسيير ونفقات التجهيز	110
المبحث الثاني: قراءة وتحليل المعطيات الخاصة بالناتج الداخلي الخام (ن.د.خ,PIB)	**115**
المطلب الأول: تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي (ن.د.خ.إ) PIBn في الجزائر	115
المطلب الثاني: تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي (ن.د.خ.ح) PIBr	119
المبحث الثالث: تحليل واقع البطالة في الجزائر	**122**
المطلب الأول: حساب معدلات البطالة في الجزائر	122
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2018	123
المبحث الرابع: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2018	**134**
المطلب الأول: حساب معدلات التضخم في الجزائر	134
المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1970-2018	135
المبحث الخامس: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	**137**
المطلب الأول: بعض التعريفات ذات الصلة	137
المطلب الثاني: قراءة وتحليل المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر	138
خلاصة الفصل	**155**

الفصل الخامس:دراسة قياسية تحليلية للعلاقة بين الإنفاق العام ومؤشرات الأداء الاقتصادي	
تمهيد	**158**
المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة	**159**
المطلب الأول: أنواع السلاسل الزمنية و اختبارات جذر الوحدة	159
المطلب الثاني: نموذج شعاع الانحدار ذات الفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed lag model ARDL)	166
المطلب الثالث: السببية بين المتغيرات الاقتصادية	170
المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	**173**
المطلب الأول: متغيرات الدراسة مع بعض الإحصائيات الوصفية	173
المطلب الثاني: نتائج اختبارات جذر الوحدة على متغيرات الدراسة	177
المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين النفقات العامة وأهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر	**180**
المطلب الأول: تقدير أثر المؤشرات الاقتصادية على النفقات العامة الكلية بالأسعار الثابتة	180
المطلب الثاني: تقدير أثر المؤشرات الاقتصادية على نفقات التسيير ونفقات التجهيز	186
المطلب الثالث: تقدير أثر النفقات العامة الحقيقية بصنفيها على المؤشرات الاقتصادية	192
المبحث الرابع: العلاقة السببية في الأجل الطويل بين النفقات العامة بصنفيها والمؤشرات الاقتصادية	**203**
المطلب الأول: السببية في الأجل الطويل بين النفقات العامة الكلية والمؤشرات الاقتصادية	203
المطلب الثاني: السببية في الأجل الطويل بين نفقات التجهيز والمؤشرات الاقتصادية	207
المطلب الثالث: السببية في الأجل الطويل بين نفقات التسيير والمؤشرات الاقتصادية	208
خلاصة الفصل	**210**
الخاتمة العامة	**213**
المراجع	**218**
الملاحق	

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

أخذ الإنفاق العام حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين، سواء التقليديين أو الحديثين، حيث تركز تفكيرهم حول تحديد المبلغ الواجب إنفاقه و كيفية توزيعه بين وظائف الدولة، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة.

لم يكن الإنفاق العام في أغلب أقطار العالم يتجاوز نفقات الجيوش و الأساطيل البحرية و ما تحتاجه من سلاح و معدات و عتاد، و ما تدفع به رواتب موظفيها و مستخدميها. ما عدا الحكومات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين و الدولة الأموية ثم الدولة العباسية، حيث تجاوزت نفقات الحكومة النفقات العسكرية و الاعتيادية لتشمل توزيع أموال الزكاة على مستحقيها، و توزيع الصدقات على الفقراء و المعوزين و إنشاء المدارس و بيوت العلم الملحقة بالمساجد الكبيرة، و تشجيع المفكرين و العلماء بصرف المكافآت لهم من خزينة الدولة.

لقد ازداد حجم هذه النفقات و تطورت مع تطور دور الدولة، حيث كانت الحكومات في السابق تلعب دورا حياديا، تقتصر مهامها على تمويل وظائفها التقليدية، فلم تكن للنفقات العامة الأهمية التي تحتلها في الوقت الحاضر، فالفكر التقليدي ارتبط في مجموعه بمفهوم الدولة الحارسة، التي تتميز نفقاتها بحيادها، بحيث لا يؤثر الإنفاق العام في التوازن الاقتصادي الوطني، و أيضا بضآلتها، و لعل فكرة الاقتصادي جون باتيست ساي و عبارته المشهورة "إن أفضل النفقات أقلها حجما" هي خير ما يعبر على هذا الاتجاه، لكن مع تطور الفكر الاقتصادي الحديث، أكد الاقتصاديون أنه لا يمكن تحقيق النفقة المحايدة، و أنه لا بد من وجود آثار اقتصادية، اجتماعية و سياسية لأي نوع من أنواع النفقات العامة، و مع تطور دور الدولة و ظهور النظرية التقليدية الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات سياسية، اقتصادية و مالية لتحقيق النفع العام، باتت مسؤولة على التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و تملك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج، حيث أصبح حجم الإنفاق العام مؤشرا جيدا على مقدار حصة الدولة من الموارد الإنتاجية بالإضافة إلى أنه أصبح أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة، التي تقوم بتعديله كلما دعت الحاجة إلى ذلك لمعالجة التقلبات الاقتصادية و تحقيق توازن الاقتصاد و المحافظة عليه، ومن هنا تتجلى زيادة أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية، و مما لا شك فيه أن الدول و الحكومات مطالبة بقياس أدائها الاقتصادي لتقييم مدى فعالية سياساتها الاقتصادية المطبقة، ومن ثم تسطير السياسات اللازمة في المستقبل وذلك بناءا على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

إن صعوبة تحديد معايير واضحة لقياس الأداء الاقتصادي للحكومات راجع لتداخل الأنشطة الاقتصادية فيما بينها وتعدد القطاعات، ولكن يمكن الحكم علي مستوى كفاءة الاقتصاد الوطني بمدى تحقيقه لخططه الدورية وأهدافه المراد تحقيقها، ومن أهم تلك الأهداف، نحصي أربعة أهداف يكاد لا يختلف عليها الاقتصاديون ممثلة فيما يلي:

أولا: النمو الاقتصادي الذي يتحقق في حالة تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، و بذلك يتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات ويتوفر له مستوي أعلى من المعيشة لذلك يعتبر النمو الاقتصادي من أولويات مخططي الاقتصاد الوطني.

ثانيا: العمالة الكاملة التي تعتبر من بين أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسات الاقتصادية ومن بين المعايير التي يبنى عليها تقدم الدول أو تأخرها، فالبطالة تؤثر بشكل كبير علي إنتاجية الدول، فيخسر المجتمع السلع والخدمات التي كان بإمكانه أن يحصل عليها في ظل العمالة الكاملة بالإضافة إلى تحمل المجتمع لعبء البطالة وما يليها من مشاكل مادية و معنوية، ولا نقصد هنا بأن معدلات البطالة منعدمة، ولكن هناك مستويات مقبولة عالميا تتحقق معها العمالة الكاملة.

ثالثا: استقرار الأسعار الذي يعتبر أحد الأهداف الكبيرة التي يسعي إليها الاقتصاديون في الحكومات، لأن ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة أكبر من ارتفاع دخول الأشخاص يؤدي إلى حدوث ركود من شأنه أن يبطئ من معدلات النمو الاقتصادي.

رابعا: توازن التبادل التجاري و هو حدوث توازن خارجي بين الصادرات والواردات علي الأقل ما لم تكن الصادرات قيمتها أكبر، فمع زيادة الصادرات تزيد التدفقات النقدية من الدول الخارجية إلى الداخل، ما يحدث فائض في ميزان المدفوعات والعكس غير مطلوب وهو زيادة الواردات عن الصادرات الذي ينتج عنه عجز وقلة في التدفقات النقدية وإرهاق للميزانية في محاولة توفير العملات الأجنبية المطلوبة.

الإشكالية :من مجمل ما تم عرضه يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العلاقة التي تربط بين النفقات العامة بصنفيها و أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتفريع التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو أثر مؤشرات الأداء الاقتصادي على النفقات العامة الكلية وعلى كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر؟
2. وبالمقابل، كيف تؤثر النفقات العامة بصنفيها على هذه المؤشرات ؟

3. هل طبيعة العلاقة بين النفقات العامة والمؤشرات الاقتصادية تختلف بين الأجلين القصير والطويل؟
4. هل السياسة المالية المستخدمة للنفقات العامة في الجزائر سياسة فعالة؟
5. ما هي العلاقات السببية الموجودة بين النفقات العامة بصنفيها و بين مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؟ و ماهو اتجاهها ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة، سنقوم بوضع الفرضيات التالية:

1. يؤدي كل من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و معدل البطالة إلى ارتفاع النفقات العامة.
2. يؤدي انخفاض معدل تغطية الواردات بسبب انخفاض الصادرات إلى تراجع إيرادات الدولة وإلى انخفاض النفقات العامة
3. بارتفاع النفقات العامة يرتفع معدل النمو الاقتصادي وتنخفض معدلات البطالة حسب ما تنص عليه النظرية الاقتصادية.
4. بارتفاع النفقات العامة يرتفع معدل التضخم باعتبار الجهاز الإنتاجي للجزائر قليل المرونة، ولأن النفقات العامة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي على الطابع الاستثماري.
5. هناك علاقة سببية لكل من البطالة، النمو الاقتصادي ومعدل تغطية الواردات نحو الإنفاق العام.
6. هناك علاقة سببية من النفقات العامة بصنفيها باتجاه النمو الاقتصادي و معدل البطالة.

مبررات اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

-كون هذا الموضوع قابل للقياس الكمي باستعمال الطرق الاحصائية و القياسية وهو مناسب لتخصص الباحث.

-توفر المعطيات اللازمة لفترة زمنية لا بأس بها للقيام بالدراسة التطبيقية.

- النفقات العامة هي الوسيلة المتاحة و الأكثر استعمالا في السياسات المالية للدول التي تعتمد في إيراداتها على عائدات النفط، على غرار الجزائر .

- ندرة الرسائل والبحوث الجامعية التي عالجت مثل هذا الموضوع باستخدام الأساليب والمطرق القياسية الحديثة، بالإضافة إلى أنها تعتبر قديمة، الأمر الذي دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع والتعمق فيه للوصول إلى نتائج تساعد على ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– تحليل ظاهرة الانفاق العام في الجزائر، حيث يعد أحد العناصر الهامة والأساسية في الطلب الكلي والذي من شأنه دفع عجلة النمو و إحداث التنمية الاقتصادية، ويمكن الاعتماد عليه كأحد أدوات السياسة المالية في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر.

– قياس العلاقة بين الانفاق العام وبين أهم المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد الوطني، في محاولة لتقييم فعالية سياسة النفقات العامة المطبقة من طرف الدولة الجزائرية.

مجال و حدود البحث : يهتم هذا البحث بدراسة العلاقة بين النفقات العامة ومؤشرات الأداء الاقتصادي باستخدام المعطيات الخاصة بالجزائر للفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2018.

المنهج المستخدم في البحث: سنقوم في هذه الدراسة باتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنحاول التطرق إلى أهم المفاهيم الخاصة بالنفقات العامة و تطورها و مؤشرات الأداء الاقتصادي، والنظريات الاقتصادية التي اهتمت بالعلاقات فيما بينها وسرد تطور الفكر الاقتصادي في هذا المجال، ثم التركيز على منهج القياس الاقتصادي لقياس هذه العلاقات و معرفة اتجاهها وذلك بالاعتماد على الطرق الإحصائية و القياسية باستخدام الاختبارات اللازمة و النماذج القياسية المناسبة و العلاقات السببية.

الدراسات السابقة: هناك الكثير من الدراسات المحلية و الأجنبية التي بحثت في مواضيع مشابهة نذكر منها:

الدراسات المحلية:

–دراسة قام بها أحمد زكان (2003) بعنوان:

" dépenses publics productive, croissance à long terme et politique économique –essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie"

في محاولة منه لمعرفة أثر النفقات العامة (نفقات على الرأسمال البشري و النفقات على الهياكل القاعدية بصفة خاصة) على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث توصل إلى أن هذه النفقات لها تأثير موجب على النمو الاقتصادي.

–دراسة لضيف أحمد (2005) بعنوان " انعكاس سياسة الانفاق على النمو و التشغيل في الجزائر (1994–2004)" ، في محاولة منه لمعرفة أثر النفقات العامة في الجزائر على النمو و التشغيل وذلك بتحليل واقع هذه المتغيرات في الجزائر، حيث وجد أن إنتاجية النفقات العامة ضعيفة و خاصة نفقات التسيير باختلاف نفقات

التجهيز التي كانت لها أثر ايجابي ضعيف على النمو كما أن اثر هذه النفقات على التشغيل كان ظرفيا و ضعيفا.

– دراسة لساطور رشيد بعنوان"محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص (1970-2010)، حيث حاول معرفة المتغيرات المفسرة للإنفاق الاستثماري باستعمال الطرق القياسية، وقد توصل إلى وجود تأثير لكل من :معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم الاستثمار الحكومي، معدل التضخم ودرجة الانفتاح الاقتصادي على حجم الإنفاق الاستثماري، كما أوضحت دراسته وجود تأثير لكل من :معدل نمو حجم الاستثمار الخاص ومعدل نمو حجم الاستثمار الحكومي وكذا معدل نمو حجم الصادرات على معدل النمو الاقتصادي

–دراسة لبلقاسم رحالي بعنوان "دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) حيث استخدم الطرق الإحصائية و القياسية و توصل إلى أن التغير في نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير عكسي في معدل البطالة بـ: 0.222 وحدة. وأن الصدمة على نسبة الاستثمار العمومي إلى الناتج تؤدي إلى تراجع متزايد لمعدل البطالة. ليستقر مقدار التراجع بداية من السنة العاشرة لحدوث الصدمة.

الدراسات الأجنبية:

–دراسة لعامر عمران كاظم بعنوان "تحليل و قياس العلاقة بين الانفاق العام و التضخم في العراق للفترة (1980-1986) وقد استعان بالطرق القياسية و الإحصائية لتقدير العلاقة، و توصل إلى وجود علاقة قوية من الانفاق العام نحو معدلات التضخم بحيث زيادة النفقات ب100% تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ب183%.

– دراسة لـ KANE Amadou Habib بعنوان:

impact des dépenses publics sur la croissance économique d'un pays en développement (le cas de Sénégal)

حيث حاول معرفة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي لبلد في طريق النمو و التطور و هو السنغال و توصل إلى تأكيد فرضية وجود أثر ايجابي معنوي لنفقات رأس المال على النمو الاقتصادي، وتفنيد فرضية وجود أثر ايجابي لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي.

–دراسة لكل من Pierre St-Amantو David Tessierبعنوان:

« Tendance des dépenses publiques et de l'inflation et évolution Comparative du taux de chômage au Canada et aux États-Unis »

حيث قاما بمقارنة معدلات البطالة بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وحاولا معرفة أثر السياسة النقدية و المالية عليها فتوصلا إلى أن السياسة النقدية أحسن من سياسة النفقات العامة في معالجة ظاهرة البطالة في كلا البلدين.

خطة البحث: من أجل الإلمام بجوانب الموضوع ومعالجته قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، ثلاثة منها نظرية وفصلين تطبيقيين، تم عنونتها كالأتي:

الفصل الأول: السياسة المالية وتفاوت أهميتها وأهدافها بين الماضي والحاضر.

الفصل الثاني: الإنفاق العام وتطوره.

الفصل الثالث: مفاهيم أساسية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة

الفصل الرابع: تحليل معطيات وواقع المؤشرات المستخدمة في الدراسة.

الفصل الخامس: دراسة قياسية تحليلية للعلاقة بين الإنفاق العام ومؤشرات الأداء الاقتصادي.

الفصل الأول: السياسة المالية وتفاوت أهميتها وأهدافها بين الماضي والحاضر

تمهيد..... **1**

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية، أهميتها وأدواتها..... **3**

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهميتها..... 3

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية..... 5

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية..... 7

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي للسياسة المالية..... **11**

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للسياسة المالية 11

المطلب الثاني: التحليل الكينزي للسياسة المالية..... 12

المطلب الثالث: التحليل النقودي للسياسة المالية..... 18

المطلب الرابع: السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية..... 19

المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية..... **21**

المطلب الأول: السياسة المالية في نموذج (IS-LM)..... 21

المطلب الثاني: السياسة المالية وميزان المدفوعات..... 25

المطلب الثالث: السياسة المالية بين الدول النامية والدول المتقدمة..... 30

خلاصة الفصل..... **33**

تمهيد:

يعتبر التوازن الاقتصادي الكلي مرحلة من مراحل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والتي تسعى إليها جميع بلدان العالم دون استثناء سواء كانت متقدمة أو نامية، وكل دولة تسعى إلى ذلك باختيار السياسة الاقتصادية المناسبة لظروفها ومناخها ومحيطها، من خلال أدوات كثيرة تسعى بها إلى تحقيق مبتغاها وتفادي بعض الاختلالات و المشاكل الاقتصادية.

لقد اختلف الاقتصاديون في تعداد وإبراز مكونات السياسة الاقتصادية، فمنهم من رأى بأنها تتألف من السياسة المالية أو الميزانية الجبائية، السياسة النقدية، السياسة الائتمانية، سياسة الصرف والسياسة التجارية، و البعض الأخر رأى بأنها سياسة اقتصادية واحدة لأن الطرف الفاعل فيها واحد وهي الحكومة، غير أن الجدلية الاقتصادية تقر بأن السياسة الاقتصادية تمثلها سياستان هما السياسة المالية و السياسة النقدية، حيث أن المدارس الاقتصادية السابقة والحالية ترى أن حلول معظم الأزمات الاقتصادية المتباينة و التطلعات الاقتصادية لا تكون غالبا إلا بهاتين السياستين، فالسياسة المالية مكون هام للسياسة الاقتصادية الكلية بما تحتويها من أدوات ناجعة تجعل منها الحل الأمثل للكثير من الأزمات الاقتصادية، ولعل دورها الأهم يبرز في عملية إطلاق التنمية الشاملة، فقد رأى الكثير من الاقتصاديين على شاكلة الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز * John Maynard Keynes أن السياسة المالية هي الحل المناسب للدول الفقيرة أو غير النامية، من أجل إعطائها الدفعة القوية اللازمة للانطلاق وهذا بفضل أدواتها المتمثلة أساسا في الإيرادات العامة والنفقات العامة.

ظل وما زال تطور السياسة المالية مرادفا ومرافقا لتطور المالية العامة، إذ تحتاج معظم البلدان إلى الإنفاق لتتمكن من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها وتيسير المصالح العامة، وخلال الحقب السابقة حصلت تطورات كبيرة في مفهوم المصالح العامة التي يجب على الدول تأمين تسييرها، ففي الوقت الذي كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي و الخارجي وإقامة العدالة بين الأفراد (المفهوم التقليدي) أصبحت اليوم تشمل كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية (مفهوم حديث للمالية العامة)، ومع زيادة مهام الدولة أصبحت هذه الأخيرة تحتاج إلى إيرادات أكبر.

إن السياسة المالية لم تأخذ الشكل الحالي إلا في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وأول من بحث الأصول المالية بحثا عميقا كان العالم الفرنسي بودان عام 1756، ثم ظهرت مؤلفات تحتوي على قواعد

*جون ماينارد كينز، (1883- 1946) اقتصادي انجليزي شهير، مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي، أشهر كتبه كتاب النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود الذي صدر في 1936 م.

واضحة لأوضاع السياسة المالية والنظام الضريبي في أوربا، وفي عام 1776 نشر الاقتصادي الانجليزي آدم سميث Adam Smith في كتابه المعروف (ثروة الأمم) القواعد الواضحة والصريحة لمختلف أنواع الضرائب، وفي مطلع القرن العشرين أصبح علم المالية علما مستقلا له مؤلفاته وقواعده الصريحة[1].

في الوقت الذي آمنت فيه النظرية التقليدية بمبدأ الحياد المالي في ظل الدولة الحارسة وأن الحكم على سلامة المالية العامة يكون في ضوء مبدأ توازن الموازنة وليس مبدأ التوازن الاقتصادي، أعيد النظر في هذه الفكرة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929 (أزمة الكساد)، وأصبح للدولة وللسياسة المالية مفهوما جديدا يختلف عن المفهوم التقليدي، حيث ظهرت سلبيات القطاع الخاص وأصبح غير قادر على إدارة هذا الكساد والقضاء عليه، وظهرت أفكار جون مينارد كينز الذي قام بتحليل أسباب الكساد الاقتصادي على أنه انخفاض في حجم الطلب الكلي، ولكي يتم زيادة هذا الطلب فلا بد من الإنفاق على الاستثمار، الإنفاق على الاستهلاك و الإنفاق على مصروفات الحكومة، لذا فلا بد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية لتحقيق زيادة في حجم الطلب، وبالتالي حدوث مرونة في الجهاز الإنتاجي لتلبيته على إثر زيادة الاستثمار[2]، وهذا وفقا لفكرة المضاعف الكينزي*.

على إثر تدخل الدولة، وبالإنفاق العام على كل من الاستثمار و الاستهلاك، ظهرت السياسة المالية الحقيقية، التي لا تمانع وجود عجز في الميزانية، فالعجز ظاهرة يمكن علاجها إذا ما تم تخصيص الموارد بكفاءة، أما الفائض فلن يتحقق إلا من خلال إدارة النشاط الاقتصادي بكفاءة ونزاهة وعلم، والقضاء على أي سلبيات يمكن أن تعترض حركة هذا النشاط.

من هذا المنطلق جاءت فكرة وأهمية هذا البحث، فالإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية ويعد جزءا هاما من بحثنا، فارتأينا إدراج هذا الفصل المعنون بالسياسة المالية بين الماضي والحاضر ، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين، ففي المبحث الأول سنرى مفهوم السياسة المالية الذي تغير بتغير دور الدولة، كما سنبين أهمية هذه السياسة وأدواتها، إضافة إلى أهدافها، بينما سنرى في المبحث الثاني تحليل السياسة المالية من طرف أهم المدارس الاقتصادية وكذا تطبيق هذه السياسة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

[1] عباس كاظم الدعمي، السياسة النقدية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2 2014، ص48.

[2] أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، ط1 2012، ص300.

*يعبر المضاعف عن معامل يربط بين الزيادة في الدخل و الزيادة في الاستثمار، والنظرية الحديثة للدخل، تؤكد أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي بكمية أكبر، هذا الأثر المتضاعف الذي يحدثه الاستثمار على الدخل يسمى مبدأ المضاعف، ويقصد به المعامل العددي الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية، أهميتها وأدواتها:

قبل الخوض في تفاصيل السياسة المالية لا بد من توضيح المفهوم الصحيح لها وإبراز أهميتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهميتها:

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية:

لقد تطور مفهوم السياسة المالية مع تطور دور الدولة، فمفهومها في النظرية التقليدية يختلف مع مفهومها الحديث، لأنه يتحدد بتحديد وظائف الدولة التي تطورت مع تطور دورها. وبالتالي يمكن تعريف السياسة المالية تعريفا يتلاءم مع الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتنقها الدولة، ففي ظل النظرية التقليدية فان السياسة المالية كان هدفها المحافظة على مبدأ توازن الميزانية العامة، أي أن تتساوى الإيرادات مع النفقات دون أن يكون لها أثر في تحقيق أهداف عامة، فيمكن تعريفها تبعا لغاستون جييز وغيره من الكلاسيك بأنها "مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد"[1].

في حين أن التعريف الحديث للسياسة المالية يركز بصورة أساسية على الوسائل المستخدمة، إذ يمكن تعريفها على أنها "استخدام الإيرادات العامة و النفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة وتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي" [2].

كما تعرف أيضا بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، التوظيف، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كل من الدخل ومستوى التوظيف وغيرها من المتغيرات[3].

وتشير السياسة المالية أيضا إلى الدور الذي تمارسه السلطات العمومية باستخدام الميزانية العامة للدولة المكونة من الإيرادات العامة والنفقات العامة، من اجل التأثير على الأوضاع الاقتصادية[4]

إن هذه التعريفات الحديثة للسياسة المالية تتوافق مع السياسة المالية الكينزية، فهي سياسة توسعية لا تقف عند التوازن المالي، بل هي وسيلة لتحقيق هدف اقتصادي عام، حيث يمكن استخدام الإنفاق العام والقروض

---

[1] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق، ص49.

[2] حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة عمان، ط3، 2005م، ص285.

[3] جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2015 ، ص59.

[4] Matthieu Caron, budget et politiques budgétaires, Bréal Rome , 2007, p31.

العامة والضرائب وغيرها من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف المرجوة كزيادة الطلب الكلي وتحفيز المنتجين وزيادة التشغيل[1].

من خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أن السياسة المالية تتضمن تكييف كمي بين إيرادات ونفقات الدولة، وتكييف نوعي لأوجه الإنفاق ومصادر تمويله بهدف تطوير الاقتصاد والمحافظة على توازنه ومن ثم تحقيق الرفاه الاجتماعي وكذا الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: أهمية السياسة المالية:

تأتي أهمية السياسة المالية من كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية، فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة، التعليم والإنشاءات بأنواعها وغير ذلك، ومما لا شك فيه أنه منذ أن أتى كينز بأفكاره حول دور الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد والاقتصاديون يصرفون نظرهم ويلجؤون إلى السياسة المالية كلما حدث مشكل من المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم.

لقد رأينا في مقدمة هذا الفصل الدور المحايد الذي كانت تلعبه الدول في ظل الأفكار التقليدية للدولة الحارسة التي تتبع أسلوب مالي محايد ليس من أهدافه تحقيق توازن اقتصادي أو اجتماعي، أما الدولة المتدخلة التي بدأت في القرن العشرين فهي تطبق السياسة المالية المتدخلة التي تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهذا التطور الذي اقتضى أن تكون الدولة مسؤولة عن تحقيق هذا التوازن ترتب علية تغير جوهري في النظام المالي بعناصره (الإيرادات والنفقات)، ولم يصبح الهدف من هذا النظام توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التقليدية وإنما أصبحت للسياسة المالية أهمية أكبر لأنها تهدف إلى التأثير في حجم الدخل الوطني وكيفية توزيعه في إطار رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المحدود على نحو يحقق قدرا من العدالة لا يصل إلى حد القضاء على التفاوت بين الدخول والثروات وإلى إضعاف العناصر الرأسمالية المنتجة، كذلك تهدف السياسة المالية المتدخلة إلى محاربة التضخم، بل قد تلجأ الدولة إلى القروض لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولو ترتب على ذلك الخروج على مبدأ توازن الميزانية العامة[2].

من المعروف أن السياسة المالية لها أكثر من تأثير، فسياسة الضرائب يمكنها أن تكون علاجا لكثير من السلبيات الاقتصادية، فعند حدوث تضخم بسبب وجود قوة شرائية زائدة في المجتمع وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي تلبية الطلب الزائد، فإن تدخل السياسة الضريبية لامتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية يعيد التوازن

1 هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق 2010، ص13.

2 علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ط4، 2011م، ص18.

للاقتصاد من جديد، كما أن وجود فوارق كبيرة بين الطبقات وعدم وجود توازن بين دخول أفراد المجتمع يجعل طبقة كبيرة منه تعيش مستوى معيشي منخفض، لذا فالسياسة المالية كفيلة بتحسين مستواهم المعيشي من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، لتعويض ذوي الدخول المنخفضة بواسطة دعم السلع الضرورية وكذا الإنفاق على المرافق العامة كالصحة والتعليم ليستفيد منها ذوي الدخول المحدودة[1].

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية:

يمكن التأثير في درجة الاقتصاد الوطني من خلال استخدام السلطات أدوات السياسة المالية، ويمكن أن يتم ذلك بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، حيث يمكن تمييز نوعين من أدوات السياسة المالية وهما الأدوات التلقائية والأدوات المقصودة.

الفرع الأول: الأدوات التلقائية للسياسة المالية:

ويقوم هذا النوع بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة تلقائية أو ذاتية، فهذه الأدوات تعمل دون الحاجة إلى التدخل المستمر للدولة، وتشمل هذه الأدوات ما يلي:[2]

1-**الضرائب التصاعدية:** ترتبط الضرائب التصاعدية بعلاقة طردية مع الدخل فهي تزيد بزيادته وتنخفض بانخفاضه، وبالتالي فهي تتراجع في حالات الركود وتتزايد في حالات الرواج، مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي بتخفيضه أو تحفيزه حسب الظروف التي يمر بها اقتصاد البلد.

2-**المدفوعات التحويلية:** وهي عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى قطاع العائلات في شكل إعانات ومساعدات للفئات الأكثر احتياجا، كما تسمى أيضا بالإعانات الحكومية أو الإعانات الاجتماعية، مثال ذلك إعانات للعاطلين عن العمل، وهي تساعد على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

3-**سياسة الدعم الحكومي:** والتي تستخدمها السلطات في دعم السلع الضرورية وكذا دعم قطاعات معينة للنهوض بها كدعم القطاع الفلاحي مثلا.

[1] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص302.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ط8 2006م ،ص325.

الفرع الثاني: الأدوات المقصودة للسياسة المالية:

تحتاج هذه الأدوات إلى تدخل دائم من صانع القرار، بحيث يقوم باتخاذ ما يلزم لتغيير أوجه النفقات أو نوع الإيرادات، ويلزم ذلك ضرورة متابعة الأوضاع الاقتصادية ثم استخدام الوسيلة الأنسب لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مجالات الأسعار، التوظيف والنمو وغيرها، وفي هذا السياق فإن الأدوات المقصودة (المخططة) للسياسة المالية تندرج ضمن:

1**–الإنفاق العام:** يعتبر الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية المتدخلة ويمكنه أن يلعب دورا هاما في معالجة أزمات الاقتصاد العالمي كما حدث في أزمة الكساد في الثلاثينيات من القرن العشرين، أين أشار كينز إلى ضرورة استخدامه لتحريك النشاط الاقتصادي الرأسمالي، حيث أكد على نظرية التمويل بالعجز (النفقات تفوق الإيرادات) لمعالجة الأزمة، لكن السؤال المطروح هو: أين يتجه هذا الإنفاق؟ لأنه من الضروري تنشيط بعض القطاعات وإبقاء قطاعات أخرى على حالها حسب طبيعة الأزمة، ففي الأزمة المذكورة تم التركيز على الإنفاق على البنى التحتية للاقتصاد، لان ذلك يولد دخولا دون الزيادة في الإنتاج (العرض السلعي الذي كان فائضا عن الحاجة، مما أدى إلى زيادة الطلب على تلك السلع ومعالجة جزء مهم من الأزمة.

كذلك من الممكن زيادة الإنفاق على القطاع العسكري إذا كان البلد يواجه مخاطر خارجية وتخفيض هذا الإنفاق في حالة انتفاء الخطر[1].

2**–الضرائب:** تستخدم السياسة المالية كل أنواع الضرائب كالضرائب المباشرة التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال) والضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات، الضريبة على القيمة المضافة و الضريبة على الإنتاج لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تعتبر انعكاس للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فيمكن استخدامها من اجل إعادة توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع كما يمكن استخدام هذه السياسة لتوجيه الطلب إلى سلع معينة.

كما أن السياسة المالية الضريبية قد تحقق أهدافا أكثر أهمية، فالضريبة الجمركية لها أهداف متعددة، فقد يكون هدفها مالي تحقق من خلاله إيرادات ضريبية كبيرة بشرط اختيار السلع الأكثر استيرادا، وقد يكون هدفها مانع أي رفع وزيادة الضريبة الجمركية على بعض السلع الأجنبية التي لا ترغب الحكومة في دخولها نظرا لمخالفتها مثلا لتعاليم الدين، أو فرض ضريبة مرتفعة جدا على منتجات البلدان التي لها علاقات مضطربة مع

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2009، ص402.

الحكومة، وقد تكون الأهداف حمائية لحماية الإنتاج المحلي وإعطائه الأولوية، بشرط أن يكون هذا الأخير قادرا على إشباع وتلبية الطلب الكلي على السلع والخدمات[1].

3-**الدين العام:** يعتبر حجم ومقدار الدين العام ومعدلات نموه وكيفية الحصول عليه من مهام وأهداف السياسة المالية، حيث يؤثر الدين العام على حركة الاقتصاد بصفة عامة وحركة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة. بمعنى أن طريقة استغلال الدين العام قد تكون ايجابية إذا تم استخدامه في مجالات منتجة، وقد يكون تأثيره سلبيا إذا تم استخدامه في الاستهلاك الحكومي.

تتدخل الدولة في فترات التضخم ممثلة بالبنك المركزي في السوق المالي للاقتراض من الجمهور عن طريق بيع السندات وذلك لسحب جزء من الفائض النقدي المتداول لتخفيض الطلب الكلي على السلع، مما يساعد على تخفيض مستويات التضخم، أما في حالة الركود والكساد فإن الدولة تدخل السوق المالي لشراء السندات لزيادة العرض النقدي الذي يؤثر على الطلب الكلي إيجابا.

4-**عجز الموازنة:** وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق، حيث تعمد إلى الإصدار النقدي من أجل تمويل المشروعات، وتخفي هذه السياسة وراءها سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة حجم الإنفاق العام و تنشيط الطلب الكلي، ونجد أن الدول المتقدمة لا تلجأ إلى هذه الأداة إلا نادرا في حالات الانكماش، بينما تعتمد عليها الدول النامية بشكل مستمر لنقص الموارد العامة للدولة، وتتوقف نجاعة هذه الأداة على مرونة الجهاز الإنتاجي ففي البلدان المتقدمة يؤدي التمويل عن طريق العجز إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي أما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته فلن يؤدي هذا النوع من التمويل إلا إلى مزيد من التضخم ومزيد من العجز[2].

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية:

يمكن إجمال أهم أهداف السياسة المالية في النقاط التالية:

1- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن

[1] أحمد عبد السميع، مرجع سابق، ص311.

[2] هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص16.

استخدام هذه الموارد المحولة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج عن طريق ذلك الاستخدام وليس عن طريق أي استخدام أخر[1].

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. فإذا كانت الحكومة تأمل في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل الوطني فإنها تستخدم أداة مناسبة لذلك حسب الأوضاع الاقتصادية، وعند الوصول إلى ذلك المستوى من الدخل الوطني الحقيقي* يصبح دور السياسة المالية المحافظة عليه ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها.

من التقلبات والمشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد نجد كل من البطالة والتضخم، فالبطالة تعني وجود قوة بشرية في المجتمع بدون عمل بسبب سوء حالة الاقتصاد وتردي الهياكل الإنتاجية في الدول النامية، لذا فان تدخل الدولة في هذه الحالة بسياسة مالية توسعية متمثلة في الإنفاق على الاستثمار تعد ضرورية لزيادة وتوسيع الحركة الإنتاجية وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة الذي يؤدي إلى التخفيض من معدل البطالة، أما التضخم فيشكل أحد المشاكل الاقتصادية التي تتسبب في عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية لذلك تتدخل السياسة المالية بأدواتها من أجل التقليل من معدلاته المرتفعة[2].

بعد تعرض موازين مدفوعات معظم دول العالم إلى اختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى نتيجة خروج تلك الدول عن قاعدة الذهب، أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم الاستقرار في العلاقات الدولية المتعلق بميزان المدفوعات، وبالتالي أصبح مفهوم الاستقرار الاقتصادي يشمل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتشغيل الكامل للموارد، استقرار ميزان المدفوعات[3].

من خلال ما سبق فإن الاستقرار الاقتصادي الكلي يهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم وتحقيق أكبر قدر ممكن من الدخل الوطني، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني عند نقطة تعادل مجموع الالتزامات والحقوق مع العالم الخارجي، وعليه يمكن تحديد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال المربع السحري لكالدور:

---

[1] محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004م، ص182

* الدخل الوطني الحقيقي هو ذلك الدخل المحسوب بالأسعار الثابتة ويمكن حسابه بقسمة الدخل الاسمي المحسوب بالأسعار الجارية على مؤشر أسعار المستهلك ICP الذي ينوب على المخفض أو المكمش Deflator (المعدل العام للأسعار).

[2] عبد السميع علام، مرجع سابق، ص 305

[3] مسعود ميهوب، بركان يوسف، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة(1990-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16/2016، ص15.

الشكل 1-1:المربع السحري لنيكولاس كالدور (Ncholas Kaldor)

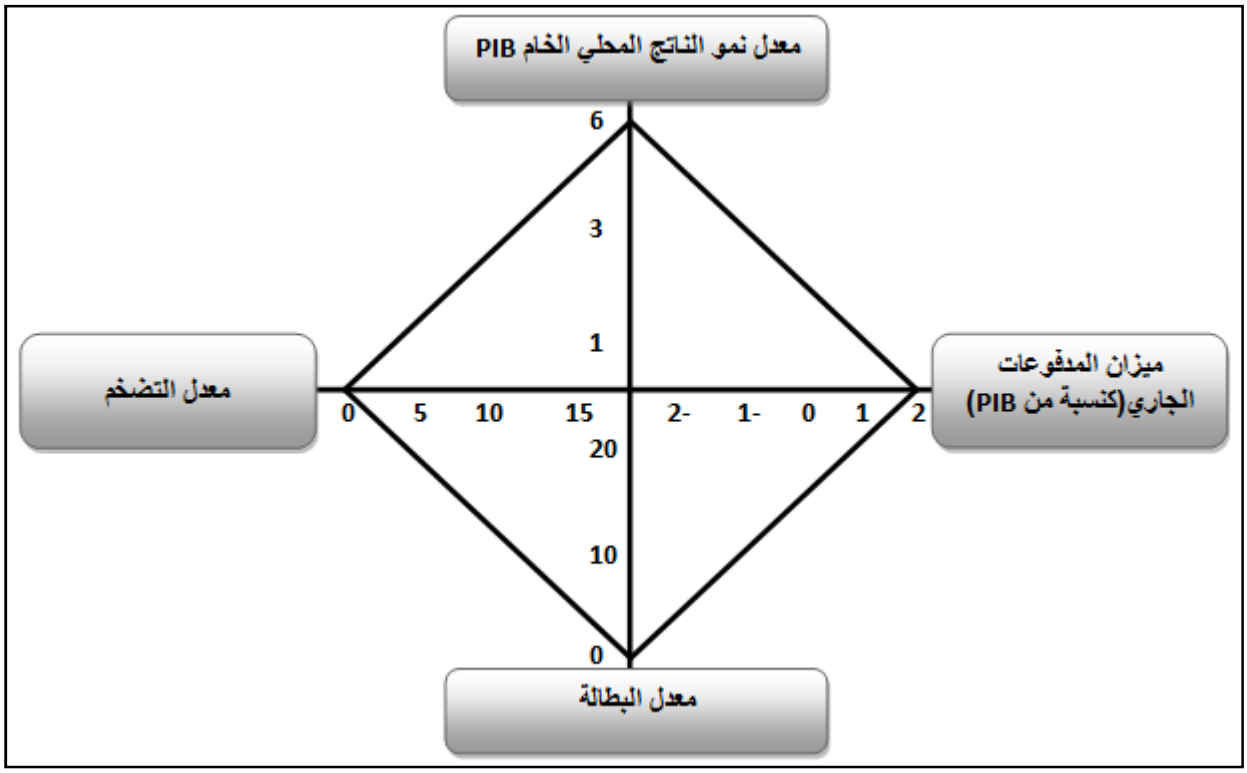

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 16، 2016،ص267.

3- تحقيق العدالة في توزيع الدخول: عندما يكون نمو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع غير مرغوب فيه، فان الحكومة يجب عليها التدخل لتحقيق العدالة في توزيع الدخول، فلا شك أن النمو الاقتصادي يصاحبه إختلالات في نمط وهيكل توزيع الدخول بين فئات المجتمع، فيظهر التفاوت في الثروات، فهناك طبقات تزداد ثراءً وأخرى تزداد فقرا، ومن هنا تستهدف السياسات المالية تقليل هذا التفاوت قدر الإمكان، وتستطيع الدولة في هذه الحالة استعمال الضرائب بأنواعها أو التحويلات الحكومية التي تعد أداة من الأدوات التلقائية للسياسة المالية تساعد أيضا على تقليل التفاوت.

4- تحقيق حالة التشغيل الكامل: لقد أصبح هذا الهدف يلقى اهتماما كبيرا من حكومات الدول المختلفة بعد أزمة الكساد السالفة الذكر، حيث ليس بالضرورة أن يتحقق التوازن في الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فقد يتحقق عند مستوى أدنى، بمعنى أن يقل مستوى الدخل الوطني عن المستوى الذي يمكن تحقيقه باستخدام كل القوى العاملة والموارد المادية المتاحة، وفي هذه الحالة تكون هناك فجوة انكماشية تنتج عنها البطالة، وهنا يجب تدخل الدولة بزيادة حجم الطلب الكلي الفعال لزيادة الإنتاج والقضاء على البطالة.

كما أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون العرض الكلي غير قادر على الاستجابة للطلب الكلي الذي يفوقه فتظهر فجوة تضخمية تنعكس في صورة ارتفاع عام للأسعار*.

5-**تصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** يمكن للدولة أن تتدخل بالسياسة المالية في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية للقضاء على بعض العيوب و الأمراض التي تشوب هذه المراحل، ففي مرحلة الإنتاج يمكن للدولة أن تقوم بتخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع من الضرائب مثل القطاع الزراعي وذلك لتأمين المزيد من السلع الغذائية، وعلى العكس من ذلك يمكن رفع الرسوم والضرائب على بعض المجالات للحد منها مثل المنتجات التبغية والمشروبات الكحولية.

أما في مرحلة التوزيع فيمكن للسياسة المالية أن تستأصل العيوب التي تشوب نظام التوزيع، حيث يمكن للدولة زيادة الضرائب على السلع والخدمات الرابحة وتخفيضها على التي يتسم سوقها بالجمود.

وأخيرا في مرحلة الإنفاق يمكن للسياسة المالية أن توجه الادخار والاستهلاك والاستثمار نحو الاستعمالات الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فتشجع الاستثمار مثلا في القطاع الزراعي و تقدم المزايا والإعفاءات أو تقدم المزايا لقطاع الصناعات الثقيلة لما لها من تشابك وتداخل مع الصناعات الأخرى، كما يمكن استخدام السياسة المالية للحد من استهلاك المنتجات المستوردة بزيادة الرسوم الجمركية عليها ورفع أسعارها[1].

* سيتم التطرق للفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية وعلاجهما بالسياسة المالية في المبحث الثاني عند عرض التحليل الكينزي للسياسة المالية.

[1] هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص21.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي للسياسة المالية.

لقد تطور مفهوم السياسة المالية بين الماضي والحاضر واختلف بين المدارس الاقتصادية كما رأينا سابقا لتباين أهداف هذه المدارس ولاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية وللتطور التكنولوجي الحاصل، لذى سنحاول توضيح تحليل أهم المدارس الاقتصادية للسياسة المالية في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للسياسة المالية:

ظهرت النظرية الرأسمالية الكلاسيكية عام 1776م بنشر كتاب آدم سميثAdam Smith * المعنون "أسباب وطبيعة ثروة الأمم"[1]، حيث كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقر أنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل، حيث يبدي ادم سميث معارضته لأي قيود تفرضها الحكومة على حرية الأسواق، وأوضح أن وظائف الحكومة تنحصر في توفير الحماية والأمن والعدالة والمنافع العامة للمواطنين وإصدار النقود وإدارة المشروعات العامة، ويرى أن قدرة الحكومة على تحقيق الأرباح يعتبر المعيار الرئيسي للحكم على حقها في ملكية وإدارة المشاريع.

و يرى الاقتصادي البريطاني جون ستيورات ميل John Stuart Mill أن الإنسان هو وحده الذي يستطيع أن يحافظ على مصالحه وينظم شؤونه، ومن ثم على الدولة أن لا تتدخل في شؤون الأفراد إلا من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تحمي ممتلكاتهم و إنتاجهم و تنظيم توزيع ثروات الطبيعة بينهم، كما تتحمل الحكومة أعباء توظيف الشرطة والجنود والقضاة والإدارة المدنية للفصل في النزاعات وحفظ سجلات المواليد والزواج والوفيات والعقود الرسمية، ويقر ستيورات ميل أن كافة هذه الوظائف لا تتعارض مع القول أن الفرد هو أفضل من يحافظ ويدافع عن مصالحه.

كما يعارض الاقتصادي البريطاني الأخر ألفريد مارشال Alfred Marshall ملكية الدولة لوسائل الإنتاج باعتبار أنها تؤدي إلى تثبيط الهمم و إعاقة التقدم الاقتصادي، إلا إذا وجد أشخاص مجردين من دوافع الأنانية ويعملون لخدمة المصالح العامة وهو ما يعتبر نادرا نسبيا[2].

---

* أدم سميث (1723-1790 م) فيلسوف وعالم اقتصادي اسكتلندي، يعد مؤسس الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد الكلاسيكي.

[1] عريب الرنتاوي، الاقتصاد بين نظريتين، السوق الاجتماعي و الإسلامي، عمان،دار النشر والتاريخ غير مذكورين- ص10،

[2] لمزيد من التفصيل، انظر: حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية الإسكندرية 2007، ص ص197 -209 .

مما سبق ذكره فهمت النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية، لأن نشاط الأفراد أحسن بكثير من نشاط الدولة، كما يعتقدون بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة.

ولقد أكد الكلاسيكيون على ضرورة المحافظة على توازن الميزانية، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تعديل في الأوضاع الاقتصادية القائمة، فهم يرفضون فكرة وجود عجز أو فائض في الميزانية، لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز الأمر الذي يتنافى مع المبادئ الكلاسيكية، إذ أن مزيد من الضرائب يكون على حساب المدخرات ومن ثم على حساب الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية، كما أن وجود فائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب فتؤدي إلى النتائج السابقة نفسها، وبالتالي كان التساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة جداً في المالية التقليدية، وعلى هذا يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الميزانية العامة، لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام، فلطالما اعتقد الكلاسيك أن هذا الأخير يتحقق تلقائيا، فهم أعفو السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي، وعلى ضوء ما سبق، يمكن حصر أسس السياسة المالية حسب التفكير الكلاسيكي في النقاط التالية:

- ✓ حجم النفقات العامة هو من يحدد حجم الإيرادات العامة.
- ✓ تقليص النفقات إلى اقل حجم ممكن.
- ✓ ضرورة المحافظة على توازن الميزانية سنويا.
- ✓ تفضيل الضرائب المفروضة على الاستهلاك على الضرائب على الادخار.

هذه السياسة المالية المحايدة كانت مسؤولة عن عدم تدخل الدولة للحد من المتغيرات الانكماشية والتضخمية التي شهدها العالم أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، إذ كانت سلبية هذه السياسة سببا في الخروج عليها وإتباع سياسة مالية ايجابية.

المطلب الثاني: التحليل الكينزي للسياسة المالية:

تعتبر أفكار الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز التي وضعت نهاية غير سعيدة للفكر الكلاسيكي القديم، بداية مرحلة جديدة في تاريخ الفكر الاقتصادي بصفة عامة والفكر المالي بصفة خاصة، إذ اتخذ المفكرون الماليون الفكر الكينزي نقطة انطلاق للتوصل إلى رؤى جديدة وربما شبه نظريات حديثة، ومازالت الدراسات تتوالى حتى اليوم متخذة من هذا الفكر منطلقا وأساسا بعدما كانوا ينطلقون في دراساتهم المالية والاقتصادية من

ركائز الفكر الكلاسيكي التقليدي.

بعدما أبرزت أزمة الكساد الكبرى في العقد الثالث من القرن العشرين مشكلة البطالة وانخفاض الدخل القومي بصورة لم يسبق لها مثيل، كان من غير المتصور أن تقف السياسة الاقتصادية ومنها السياسة المالية موقفها الحيادي التقليدي، إذ كان لا بد أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي، وهذا ما أجبر الحكومات على إعادة النظر في فكرة الحياد، وأفسحت المجال لوجهة نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة بالتوسيع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة وإعادة الانتعاش الاقتصادي، وبالتالي خروج السياسة المالية من حيادها الاقتصادي، بمعنى إمكانية وجود عجز أو فائض إذا كان ذلك علاجا للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد الوطني.

تلك هي الفكرة التي نادى بها الاقتصادي كينز في كتابه الشهير الذي صدر في 1936 تحت عنوان " النظرية العامة للتشغيل والفائدة و النقود" والذي كان له صدى هائل لدى علماء الاقتصاد في ذلك العصر، إذ كان بمثابة ثورة على الفكر التقليدي غيرت الكثير من الأفكار التقليدية وقدمت أفكارا ومداخل جديدة لعلاج المشاكل الاقتصادية بصفة عامة ومشكل البطالة التي سادت أوربا والعالم آنذاك بصفة خاصة،حيث أشار كينز في هذا المؤلف إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد رافضا بذلك قانون (ساي)* للمنافذ وما تفرع منه في إطار النظرية الكلاسيكية ومنها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائياً نحو التوازن الاقتصادي، ودعا في مقدمة الكتاب إلى تطبيق النظرية العامة للتشغيل للوصول إلى حلول المشاكل المستعصية في ذلك الوقت، ثم جاءت نتائج التطبيق بعد ذلك موافقة كثيرا لما احتوته هذه النظرية وساعدت على الخروج من أزمة الكساد.

على عكس النظرية التقليدية الكلاسيكية التي أمنت بقانون المنافذ للاقتصادي (ساي) فان كينز اعتمد في تحليله على الطلب الفعال، فحسبه الطلب هو من يخلق العرض وليس العكس، ومضى كينز في تحليله إلى استنتاج أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية، لذا أكد أن الخروج من أزمة الكساد تتطلب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات منها ما كان في مجال السياسة المالية من خفض الضرائب وزيادة الإنفاق أو كلاهما معا، وهنا سيفعل المضاعف فعله، وبالتالي تعويض الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى عجز الميزانية العامة، لذلك

* جان باتيست ساي Jean-Baptiste Say (1767- 1832) اقتصادي فرنسي من أبرز أنصار المذهب الحر، أشتهر بالقانون الاقتصادي الذي سمي باسمه و هو قانون المنافذ " كل عرض يخلق طلبه الخاص".

فقد دافع كينز بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد وبذلك تخلى عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذا وأتباعه مفهوما جديدا لها يتمثل في المالية الوظيفية[1] بدلا من المالية المحايدة، وأصبحت أداة رئيسية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، وغالبا ما يظل لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يرى أن للسياسة المالية مسؤولية لضمان مستوى التشغيل الكامل.

و فيما يلي مثال افتراضي بسيط يوضح فكرة المضاعف الكينزي واستخدام السياسة المالية لتجنب بعض المشاكل الاقتصادية و الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.

ليكن لدينا اقتصاد افتراضي مغلق يتميز بالمعطيات التالية:

النفقات العامة G_0 والضرائب T_0 والاستثمار I_0 مستقلة عن الدخل Y ، وهي متغيرات خارجية

$$G = G_0 ; T = T_0 ; I = I_0$$

دالة الاستهلاك C الكينزية : $C = çY^d + C_0$ حيث $Y^d = Y - T_0$ وهو الدخل المتاح.

أ–شرح مبدأ المضاعف الكينزي عند حدوث زيادة في الانفاق العام ممولة بالقروض العامة (دون زيادة الضرائب): في البداية نشير إلى بعض المفاهيم الأساسية في دالة الاستهلاك الكينزية، حيث أن $(0<ç<1)$ تمثل الميل الحدي للاستهلاك الذي يقيس تغير الاستهلاك بتغير الدخل المتاح وهي تحقق القانون السيكولوجي الأساسي لكينز " الاستهلاك يتغير بتغير الدخل المتاح ولكن بكمية أقل منه"[2].

إن ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع النفقات العامة في هذه الحالة تؤدي إلى زيادة الانتاج (الطلب يخلق العرض في التحليل الكينزي) ومنه زيادة الدخول المتاحة، هذه الدخول الزائدة توجه إلى (الإدخار أو الاستهلاك)، الجزء الموجه للاستهلاك وحده من يخلق طلب جديد يؤدي إلى زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الدخول المتاحة مرة أخرى ...وهكذا نتحصل على مجموعة من الموجات المتناقصة من تزايد الدخول، هذا التناقص ناتج عن توجيه جزء من الدخول الزائدة إلى الادخار الذي يعتبر ضياع في الحلقة الاقتصادية حسب

[1] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق، ص 54.

[2] يوجين أ. ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة الطبعة العربية الثانية 2004م، ص68.

كينز، فحسبه الادخار لا ينتج عن إرادة لتحويل الاستهلاك نحو المستقبل كما يقول الكلاسيكيون وإنما هو جزء ضائع وناقص من الاستهلاك[1].

يكون مجموع الموجات المتناقصة التي أحدثتها الزيادة في النفقات العامة على الدخول هو الآثر النهائي لسياسة الميزانية على الدخل كما توضحه العلاقات الرياضية التالية:

- **الأثر الابتدائي**:ارتفاع الطلب الكلي بمقدار ΔG_0 يخلق ارتفاع الإنتاج والدخول بنفس المقدار $\Delta Y_0 = \Delta G_0$

وبالتالي زيادة الدخول المتاحة بنفس المقدار لعدم وجود زيادة في الضرائب $\Delta Y^d = \Delta Y_0 - \Delta T_0 = \Delta Y_0$

-**الموجة الأولى**: ارتفاع الدخول المتاحة يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك بمقدار أقل $\Delta C_1 = ç\, \Delta Y_0$ والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الإنتاج والدخول بنفس المقدار $\Delta Y_1 = \Delta C_1 = ç\, \Delta Y_0$.

-**الموجة الثانية**: الارتفاع الجديد في الدخول يولد ارتفاع أخر أقل منه من الاستهلاك $\Delta C_2 = ç\, \Delta Y_1$ والذي بدوره يولد انتاج ودخول أخرى $\Delta Y_2 = \Delta C_2 = ç\, \Delta Y_1 = ç^2\, \Delta Y_0$.

وهكذا يستمر أثر الزيادة الأولية في النفقات العامة حتى الموجة n .

-**الموجة n** : $\Delta C_n = ç\, \Delta Y_{n-1} = ç^n\, \Delta Y_0$ وهذا يولد بدوره انتاج ودخول بمقدار $\Delta Y_n = \Delta C_n = ç^n\, \Delta Y_0$

الآثر النهائي لارتفاع النفقات على الدخول هو مجموع الموجات:

$$\Delta Y_{final} = \Delta Y_0 + \Delta Y_1 + \Delta Y_2 + ... + \Delta Y_n$$

$$\Delta Y_{final} = \Delta Y_0 + ç\Delta Y_0 + ç^2 \Delta Y_0 + ... + ç^n \Delta Y_0 = (1 + ç + ç^2 + ... + ç^n)\, \Delta Y_0$$

ولدينا في الأثر الابتدائي $\Delta Y_0 = \Delta G_0$ ومنه:

$$\Delta Y_{final} = (1 + ç + ç^2 + ... + ç^n)\, \Delta G_0$$

$$\Rightarrow \lim_{n \to \infty} \Delta Y = \frac{1}{1 - ç} \Delta G_0$$

حيث $k = \frac{1}{1-ç} > 1$ وهو المضاعف الكينزي للاقتصاد المغلق مع وجود ضرائب ثابتة.

فإذا فرضنا أن الميل الحدي للاستهلاك $ç = 0.75$ فإن المضاعف الكينزي في هذه الحالة : $k = \frac{1}{1-0.75} = 4$

[1] J.-L. Bailly, G. Caire, C. Lavialle, J.- J. Quilèse, Macroéconomie, Bréal Rome, 2ème éditions 2006, p61.

بمعنى أن الزيادة في النفقات العامة بـ100 وحدة نقدية ممولة عن طريق القروض العامة تؤدي إلى زيادة في الدخول تقدر بـ400 وحدة نقدية: $\Delta Y = k\Delta G_0$ ومنه $\Delta Y = 4 * 100 = 400$

ب- إذا كانت الزيادة في النفقات العامة ممولة كلية بالضرائب: في هذه الحالة $\Delta G_0 = \Delta T_0$ و يتوقف مفعول المضاعف عند الأثر الابتدائي

- **الأثر الابتدائي:** ارتفاع الطلب بمقدار ΔG_0 يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج والدخول بنفس المقدار $\Delta Y_0 = \Delta G_0$

- **الموجة الأولى:** $\Delta C_1 = c\Delta Y^d$: لكن تغير الدخل المتاح في هذه الحالة يكون معدوما، حيث:

$$Y^d = Y - T_0 \quad \Rightarrow \Delta Y^d = \Delta Y_0 - \Delta T_0$$

ولدينا: $\Delta G_0 = \Delta T_0$ و $\Delta Y_0 = \Delta G_0$ ومنه $\Delta Y_0 = \Delta T_0$ ومنه يصبح التغير في الدخل المتاح :

$$\Delta Y^d = \Delta Y_0 - \Delta Y_0 = 0$$

أي أن الزيادة في الدخول امتصتها الزيادة في الضرائب ومنه لا توجد زيادة في الدخل المتاح وبالعودة إلى الموجة الأولى فإن الاستهلاك أيضا لا يتغير $\Delta C_1 = c\Delta Y^d = c * 0 = 0$ إذن لا وجود لارتفاع الطلب ومنه لا وجود لأنتاج ودخول إضافية وبالتالي يتوقف أثر المضاعف عند الأثر الابتدائي، فيكون لدينا $\Delta Y_{final} = \Delta G_0$

وهذا هو مضمون نظرية هافلمو *Haavelmo التي مفادها أن سياسة الميزانية الممولة كلية عن طريق الضرائب يتوقف أثرها عند الأثر الابتدائي، ولا يكون المضاعف الكينزي فيها معدوما بل يساوي الوحدة.

الفرع الأول:الفجوة التضخمية وعلاجها بالسياسة المالية:

في هذه الحالة يكون الدخل التوازني أكبر من الدخل في مستوى التشغيل التام (الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي) فتضطر الدولة للتدخل بسياسة مالية انكماشية من أجل امتصاص الطلب الزائد، حيث يمكن تخفيض الطلب الكلي بشكل مباشر عن طريق خفض الانفاق العام، أو بطريقة غير

*هافيلمو اقتصادي نرويجي ولد في عام 1911م وتوفي عام 1999م، فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1989 ،عن طريق تطوير أطروحته وفي مقال نشر له في عام 1945. جاء في نظريته أنه إذا تم تمويل الإنفاق العام الإضافي في السياسة المالية بالكامل من خلال زيادة الضرائب، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بنفس مقدار زيادة الانفاق، و في هذه الحالة يكون المضاعف مساويًا للوحدة.

مباشرة، وذلك برفع قيمة الضرائب التي تؤدي إلى خفض الدخل المتاح لدى العائلات وبالتالي انخفاض الاستهلاك ومن ثم سحب الطلب الزائد من السوق، كما يمكنها أيضا استعمال الأداتين معا.

ويمكن تمثيل الفجوة التضخمية السابقة في الشكل التالي:

الشكل1-2: الفجوة التضخمية:

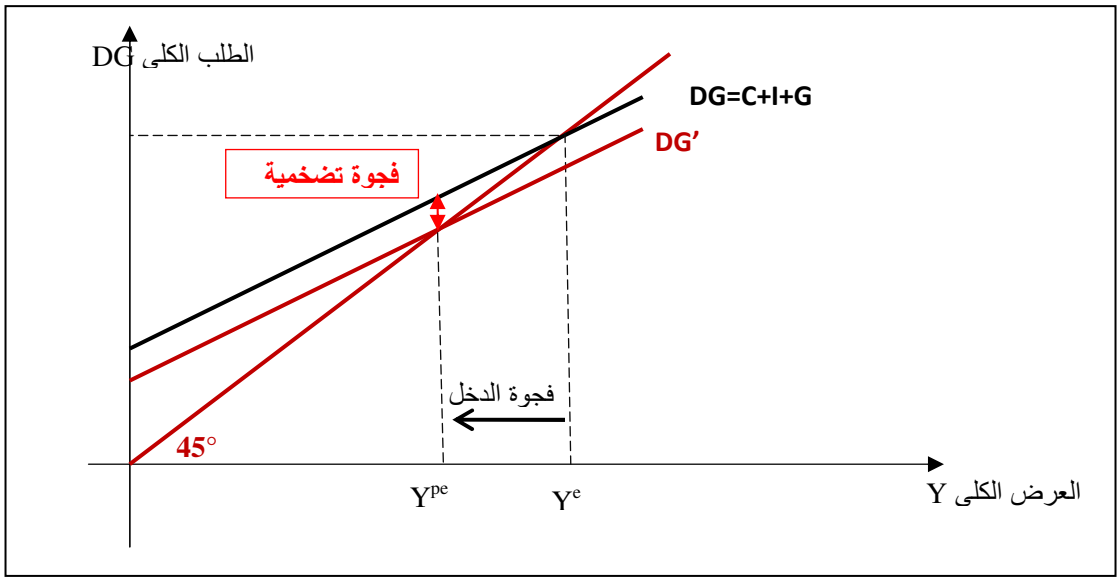

المصدر: رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الاسكندرية،2007م، ص197.

الفرع الثاني: الفجوة الانكماشية وعلاجها بالسياسة المالية:

إن التحليل السابق الذي عالج مشكل التضخم نفسه يمكن أن ينطبق على حالة الركود هذه، ولكن بشكل معاكس لأن هدف السياسة المالية في هذه الحالة هو زيادة الطلب الكلي للوصول إلى الدخل في مستوى التشغيل الكامل الذي يكون أكبر من الدخل التوازني، بمعنى وجود ثروات وموارد غير مستغلة في الاقتصاد، حيث أن استغلال هذه الأخيرة تمكننا من بلوغ الدخل المنشود (الطلب الكلي على السلع والخدمات أقل من العرض الكلي)، وفي هذه الحالة تستطيع الحكومة أن تزيد من حجم الإنفاق العام، أو تقوم بخفض قيمة الضرائب، كما يمكنها استعمال الأداتين معا في آن واحد.

ويمكن تمثيل الفجوة الانكماشية كما يلي:

الشكل1-3: الفجوة الانكماشية

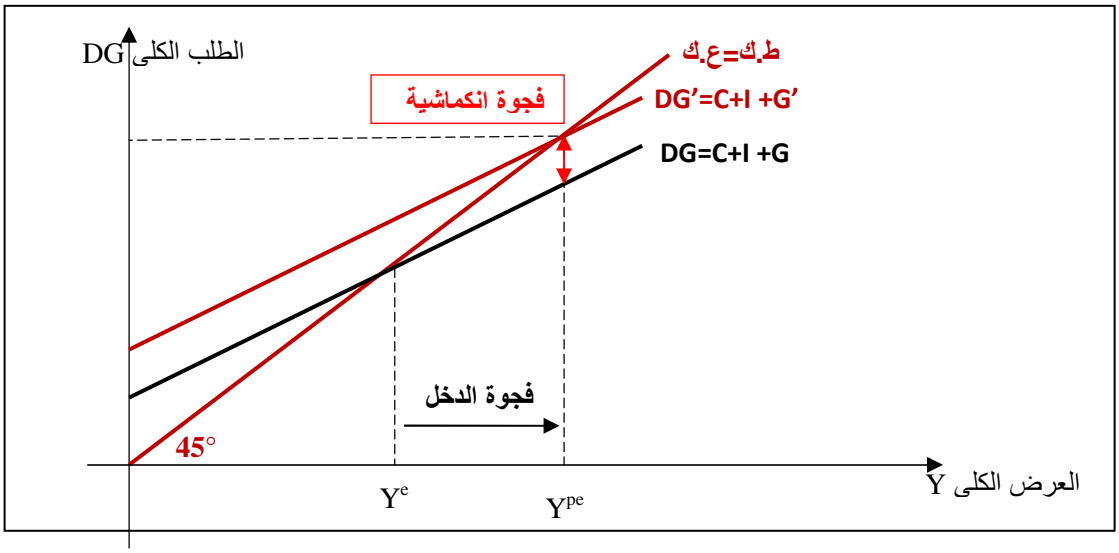

المصدر: رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص192.

من خلال الشكل يمكن أن نلاحظ بوضوح أن زيادة طفيفة في الطلب تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل وهذا من خلال مفعول المضاعف الكينزي.

ونشير إلى أن قيمة المضاعف في حالة الاقتصاد المفتوح، تكون أقل مما هو عليه في حالة الاقتصاد المغلق طالما أن الواردات تؤدي إلى زيادة قيمة مقام المضاعف، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانخفاض راجع إلى أن الواردات شأنها شأن الادخار كلاهما يعتبر تسربا من تيار الدخل الوطني[1].

وهذا راجع إلى أن جزء من الطلب الإضافي الذي تسببه السياسة المالية يتم تلبيته عن طريق السلع الأجنبية، وبالتالي تكون الزيادة في الدخل الوطني أقل من الزيادة في الطلب الكلي، غير أن هذا لا يعني أن مستوى توازن الدخل الوطني في حالة الاقتصاد المفتوح يقل عن مستوى التوازن في الاقتصاد المغلق، إذ أن أخذ الصادرات في الحسبان يؤدي إلى زيادة الأثر النهائي على الدخل في حالة وجود فائض في الميزان التجارى (الصادرات تفوق الواردات)، والعكس صحيح.

المطلب الثالث: التحليل النقودي للسياسة المالية.

أحرزت وجهة نظر النقوديين أمثال ميلتون فريدمان، كارل برونو، مالتزر وفليب كادجان وغيرهم نفوذا واسعا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بعدما ساد الاعتقاد بان سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص229.

قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي Stagflation *، إذ اعتقد النقوديون بان السياسة النقدية هي السياسة الفعالة والمضادة للتضخم و أن السياسة المالية ليس لها أثر على المستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي على الأقل في المدى القصير، وعدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم أن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية)، ويعتقد أنصار المدرسة النقودية بأن اليد الخفية التي تحدث عنها ادم سميث يمكن أن تعمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وان تطبيق سياسة مالية توسعية دون تغيير في عرض النقود من طرف الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يسمونه بأثر المزاحمة** والذي يقلل من فاعلية السياسة المالية التوسعية التي يكون لها في هذه الحالة أثار توزيعية فقط بين القطاع العام والقطاع الخاص، لأن الزيادة في النفقات العامة يصحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه[1].

مما سبق نجد أن النقوديين وعلى رأسهم الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Milton Friedman (1912-2006) يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الرئيسية حسبهم، ويؤيدون فكرة التوازن السنوي للميزانية، وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية وإحياء أفكار المدرسة الكلاسيكية.

المطلب الرابع: السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية.

تعد نظرية التوقعات العقلانية من أحدث النظريات الاقتصادية التي ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي في محاولة لتحليل النظرية الاقتصادية الكلية وفقا لمنهج التوازن العام الديناميكي، مستندة على مبادئها التي ترتكز أساسا على رؤية مستقبلية للحاضر وهو ما أعطاها بعدا حيويا ومميزا تتجلى في استخدامها لنماذج متطورة تسعى من خلالها إلى تفسير الظواهر الاقتصادية، فضلا عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

* في نهاية الستينات من القرن الماضي وفي غضون العشرية التي تلتها تم ملاحظة تراجع مستوى النمو والإنتاج وارتفاع معدلات البطالة وفي نفس الوقت تم تسجيل ارتفاع مستمر للاسعار، حيث سميت هذه الظاهرة بالتضخم الركودي.

** أثر المزاحمة ظاهرة تحول دون تحقيق أهداف السياسة المالية بالصفة المرجوة، بسبب ظاهرة عكسية تتسبب فيها هذه السياسة بنفسها، هذه الظاهرة التي أشار إليها النقديون وعلى رأسهم ميلتون فريدمان في انتقادهم للتدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، فحسب هؤلاء الاقتصاديين الرأسماليين فإن تمويل العجز المالي بالقروض العامة يوسع من النشاط الحكومي على حساب القطاع الخاص (القطاع الحكومي يزاحم القطاع الخاص) بحيث أن استقطاب مدخرات الخواص لتمويل سياسة النفقات العامة التوسعية للحكومة يتطلب من السلطات طرح سندات للبيع بمعدل فائدة أعلى مما هو عليه في السوق المالي، مما يتسبب في ارتفاع معدلات الفائدة بشكل عام وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي تراجع حركة الاقتصاد وتناقص الدخل الوطني، وبهذا فإن السياسة المالية في هذه الحالة لا تحقق الدخل الوطني المستهدف.

[1] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق، ص56.

في بداية السبعينيات من القرن الماضي وتحت ضغوط الأزمات الاقتصادية وآثارها السلبية على الاقتصاد، تنامى وتزايد دور التوقعات العقلانية لتحتل مكانة فريدة بين فروع النظرية الاقتصادية الحديثة، وتزايدت أهميتها بشكل متسارع لعلاج تلك الأزمات التي أصابت الجهاز الاقتصادي، بعد أن عجزت الطروحات السابقة عن تفسيرها، ومن الجدير بالذكر أن نظرية التوقعات العقلانية تقوم على نفس فروض النظرية الكلاسيكية وترتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية ومنع تدخل الدولة في الفعاليات الاقتصادية وإعطاء الأهمية أكبر للقطاع الخاص، وقد استندت على جانب العرض بدلا من جانب الطلب الذي اعتبرته غير فعال في تحقيق الأهداف المرجوة[1].

يستند أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية (أفراد أو منشآت) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حدود ممكنة، كذلك يقرون أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معينا من المعلومات تمكن من يستخدمها بكفاءة من بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة الأجور والأسعار ووضوح السوق (النظرة الكلاسيكية)، ما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.

وفي هذه الفروض وغيرها ينتهي أنصار هذه النظرية إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية اتجاه السياسة الاقتصادية الحكومية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكتسبه من خبرة عن التغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وبالتالي سيكون أثر السياسة الاقتصادية ضئيل على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالإنتاج والتشغيل[2].

ولتوضيح هذه الفكرة نفترض مثلا وجود حالة من الركود الاقتصادي و أن الحكومة عازمة على معالجة هذه الحالة باستخدام سياسة مالية توسعية، فمن الطبيعي أن يتوقع الأفراد ارتفاع الطلب الكلي وتوفر فرص عمل أكبر وارتفاع الأسعار والأجور بسبب هذه السياسة، وبالتالي فإن العاملين سوف يسعون للحصول على أجور أعلى ولن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، ولكن ارتفاع الأجور والأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة، وبالتالي فان السياسة المالية التوسعية تبوء بالإخفاق ولن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.

وبالمثل إذا ما توقع الأفراد استخدام الضرائب كوسيلة للسياسة المالية لتنشيط الاستهلاك بالتخفيض من قيمتها، فإنهم يتوقعون حدوث عجز في الميزانية العامة وستلجأ الحكومة إلى زيادة الضرائب مستقبلا لسد العجز، لذلك فان السلوك العقلاني وفقا لهذه التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي

[1] نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية، المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، الديوانية العراق، ط1 2013، ص13.

[2] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق، ص58.

واستخدام أي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب لأغراض الادخار بدلا من زيادة الطلب الاستهلاكي، وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل، وبهذا تصبح السياسة المالية غير فعالة.

المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية:

يدور الجدل حول فاعلية السياسات الاقتصادية سواء السياسة المالية أو السياسة النقدية أساسا حول آليات انتقال أثر تلك السياسات على الاقتصاد الكلي، وتتفاوت فعالية السياسة المالية بتفاوت الإمكانيات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، كما أن هذه الفعالية تختلف باختلاف النماذج الاقتصادية. فأثر السياسة المالية عند الأخذ بعين الاعتبار سوق السلع والخدمات فقط كما رأينا سابقا يختلف عن أثرها عند إضافة السوق النقدي (نموذج IS-LM) للاقتصاد المغلق، ففي الحالة الثانية يظهر أثر المزاحمة الذي يقلل من فعالية السياسة المالية،كما يختلف هذا الأثر بإضافة ميزان المدفوعات (IS-LM-BP) للاقتصاد المفتوح.

المطلب الأول: السياسة المالية في نموذج (IS–LM):

تتغير فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية تبعا لمرونة كل من منحنى الاستثمار – الادخار (IS) ومنحنى عرض النقود – الطلب على النقود (LM)، ونعني بالسياسة النقدية هنا استخدام عرض النقود للوصول إلى أهداف اقتصادية معينة، أما السياسة المالية فهي كما بينا في السابق تتمثل أدواتها في الإنفاق الحكومي، الضرائب والتحويلات الحكومية.

الفرع الأول: مفهوم نموذج IS-LM :

يمثل هذا النموذج التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي في آن واحد، ويسمى هذا النموذج أيضا بنموذج (هيكسHicks–هانسHancen)، حيث أن هيكس هو أول من قام بتقديم هذا النموذج عام 1937م بينما قام هانسن بتطوير وتحسين النموذج فيما بعد وتشهيره أكثر[1].

ويمثل هذا النموذج التوازن الاقتصادي في الاقتصاد المغلق فهو لا يأخذ بعين الاعتبار المعاملات مع الخارج المتمثلة في الصادرات والواردات إضافة إلى حركة رؤوس الأموال ونظام سعر الصرف .

1) **منحنى IS** : يمثل مجمل الثنائيات والتوليفات بين الدخل ومعدل الفائدة الذين يحققان التوازن في سوق السلع والخدمات (العرض الكلي= الطلب الكلي) والذي يمثل كما رأينا سابقا بالمعادلة التالية:

$$Y= C+I+G$$

[1] Sophie Brana, Marie-Claude Bergouignan, TD macroéconomie, dunod Paris 5 édition 2015,p 121.

لكن في هذه الحالة يكون الاستثمار I مرتبط عكسيا بمعدل الفائدة (i) حيث يكتب على الشكل:

$$I= I_0 - b\ i$$

بحيث I_0 هو الاستثمار المستقل و b يمثل الجزء من الاستثمار الذي يرتبط بصفة آنية مع معدل الفائدة وهو يقيس حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة.

بتعويض الاستهلاك (C)، الاستثمار (I) والنفقات العامة (G) في معادلة التوازن، نجد الدخل التوازني:

$$Y= k*DA - k\ bi$$

حيث K يمثل المضاعف الكينزي و DA هو الطلب المستقل.

من خلال المعادلة يتضح جليا أن الدخل يرتبط عكسيا مع معدل الفائدة.

2) **منحنى LM**: يمثل مجمل الثنائيات والتوليفات بين الدخل ومعدل الفائدة الذين يحققان التوازن في السوق النقدي (عرض النقود = الطلب على النقود)

أ) **عرض النقود**: وهي الكتلة النقدية أو حجم النقود المتداولة في اقتصاد ما، وتتحدد من قبل السلطات النقدية، وبالتالي يمكن اعتبارها كمية ثابتة ونرمز لها M_0.

ب) **الطلب على النقود**: يعتبر الاحتفاظ بالنقود تصرف غير عقلاني، نظرا لان مثل هذا السلوك يفوت على صاحبه إمكانية الاستفادة من هذه النقود عن طريق الاستثمار المباشر وبالتالي الحصول على عائد أو فائدة، أي أن الاحتفاظ بالنقود يتضمن تكلفة الفرصة البديلة، لكن هناك أسباب عديدة تدفع إلى مثل هذا السلوك، واستنادا إلى كينز فان الطلب على النقود أو تفضيل السيولة يكون للأسباب والدوافع الثلاثة التالية[1]:

- ✓ **الطلب على النقود لأجل الصفقات والمعاملات**: تتمثل في كمية النقود التي يحتاجها الأفراد والمنتجون للقيام بالمعاملات والصفقات اليومية المتكررة لشراء السلع والخدمات اللازمة.
- ✓ **الطلب على النقود لدافع الاحتياط**: تتمثل في الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأشخاص والمؤسسات من أجل مواجهة الظروف غير المتوقعة التي تتطلب نفقات مستعجلة.

يرتبط الطلب على النقود في السببين الأوليين المذكورين بالدخل ويمكن تمثيل هذا الطلب بالمعادلة:

$$M_1 = L(Y) = tY$$

حيث t :تمثل الجزء من الدخل المحتفظ به لدافعي المبادلات والاحتياط.

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط6، 2008م، ص223.

✓ **الطلب على النقود لدافع المضاربة:** يرتبط حجم النقود المحتفظ بها لدافع المضاربة بتوقعات الأعوان الاقتصاديين حول تطور سعر الفائدة، فكلما كان معدل الفائدة منخفض زاد حجم النقود المحتفظ بها لأجل المضاربة بسبب توقع ارتفاع معدلات الفائدة مستقبلا، ومن ثم يمكن تمثيل الطلب على النقود من أجل المضاربة بالمعادلة التالية[1]: $M_2 = L(i) = L_0 - l\,i$

حيث L_0 : تمثل كمية النقود التي يحتفظ بها الأعوان الاقتصاديون للمحافظة على ثروتهم.

بينما l : تمثل الطلب على النقود المخصصة كلية للمضاربة.

مما سبق يمكن كتابة دالة الطلب على النقود كما يلي: $M^d = M_1 + M_2 = t\,Y + L_0 - l\,i$

وبهذا يصبح التوازن في السوق النقدي كما يلي: $M_0 = M^d = t\,Y + L_0 - l\,i$

ويمكن استخراج معادلة منحنى LM كما يلي: $$Y = \frac{1}{t}(M_0 - L_0 + Li).....LM$$

من خلال هذه المعادلة نلاحظ وجود علاقة طردية بين الدخل ومعدل الفائدة في السوق النقدي.

3) التوازن IS-LM :

يكتب التوازن في السوقين معا (IS-LM) على الشكل التالي:

$$K * DA - K * bi = \frac{1}{t}(M_0 - L_0 + Li)$$

و من خلال معادلتي التوازن في السوقين يمكن إيجاد معدل الفائدة و الدخل (i^* , Y^*) اللذين يحققان التوازن في السوقين معا.

ويمكن تمثيل التوازن (IS-LM) في الشكل التالي:

[1] J-L. Baily et autres, op.cit, p191.

الشكل1-4:التوازن الاقتصادي في الاقتصاد المغلق (IS-LM)

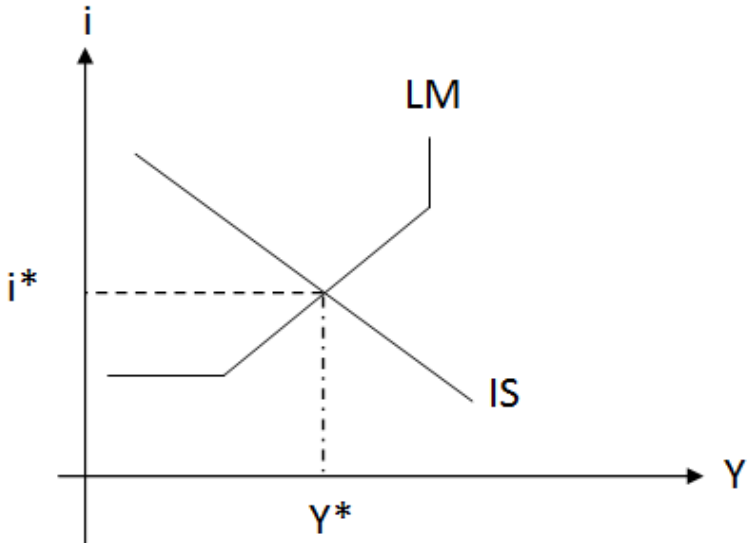

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط6، 2008م، ص254.

الفرع الثاني: فعالية السياسة المالية في نموذج (IS-LM) :

يمكن توضيح فعالية السياسة المالية في هذا النموذج من خلال الشكل الموالي

الشكل:1-5:فعالية السياسة المالية في نموذج (IS-LM):

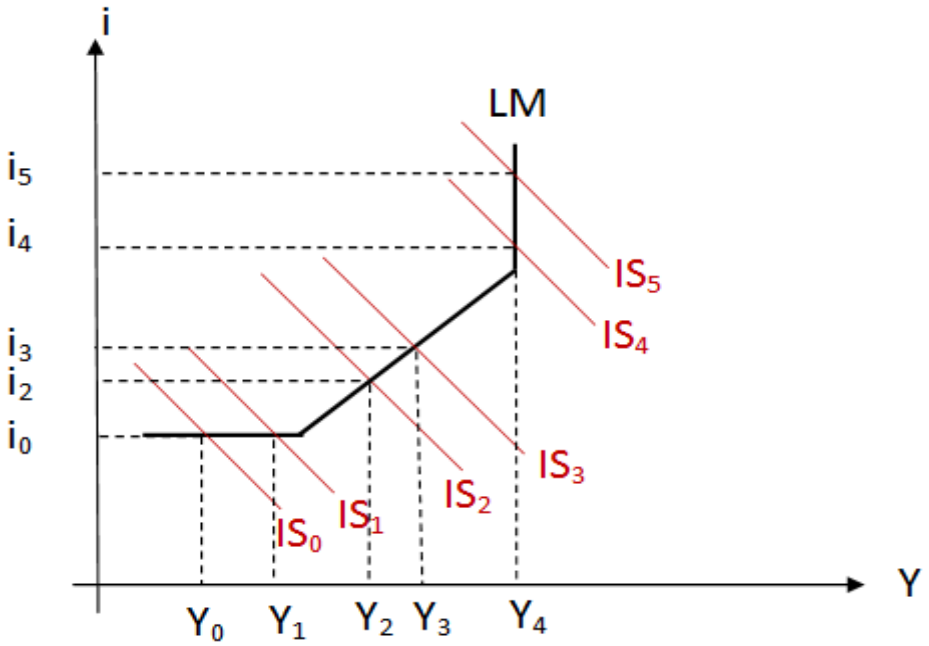

المصدر: J.-L. Bailly, G. Caire, C. Lavialle, J.- J. Quilèse, Macroéconomie, Bréal Rome, 2ème éditions 2006, p 266

يلاحظ من خلال الشكل1-5 أنه إذا قطع منحنى IS المنحنى LM في المجال الكينزي حيث مصيدة السيولة* ومستوى الدخل منخفض، فإن السياسة المالية تكون فعالة في زيادة مستوى الدخل، فإذا زاد الانفاق العام أو انخفضت الضرائب أو تم تطبيق السياستين معا فإن منحنى IS ينتقل إلى اليمين من IS_0 إلى IS_1 وكنتيجة لذلك يرتفع الدخل بكمية معتبرة، حيث ينتقل من Y_0 إلى Y_1 .

أما إذا قطع منحنى IS المنحنى LM في المجال الأوسط فإن السياسة المالية التوسعية في هذه الحالة تكون فعاليتها أقل مقارنة بالمجال الكينزي، حيث تؤدي هذه السياسة إلى انتقال منحنى IS من IS_2 إلى IS_3 ويترتب على لذلك زيادة في مستوى الدخل، حيث ينتقل من Y_2 إلى Y_3.

بينما تكون السياسة المالية في المجال الكلاسيكي** غير فعالة إطلاقا، فالسياسة المالية التوسعية في هذه الحالة تؤدي إلى انتقال منحنى IS من IS_4 إلى IS_5 في حين يبقى مستوى الدخل ثابتا عند Y_4 لا يتحرك ولا يتغير إطلاقا.

المطلب الثاني:السياسة المالية وميزان المدفوعات:

إن التطور الاقتصادي الذي شهدته معظم بلدان العالم نتج عنه تعدد المبادلات الدولية وظهور أنظمة عالمية تقوي من يوم لأخر العلاقات الاقتصادية الدولية، هذه العلاقات لا تقتصر فقط على المبادلات التجارية التي تخص السلع والخدمات فقط وإنما علاقات مع بنوك وشركات تأمين أجنبية، وبالتالي حركة رؤوس الأموال أيضا، وهذا بالطبع سيكون له أثره على الاقتصادات الوطنية ويدفع بمختلف الدول إلى اتخاذ سياسات اقتصادية للتحكم في المبادلات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال مع العالم الخارجي بما يخدم اقتصادها الداخلي، لذلك وجب على الاقتصاديين الأخذ بعين الاعتبار كل المبادلات مع العالم الخارجي للحصول على نموذج توازني في الاقتصاد المفتوح.

لقد قام كل من روبرت ماندل Robert Mundel من جامعة كولومبيا وماركوس فليمينغ Marcus Fleming (مدير سابق لصندوق النقد الدولي) في 1962 بتوسيع نموذج IS-LM إلى نموذج توازن في السوق المفتوح، بحيث عرف بنموذج .Mundell-Fleming[1].

* مصيدة السيولة أين يكون هناك حد أدنى معين لمعدل الفائدة يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات وزيادة الطلب على النقود من أجل المضاربة.

** في المجال الكلاسيكي تكون مستويات معدل الفائدة مرتفعة والطلب عل النقود للمضاربة منعدما.

[1] ABBES AMINA, efficacité et limites de la politique économique et conjoncture dans un modèle de type « mendell-fleming », étude économétrique sur l'Algérie, thèse de doctorat en sciences économiques, option finance, université ABOU-BEKR BELKAID, Tlemcen 2015. P74.

في هذا النموذج لا نتحدث عن التوازن الكلي إلا بعد تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي، حيث أن التوازن الداخلي هو توازن IS-LM الذي تحدثنا عنه في المطلب السابق، بينما أضاف الاقتصاديان المذكوران منحنى يمثل توازن ميزان المدفوعات BP (Balance des Paiements). ومنه عرف أيضا هذا النموذج في الاقتصاد المفتوح بنموذج IS-LM-BP. وقد أصبح هذا النموذج الأحسن عند الاقتصاديين للجمع بين تحليل آثار تغيرات الطلب الكلي على السلع والخدمات والطلب على النقود والأوراق المالية مع الآثار التي تنتج عن المبادلات الخارجية.

إن الأخذ بعين الاعتبار المبادلات الخارجية يحتم قياس التدفقات الحاصلة مع العالم الخارجي، وهذا بتسجيل مختلف المبادلات مع الخارج في إطار ميزان المدفوعات.

يمكن تعريف ميزان المدفوعات لبلد ما على أنه بيان إحصائي يسجل على نحو محاسبي مجموع حركات السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال مع البلدان الخارجية خلال مدة زمنية معينة[1].

وبالتالي يمكن كتابة ميزان المدفوعات بدلالة الدخل وسعر الفائدة على الشكل التالي:

$$BP(Y,i)= BTC (Y) + BK (i)$$

حيث أن BTC يمثل المبادلات الجارية من سلع وخدمات مع العالم الخارجي أي الميزان التجاري وهو بدلالة الدخل Y. و BK يمثل حركة رؤوس الأموال وهو بدلالة سعر الفائدة i.

ومن المعروف أن المبادلات مع العالم الخارجي لا تكون إلا عن طريق العملة الصعبة التي تحصل عليها الدولة من خلال صادراتها من السلع والخدمات، وهنا يظهر سعر الصرف الذي يعبر عن قيمة العملة الوطنية بدلالة العملة الأجنبية[2].

الفرع الأول: تمثيل التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد المفتوح:

تمثيل التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد المفتوح يتطلب الجمع في شكل واحد بين التوازنين الداخلي والخارجي، حيث أن التوازن الداخلي هو التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي في أن واحد وهو نموذج IS-LM الذي رأيناه من قبل مع إضافة صافي الطلب الخارجي أو الميزان التجاري (X-M) إلى جانب الطلب الكلي في سوق السلع والخدمات، بينما يمثل التوازن الخارجي توازن ميزان المدفوعات BP . كما يوضح الشكل الموالي.

[1] J. Bailly et autres, op.cit, p219.

[2] للمزيد من التفصيل حول سعر الصرف، انظر J. Bailly et autres مرجع سابق، ص ص 226-230.

الشكل 1-6 التوازن الاقتصادي الكلي

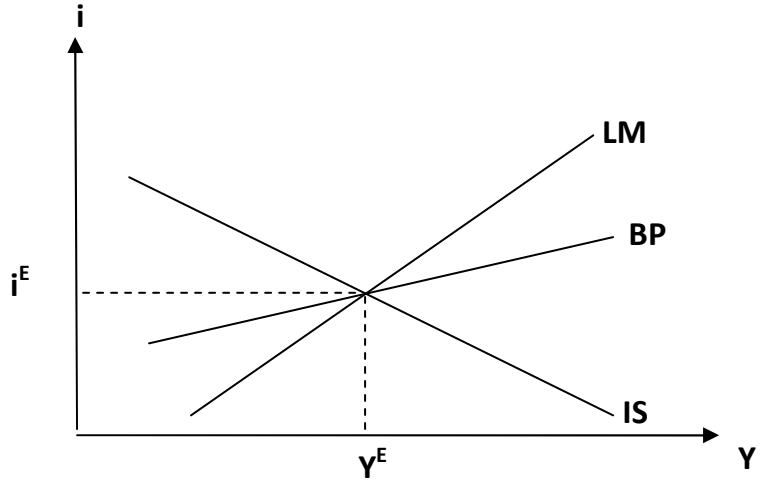

المصدر: J.-L. Bailly, G. Caire, C. Lavialle, J.- J. Quilèse, Macroéconomie, Bréal Rome, 2ème éditions 2006, p232

ويمثل **منحنى BP** مجمل الثنائيات والتوليفات الممكنة بين الدخل **Y** ومعدل الفائدة i التي تحقق توازن ميزان المدفوعات بينما يمثل منحنيي IS وLM كما رأينا سابقا، مجمل الثنائيات والتوليفات الممكنة بين الدخل Y ومعدل الفائدة i التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي على التوالي.

الفرع الثاني: تعديل وإعادة توازن ميزان المدفوعات لتحقيق التوازن الكلي:

غالبا ما يصاحب التوازن الداخلي اختلال في التوازن الخارجي أو بشكل أدق عجز خارجي لأن نقطة التوازن الداخلي تقع تحت منحنى ميزان المدفوعات كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل 1-7 عدم توافق التوازنين الداخلي والخارجي

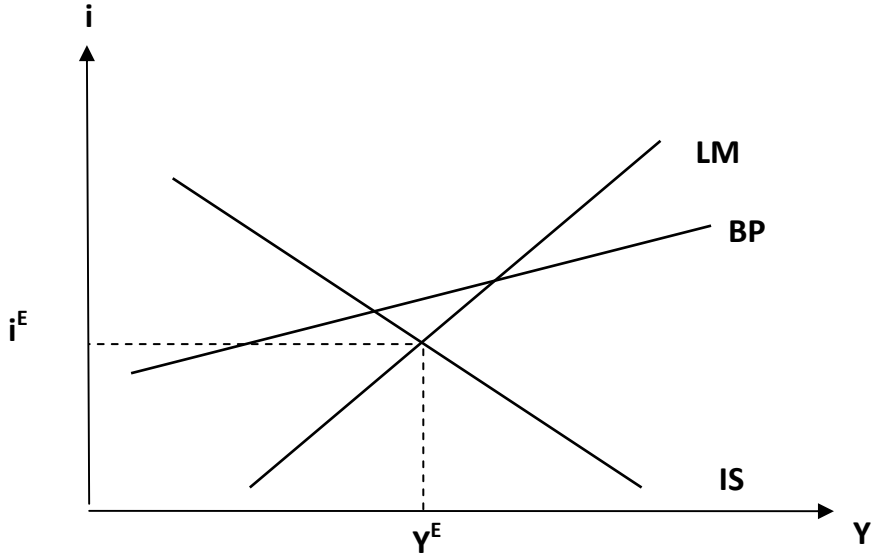

Source :ABBES AMINA, efficacité et limites de la politique économique et conjoncture dans un modèle de type « mendell-fleming », étude économétrique sur l'Algérie, thèse de doctorat en sciences économiques, option finance, université ABOU-BEKR BELKAID, Tlemcen 2015, p93

لإعادة التوازن الكلي في هذه الحالة يجب تعديل ميزان المدفوعات وفقا لسعر الصرف السائد والمطبق.

1-**تعديل ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت:** بما أن ميزان المدفوعات يكون في حالة عجز، فإن قيمة العملة الوطنية تكون في حالة تدهور (عرض العملة الوطنية يفوق الطلب عليها)، وفي حالة سعر الصرف الثابت يسعى البنك المركزي إلى الحفاظ على قيمة العملة الوطنية بشرائها من سوق الصرف مقابل بيع العملة الصعبة، وهذا يؤدي من جهة إلى انخفاض الكتلة المتداولة في السوق (نزوح منحنى LM إلى اليسار) فينخفض الدخل وتنخفض الواردات، ومن جهة أخرى معدل الفائدة يرتفع مشجعا بذلك دخول رؤوس الأموال وكل هذا يؤدي إلى تعديل تدريجي لميزان المدفوعات[1].

يمكن التعبير على التوازن الاقتصادي الكلي في حالة سعر الصرف الثابت بمجموع المعادلات التالية[2]:

$$IS = f(i)$$

$$LM = L(Y, i)$$

$$PB = X - M(Y) + K(i)$$

الشكل 1-8: التعديل بواسطة الكميات

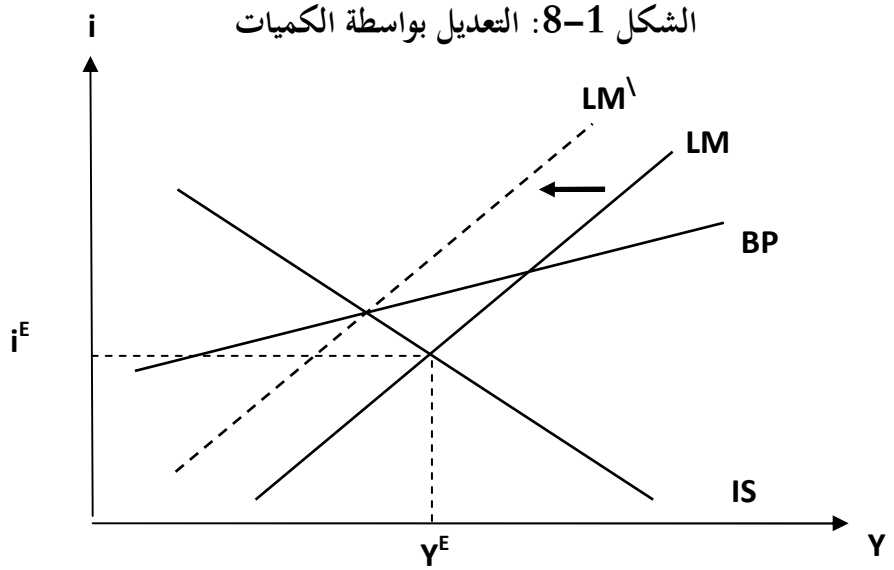

المصدر: ABBES AMINA, op cit, p94

2-**تعديل ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف مرن:** عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز وقيمة العملة الوطنية في تدهور، وفي حالة سعر الصرف المرن فإن البنك المركزي لا يتدخل، وكنتيجة لذلك تزيد الصادرات وتنخفض الواردات وهذا ما يدفع بمنحى IS إلى النزوح لليمين وكذلك منحنى BP (نتيجة تحسن الميزان التجاري) حتى حدوث التوازن الاقتصادي الكلى (الشكل 1-9).

[1] ABBES AMINA, op.cit, p94.
[2] J. Bailly et autres, op.cit, p233.

. ويعبر على التوازن الكلي في هذه الحالة بمجموع المعادلات التالية[1]:

$$IS = f(i)$$

$$LM = L(Y, i)$$

$$PB = X(e) - M(Y, e) + K(i)$$

و يمثل (e) في هذه الحالة سعر الصرف حيث يصبح أداة تعديل لميزان المدفوعات تتعلق به كل من الصادرات والواردات.

الشكل 1-9: التعديل بواسطة الأسعار

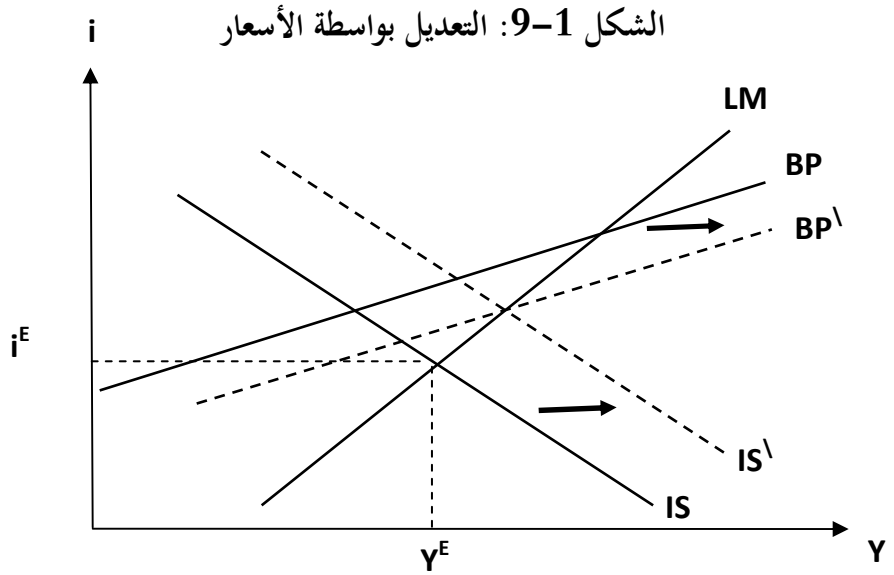

المصدر: ABBES AMINA, op.cit, p95

وكخلاصة لما رأينا في هذه النقطة التي تخص السياسة المالية وميزان المدفوعات، نقول أن العلاقات الاقتصادية الدولية تحظى باهتمام كبير من صانعي السياسات الاقتصادية لأن تحقيق التوازن الداخلي والخارجي يعد هدفا رئيسا من أهداف سياسات البلدان المختلفة، وخصوصا السياسة المالية التي يمكن أن تسهم من خلال أدواتها في التأثير والمحافظة على توازن المدفوعات وكذلك التأثير على سعر صرف العملة الوطنية، ولعل أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطة للتأثير على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف هي الانفاق الحكومي والضرائب[2].

فإذا كان البلد يواجه فائض في ميزان المدفوعات فإن الزيادة في الطلب الكلي تقود إلى خفض هذا الفائض أو التخلص منه، إذ تنخفض الصادرات وتزداد الواردات بسبب زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار المحلية

[1] J.Bailly et autres op.cit, p236.

[2] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق، ص92.

مقارنة بالأسعار الأجنبية، وهكذا تصبح السياسات المالية التوسعية مرغوبة في حالة وجود البطالة والفائض في ميزان المدفوعات.

ولا يمكن إغفال أثر السياسة الضريبية في التأثير على سعر الصرف بطريقة غير مباشرة ومن خلال تأثيرها على أنشطة أخرى في الاقتصاد، فزيادة الضرائب مثلا على الدخول تؤثر على قدرة الأفراد على الإنفاق بنوعيه الاستثماري والاستهلاكي وينتج على ذلك انخفاض الدخول وكذلك الأجور، وكل هذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود و الأسعار، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب انخفاض سعرها مقارنة بالبلدان التي تكون فيها أسعارها مرتفعة وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية المقابلة لها، ويمكن أن نتصور الحالة المعاكسة بتخفيض الضرائب على الدخول.

أما الزيادة في الضرائب على الإنتاج فهي تعمل على تخفيض الإنتاج لارتفاع تكاليفه وارتفاع أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية من البلدان التي تكون فيها الأسعار أقل، وبالتالي ينخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل ارتفاع سعر صرف هذه البلدان، ويمكن تصور الحالة المعاكسة في حالة خفض الضرائب على الإنتاج، وهكذا فإن الحكومة يمكن أن تمارس من خلال سياساتها الإنفاقية والضريبية دورا في التأثير على وضع ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: السياسة المالية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

يوجد فارق كبير فيما بين تطبيق السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية على الرغم من أن علماء المالية أكدوا إمكانية تطبيقها بنجاح في كلا النظامين، فتطبيق السياسة المالية في الدول المتقدمة أكثر سهولة وفعالية لامتلاكها لجهاز إنتاجي مرن، كما أنها تمتلك طاقات إنتاجية غير مستغلة تتمثل في وجود رأس مال ثابت وتكنولوجيا متطورة في طريقها للتطبيق، وبالتالي إذا كانت تعاني من نسبة بطالة معينة فإنها تستطيع أن تعيد التوازن من جديد من خلال تحفيز حجم الطلب بزيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة حجم الطلب على العمالة. الأمر يختلف في الدول النامية، فالجهاز الإنتاجي غير مرن والبطالة مزمنة، علاوة على أن أي قوة شرائية زائدة يتم استغلالها و تلبيتها بزيادة حجم السلع المستوردة دون زيادة الإنتاج المحلي، لأن الجهاز الإنتاجي غير قادر على ذلك، وبالتالي تكون لهذه السياسة فعالية أقل مقارنة بالدول المتقدمة.

ومن الخصائص التي تتميز بها الدول النامية نذكر مايلي:

- ✓ ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة: حيث أن زيادة الإيرادات النفطية في بعض الدول التي تعتمد على الثروة البترولية ومع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الغير قادر على توظيف هذه الإيرادات أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية باستمرار نتيجة لزيادة الدخول.
- ✓ ندرة المصادر التكنولوجية القادرة على تحقيق التنمية وتخلف أساليب الإنتاج ومحدوديتها وبالتالي انخفاض الناتج الوطني.
- ✓ انعدام السوق المالية والنقدية في كثير من الدول النامية وتخلفها في دول أخرى وضعف الأجهزة المالية المصرفية.
- ✓ مشكلة الفقر وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون حلقة الفقر المفرغة، فانخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار ومن ثم انخفاض مستوى الاستثمار مما يزيد من تردي مستوى الدخل.
- ✓ ضعف الأجهزة الإحصائية وعدم مصداقية البيانات والمعطيات التي تبين الصورة الحقيقية للاقتصاد، و التي يمكن من خلالها اعتماد سياسة مالية مناسبة، فمعظم المعطيات والمعدلات وهمية تزيد من التراجع والتخلف أكثر فأكثر.

كل هذه الميزات تقف عائقا أمام تحقيق السياسة المالية لأهدافها المرجوة، أضف إلى ذلك أن النظام المالي في هذه الدول النامية يختلف عن نظيره في الدول المتقدمة حيث نجد:

- ✓ انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث لا تزيد عن 15 إلى 20% في الدول النامية. ، بينما تزيد عن 30% في الدول المتقدمة.
- ✓ ضعف دور القروض العامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام في اقتصاديات الدول المتخلفة بسبب توجيه هذه القروض لسد عجز الميزانية في معظم الأحيان، بدلا من توجيهه نحو المشروعات الاستثمارية الإنتاجية التي بإمكانها تحقيق التنمية وتسديد الديون فيما بعد بواسطة الأرباح المحققة.
- ✓ كما أن هذه الدول تلجأ في بعض الأحيان إلى القروض الخارجية لحاجتها لرؤوس الأموال ولعدم كفاية مدخراتها، ويترتب عن ذلك التزامات بتسديد أصل الدين والفوائد المترتبة عنه، لذلك يتوجب الانتباه والمقارنة دائما بين ناتج استخدام هذه القروض في النواحي الاستثمارية وبين المبالغ التي تحول إلى الخارج لخدمة الدين، فان كان الفارق إيجابيا فان القرض الخارجي يكون قد حقق هدفه، أما إذا كان الفارق سلبيا فانه في هذه الحالة يزيد من انهيار حركة الاقتصاد.

في الأخير نقول أنه ورغم وجود سياسة مالية توسعية في الكثير من البلدان النامية بزيادة حجم النفقات العامة، إلا أن ضعف مشاريع الخدمات الإنتاجية وعدم وجود الظروف المناسبة للإنتاج والقاعدة الهيكلية المتخلفة، زد على ذلك الفساد الأخلاقي الموجود عند كثير من المسؤولين في هذه البلدان، أدت إلى إحجام المستثمرين عن القطاع الإنتاجي، والعمل في قطاع الخدمات والمضاربة وتجارة الأراضي والسيارات وغيرها، كما أدت إلى ارتفاع الأسعار وكان لهذه السياسة المالية آثارا سلبية يمكن أن تفوق الآثار الإيجابية، فرغم أنها حققت بعض التغيرات الإيجابية في اقتصاديات هذه الدول، إلا أن أمامها الكثير لتحقيق ما هو مطلوب.

خـــــــلاصة الفصل:

لعبت السياسة المالية أدوارا مختلفة باختلاف الأزمان، وبالتالي اختلفت أهدافها وتفاوتت أهميتها. ولقد كان لمختلف الأزمات الاقتصادية التي مست العالم دورا مهما في تغير رؤى الاقتصاديين اتجاه هذه السياسة، وفي كيفية وطريقة استعمالها وتوظيفها لمعالجة الأزمات، حيث نشأت المدرسة الكلاسيكية التي يسير على نهجها نظام اقتصاد السوق أو النظام الاقتصادي الحر باعتباره امتداد للنظام الرأسمالي على يد الاقتصادي الأسكتلندي " ادم سميث " في القرن التاسع عشر، وأكد في كتابه الصادر عام 1776م الذي أشرنا إليه سابقا الحرية الاقتصادية (دعه يعمل دعه يمر) وعارض تدخل الدولة في الاقتصاد عملا بفكرة اليد الخفية التي رأى من خلالها أن البحث عن المصلحة الخاصة يحقق المصلحة العامة تلقائيا[1].

لكن أزمة الكساد العظيم التي حدثت في العقد الثالث من القرن الماضي كشفت عجز المدرسة الكلاسيكية وفي الوقت ذاته برز الفكر الكينزي من خلال كتاب جون مينارد كينز عام 1936 الذي أثبت خرافة اليد الخفية، ودحض الادعاء بأن الأسواق قادرة على إصلاح عدم توازنها، وأكد على ضرورة التدخل الحكومي لعلاج الكساد والتضخم، وبالفعل استخدمت غالبية الدول الغربية سياسة الإدارة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتمكنت النظرية الكينزية من تحقيق الازدهار الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات من خلال تأميم بعض الصناعات والأنشطة المهمة للاقتصاد ككل مثل الحديد والصلب والكهرباء والسكك الحديدية، كما أصبحت المشروعات الخاصة خاضعة لتوجيه الدولة.

ولكن في السبعينيات وصولا إلى التسعينيات خاصة مع انهيار الشيوعية وبزوغ القطب الواحد حدث ارتداد فكري بالنسبة لدور الدولة، حيث كان الاتجاه نحو خصخصة المشروعات العامة وإعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص وتقلص وسائل الرقابة عليه. كما أن أزمة الرهن العقاري التي حدثت سنة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الفوائد الربوية، أجبرت هذه الدولة للرجوع إلى المدرسة الكينزية، حيث عززت من دورها ولجأت إلى شراء مؤسسات خاصة منعا لانهيارها، واستخدمت السياسة النقدية والمالية لمنع انهيار النظام.

ولعل المنهج الذي طرحه النظام الإسلامي قبل ظهور هذه النظريات والسياسات الوضعية هو الحل لهذه المشاكل الاقتصادية، فهذا النظام ينظر للفرد والجماعة معا، ولا ينتظر وقوع الأزمات حتى تتدخل الحكومات بل يقي أصلا من وقوعها، كما أنه يحترم الملكية الفردية ولا يكبتها كما في النظام الاشتراكي، ويؤهلها لتنمو في حضن القيم الإيمانية، فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه

[1] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص335.

نظام اقتصاد السوق، وفي الوقت نفسه لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص من خلال مشاركتها ورعايتها لمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس.

والحقيقة أن العقل والمنطق يقول أن هذا النظام هو الحل، فالواقع يؤكد أنه لا يوجد شيء اسمه حرية مطلقة، فالكون ليس آلة خلقها الله ثم تركها تدور بدون تدخل، وبالتالي فان تدخل الدولة ضروري، ولكن يجب التفرقة هنا بين التدخل الإيجابي الذي لا يخضع إلى أهواء ومصالح شخصية بدلا من القواعد العلمية، وبين التدخل السلبي الذي تعكسه قرارات العديد من الأنظمة في الدول النامية.

الفصل الثاني: الإنفاق العام وتطوره

تمهيد..... **36**

المبحث الأول: مفاهيم حول الإنفاق العام..... **38**

المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة، أركانها وضوابطها 38

المطلب الثاني: محددات حجم النفقات العامة 42

المبحث الثاني: أقسام النفقات العامة..... **45**

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها 45

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة من حيث إستخدام القوة الشرائية أو نقلها . 46

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها..... 47

المطلب الرابع: تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها 47

المطلب الخامس: تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية..... 47

المطلب السادس: تقسيم النفقات العامة في الفكر الإسلامي 48

المطلب السابع: تصنيف النفقات العامة في الجزائر..... 49

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة..... 49

المطلب الأول: آثار الإنفاق العام على الناتج الوطني..... 50

المطلب الثاني: الإنفاق العام ومستوى الاستهلاك..... 51

المطلب الثالث: النفقات العامة ومستوى الأسعار..... 52

المطلب الرابع: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني..... 52

المطلب الخامس: أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل..... 54

المبحث الرابع: ظاهرة نمو الإنفاق العام واتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاحه **57**

المطلب الأول: ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابه..... 57

المطلب الثاني: اتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاح الإنفاق العام..... 63

خلاصة الفصل..... **65**

تمهيد:

لم يكن الإنفاق العام في أغلب أقطار العالم يتجاوز نفقات الجيوش والأساطيل البحرية وما تحتاجه من سلاح ومعدات وعتاد، وما تدفع به رواتب موظفيها ومستخدميها، هذه النفقات تزداد بطبيعة الحال في سنوات الحروب وتتناقص في فترات السلم، ما عدا الحكومات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية ثم الدولة العباسية، حيث تجاوزت نفقات الحكومة النفقات العسكرية والاعتيادية لتشمل توزيع أموال الزكاة على مستحقيها، وتوزيع الصدقات على الفقراء والمعوزين وإنشاء المدارس وبيوت العلم الملحقة بالمساجد الكبيرة، وتشجيع المفكرين والعلماء بصرف المكافآت لهم من خزينة الدولة[1].

لقد كانت نظرة الاقتصاديين التقليديين للإنفاق العام تتركز على مبدأ المزاحمة، أي أن الاستثمار الحكومي الذي هو جزء من النفقات العامة يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، وقد هيمنت هذه النظرية طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث أوضح العالم أرثر سيسيل بيجو Arthur Cecil Pigou (1877-1959) من جامعة كامبريج الإنجليزية في سنة 1908 أن الإنفاق العام يمكن أن يساهم في زيادة مستوى الإنتاج والتشغيل الكليين، وقد جاء كتاب العالم الشهير كينز ليؤكد هذه الرؤيا بعد ذلك في سنة 1936 تحت عنوان "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" الذي أشرنا إله في الفصل الأول، فتغيرت نظرة الاقتصاديين للإنفاق العام، وتم تداول المصطلح الجديد الذي عرف بالطلب الفعال والمضاعف الكينزي، مفاده أن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل الكلي وزيادة في مستوى التشغيل.

لقد ازداد حجم هذه النفقات وتطور مع تطور دور الدولة، حيث كانت الحكومات في السابق تلعب دورا حياديا، تقتصر مهماتها على تمويل وظائفها التقليدية، فلم تكن للنفقات العامة الأهمية التي تحتلها في الوقت الحاضر، فقد أهملت النظرية التقليدية نسبيا موضوع النفقات العامة ولم تتعرض له بإسهاب وتفصيل وركزت على الجوانب الفنية والقانونية وبصفة خاصة على القواعد التشريعية المنظمة لعملية الإنفاق العام والرقابة عليه، دون أن توجه الاهتمام إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذه النفقات والعوامل التي تحدد حجمها، فالفكر التقليدي ارتبط في مجموعه بمفهوم الدولة الحارسة، التي تتميز نفقاتها بحيادها، بحيث لا يؤثر الإنفاق العام في التوازن الاقتصادي الوطني، وأيضا بضآلتها، ولعل فكرة الاقتصادي جون باتيست ساي وعبارته المشهورة "إن أفضل النفقات أقلها حجما"[2] هي خير ما يعبر على هذا الاتجاه، لكن مع تطور الفكر الاقتصادي الحديث،

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، ط1 2006، ص82

2 خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع عمان، ط2 2008، ص49.

أكد الاقتصاديون أنه لا يمكن تحقيق النفقة المحايدة، وأنه لا بد من وجود الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لأي نوع من أنواع النفقات العامة، ومع تطور دور الدولة وظهور النظرية الكينزية التي تقتضي ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات نقدية ومالية لتحقيق النفع العام، باتت مسؤولة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتملك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج، حيث أصبح الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة، التي تقوم بتعديله كلما دعت الحاجة إلى ذلك لمعالجة التقلبات الاقتصادية وتحقيق توازن الاقتصاد والمحافظة عليه.

مما سبق ذكره من أهمية للانفاق العام الذي يشكل محورا هاما في بحثنا هذا، إذ نتطلع لقياس العلاقة بينه وبين أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي، ارتأينا إدراج هذا الفصل للإلمام بأهم ما يتعلق بالإنفاق العام. من أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث سنحاول من خلال المبحث الأول توضيح أهم المفاهيم حوله، أما في المبحث الثاني فسنعرض التقسيمات العلمية من عدة جوانب للنفقات العامة وكذا التقسيم الإسلامي لها وتصنيفها في الجزائر، بينما يتناول المبحث الثالث والمبحث الرابع على التوالي الآثار الاقتصادية للنفقات العامة و ظاهرة نمو الإنفاق العام وتطوره.

المبحث الأول: مفاهيم حول الإنفاق العام:

قبل الخوض في موضوع الانفاق العام أو الانفاق الحكومي يجب توضيح بعض المفاهيم الأساسية حوله، كالمفهوم العلمي للنفقات العامة، أركان النفقات العامة و ضوابط الانفاق العام .

المطلب الأول:مفهوم النفقة العامة، أركانها وضوابطها:

اهتم الماليون والاقتصاديون بموضوع الإنفاق منذ القدم، وقد حددوا مفهومه المالي والاقتصادي كما سنوضح في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم النفقة العامة:

لقد جاء تعريف النفقات العامة من طرف الماليين و الاقتصاديين بصيغ متنوعة نذكر منها ما يلي:

تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام (الحكومي)، و هو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات وسلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها ، ولمنح المساعدات و الإعانات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و غيرها)[1].

كما تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها، مؤسساتها، هيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[2].

وتعرف النفقة العامة أيضا بأنها صرف إحدى الهيئات و الإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة[3].

يمكن القول أن النفقات العامة هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص عام، بقصد تحقيق منفعة عامة[4].

الفرع الثاني: أركان النفقة العامة:

مما سبق من التعريفات يمكن تحديد أركان النفقة العامة كالأتي:

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2009 ، ص25.

[2] طارق الحاج، المالية العامة،دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، ط1 2009، ص122.

[3] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم الجزائر 2003، ص 23.

[4] خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص53.

1-الشكل النقدي للنفقة العامة: تتخذ النفقة العامة طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، و يرجع سبب اتخاذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي إلى:

- انتقال الاقتصاد من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي مما استوجب أن يكون التعامل بالنقود.
- يحتاج الإنفاق العام من أجل ضمان تنفيذه وتوجيهه نحو الأهداف التي خصص لها إلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية، وهذه الرقابة يسهل إجراؤها إذا كان الإنفاق العام في شكل نقدي.
- يثير الإنفاق العام العيني الكثير من المشاكل منها كيفية تقديره،التهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية وإفساح المجال لهذه السلطات لمحاباة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر.
- يؤدي الأخذ بالإنفاق العام العيني للإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن الدولة بفرض أنها حققت المساواة بين الأفراد في جباية الضرائب فإنها لا تلبث أن تحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب عنهم.

2-صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام: فالجهة الوحيدة التي تتولى الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول بها و المقرة من السلطة التشريعية، ففي حالة قيام أفراد أو مؤسسات بالتبرع لبناء مسجد مثلا أو مدرسة أو مستشفى، فلا يعد هذا من النفقة العامة، لأنه لم يخرج من خزينة الدولة[1].

لقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة و النفقة الخاصة معيارين هما[2]:

- معيار قانوني يستند إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة و هذا هو المعيار التقليدي.
- معيار وظيفي يستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

أ-المعيار القانوني: يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة، أي أشخاص القانون العام و هي الدولة، الهيئات العامة المحلية و المؤسسات العامة، و بالتالي فان النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص. فطبيعة نشاط أشخاص القانون

[1] طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص122.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ط1 2007، ص119.

العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة يحكمها القانون الخاص يقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

ب–المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة وليس على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

وبالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

3–هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة: إن هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات ملك للعامة.

يعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري و الاجتماعي و الثقافي لكل مجتمع، فالماليون التقليديون أمثال:(جون ستيوارت، كارل ماركس...) يرون أن إشباع الحاجات العامة تتحقق عند تخصيص الإنفاق العام في تأدية الدولة لوظائفها التقليدية، أما إذا رجعنا إلى الفكر المالي الإسلامي فمفهوم الحاجة ينطلق أصلا من شعور النفس البشرية بالضعف و الافتقار، و يربط هذا الفكر صفة عمومية النفقة على إشباعها للحاجات العامة دون الخاصة، فأصل تشريع الإنفاق مبني على تحقيق مصالح الأفراد الكلية، و يقسم الفكر المالي الإسلامي الحاجات العامة تبعا لمعيار المصلحة العامة إلى[1]:

- الضروريات: و هي ما لا غنى عنه لبقاء المجتمع و حياة الأفراد مثل: الدفاع، الصحة...الخ.
- الحاجيات: و هي ما تصعب الحياة بدونها، و تصبح شاقة بفقدانها مثل: مرافق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمات الأساسية.
- الكماليات: و هي التي تسهل حياة الأفراد و تضفي عليها نوعا من الراحة و المتعة مثل مرافق الترفيه من حدائق، ملاهي، منتجعات سياحية...الخ.

[1] حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، ابراهيم خريس، زياد الذبية، المالية العامة من منظور اسلامي، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، ط1 2010، ص125.

لكن مع تطور دور الدولة اتسع مضمون الإنفاق العام ليشمل الإنفاق المخصص للأغراض الاقتصادية والاجتماعية، فالإعانات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة لأنها تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.و لهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة و المحافظة على المال العام.

الفرع الثالث:ضوابط الإنفاق العام:

لكي يحقق الإنفاق العام الأهداف المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة، يجب تحقق أمرين في غاية الأهمية: أولهما تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، و ثانيهما أن يتم ذلك بأقل قدر من النفقة، بالإضافة إلى قاعدة الترخيص الذي يختص بمنحه البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية كما سنرى لاحقا، لذا كان من الضروري وضع بعض الضوابط و الأساليب الرقابية التي تضمن توجيه النفقة العامة و تحديد الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق.

1- قاعدة تحقيق أكبر قدر من المنافع: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما، في ذهن القائمين به هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع، و يعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي، و ضابط المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها[1]، ولتحقيق ذلك يجب على الدولة أن تنظر في مقدار حاجة المجتمع إلى مختلف المشاريع وأن تجري مفاضلة فيما بينها على أساس ما يحققه كل منها من منفعة جماعية ومن ثم تقرر حجم وتوقيت الإنفاق على هذه المشاريع، ويجب أن يقسم هذا الإنفاق بشكل يراعي حاجات الطبقات الاجتماعية المختلفة في كافة المناطق،والمخطط هو الذي يقوم بالموازنة بين الأوجه المختلفة للإنفاق العام على ضوء الأهداف الموضوعة في الخطة.

2-قاعدة الاقتصاد: يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ مالية دون تحقيق منفعة. أضف إلى ذلك أن الإسراف من جانب الإدارة المالية يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها و يبرر محاولات التهرب الضريبي من طرف المكلفين و الممولين.

إن مظاهر التبذير و الإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم، و بشكل خاص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة التي يمكن أن تمارسها ثلاثة جهات هي: الإدارة (وزارة المالية)، الهيئات السياسية

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص53.

(البرلمان) و جهات أخرى مستقلة و متخصصة (الرقابة المحاسبية)، ومن ثم يجب عدم إنفاق أي مبلغ إلا لمبرر، فالإنفاق العام مبرر بما يحققه من منفعة.

3- قاعدة الترخيص: تخضع النفقة العامة لأذن مسبق من الجهة المختصة، هذا الإذن قد يختص بمنحه البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني. و بخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ كبيرة مخصصة لإشباع الحاجات العامة.

و تظهر أهمية هذه القاعدة و ضرورتها لتحقيق القاعدتين السابقتين، و هما : قاعدة المنفعة القصوى، و قاعدة الاقتصاد و التدبير، و ذلك من خلال احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية، عند إجراء الإنفاق العام، بوساطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها.

المطلب الثاني:محددات حجم النفقات العامة:

تمثل النفقات العامة مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، و مثلما أن الأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن الوصول إليه في اقتطاع الضرائب، نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق العام. و هناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين 5-25 بالمائة. إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، و تختلف من دولة إلى أخرى[1]. و أهم هذه العوامل: (دور الدولة، المقدرة المالية و مستوى النشاط الاقتصادي).

الفرع الأول:دور الدولة:

إن دور الدولة يؤثر بشكل كبير في تحديد حجم النفقات العامة، لأن قيامها بوظائفها هو الذي يستلزم هذه النفقات، فمثلا كان دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي يتمثل في تحقيق الرفاهية المتوازنة للمجتمع، وكلمة متوازنة في التصور الإسلامي معناها الأخذ من كل مكونات الرفاهية بقدر ملائم دون تفريط أو إفراط، كما تعني تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد و بين الحق العام للمجتمع[2].

لقد تعددت مهام الدولة خلال الفترة ما بين القرن الثامن عشر و القرن العشرين، كما سنرى في النقاط التالية:

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط2 2005 ، ص 183.

2 محمد سحنون، الاقتصاد الإسلامي الوقائع والأفكار الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006 ، ص208.

1- النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة: اقتصر دور الدولة الحارسة على القيام بالوظائف التقليدية لها والمتمثلة حسب أدم سميث و مؤيديه في توفير الأمن و الدفاع و العدالة، بالإضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدود التي تستهدف توفير بعض الخدمات و المرافق العامة التي لا تتعارض ومبادئ المذهب الفردي الحر، إذ تقتضي هذه المبادئ بضرورة إقصاء الدولة عن الحياة الاقتصادية و عدم تأثيرها على حرية النشاط الاقتصادي الذي ينظمه تلقائيا جهاز السوق بعيدا عن أي تدخل من الدولة[1]. وكانوا يرون تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع، و على الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع، حيث أنهم أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم[2].

ويتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة دون أن يكون لها أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و قد ترتب على ضوء هذا الدور للدولة النتيجتان التاليتان[3]:

- قلة أنواع النفقات العامة وذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها.
- انخفاض حجم النفقات العامة، لأنها تعتبر نفقات استهلاكية يجب أن تخفض إلى أدنى الحدود.

2-النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة: خرجت الدولة من مفهوم الحياد وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي واثر ذلك على النفقة العامة، حيث تنوعت تبعا لتنوع وظائف الدولة، كما ازداد حجمها وارتفعت نسبتها إلى الدخل الوطني.

3-النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة: في العقد الثاني من القرن العشرين وبعد قيام الثورة في روسيا عام 1917 م، برزت أفكار ومبادئ الاشتراكية، ووجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فأصبحت الدولة تملك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج مما جعلها منتجة، وتقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني. وانعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة بشكل عام، والنفقات

1 يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، على عباس عياد، محمد أحمد عبد الله، مبادئ المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع الاسكندرية 1978 ، ص 415.

2 محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص21.

3 خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص66.

العامة بشكل خاص، فاتسع نطاقها بشكل كبير ليغطي مجالات اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل، في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة.

يمكن تمثيل الأدوار الثلاثة للدولة في الاقتصادات الحديثة في الشكل التالي:

الشكل2-1:دور الدولة في الاقتصادات الحديثة

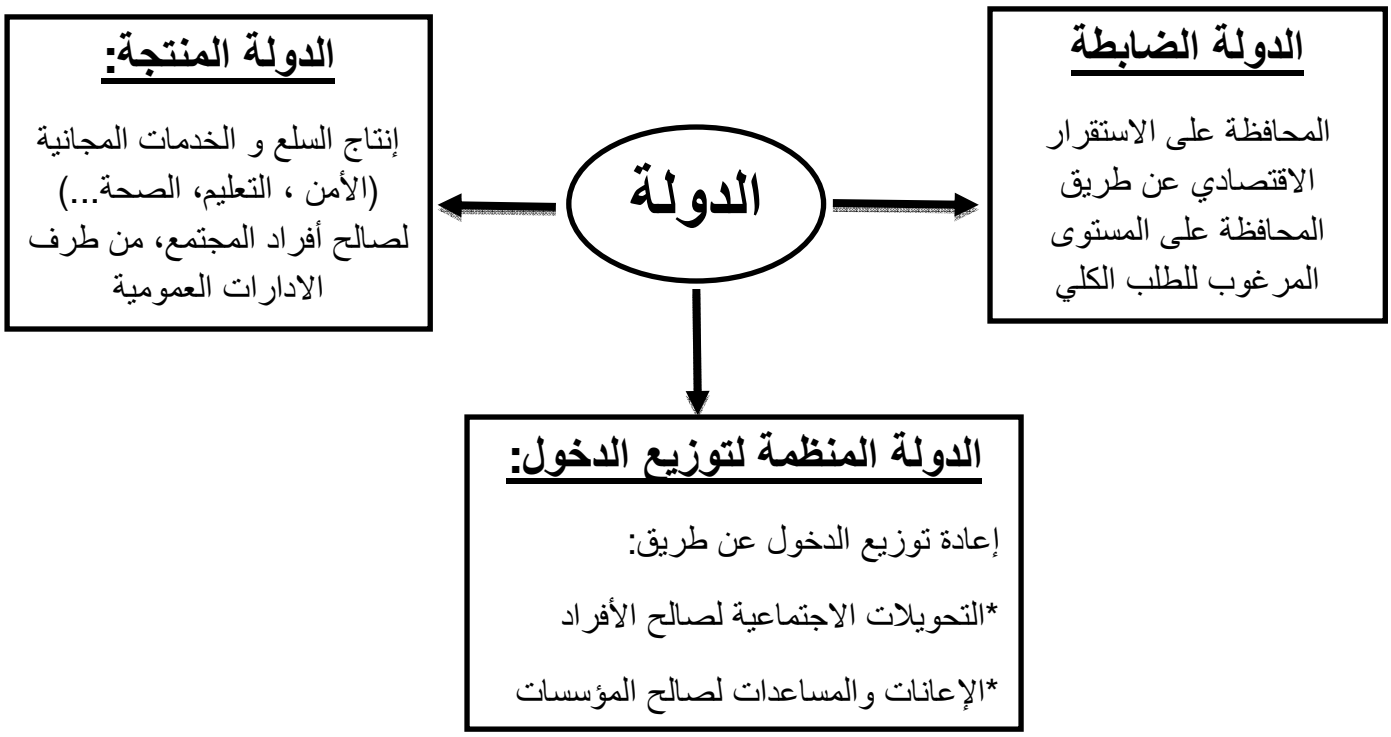

المصدر: J-Y , B.MARTORY, économie générale, édition nathan, Paris 1989, p38

الفرع الثاني:المقدرة المالية الوطنية:

من بين محددات حجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ويقصد بها مدى مقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة، دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية لديهم، بحيث تعتبر الطاقة الضريبية من أهم عناصر المقدرة المالية.

تنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى قسمين هما القدرة التكليفية والقدرة الإقراضية[1]

1 القدرة التكليفية: وتتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب. وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 185.

2 القدرة الإقراضية: وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام. وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية.

الفرع الثالث: مستوى النشاط الاقتصادي:

تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي ولها دور في رسم السياسة الاقتصادية في حالات الركود والانتعاش الاقتصادي، فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات العامة متوافقا بصورة عكسية مع مستوى النشاط الاقتصادي، فترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادي، وتنخفض في فترات الانتعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم.

المبحث الثاني: أقسام النفقات العامة:

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة. و بشكل عام يتوقف بنيان هذه النفقات على ما تنقسم إليه من أنواع، و على العلاقة القائمة بين هذه الأنواع و عادة فإن أسس التقسيم إدارية واقتصادية و مالية، ولا يوجد تقسيم أوحد تتبعه جميع الدول، فكل واحدة تتبع التقسيم الذي يتلاءم مع ظروفها. و يمكن للباحث أن يتبع أكثر من مسلك بصدد تقسيم النفقات العامة انطلاقا من عدة أوجه، نذكر منها ما يلي:

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها:

تقسم النفقة العامة حسب هذا الوجه إلى أربعة نفقات أساسية و هي:

1- نفقات إدارية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات، كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج، مثل نفقات الأمن و الدفاع و العدالة و غيرها[1].

2- نفقات إجتماعية : تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في (إعانات للأسر، منح للبطالين...)

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص136.

3- نفقات إقتصادية : ويقصد بها النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض إقتصادية بصورة أساسية ويسمي هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس الأموال الجديدة[1].

4- النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام والسندات والأوراق المالية الأخرى[2].

المطلب الثاني:تقسيم النفقات العامة من حيث إستخدام القوة الشرائية أو نقلها :

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقًا لمعيار إستخدام القوة الشرائية ومدى تأثيرها على توزيع الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية

1- النفقات الحقيقية: يقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات، أثمان الموارد والتوريدات، المهمات اللازمة لتسيير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق، كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد.

2- النفقات التحويلية: تشتمل على جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل، وتنقسم إلى النفقات التحويلية الإقتصادية، النفقات التحويلية الاجتماعية والنفقات التحويلية المالية .

أ-النفقات التحويلية الإقتصادية : وتشتمل علي جميع النفقات التي تدفعها الدولة علي شكل إعانات لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، بغرض زيادة حجم إنتاجها، وقد تأخذ عدة أشكال (تدعيم بعض القطاعات الحساسة والإستراتيجية ، أو إعفاءات من الرسوم الجمركية أو الضريبة علي رقم الأعمال أو رسوم الدمغة).

ب-النفقات التحويلية الاجتماعية : وتشتمل علي جميع النفقات التي تدفعها الدولة علي شكل إعانات للطبقات الاجتماعية الضعيفة الدخل، (مثل: إعانات للبطالين،المتضررين من الكوارث، المرضى والعجزة ..إلخ)

ج-النفقات التحويلية المالية: وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تسديد الدين العام والإعانات والمساعدات الخارجية.

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص36.

[2] محمود حسين الوادي، نفس المرجع، ص136.

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها:

جري العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين: نفقات عادية ونفقات غير عادية.

1- النفقات العادية: يقصد بالنفقات العامة العادية تلك التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويًا، دون أن يعني هذا ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته[1]، مثل (أجور الموظفين وأثمان الأدوات اللازمة لتسيير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها).

2- النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل النفقات على(الكوارث، الحروب ...الخ). وفائدة هذا التقسيم هو تمكين الحكومة من تقدير نفقاتها تقديرا أقرب إلى الصحة، و تدبير ما يلزم لتمويلها من الإيرادات العادية وأهمها الضرائب. لكن هذا التقسيم محل نقد لأنه يعتمد على التكرار السنوي للنفقة في الميزانية في الوقت الذي تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد عن عام كالبرامج الاستثمارية التي تتكرر في الميزانيات والبرامج الاقتصادية فتتحول بذلك إلى نفقات عادية بموجب تكرارها، إضافة إلى النفقات العسكرية التي أصبحت تتكرر بسبب التوتر الدولي مما يجعلها في خانة النفقات العادية[2].

المطلب الرابع: تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها :

يستند تقسيم النفقات العامة إلى نفقات وطنية ومحلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة ومدي استفادة أفراد المجتمع منها:

1- النفقات الوطنية: النفقات الوطنية هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن.

2- النفقات المحلية أو الإقليمية:

وهي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي وترد في ميزانية هذه الهيئات.

المطلب الخامس: تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية:

تنقسم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية إلى عدة أنواع، فهناك النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي، ونفقات مولدة، ونفقات منتجة ونفقات حكومية استثمارية.

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص137

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص29.

1- النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي : وهي تلك النفقات التي تستهلك ذاتيًا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها مثل وحدات الإسكان العامة وخدمات الكهرباء والماء.

2- النفقات العامة المولدة: وهي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد بها الدخل الوطني وأمثلة ذلك نفقات الصحة، التعليم والأمن العام.

3- النفقات العامة المنتجة: وهي النفقات التي تولد الإضافة للدخل الوطني وهي عادة تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي، بل تمتد لفترات مقبلة وهي ما يسمى بالخدمات المعمرة، وأمثلة ذلك: المباني الحكومية، الحدائق والمنتزهات العامة.

4- النفقات الحكومية الاستثمارية: وهي النفقات التي توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل وتزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية. ومن شأن النفقات الاستثمارية أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة، ومن ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

المطلب السادس: تقسيم النفقات العامة في الفكر الإسلامي:

تقسم النفقات العامة في الفكر الإسلامي وفقًا لتخصيص بعض الإيرادات العامة، إما بالقرآن الكريم كالزكاة والغنائم وإما باجتهاد الفقهاء.[1]

1 – نفقات أموال الزكاة: وهي للأصناف الثمانية: الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم و في الرقاب والغارمين و في سبيل الله وابن السبيل على النحو المعروف في آية الصدقات التي جاءت في سورة التوبة – الاية 60-*.

2 – نفقات خمس الغنائم: وهي لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، ثم صار سهم الرسول صلى الله عليه وسلم وأقربائه للدفاع والسلاح.

3 – نفقات المصالح العامة: وتمول عن طريق إيرادات الخراج والجزية والعشور.

4 – نفقات ما يؤول من الضرائب والتركات التي لا وارث لها: وهي للفقراء

1حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، الإسكندرية الدار الجامعية 1999 ، ص 287.

* تفسير الجلالين لمختلف الأصناف: (للفقراء) الذين لايجدون مايقع موقعاً من كفايتهم (والمساكين) الذين لايجدون مايكفيهم (والعاملين عليها) أي الصدقات من جاب وقاسم وكاتب وحاشر (والمؤلفة قلوبهم) ليسلموا أو يثبت إسلامهم أو يسلم نظراؤهم أو يذبوا عن المسلمين، أقسام الأول والأخير لايعطيان اليوم عند الشافعي رضي الله تعالى عنه لعز الإسلام بخلاف الآخرين فيعطيان على الأصح (وفي) فك (الرقاب) أي المكاتبين (والغارمين) أهل الدَّين إن استدانوا لغير معصية أو تابوا وليس لهم وفاء أو لإصلاح ذات البين ولو أغنياء (وفي سبيل الله) أي القائمين بالجهاد ممن لافيء لهم ولو أغنياء (وابن السبيل) المنقطع في سفره.

المطلب السابع:تصنيف النفقات العامة في الجزائر[1]:

أما في الجزائر فيتم تصنيف النفقات العامة في قسمين رئيسيين وهما:

1- نفقات التسيير: وهي مدرجة ضمن أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح
- التدخلات العمومية

2- نفقات الاستثمار: وهي ضمن ثلاثة أبواب:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة
- النفقات الأخرى برأسمال.

كما يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر أيضًا بين مختلف القطاعات والحقائب الوزارية من أجل تسهيل أكثر لعملية الرقابة والتحكم في النفقات وترشيدها.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

للنفقات العامة أثر بارز على جميع مناحي الحياة في الدولة، سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، ويختلف هذا الأثر من دولة إلى أخرى.

إن الهدف من دراسة هذه الآثار هو معرفة النتائج المترتبة عن تغير حجم الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي ككل. معرفة هذه الآثار تعتبر مهمة جدًا لواضع السياسة المالية، حيث أنها تمكنه من الاختيار المناسب للأداة اللازمة لعلاج المشكلة التي يواجهها أو لتحقيق هدف معين ومسطر.

إن أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بمستوى الإنفاق العام هي: الناتج الوطني، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار، الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي، الاستثمار الكلي وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع[2].

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص180.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص143.

المطلب الأول: آثار الإنفاق العام على الناتج الوطني[1]:

نميز في آثار الانفاق العام على الانتاج بين آثار تتحقق في المدى القصير وأخرى تتحقق في المدى الطويل، حيث تحدث النفقات العامة في المدى القصير أثارًا اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال التأثير على مستوى الطلب الفعال والحيلولة دون انخفاضه.

أما في المدى الطويل فتختلف آثار الإنفاق العام تبعًا لطبيعته، فالإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي والعدالة إن لم تكن له علاقة مباشرة بالإنتاج إلا أنه يهيئ الظروف التي لا غنى عنها لقيامه، كما يؤثر الإنفاق على التعليم، الصحة والتأمينات على الإنتاج من خلال تأثيره على قدرة الأشخاص ورغبتهم في العمل، وكذلك يلعب الإنفاق دورا فعالا في تحويل عناصر الإنتاج والقوى المادية للإنتاج[2].

1- أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار:

إن النفقات العامة الموجهة للخدمات كالصحة، التعليم، الإسكان...الخ، من شأنها أن تزيد من كفاءة الأشخاص على العمل، كذلك فإن النفقات على المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي والقضاء، تهيئ الظروف التي يصعب من دونها القيام بعملية الإنتاج، فهي توفر الأمن والاطمئنان للأشخاص للقيام بنشاطاتهم، وهي تؤدي إلى توزيع الدخول بين الأفراد وتزيد من إمكانيتهم على الادخار.

كذلك تزيد النفقات العامة في قدرة الأشخاص على الاستثمار إن وضعت المدخرات في هذا الميدان، كإنشاء مصانع مثلا.

2- آثار الإنفاق العام في انتقال عناصر الإنتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكانية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي أخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبًا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.

[1] لمزيد من التفصيل، أنظر خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص ص 91-97.

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلى، مرجع سابق، ص 39.

3- آثار الإنفاق العام على القوى المادية للإنتاج:

ويقصد بالقوى المادية للإنتاج "عناصر الإنتاج" وهي الموارد الطبيعية، القوة العاملة، رأس المال، والتطور التكنولوجي، بحيث أن النفقات الإنتاجية أو النفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، خاصة في المدى الطويل، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري.

يجب الإشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين مهمتين وهما[1]:

- الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانياته.

- يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام كالضغوط التضخمية بسبب طول فترة بعض المشاريع، وتجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث تكاليفها وعوائدها.

المطلب الثاني: الإنفاق العام ومستوى الاستهلاك[2]:

إن مستوى الاستهلاك يتناسب طرديًا مع مستوى الدخل، هذا الأخير يرتبط بدوره بمستوى الإنتاج في الاقتصاد، فإذا كان أثر الإنفاق العام على الإنتاج إيجابيا، فسيكون أثره النهائي على مستوى الاستهلاك إيجابيًا، أي يزداد حجم الاستهلاك الكلي كلما زاد حجم الإنفاق العام. و يختلف هذا التأثير من مجتمع إلى أخر حسب توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وحسب الميل الحدي للاستهلاك، فكلما كان هذا الميل أكبر كانت الزيادة في الاستهلاك أكثر، و لهذا كان الإنفاق الذي يرفع من مستوى دخول الفقراء يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق العام الذي يستفيد منه أصحاب الدخول المرتفعة، لذا تعد الإعانات الاجتماعية من أهم أنواع النفقات تأثيرا على مستوى الاستهلاك، ويتضح الأثر المباشر للإنفاق على الاستهلاك من عدة أوجه أهمها:

أولا: زيادة الإنفاق الاستهلاكي: وهذا عن طريق:

- شراء الحكومة سلعًا وخدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة الحكومية.

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص145.

2 محمود حسين الوادي، مرجع السابق ، ص148.

- دفع أجور ومرتبات الموظفين الذين ينفقونها بدورهم في شراء سلع وخدمات.

ثانيا: زيادة الإنفاق الاستثماري: وهذا يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين وبالتالي ارتفاع دخول العاملين في المشاريع الاستثمارية مما يزيد في مستوى الاستهلاك لديهم.

وإذا كان الإنفاق العام له تأثير على كل من الإنتاج والاستهلاك فحتما سيؤثر على حجم الصادرات والواردات وبالتالي على معدل تغطية الواردات.

المطلب الثالث: النفقات العامة ومستوى الأسعار:

إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص، مثل الإعانات الاجتماعية، كما أن تركيز النفقات على الاستهلاك أو الاستثمار يكون له أثر مختلف على الأسعار، فإذا وجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب، ويكون مستوى التوازن* عند مستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق.

أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج، ولهذا فإن هذا الأثر يتوقف أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي العام، فيكون أثر النفقات العامة عل الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، ويكون كبيرا في حالة الازدهار، لهذا يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية توسعية في فترات الكساد وانكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي[1].

المطلب الرابع: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يعد توزيع الدخل الوطني من المواضيع الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وإنما أيضا في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج.

ويقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني، إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها، حيث يتحدد توزيع الدخل في الدول الرأسمالية، التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بين مختلف

* نقصد بالتوازن هنا :توازن العرض و الطلب في سوق السلع و الخدمات.

[1] طارق الحاج، مرجع سابق، ص 144.

الموارد والقوى الاقتصادية التي تساهم في عملية الإنتاج، وفقًا لقوانين السوق، في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل، مما يتطلب تدخل الدولة لإدخال التعديلات اللازمة التي تجعله أقرب للعدالة والمساواة.

تباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه، وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج ممثلة في الأجور، الفوائد، الريع والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين. وتتدخل ثانيًا من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناتجة عن التوزيع الأولي لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقديم خدمات غير قابلة للتجزئة، مثل نفقات الأمن، الدفاع، العدالة، الصحة، الهياكل الأساسية(الطرق، المطارات، الموانئ...) فمثل هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الرفاهية الجماعية.

من ناحية أخرى فإنه يمكن للنفقات العامة أن تعيد توزيع الدخل الوطني بين القطاعات المختلفة للدولة (زراعة، صناعة، خدمات...) وبين الأقاليم الجغرافية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني لا تقتصر على طبيعة النفقات العامة فقط، بل تتطلب أيضا معرفة مصدر تمويل هذه النفقات، فإذا كان تمويلها عن طريق إيراداتها من الضرائب التي تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة ومن الرسوم وأملاك الدولة، فإن أثر النفقات ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية ودون إحداث زيادة في الأسعار مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كان تمويلها عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقة المتوسطة والفقيرة، أو من القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد، فإن أثر النفقات سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية، وإلى زيادة الأسعار وظهور التضخم، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الاقتصاد.

المطلب الخامس: أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل:

إن تحليل العلاقة بين النفقات العامة ومستوى التشغيل يختلف من مدرسة اقتصادية إلى أخرى.

الفرع الأول: أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل من المنظور الكينزي:

يرى كينز أن التوازن الاقتصادي قد يتحقق دون مستوى التشغيل التام، مما يتسبب في وجود بطالة غير إرادية وفي هذه الحالة يمكن للحكومة من خلال سياساتها الهيكلية المتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الإستخدام الناقص وذلك من خلال زيادة الطلب الفعال والدور الذي يلعبه مضاعف الإنفاق على المخرجات من زيادة في الإنتاج وخلق لفرص شغل جديدة. ومن هنا فإن النفقات العامة تلعب دورا هاما في تحديد مستوى التشغيل الكلي، ومستوى الناتج الوطني الجاري عن طريق التأثير على الطلب الفعلي.

1- آثار النفقات العامة على الطلب الفعلي[1]: يختلف أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي باختلاف حجمها ونوعها أي فيما إذا كانت حقيقية أو تحويلية، فالنفقات الحقيقية تشكل طلبًا إضافيًا على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي والدخل الوطني، أما النفقات التحويلية، فإن إثرها يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها، فإذا استخدمت لشراء سلع وخدمات من داخل الاقتصاد الوطني، فإنها تزيد من مستوى الطلب الفعلي، أما الجزء الذي يستخدم في دفع أقساط و فوائد القروض الأجنبية أو في دفع إعانات لدول وهيئات خارجية وفي تسديد ثمن الواردات، أو ما يتم اكتنازه، فهذا يشكل تسربًا من دورة الدخل ولا يؤدي إلى أي زيادة في الطلب الفعلي.

هذه الزيادة في الطلب التي غالبًا ما تصاحب الزيادة في النفقات العامة، تؤثر بدورها في الإنتاج الوطني ومن ثم على مستوى التشغيل، ويتوقف هذا على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، بحيث يزداد الإنتاج وتنخفض الأسعار كلما ارتفعت درجة المرونة، و العكس صحيح.

2- تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل: يساهم الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثلان في تنمية الدخل والمحافظة على استقراره، وذلك من خلال:

[1] خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص95.

- التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع والخدمات فتكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة، والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي[1]: العمل، رأس المال، التنظيم والابتكار.
- تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد، فينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة التدخل بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها، وتعتمد في تمويله على عدة مصادر، منها الدين العام والإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال*، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل، ونجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم الأمر الذي يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم، وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها**، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها(بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي (الاستخدام الناقص) أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى ولها تأثيرا كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها، وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص83

* الطلب الكلي الفعال هو ذلك الطلب على مختلف السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية المصحوب بقوة وقدرة شرائية المتوقع من المنتجين في المستقبل فيكون حافزا لهم لزيادة الإنتاج.

** وهي الفكرة التي جاء بها الاقتصادي كينز في كتابه الشهير الصادر سنة 1936 الذي ذكرناه من قبل.

على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية. ويمكن تمثيل تأثير الانفاق الحكومي على معدلات البطالة في الشكل الموالي:

الشكل 2-2: أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة.

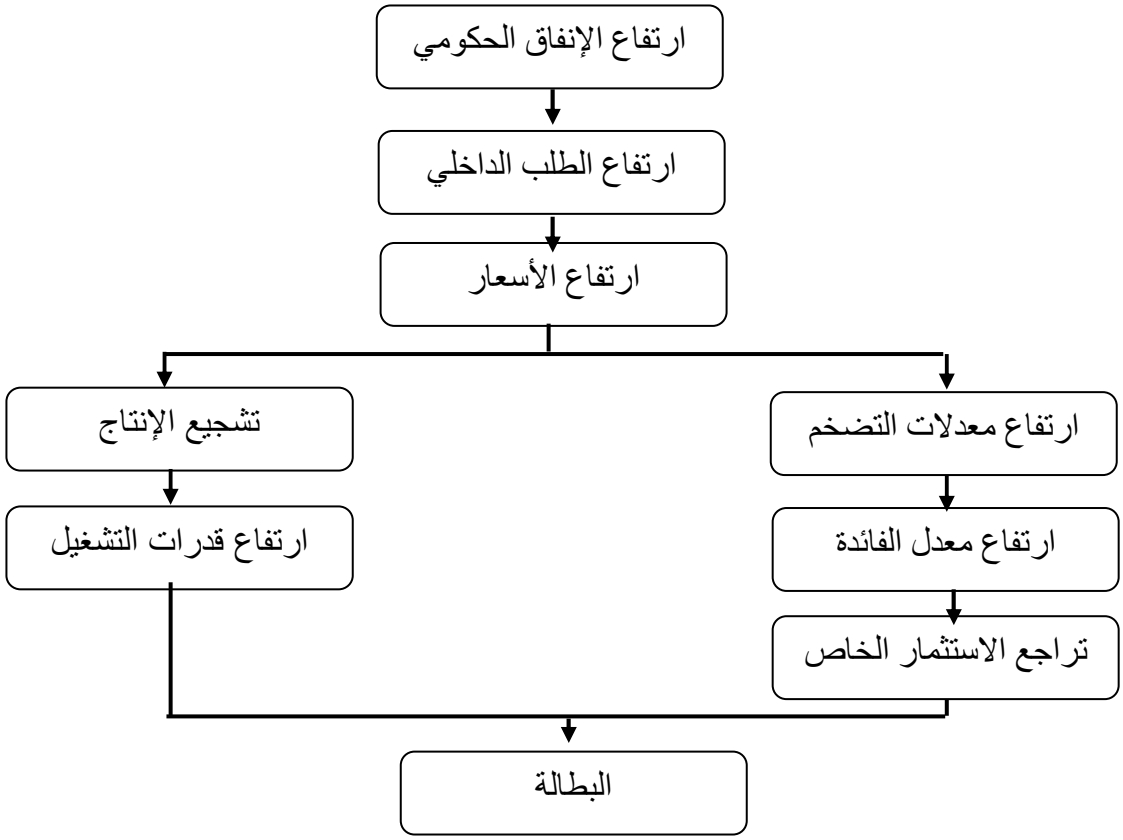

المصدر: كمال عايشي، سليم بوهديل، مداخلة بعنوان الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، ص6.

الفرع الثاني : نظرة المدرسة الكلاسيكية والنقديون للعلاقة بين الإنفاق العام ومستوى التشغيل[1]:

يهمل الاقتصاديون الكلاسيكيون العلاقة بين الإنفاق العام ومستوى التشغيل، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الإستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة, أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل، هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر أكثر أهمية وغرابة هو أن إقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الإستخدام التام من دون تدخل الدولة، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن و التأثير على مخرجات النشاط الإقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن

[1] أحمد زكان، رابح بلعباس، مداخلة بعنوان: العلاقة بين الانفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973-2008 ،ص ص 5-6

تؤثر إلا على ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار.

بينما يرى النقديون "ميلتون فريدمان", أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة و خلق مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالإقتصاد يسببها الدين العام.

المبحث الرابع: ظاهرة نمو الإنفاق العام واتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاحه:

يرتبط حجم الانفاق العام في أي مجتمع من المجتمعات بعديد من العوامل من أهمها الفلسفة الاقتصادية التي يتخذها والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، ومن خلال الملاحظات الاستقرائية عن حجم الانفاق العام سواءا في الدول المتطورة أو النامية يتضح أن نسبة هذا الأخير إلى الناتج القومي قد اتخذت اتجاها متزايدا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فقد اقتربت تلك النسبة في العديد من الدول الرأسمالية إلى 50 %، فقد سجلت في كل من استراليا و كندا النسب التالية على التوالي : 36.2% و 46.7 % و تجاوزتها في سنة 1994 حيث بلغت 66.4 % و 61.1 % و 56.3 % في كل من السويد، الدانمارك وفنلندا على التوالي. كما تراوحت هذه النسبة في المتوسط بين 20 و 30 في الدول النامية[1].

المطلب الأول:ظاهرة نمو الإنفاق العام وأسبابه:

يزداد الإنفاق العام وبشكل مستمر في معظم دول العالم رغم معارضة الاقتصاديين لذلك، وهو ما يعرف بظاهرة نمو الإنفاق العام، وأول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو العالم الألماني أدولف فاجنر Adolph Wagner، فقد قام هذا الاقتصادي بتفسير ظاهرة التزايد في النفقات العامة في أواخر القرن التاسع عشر، وقد أطلق على هذا التفسير في الفكر الاقتصادي والمالي "قانون فاجنر"، حيث يرجع أسباب تزايد النفقات العامة إلى عوامل اقتصادية بحتة. فمن وجهة نظره فقد صاحب النمو الاقتصادي زيادة درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية وارتباطها ببعضها البعض الأمر الذي يتطلب مزيدا من التدخل الحكومي لتنظيم هذه الانشطة ومواجهة الطلب المتزايد على المنتجات العامة[2].

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة –مدخل تحليلي معاصر– الدار الجامعية الاسكندرية 2008 ، ص483.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، نفس المرجع،ص 484.

وخلاصة القول أن معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى اتساع النشاط الحكومي، ومن ثم زيادة نسبة الانفاق العمومي بنسبة أكبر من زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.ويمكن صياغة قانون فاجنر على النحو التالي[1]: $G/N = F(Y/N)$ مع $dG/dY > 0$

حيث **G** تمثل الانفاق العمومي

Y : تمثل الدخل القومي

N: تمثل عدد السكان

إن مرونة الانفاق العمومي بالنسبة للدخل القومي أكبر من الواحد، وعليه زيادة نمو الانفاق العمومي يكون بوتيرة أسرع من الدخل القومي.

ويمكن توضيح قانون فاجنر في الشكل التالي:

الشكل2–3: قانون فاجنر لتفسير ظاهرة الانفاق العمومي

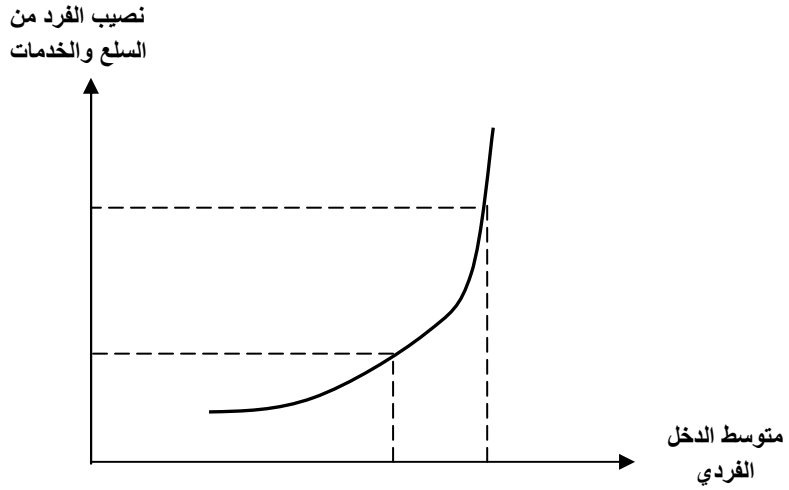

المصدر: كرمين سميرة، بقبق ليلى اسمهان، العلاقة السببية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي–دراسة قياسية للفترة (1990–2016)، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد2، أوت 2019،ص168.

ولكن تفسير فاجنر واجه العديد من الانتقادات للأسباب التالية:

- اقتصر هذا التفسير على العوامل الاقتصادية البحتة وأهمل العوامل الأخرى مثل العوامل الاجتماعية والسياسية.

[1] كرمين سميرة، بقبق ليلى اسمهان، العلاقة السببية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي–دراسة قياسية للفترة (1990–2016)، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد2، أوت 2019،ص168.

- افترض فاجنر في تفسيره أن الزيادة في النفقات العامة تكون أكبر من الزيادة في الطلب على المنتجات العامة ولكن بعض الدراسات أثبتت أن هذه الزيادة في النفقات يمكن أن تكون أقل من الزيادة في الطلب على المنتجات العامة وهذا من شأنه أن يقلل من حدة الزيادة في الانفاق العام.
- لم يتضمن تفسير فاجنر العلاقة بين الانفاق العام والدخل القومي التي يعكسها مضاعف الانفاق الحكومي، فزيادة الانفاق العام تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بمقدار أكبر نظرا لأن قيمة المضاعف أكبر من الوحدة.

يزداد النشاط الحكومي كما ونوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد السكان، بحيث لا يقتصر الأمر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة، بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني نتيجة التحول الصناعي وتعدد الحاجات العامة، وبشكل عام لوحظ أن ظاهرة نمو الإنفاق العام تعود إلى أسباب عديدة نجملها في مجموعتين هما:

الفرع الأول:الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام:

التزايد الحقيقي للنفقات العامة ناتج عن تخلي الدولة عن دورها الحيادي، فقد عرفت الحرب العالمية الثانية تحولا كبيرا في مجال الانفاق العام، حيث كان حجمه يرتبط قبلها بنفقات الحروب و بخدمة الديون، ولكن بعد سنة 1945 ازداد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية خاصة خلال سنوات إعادة البناء، ومنذ 1974 أصبحت تتميز أكثر باختلافها وتنوعها بعد التوجه إلى الاقتصاد الصناعي ووجوب قيام الدولة بالاستثمارات الكبيرة لإحداث التطور الاقتصادي[1].

الجدول التالي يوضح تزايد النفقات العامة في بعض البلدان وتطورها قبل وبعد الحرب العالمية الثانية:

[1] J-Y , B.MARTORY, op.cit, p41

الجدول 2-1: تزايد النفقات العامة في بعض البلدان خلال الفترة (1939-1966)

البلد	1939	1940	1950	1960	1966
الولايات المتحدة الامريكية (مليون دولار)	8858	98416	39606	76539	172403
كندا (مليون دولار)	517.8	5191	2366	5537.1	8305
المملكة المتحدة (مليون إسترليني)	1105.9	2086.4	3941.6	9481	11130
فرنسا (مليون فرنك)	9.7	-	24.2	65.8	99.7
إيطاليا (مليون فرنك)	40.7	365	1558.9	4290.8	7249.5
سويسرا (مليون فرنك)	964	1931.9	1637	6201.1	5867.2
الاتحاد السوفياتي سابقا (مليون روبل)	15310	29859	41266	73100	105300

المصدر: محمد الصغير، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص43.

ويمكن ذكر أهم الأسباب الحقيقية المؤدية إلى تزايد ونمو النفقات العامة في النقاط التالية:

1- الأسباب الاقتصادية لنمو الإنفاق العام:هي نتاج تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشاريع العامة وزيادة تدخلها في معالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد، فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات، فزيادة الدخل الوطني يتيح للدولة زيادة إنفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء على الأفراد، فهي تستطيع مواجهة هذه الزيادة بما تحصل عليه من مزاولتها للنشاط الاستثماري، أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها بالاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج. ويمكن تلخيص الأسباب الاقتصادية المؤدية لنمو النفقات العامة في النقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني والتوسع في إقامة المشاريع التنموية الجديدة.
- محاربة الدولة للركود الاقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق العام.
- تقديم الإعانات الاقتصادية لأصحاب المشاريع لزيادة القدرة التنافسية عالميًا.
- القيام بمشاريع استثمارية ضخمة من أجل إحداث التطور الاقتصادي

2- الأسباب الاجتماعية لنمو الانفاق العام: تتمثل الأسباب الاجتماعية في النقاط التالية:

- تزايد الهجرة للمدن وخلق أحياء فقيرة فيها بحاجة لبرامج مساعدات حكومية.
- زيادة الوعي الاجتماعي أدى إلى الحاجة إلى تطوير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- أدى تطور دور الدولة إلى تعدد وظائفها، وقيامها بتقديم الخدمات الأساسية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

3- الأسباب السياسية لنمو الإنفاق العام : و يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين[1] :

أ-الأسباب السياسية الداخلية: وتعود بصورة رئيسية إلى:

- تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات، وترتب على ذلك التطور انتشار الكثير من المبادئ والنظم الديمقراطية التي أدت إلى اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة على اعتبارها حقًا من حقوقهم، وواجبا من واجبات الحكومة يجب تقديمها لصالح المجتمع، وهو ما زاد من حجم الإنفاق.
- الشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة مثل التعليم والصحة...الخ.
- وهناك سبب يتعلق بمستوى أخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر على حجم الإنفاق العام، فكلما انتشرت بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة، كالرشوة، الاختلاس والتزوير...، تزداد تكاليف الخدمات العامة.

ب-الأسباب السياسية الخارجية: وتتمثل فيما يلي:

- **تزايد الإنفاق الحربي:** من الملاحظ في السنوات الأخيرة، تزايد الإنفاق العسكري بشكل كبير، ففي البلدان المتقدمة نجد أنه ازداد فيها نتيجة تغير الأهداف الأمنية لها، وكثرة القواعد العسكرية لها خارج حدودها. أما بالنسبة للدول النامية فالأسباب عديدة أهمها إنشاء الجيوش اللازمة للدفاع عن الدولة، بالإضافة إلى زيادة حدة التوترات والمنازعات الإقليمية والحروب التي أدت إلى زيادة الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية.

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص127.

- **اتساع نطاق العلاقات الدولية:** ففي الوقت الحالي ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول، وبالتالي زاد عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها، بالإضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية متعددة.

بالإضافة إلى ما سبق نجد توسع الدول في تقديم الإعانات والمساعدات والقروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات الدولية. مما زاد في حجم الإنفاق في هذه الدول.

4- الأسباب المالية لتزايد النفقات العامة: تتركز هذه الأسباب في أمرين هامين وهما:

أولا: سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما أدى إلى كثرة لجوء الدول إلى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لتغطية عجز إيراداتها، مما يترتب عليه زيادة في الإنفاق العام، لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد المترتبة عنها أيضا.

ثانيا: وجود فائض في الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه، سواءا في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية[1].

الفرع الثاني: أسباب التزايد الظاهري (الشكلي)[2]:

إن زيادة حجم النفقات العامة، لا تعني بالضرورة زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، وهذا ما يعرف بالزيادة الظاهرية للإنفاق العام التي لا يترتب عليها زيادة في المنفعة، فقديرجع هذا النوع من الزيادة إلى الأسباب التالية:

1- تدهور قيمة النقود: بحيث تنخفض قيمة العملة وتتدهور قوتها الشرائية، مما يستلزم إنفاق مبالغ أكبر للحصول على نفس المستوى من السلع والخدمات العامة. ويعني هذا أن الزيادة في النفقات تعود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي تحققها.

وبناء على ذلك فإن دراسة ومقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة، ومن أجل معرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة تتطلب أن نستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القوة الشرائية للنقود، ويكون ذلك بالاستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة، وذلك باستخدام المعادلة التالية[3]:

1 سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص69.

[2] احمد منير نجار، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،الكويت، 1999، ص.28

3 خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سابق، ص79.

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}} \times 100$$

2- التوسع الحضري والنمو السكاني: زيادة عدد السكان وإنشاء مناطق جديدة تصاحبها زيادة في النفقات العامة، فتكون الزيادة ظاهرية بالنسبة للسكان الأصليين لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة.

3- اختلاف طرق المحاسبة المالية: بحيث كانت فيما مضى تخصص بعض الإيرادات لتغطية النفقات المباشرة للمصالح التي كانت تقوم بتحصيلها، حيث لم تكن هذه النفقات تظهر في الميزانية العامة، ومن ثم فإن الزيادة الحاصلة في النفقات العامة نتيجة إتباع مبدأ وحدة الميزانية، الذي يقضي بضرورة ظهور كافة إيرادات ونفقات الدولة، تعد ظاهرية اقتضتها تغير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة[1].

4- اتساع إقليم الدولة: يؤدي اتساع رقعة الدولة، وزيادة المساحة الإقليمية التابعة لها (انضمام إقليم أو أقاليم جديدة) إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لتلبية حاجيات الأقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة في النفقات زيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها[2].

المطلب الثاني:اتجاهات صندوق النقد الدولي لإصلاح الإنفاق العام:

يعمل صندوق النقد الدولي على توجيه سياسات الإنفاق العام وفق معايير يعتقد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، ومن هنا فإن الاتجاهات المحبذة من قبل الصندوق تعمل على ثلاثة محاور وهي:

الفرع الأول: تخفيض الإنفاق:

وهذا من خلال تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للخواص، وفي هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المدعومة من قبل الصندوق أدت إلى إجبار السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق العام، فلقد انخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في خمسة عشر دولة

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص65.

[2] خالد الخطيب، نفس المرجع،ص80.

عالية المديونية بمتوسط يزيد عن 18% في أوائل الثمانينات و عرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا يتجاوز 35% في حين عرف الإنفاق الجاري انخفاضا قدره 8%.[1]

الفرع الثاني: إعادة توجيه الإنفاق العام:

وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تزيد في الإنتاجية وتستغل الطاقات الإنتاجية أحسن استغلال، يتعلق هذا التوجيه بما يلي:

- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: من خلال إقامة مشاريع استثمار ذات نوعية عالية، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة لا تلك التي تنافسها.
- الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات.
- الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة، وهذا من خلال الموازنة بين خفض الأجور والرواتب في مجال الكفاءات الذي من شأنه تثبيط العمل وخفض الإنتاجية، وبين جعل القطاع العام كملاذ للعمالة وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل.
- التأكد من فعالية الإنفاق العام في تحقيق الهدف المنشود، فلقد بينت التجربة مثلا أن سياسة دعم الأسعار ليست الطريقة الفعالة لحماية الفقراء، فقد يكون من الأفضل دعم الأجور أو إقامة مشاريع ذات أهداف موجهة إليهم خصيصا.

الفرع الثالث: تخطيط وضبط الموازنة العامة:

ذلك أن تحسين كفاءة الإنفاق العام يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة ووضع الميزانية وتنفيذها ورقابتها. ويتمثل هذا التخطيط في:

- صياغة برنامج استثمار مقسم إلى مراحل وتقدير احتياجات الإنفاق الجاري وتقييم الحجم المتاح من الإيرادات واحتياجات الاقتراض لفترة ما بين ثلاثة إلى خمسة سنوات.
- الميزانية السنوية: بعد صياغة برنامج الاستثمار يمكن إعداد ميزانية شاملة لفترة عام من أعوام الخطة متوسطة المدى.
- تدعيم أنظمة ضبط الميزانية والإنفاق، وهذا بزيادة الشفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق. ص192.

خـــلاصة الفصل:

لقد أبرزنا من خلال هذا الفصل الأهمية التي يكتسيها الإنفاق العام في السياسات الاقتصادية، فبعد ظهور النظرية الكينزية التي برهنت نجاعة استعمال أداة الإنفاق العام في زيادة الدخل الوطني من خلال مبدأ المضاعف، ازداد وتطور حجم الإنفاق مع تطور دور الدولة التي خرجت من دورها الحيادي لتصبح مسؤولة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن السياسة المالية التي تعتمد على التوسع في الإنفاق العام، تعد إحدى السياسات الفعالة التي تعتمد عليها الحكومات لمعالجة مشكل الركود الاقتصادي، والتقليل من آثاره السلبية، مثل انتشار البطالة، فلقد رأينا أن للنفقات العامة آثارا إيجابية على كل من الناتج الوطني، مستوى الاستهلاك، الطلب الفعلي ومستوى التشغيل كما أنه ينظم عملية توزيع الدخل.

ولكن من الجانب الأخر، قد تكون للنفقات العامة آثارا سلبية متمثلة في ارتفاع الأسعار وزيادة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وهذا إن لم تكن هناك استجابة للطلب المتزايد على السلع والخدمات، فنجاعة هذه السياسة المالية تعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي، والذي يعتمد في مقوماته على وجود اقتصاد صناعي داخل البلد يتوفر على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية والخدمات المرتبطة بها، إضافة إلى عدم وجود عوائق أمام السلع الرأسمالية والمدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي، وكذا على طرق تمويل النفقات العامة، بحيث يجب تجنب القروض العامة والإصدار النقدي وفرض الضرائب على أصحاب الدخول الضعيفة ما أمكن لتفادي الآثار السلبية.

الفصل الثالث: مفاهيم أساسية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة

تمهيد..... **67**

المبحث الأول: مدلول التضخم وطرق معالجته..... **69**

المطلب الأول: مفهوم التضخم وكيفية قياسه 69

المطلب الثاني: أسباب التضخم و طرق معالجته 76

المبحث الثاني: البطالة وتحليلها الاقتصادي..... **85**

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة 85

المطلب الثاني: البطالة في نظر الاقتصاديين و الحلول المقترحة لمعالجتها 89

المبحث الثالث: الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي..... **95**

المطلب الأول: مفهوم الناتج الداخلي الخام وأهمية دراسته..... 95

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... 99

خلاصة الفصل..... **102**

تمهيد:

لقد أصبح اليوم التقدم والتطور الاقتصادي ضرورة ملحة للثبوت أمام الصراعات القائمة بين الدول في شتى بقاع العالم، فالمنافسة اليوم أصبحت شرسة خاصة بعد ظهور ما يسمى بالعولمة والانفتاح الاقتصادي وفك القيود أمام التجارة الخارجية.

في هذا الصدد أعجبني مقال اطلعت عليه بعنوان الحروب الاقتصادية بين الدول لعادل عامر وهو دكتور في الحقوق وخبير في القانون العام ومدير مركز المصريين للدراسات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أكد فيه على أهمية التطور الاقتصادي لأي دولة للثبوت أمام الصراعات القائمة اليوم، ويوضح التهديدات التي تواجهها الدول ذات الاقتصاد الهش، ومما قال فيه: "بدأ الغزو الاقتصادي في القرن التاسع عشر، وعلى عكس الغزو العسكري، فإن الغزو الاقتصادي يرفع من أهمية الدولة وقوتها عبر زيادة تأثيرها على باقي الدول، ويستطيع هذا الأخير أن يُحقق ما يعجز عن تحقيقه الغزو العسكري عبر خلق فضاء أساسي للدولة يمتد أبعد من حدودها، ومن الواضح اليوم أن المواجهات الاقتصادية بين الدول تُفسّر إلى حد بعيد الأحداث الجارية في عالمنا الحالي" .

ثم أشار إلى الصراع القائم بين الدول الكبرى اليوم وقال "إن الاقتصاديات القوية توجهها حكومات قوية تستند إلى الكفاءة و التخطيط البعيد المدى، فالمضايقات التي تتعرض لها الصين قد تعرضت لها اليابان في ثمانينات القرن الماضي و بنفس الأسلوب، ولم تستطع هذه المضايقات وقف القوة الاقتصادية اليابانية، ونفس الأمر ينطبق على الصين وباقي الاقتصاديات الناشئة، فالتطور و التقدم الاقتصادي في بيئة تعتمد اقتصاد السوق لا يمكن أن يتم في ظل نظم حكم فاسدة وغير فعالة وفي ظل مجتمعات مفككة و غير منسجمة...

من هذا المنطلق يمكن الجزم بأن تهديدات الإدارة الأمريكية الحالية لن تنجح في استنزاف موارد وقدرات إلا البلدان الهشة– و للأسف العالم العربي منها –، أما البلدان القوية فهي تمتلك من أوراق الضغط و المناورة ما يمكنها من كبح جماح القوة الأمريكية ومحاصرتها اقتصاديا و تجاريا فالعالم سيشهد دون شك حروب اقتصادية عنيفة على شاكلة ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، والخاسر الأكبر هو العالم العربي الذي لازال يعيش عصر الفوضى و التخلف والاستبداد الداخلي و التدخل الأجنبي"[1].

من خلال ما سبق من كلام الدكتور يتضح مدى أهمية التطور الاقتصادي في ظل الصراعات القائمة.

[1] تم الاطلاع على المقال في الرابط http://elsada.net/54059/ بتاريخ 2018/07/11.

إن الحكومات العربية اليوم ومنها دولتنا الجزائر مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالاهتمام بكل جدية بتطوير اقتصادياتها والتحكم في المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعتبر أداة قياس لأداء مختلف قطاعات الاقتصاد وتقييمها، وكذا تقييم أداء الاقتصاد بصفة عامة ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، وتسمح كذلك هذه المؤشرات بالتنبؤ المستقبلي للاقتصاد بحيث تتيح دق ناقوس الإنذار المبكر لتشغيل الخطط البديلة لمواجهة وتسيير المخاطر للنهوض بالاقتصاد قبل وصوله لمرحلة يصعب فيها التعامل مع تلك المخاطر.

وتشمل مؤشرات الأداء الاقتصادي مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية تغطي مختلف جوانب الاقتصاد، وتقسم هذه المؤشرات إلى أربعة أقسام ممثلة في مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الاقتصادية الخارجية والمؤشرات المالية والنقدية ومؤشرات التنافسية[1]

تحوي مجموعة المؤشرات الاقتصادية الكلية كافة مؤشرات الأداء الكلي كمعدلات النمو الاقتصادي والتضخم ومعدلات البطالة ومعدلات الدخل الفردي وتطور معدلات الأجور وتحويلات العاملين في الخارج وكذلك أعداد العاملين بالقطاعين العام والخاص بأجر حسب الجنسية والجنس والمستوى التعليمي.

أما المؤشرات الاقتصادية الخارجية فتشمل كافة مؤشرات التجارة الخارجية بما فيها مؤشرات هيكل واتجاهات التجارة الخارجية، ومؤشرات ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر.

في حين تضم المؤشرات المالية والنقدية مؤشرات السيولة المحلية وهيكل أسعار الفوائد، وكذلك مؤشرات الموازنة العامة وتطور المديونية العامة.

وتضم مؤشرات التنافسية مجموعة من مؤشرات التنافسية للاقتصاد وتطورها عبر الزمن وأهمها مؤشر سعر الصرف الحقيقي.

ولأهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية، ارتأينا إدراج هذا الفصل لتوضيح أهم المفاهيم النظرية الخاصة بالمؤشرات المستعملة في هذه الدراسة، والمتمثلة في كل من معدل التضخم، معدل البطالة وكذا النمو الاقتصادي، وذلك لتقريب الفهم أكثر لدى القارئ.

[1] سعيج عبد الحكيم، التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1989-2012)،ص6.

المبحث الأول: مدلول التضخم وطرق معالجته:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات أغلب بلدان العالم، النامية منها والمتقدمة على حد سواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه، ويعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية، وتفاقم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية، ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على بقية مؤشرات الأداء الاقتصادي وعلى البنية الاقتصادية للبلدان، كان لا بد من التعرض لأهم الجوانب النظرية المرتبطة بهذه الظاهرة، ولذلك قمنا بإدراج هذا المبحث الذي سنبين فيه مفاهيم التضخم المبنية على مختلف النظريات الاقتصادية و كيفية قياس معدلاته.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وكيفية قياسه:

لقد أخذ موضوع التضخم حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين لما له من تأثيرات كبيرة على اقتصاديات مختلف بلدان العالم، واختلفت مفاهيمه باختلاف المكان و الزمان و الأسباب المنشأة له.

الفرع الأول:مفهوم التضخم:

تاريخيًا، كان التضخم يشير إلى زيادة مقدار النقود في الاقتصاد، لكن على مدار القرن العشرين وعلى نحو تدريجي، صار المصطلح يشير إلى الزيادة العامة في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، ولكي نتفادى خلط الأمور سنتحدث في هذا المفهوم عن التضخم حسب النظرية الكمية و التضخم حسب نظرية الطلب.

أ-تعريف التضخم حسب النظرية الكمية (النقدية):إن التضخم حسب هذه النظرية يعني "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، هذا التعريف يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية[1].

[1] عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000م ، ص 14.

ويقول الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Milton freidman الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 لانجازاته في تحليله للاستهلاك و العرض النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن: "التضخم ظاهرة نقدية في كل زمان وفي أي مكان"[1]

ب- **تعريف التضخم حسب نظرية العرض والطلب** : يكون التضخم في هذه الحالة نتيجة خلل في العلاقة التوازنية بين عرض السلع والخدمات و الطلب عليها، فمن العلماء الاقتصاديين من بنا تعريفه و تحليله للظاهرة على القوى التي تحكم هذه العلاقة، فعرف التضخم بأنه:"حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الذي يفوق العرض "[2] .

ويوضح هذا التعريف أن ارتفاع الأسعار يكون لفترة مستمرة بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات من أجل استهلاكها أو الاستثمار فيها على قدرة العرض الكلي لها. حيث يعرف كينز مثلا التضخم على أنه :"زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض".

وبشكل عام، يعرف التضخم على انه الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار لفترة طويلة، أي التزايد المستمر في المستوى العام للأسعار.[3]

يتضح من هذا المفهوم أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخما، فقد يحصل ارتفاع في أسعار سلعة معينة أو مجموعة سلع كالمنتجات الزراعية مثلا، لأسباب تسويقية أو إنتاجية محصورة بتلك السلع، كتأثير العوامل المناخية على الإنتاج، أو قد تكون الأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية خلال مواسم معينة كالأعياد مثلا[4].

الفرع الثاني: قياس التضخم:

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في اقتصاد ما على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.

---

[1] روبيرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد العام، ترجمة رحاب صلاح الدين، دار كلمات للنشر القاهرة، ط1، 2013 ،ص310

2 خالد عبد الله المصلح، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، (دار النشر والسنة غير مذكورين)، ص67.

[3] بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني،ط1، 2010م، ص306.

4 نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص257

أولا:الأرقام القياسية للأسعار: تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها " عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرًا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة" و لقياس التغير في المستوى العام للأسعار، يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائيا الأرقام القياسية، و أهمها[1]:

المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي: و هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي و لذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، و يتم حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي (في السنة } n) = 100x \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي (في السنة } n)}{\text{الناتج المحلي الحقيقي في نفس السنة}}$$

والجدير بالذكر هنا هو أن احتساب الأرقام القياسية للأسعار، يحتاج إلى أجهزة إحصائية كبيرة كالدائرة العامة للإحصاءات و التي تقوم عادة باحتسابها و نشرها بصفة دورية سنوية أو نصف سنوية.

يمكن حساب الناتج المحلي الحقيقي من الناتج المحلي الاسمي انطلاقا من العلاقة الماضية كما يلي:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = 100x \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{المخفض الضمني}}$$

الرقم القياسي لأسعار المستهلك: في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار، لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك و الذي يمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص258

الرقم القياسي البسيط: و هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة، و تسمى بسنة الأساس، حيث يتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = 100x \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}}$$

و يلاحظ من هذه العلاقة بأن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأوزان والكميات المستهلكة في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية له، فالسلعة التي ينفق عليها 25 بالمائة من دخله كالمواد الغذائية مثلا تؤثر في قدرته الشرائية أكثر من السلعة التي ينفق عليها 01 بالمائة من دخله، لهذا السبب يلجأ الكثير من الاقتصاديين و الإحصائيين إلى استخدام الرقم القياسي المرجح.

الرقم القياسي المرجح: و يحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع و الخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = 100x \frac{\text{مجموع}\left(\text{الأسعار X الأوزان الترجيحية}\right)\text{ الجارية}}{\text{مجموع}\left(\text{الأسعار X الأوزان الترجيحية}\right)\text{ لسنة الأساس}}$$

ج–الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك: و لحساب هذا الرقم، نستخدم كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي بأسعار السنة الجارية و يسمى الاستهلاك الاسمي، مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي الكلي نفسه و لكن محسوبا على أسعار سنة الأساس و يسمى

بالإنفاق الحقيقي بموجب العلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي العام} = 100x \frac{\text{الانفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الانفاق الاستهلاكي الحقيقي}}$$

و للرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة لأنه غالبا ما يستخدم في حساب الأجور الحقيقية للعمال و التي على أساسها تقوم المفاوضات بين النقابات العمالية مع أرباب العمل، حيث أن:

$$\text{الأجور الحقيقية} = 100x \frac{\text{الأجور الإسمية}}{\text{الرقم القياسي العام للمستهلك } CPI}$$

ثانيا: حساب مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر: يقوم الديوان الوطني للإحصائيات التابع لوزارة المالية بنشر الأرقام القياسية للأسعار وتطورها بصفة دورية لمدينة الجزائر العاصمة و على المستوى الوطني.

ويتميز مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات بما يلي[1]:

- ✓ تتكون فئة السكان المرجعية من جميع الأسر الجزائرية، من جميع الأحجام و الفئات الاجتماعية والمهنية.
- ✓ يتكون المؤشر من 261 مادة و يمثله 791 صنف تم اختيارهم على أساس معايير مثل أصناف النفقات السنوية ، تكرارها و جدواها...
- ✓ تستند أوزان الأصناف على النفقات السنوية لعام 2000، المستمدة من المسح الوطني حول استهلاك الأسر، ونسبة تغطية المؤشر (من حيث الإنفاق الاستهلاكي) هو 95 .٪
- ✓ تصنيف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات، مجموعات فرعية، و مواد هو مماثل لتوصيات منظمة الأمم المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لعام 1970 .
- ✓ سنة الأساس هي 2000* و السنة المرجعية (100 للحسابات) هي 2001 .
- ✓ تردد المؤشر يكون شهري أو سنوي.
- ✓ صيغة حساب المؤشر الشهري هي:

$$Im_{/2001} = = \frac{\sum w_i \, p_i^m}{\sum w_i \, p_i^{2001}}$$

حيث : w_i وزن الصنف i

p_i^m السعر الجاري المتوسط للشهر m للصنفi

p_i^{2001} سعر الأساس (متوسط في2001) للصنف i

- ✓ تم حساب المؤشر الوطني باستخدام نفس المنهج لمراقبة الأسعار لعينة من 17 مدينة وقرية تمثل التراب الوطني موزعة على كامل التراب الوطني من خلال مسح لنفقات الاستهلاك .
- ✓ تخضع كل الفواكه و الخضر الطازجة لمعالجة خاصة بسبب الطبيعة الموسمية للتسويق (المؤشر الخام لسلة شهرية موسمية ، يقارن بمؤشر تكلفة نفس السلة الشهرية للسنة المرجعية (2001)

[1] Notice établie N°238 (octobre 2015) DPDDI/ONS 8 & 10, rue des Moussebiline – Alger.p8.

* تتغير سنة الأساس مع مرور السنوات لتواكب التغير الحاصل في نوعية وأسعار السلع والخدمات المستهلكة.

✓ يتم إجراء مسح الأسعار دوريا على عينة من نقاط البيع حسب برنامج مسح ثابت لكل مجموعة منتجات.

ومعدل التضخم ما هو إلا معدل تغير المستوى العام للأسعار، حيث يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

ثالثا:الفجوة التضخمية: نظرًا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات؛ فإنه من الضرورة الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.

تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم، والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940 م تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيًا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني. وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسوق عوامل الإنتاج.

أما المدرسة السويدية الحديثة* فقد اعتبرت الفجوة التضخمية في تحليلها أنها نتيجة لاختلاف التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، والتي تحدث بسبب الزيادة المتوقعة في الطلب الكلي في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع، و يمكن توضيح هذه الفجوة في الشكل التالي:

* من أبرز رواد المدرسة السويدية الحديثة: ليندبرغ Lundberg ، ليندال Lindhal، و التي تبلورت في أعقاب سنة 1930 أي في خضم موجات البطالة والكساد. وما يميز هذه المدرسة هي أنها تجعل للتوقعات expectations أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم. وخلافاً للنظرية الكينزية ترى المدرسة السويدية أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فحسب على مستوى الدخل، بل أيضا على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار. وترى هذه النظرية أنه ليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن الاستثمار المخطط يساوي الادخار المتحقق (إلا في حالة التوازن). لأن رغبات المستثمرين ودوافعهم تختلف عن دوافع المدخرين.

الشكل 3-1 :الفجوة التضخمية.

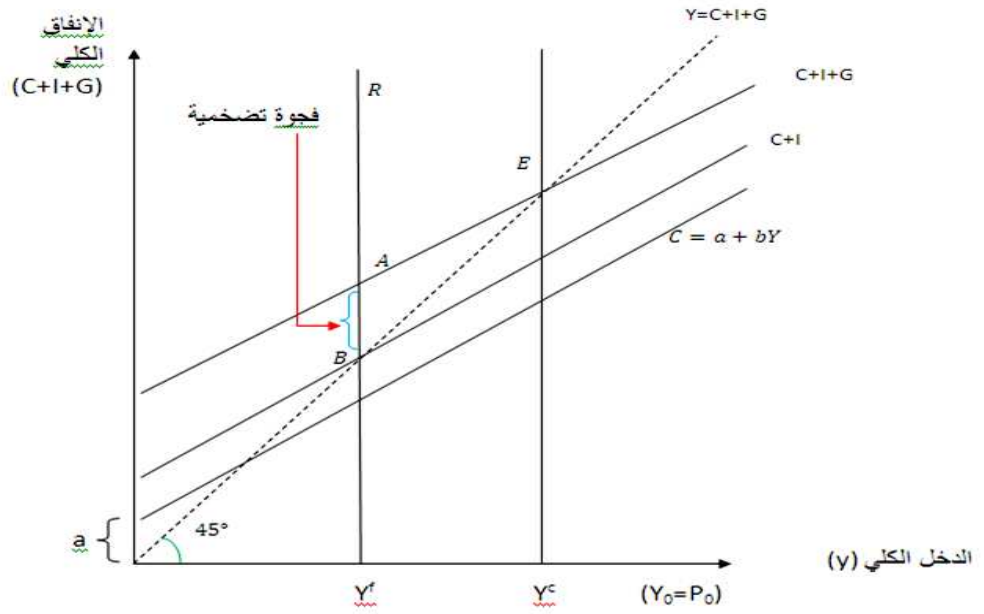

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، مطبعة النخلة، الجزائر، بدون سنة، ص223

في الشكل أعلاه عندما نسقط المستقيم العمودي R على النقطة Y_f فإنه يصبح يعبر عن مستوى الدخل عند الاستخدام التام ومنه فإن مستوى الناتج الحقيقي (العرض الكلي) يتحدد عند مستوى $Y^f Y_f$ ومن ثم فإن الدخل الحقيقي لا يمكن أن يزيد عن هذا المستوى، بينما منحنى الطلب الكلي (C+ I +G) يقطع خط الدخل (منصف الربع الأول للمعلم) عند النقطة E الواقعة على يمين النقطة B التي تمثل نقطة تقاطع خط الدخل مع العمود (R) ومنه يتضح وجود فجوة تضخمية تتمثل في المسافة الواقعة بين نقطتي التقاطع B,A.

إن الحالة العكسية المتمثلة في الفجوة الانكماشية والتي تتميز بالمستويات المنخفضة للتضخم تترجمها حالة التباطؤ في النشاط الاقتصادي، حيث يجعل الانخفاض المستمر للأسعار، المستهلكين يؤجلون طلب وشراء السلع والخدمات، بحيث يطرح المستهلك على نفسه السؤال التالي: لماذا أشتري اليوم ما أستطيع اقتناءه غدا بسعر أقل؟ وبالتالي فإن الطلب مؤجل إلى وقت لاحق، ما يؤدي إلى تخفيض الدخول أو تسريح العمال وبالتالي الدخول في دوامة الفجوة الانكماشية التي يمكن أن تكون حدتها اقل إن لم يؤثر انخفاض الأسعار على هامش الربح للمؤسسات.

من أجل هذه العواقب الوخيمة للفجوة الانكماشية، يرى بعض الاقتصاديين أن معدل تضخم في حدود 3% ضروري لتحفيز النفقات الآنية وعدم تأخيرها، بالإضافة إلى ذلك فإن مثل هذا المعدل يجعل الأجور

الحقيقية في انخفاض وبالتالي انخفاض التكلفة الحقيقية للشغل وهذا ما يحفز زيادة الطلب على لليد العاملة[1].

المطلب الثاني: أسباب التضخم و طرق معالجته:

إن ظاهرة التضخم هي انعكاس لاختلال في توازن القوى الاقتصادية، قد تكون على المستوى الكلي أو الجزئي، و ينتج التضخم كأي ظاهرة أخرى، عن تفاعل عدة عوامل لا بد من تحديدها و معرفة العلاقة بينها إذا ما أردنا تشخيص أسبابه و معالجته.

الفرع الأول:أسباب التضخم:

يمكننا تقسيم النظريات التي تفسر أسباب حدوث التضخم إلى أنواع ثلاثة حسب مصادره. وبما أن التضخم ناتج عن اختلال قوى العرض و الطلب، فإن سببه إما أن يكون ناتج عن جانب العرض الكلي آو جانب الطلب الكلي أو كليهما.

أولا: النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي كسبب للتضخم: يتلخص تفسير هذه النظريات لظاهرة التضخم بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتائر لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي ، و بالتالي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ،كما هو مبين في الشكل الأتي:

الشكل 3-2 : نظرية سحب الطلب

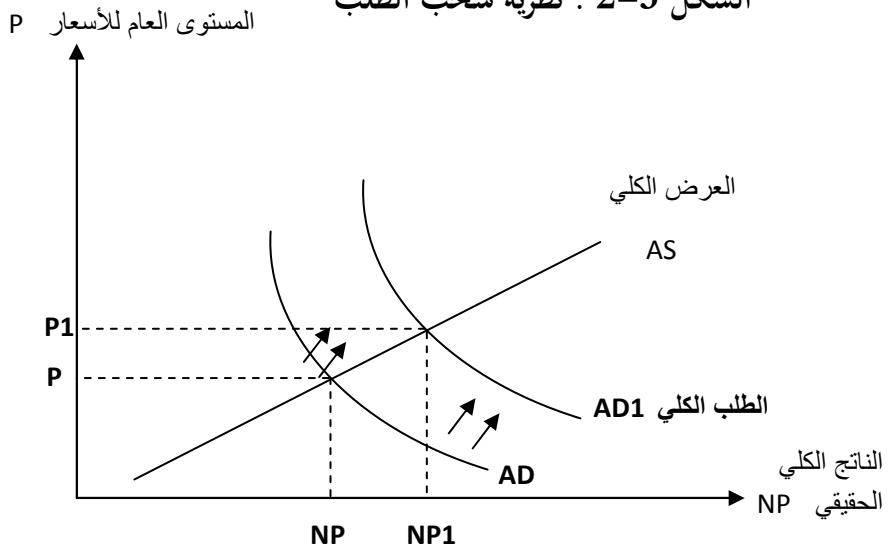

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، ط1 2006، ص268.

حيث يلاحظ ان ارتفاع الطلب الكلي من **AD** إلى **AD1** يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي من**NP** إلى**NP1** و في نفس الوقت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من **P** إلى**P1** لأن الوحدات الإنتاجية تقترب من

[1] Pascal monier, économie générale, gualino éditeur, 2ème édition Paris 2003, p164.

الاستخدام الكامل لطاقتها و مواردها فلا تستطيع زيادة الكميات المنتجة إلا بأسعار أعلى. و أطلق على هذه النظرية اسم نظرية سحب الطلب.

وقد فسر الاقتصاديون الكلاسيكيون ارتفاع الطلب التضخمي استنادا إلى نظرية كمية النقود، بزيادة كمية النقود في التداول أكثر مما يحتاج له تبادل السلع و الخدمات المنتجة، إلا أن أزمة الكساد في الثلاثينات من القرن الماضي أدت إلى التشكيك في هذه النظرية لعدم توافق الدلائل الإحصائية معها، فاستبدلت بالنظرية الكينزية التي فسرت ارتفاع الطلب بزيادة الدخل و الإنفاق الكليين، فإذا ما ارتفعت تدفقات الدخل و الإنفاق إلى مستوى أعلى مما يسمح به الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية من إنتاج، فإن أسعار السلع و الخدمات سوف ترتفع و بالتالي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم، أي أن النظرية ربطت التضخم بالاستخدام الكامل للموارد و جعلت من التضخم بديلا للبطالة، فإذا ما أردنا الحد من ارتفاع الأسعار لا بد من تخفيض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج و ارتفاع البطالة، و قد سادت هذه النظرية في تفسير التضخم في أوروبا و أمريكا خاصة بعدما أيدت دراسة الاقتصادي فيليبس للبيانات الإحصائية الخاصة ببريطانيا للفترة 1861-1957، وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة و نسبة الزيادة في الأسعار.

أ-منحنى فيليبس والتحكيم بين التضخم والبطالة: في الدراسة التي تم نشرها للاقتصادي ألبان ويليام فيليبس Alban William Phillips النيوزيلندي في المجلة الراقية " ايكونوميكا" Economica سنة 1958 والتي بحث فيها على تأكيد العلاقة العكسية بين تطور معدلات البطالة و معدل التغير السنوي للأجور الاسمية باستعمال الإحصائيات الخاصة ببريطانيا للفترة 1861-1957 حيث وجد علاقة غير خطية متناقصة بين المتغيرين تتمثل في المعادلة التالية[1]:

$$\log(Y + 0.9) = 0.984 - 1.394 \log x$$

حيث يمثل y معدل تغير الأجور الاسمية و x معدل البطالة.

بعد العمل الذي قام به فيليبس، عدة بحوث أخرى أجريت لتحديد العلاقة بين هذين المتغيرين في اقتصادات دول أخرى، لكن منحنى فيليبس لم يصبح كمرجع الا بعد العمل الذي قاما به كل من بول صامويلسون Paul Samuelson وروبرت سولو Robert Solow الذي تم عرضه بمناسبة المؤتمر الثاني والسبعون للجمعية الاقتصادية الأمريكية والذي تم نشره سنة 1960 في المجلة الاقتصادية الأمريكية، حيث استبدلا في دراستهما معدل تغير الأجور الاسمية بمعدل التضخم وقاما بدراسة العلاقة بين هذا الأخير ومعدل

[1] Marc Montoussé, Macroéconomie, bréal Rome, 2ème édition 2006, p302.

البطالة في الاقتصاد الأمريكي للفترتين 1900-1945 و 1945-1958 حيث أصبح منحنى فيليبس يعبر عن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، التي يمكن تمثيلها بمنحنى أطلق عليه اسم منحنى فيليبس كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 3-3 : منحنى فيليبس

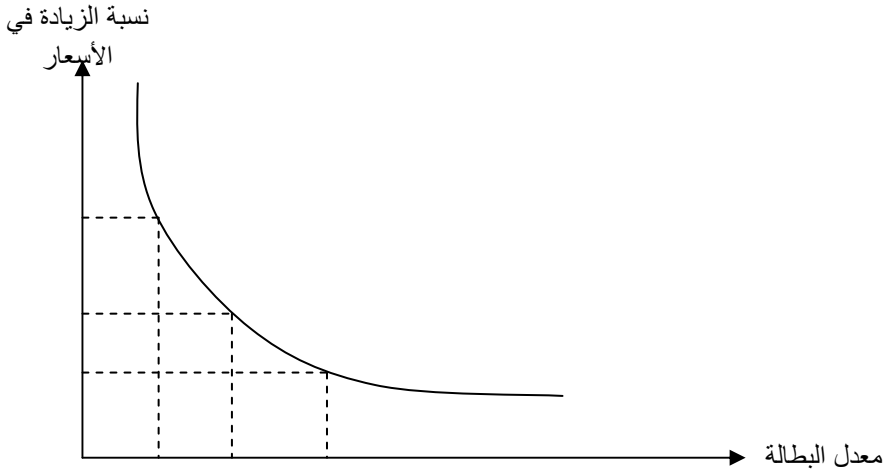

المصدر: بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني،ط1، 2010، ص318.

ب-التضخم الركودي وعدم ثبات منحنى فيليبس: في نهاية الستينات من القرن الماضي وفي غضون العشرية التي تلتها، تلاشت العلاقة العكسية التي تم تحديدها بين معدلي البطالة والتضخم في منحنى فيليبس، حيث تم ملاحظة تراجع مستوى النمو والإنتاج وارتفاع معدلات البطالة وفي نفس الوقت تم تسجيل ارتفاع مستمر للأسعار، حيث سميت هذه الظاهرة بالتضخم الركودي stagflation ، وقد مست هذه الظاهرة بنسب متفاوية كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ومعظم الدول الأوربية وبصفة خاصة وواضحة فرنسا في منتصف الستينات.

لكن السؤال المطروح آنذاك والذي شكل تحدي للاقتصاديين هو : كيف يمكن لهذه العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم المفسرة في منحنى فيليبس أن تسود لفترة تزيد عن القرن وفي عدة بلدان متقدمة، أن تتلاشى وتزول في عدة دول صناعية وفي نفس الفترة؟

لقد كان ميلتون فريدمان أول من أعطى تفسيرا منطقيا لهذه الظاهرة الجديدة المسماة بالتضخم الركودي حيث اعتبر أن هذه الظاهرة هي نتاج السياسات الاقتصادية الكينزية، وبذلك فقد مهد للرجوع إلى الفكرة التي ترى بإمكانية التأثير على معدل البطالة بواسطة مرونة الأسعار والتخلي عن السياسات الاقتصادية و الرجوع إلى الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الرأسمالي وأدى ذلك أيضا إلى ظهور نظرية التوقعات العقلانية التي تحول بين السياسات الاقتصادية وتحقيق أهدافها، وسنتطرق إلى هذه النظرية في النقطة الثالثة الخاصة بنظرية التسارع.

يمكن إدراج نظرية أخرى في هذه النقطة، حيث تعتبر ارتفاع الطلب هو المسؤول عن التضخم، ألا و هي:

-**نظرية التضخم الهيكلي**: يمكن القول بأن هذا النوع أكثر ما تتعرض له اقتصادات الدول النامية نتيجة لسعيها إلى تحقيق برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار و حركة الاقتصاد الوطني، و ما يترتب عنها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب و العرض الكلي.

وقد يرجع سبب التضخم الهيكلي إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي و بشكل يفوق التغيرات في دالة العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية. و نظرا لأن هذا النوع من التضخم يكون أكثر بروزا وانتشارا في اقتصادات الدول النامية، فإنه على الأغلب يكون ناجما عن زيادة الطلب و ليس بسبب زيادة التكاليف.

ثانيا: النظريات التي تؤكد على جانب العرض و التكاليف كسبب للتضخم:

إذا كانت النظرية السابقة تؤكد على جانب الطلب، فإن هذه النظرية تؤكد على جانب العرض، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بخاصة في الدول المتقدمة، فقد يلجأ المنتجون إلى إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح خاصة في حالة الاحتكار، بينما يلجأ العمال من خلال النقابات إلى المطالبة و الضغط على أرباب العمل لزيادة الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، و هذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في التكاليف و المحافظة على المعدلات العالية و المستهدفة للأرباح.

لقد أثارت هذه النظرية جدلا واسعا في الخمسينيات بين أصحاب الشركات و نقابات العمال حول من هو المسؤول عن التضخم، حيث ادعت النقابات بأن ارتفاع الأجور هو ناتج عن ارتفاع مسبق للأسعار بينما أصر أصحاب الشركات على أن ارتفاع الأسعار ناتج عن ارتفاع الأجور.

و على العموم يعود تضخم التكاليف إلى الأسباب التالية[1]:

- ✓ ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية
- ✓ ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة
- ✓ سيطرة الاحتكارات وارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية...

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان،ط1، 2007م، ص 156

استخدمت نظرية التكاليف بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في أن واحد.

بالرجوع إلى منحنيات العرض الكلي و الطلب الكلي، يمكن توضيح ارتفاع الأسعار بسبب زيادة التكاليف في الشكل التالي:

الشكل 3-4 :نظرية دفع التكاليف للأسعار

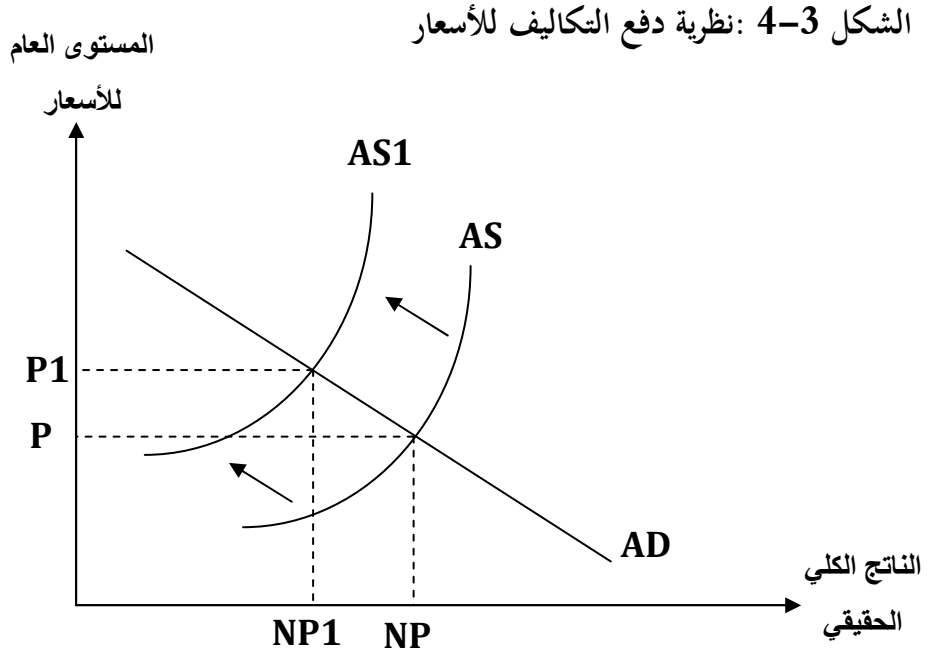

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص271.

يلاحظ من هذا الشكل بأن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي AS مع بقاء الطلب الكلي ثابتا، فترتفع الأسعار من P إلى P1 و ينخفض الناتج الكلي الحقيقي حسب الشكل من NP إلى NP1 فترتفع معدلات البطالة مع ارتفاع الأسعار.

ثالثا: نظرية التسارع: تجمع هذه النظرية بين جانبي العرض و الطلب في تفسير ظاهرة التضخم مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:

-السياسة النقدية و المالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب.

-توقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور و بالتالي على جانب العرض.

تعتمد نظرية التسارع بشكل رئيسي على افتراض التوقعات الصحيحة لتأثيرات السياسة من قبل نقابات العمال و الأشخاص الآخرين و بالتالي ارتفاع التكاليف و الأسعار دون تحقيق أي زيادة في الناتج الوطني الحقيقي، فمثلا إذا قررت الحكومة استخدام سياسة نقدية و مالية توسعية فإن النقابات ستتوقع ارتفاع الأسعار

بسبب زيادة الطلب مما يدعو للمطالبة بزيادة الأجور بما يتناسب مع توقعاتهم عند التفاوض على تحديد العقود، بالإضافة إلى ما تسببه السياسة من زيادة في أسعار الإيجار العقارات و الأراضي و كل هذا يتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج التي تضعف من زيادة العرض و بذلك فاستنادا على نظرية التوقعات العقلانية فإن السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار دون الزيادة في الناتج الوطني.

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات بسبب هذا الافتراض و هو أن الجمهور قادر على القيام بتوقعات عقلانية لمستقبل النشاط الاقتصادي، في حين أن أفضل الاقتصاديين و الإحصائيين لا يمكنهم القيام بهذه التوقعات بالدقة التي تفترضها هذه النظرية.

الفرع الثاني: أساليب معالجة التضخم :

تختلف السياسات والأساليب التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعا لنوعه و المجال الذي يظهر فيه وأسبابه، فالبعض من الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب وما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة أكبر من العرض، يرون أن معالجته تتطلب من الدولة والسلطات الاقتصادية أن تتخذ سياسات مالية ونقدية انكماشية، تتمثل في الحد من التدفق النقدي، كالتقليل من الإنفاق الحكومي وطرح سندات حكومية كوسيلة لسحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة، ويمكن للبنك المركزي أن يلعب دوره في هذا المجال من خلال تأثيره على البنوك التجارية باعتماد سياسة نقدية تهدف إلى تقليص حجم الائتمان، كزيادة نسبة الاحتياطي القانوني مثلا. كما يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورها الفعال أيضا وذلك بزيادة الضرائب على أصحاب الدخول و الأرباح الكبيرة وإعفاء أصحاب الدخول الضعيفة من هذه الزيادة لتدهور قدرتهم الشرائية، أو بتخفيض الإنفاق العام كما أشرنا من قبل، خاصة الإنفاق الاستهلاكي، بذلك الشكل الذي يحد من زيادة الطلب[1].

أما البعض الأخر الذين يرون أن التضخم يمثل ظاهرة هيكلية تنجم عن حدوث اختلالات هيكلية اقتصادية واجتماعية نتيجة لبرامج التنمية، فإنهم يرون أن التضخم الهيكلي ضرورة لا بد منها في الاقتصادات النامية، وأنها ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب، تصاحب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من تغيرات تقود إلى ضغوط تضخمية.

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، مرجع سابق، ص162.

وعلى هذا الأساس يعتقد هؤلاء، أن السياسة الفعالة لمعالجة التضخم تتمثل في التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصادات النامية، وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وخاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء وإتباع أسلوب الحماية للصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية، وضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني وتنويعه من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني. كما أن محاربة التضخم تتطلب اعتماد سياسة فعالة في مجال الأجور وتوزيع الدخل بذلك الشكل الذي يكون أكثر عدالة ولصالح السواد الأعظم في المجتمع من اجل تقليل التفاوت الحضاري والاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم المختلفة في البلد الواحد، وبشكل عام يمكن تلخيص الإجراءات و الأدوات المستخدمة لمكافحة هذه الظاهرة في السياستين التاليتين:

أولا:السياسة النقدية الكمية: تهدف السياسة النقدية في هذه الحالة إلى تخفيض الكتلة النقدية المتداولة، حيث تتمثل أهم الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك فيما يلي:

أ–سعر إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه" سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية[1]، حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان، أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم اقل من سعر الفائدة السائد في السوق أو قد يكون قريبًا منه، ويتحدد سعر إعادة الخصم وفقًا للظروف الاقتصادية السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان أو الحد منها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الاحتياطيات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية وفقًا للسياسات التي يحددها البنك المركزي بناءاً على الظروف الاقتصادية السائدة[2]، حيث يلجأ هذا الأخير في حالة ارتفاع الطلب على العرض نتيجة زيادة الكتلة النقدية المتداولة، إلى رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية نظرًا لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض، مما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات و تلجأ إلى العكس في حالة الانكماش.

[1] سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002م، ص107.

2 الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية الطبعة الثانية 1984م، ص430.

ب–عمليات السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[1]، وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يقوم في حالة التضخم الحاصل نتيجة زيادة الطلب ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد.

ج– سياسة نسبة الاحتياطي القانوني: تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة[2]. حيث تلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع و الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض كمية النقد في التداول.

ثانيا: السياسة المالية: تعرف السياسة المالية كما رأينا في الفصل الأول بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[3]، وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج التضخم فيما يلي:

أ–الرقابة الضريبية: تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظرًا لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل يدفع بالأسعار نحو الارتفاع[4]، مما يحتم على الحكومة التدخل عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب الدخول و الأرباح الكبيرة وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لهذه الفئة مما يعمل على تخفيض حجم الطلب الكلي وإعادة التوازن إلى الاقتصاد.

ب–سياسة الإنفاق العام: يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، وتمثل النفقات الاستثمارية جانبًا هامًا في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءًا هاماً من

[1] يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002م، ص326.
[2] سليمان مجدي، مرجع سابق، ص110
[3] عبد الحميد عبد المطلب، أثر السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003م، ص43
[4] الروبي نبيل، مرجع سابق، ص440

مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها كما هو الحال تماماً في بلدنا الجزائر .

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات[1].

ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورًا بارزًا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص، ما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات.

ج- سياسة القروض العامة (الدين العام): تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام[2]، وتعتمد الحكومة في ذلك على عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي الذي يفوق العرض و مقدرة جهاز الإنتاج المحلي.

كخلاصة لما رأينا من أدوات و سياسات مستخدمة لعلاج ظاهرة التضخم، فإن للدولة إمكانية الاختيار بين استخدام السياسة المالية و السياسة النقدية لعلاج هذه الظاهرة، و هذا حسب أسباب حدوثها والإمكانيات المتوفرة و المتاحة، كما يمكن لها المزج بين السياستين و ذلك بالتنسيق بين أدواتهما. كما أنه هناك إجراءات لمكافحة التضخم تتم في الأجل القصير و مهمتها كبح التضخم من خلال التحكم في محددات التوسع في السيولة المحلية، و إجراءات أخرى تتم في الأجل الطويل و مهمتها إزالة الأسباب و الآثار السلبية المترتبة عن هذه الظاهرة.

[1] سليمان مجدي، مرجع سابق، ص114

[2] عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص169.

المبحث الثاني: البطالة وتحليلها الاقتصادي:

لقد أشرنا في الفصول السابقة كثيرا إلى مصطلح البطالة دون تدقيق في مفهومها وكيفية قياسها والتطرق لأهم الجوانب المتعلقة بها، بحيث تعتبر مشكلة كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، فبالرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، إلا أن عدم معالجتها يؤدي إلى مشاكل اجتماعية و سياسية، و تعتبر أيضا هدرا لأهم مورد من موارد الإنتاج ألا و هو مورد العمل، فتعطل جزء من أفراد القوة العاملة و قعودهم عن العمل يحرم المجتمع من الاستفادة من كفاءاتهم و قدراتهم الذهنية و البدنية و يضعف فرصة زيادة الناتج المحلي و فرصة تحسين الدخل الفردي، و لهذا فإن جميع الدول تهدف إلى تجنبها و معالجتها.

وبالنظر لخطورة هذه الظاهرة و لأبعادها المختلفة و لكونها أحد عناصر بحثنا هذا، سنخصص هذا المبحث لتوضيح المفهوم الصحيح للبطالة و إعطاء فكرة واضحة عن حجم المشكلة و بالتالي حجم متطلبات معالجتها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة:

لقد قمنا بإدراج هذا المطلب من أجل إعطاء المفهوم الصحيح للبطالة بالتطرق إلى مختلف التعريفات لهذه الظاهرة، و كيفية حساب المعدل العام للبطالة، و بيان الفئات الداخلة في صنف العاطلين عن العمل حتى نزيل التصور الخاطئ لدى العوام بأنه كل من لا يشغل منصب عمل فهو عاطل.

الفرع الأول: مفهوم البطالة:

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة عليه. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال* والعجزة وكبار السن.

والعمل هو ذلك الجهد الفكري والجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة وخلق منفعة، مقابل دخل يتلاءم والجهد المبذول، ينفق بدوره لتلبية الحاجات المتنامية باستمرار[1].

* يختلف تحديد السن الأدنى و السن الأقصى للأشخاص المصنفين ضمن القوة العاملة من دولة لأخرى حسب تشريعاتها، و يتحدد في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات بين: 16و 59 سنة.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010م، ص 15.

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن "البطال، هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن بدون جدوى[1]"، ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة و على البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لأخر.

ولكن المفهوم الاقتصادي الإحصائي للبطالة هو أكثر تحديدا وتدقيقا من ذلك، و يظهر بوضوح عندما نفكر بالسؤال التالي:

هل كل شخص لا يشغل عملا بأجر يصح أن يعتبر ضمن العاطلين في احتساب معدلات البطالة في المجتمع؟

الجواب طبعا لا، لأن البطالة بمفهومها الاقتصادي الإحصائي لها شروط معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائيا، فهناك الكثير من الأفراد الذين لا يعملون ولا يصنفون ضمن العاطلين عن العمل مثل: (الأطفال، المرضى وكبار السن) لعدم قدرتهم على العمل، الطلاب و بعض الأثرياء الذين لا يبحثون عن عمل، حيث يجب أن تتوفر في الشخص العاطل عن العمل الشروط التالية[2]:

- ✓ أن يكون العاطل عن العمل قادرا على العمل، أي أن لا يكون مريضا أو عاجزا عن العمل ذهنيا و بدنيا، حيث لا يمكن تصنيف المعوقين بنسب عالية، أو فاقدي الأهلية العقلية في فئة البطالين.
- ✓ أن يكون العاطل راغبا في العمل.
- ✓ أن يكون العاطل مستمر في البحث عن العمل.

يمكن أن تعرف البطالة بصورة عامة على أنها: التعطل لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، الراغبة و القادرة على العمل، حيث تظهر عادة في أوقات الركود و الانكماش الاقتصادي و تقل في أوقات الرواج و الازدهار الاقتصادي.

الفرع الثاني:حساب معدلات البطالة:

لحساب معدلات البطالة إحصائيا يتبع أسلوب العينات و ليس أسلوب المسح العام لما يتطلبه ذلك من وقت طويل و تكاليف باهظة. و عادة يجري حساب معدلات البطالة في الدول المتقدمة مرة كل شهر أو ثلاثة

[1] بسام الحجار، عبد الله رزق، مرجع سابق، ص322 .

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص243.

أشهر، و يصنف الشخص الذي يتراوح عمره بين الحد الأدنى و الحد الأعلى لسن العمل ضمن أحد المجموعات التالية[1]:

مستخدم (عامل): يصنف عامل كل من يشغل عملا بدوام كامل أو جزئي حتى و إن كان يعمل ساعة أو ساعتين في اليوم.

عاطل (غير مستخدم): يصنف كعاطل كل من لا يشغل وظيفة أو عمل و أنه مستمر في التفتيش و البحث عنه خلال فترة محددة. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه هناك بعض الأشخاص يعملون و يحصلون على أجر، غير أنهم يبحثون عن عمل أفضل، و رغم أنهم سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين، إلا أنه لا يتم تصنيفهم كذلك.

خارج القوة العاملة: الأشخاص الذين يعتبرون خارج القوة العاملة هم:

- ✓ العاجزون عن العمل بشكل كامل و الطلاب المتمدرسون الذين لا يشغلون أي عمل.
- ✓ الأمهات المتفرغات للعناية بالبيت و الأطفال.
- ✓ الأشخاص الذين يتوقفون عن التفتيش عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم لعدم توافر فرص العمل المناسبة لهم.
- ✓ الأشخاص الذين هم دون الحد الأدنى للسن القانوني للعمل أو أعلى من سن التقاعد، و تختلف هذه الحدود حسب التشريعات في كل بلد.

يقيس معدل البطالة نسبة الأشخاص العاطلين إلى إجمالي القوة العاملة التي تتكون من كل الأشخاص في سن العمل القادرين و والراغبين في العمل سواءا كانوا مستخدمين أو لا[2].

ويتم قياسه بالصيغة الرياضية التالية[3]:

$$\text{معدل البطالة} = 100x \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}}$$

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق،ص244.

[2] GregorieN.Mankiw, Macroéconomie, traduction de la 3ème édition américaine par Jean Houard 1999, p41.

[3] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، مرجع سابق، ص163.

الفرع الثالث:مشكلة إحصاءات البطالة:

للوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات مفصلة ودقيقة عن العاطلين من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم والمهن التي يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم ومدة بطالتهم...الخ، والحقيقة أن توفر هذه البيانات ودقتها وحداثتها هي من الأهمية بمكان لأنه على ضوئها يحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد الوطني، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة على مستويات الأداء الاقتصادي، والمهمة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها، كما لا يخفى على أحد أنه لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي عنها.

والمعروف هو أن الإحصاءات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيرا ما تثير الجدل حول مدى دقتها وشموليتها والى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة، ففي ضوء التعريف الشائع عن البطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن العاطل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وقادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده، فان العاطلين عن العمل يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من العاطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل:

العمال المحبطين: أي أولئك الذين هم بالفعل في حالة تعطل عن العمل ويرغبون في العمل ولكنهم ليأسهم ولكثرة ما يبحثون عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل وقد يكون عدد هؤلاء كبير وبخاصة في فترات الكساد الدوري في الدول المتقدمة وفي غالب الأوقات في الدول النامية أين تقل فرص التوظيف للباحثين عن الشغل.

الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل: وهم يعملون بعض الوقت بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل لوقت كامل.

العمال الذين يتعطلون موسميا: ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون، ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون في حالة بطالة طوال السنة وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.

العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية: غير مستقرة وغير مضمونة، وذات دخول منخفضة جدا وهم عادة ممن يعملون لحسابهم الخاص ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب وعددهم كبير في البلدان النامية.

لا عجب والحال هذه إذا كانت إحصاءات البطالة الرسمية المنشورة أقل من الحجم الفعلي للبطالة بكثير لأنها تستبعد هذه الفئات، والمقياس الأنسب للإحاطة بالحجم الحقيقي لمشكلة البطالة ينبغي أن يتسع ليشمل تلك الفئات أو على الأقل البعض منها، وفي هذه الحالة سوف يرتفع معدل البطالة ارتفاعا محسوسا. وفي حالة البلدان النامية فالوضع أكثر تعقيد، حيث لا توجد في أغلب الأحيان إحصاءات دورية رسمية منشورة عن البطالة، وإذا وجدت فغالبا ما يكون تقديرها عشوائيا ولا يخضع لأسس علمية سليمة، أضف إلى ذلك تفشي البطالة المقنعة* على نطاق واسع في أوساط البطالين خاصة الشباب منهم والبطالة الموسمية تمس العديد من القطاعات والأماكن، ولهذا لو أعدنا احتساب معدل البطالة بأخذ هذه الفئات بعين الاعتبار لقفز معدل البطالة قفزات هائلة إلى الأعلى.

المطلب الثاني: البطالة في نظر الاقتصاديين و الحلول المقترحة لمعالجتها.

أولى علماء الاقتصاد اهتماما خاصا لظاهرة البطالة منذ القدم محاولين في ذلك إيجاد بعض التفاسير والحلول التي تعددت مع تعدد آراء المفكرين والمدارس، فأصبحت محل جدل وصراع فكري بين المفكرين. وسنتطرق في هذا المطلب إلى التفسيرات المقدمة لظاهرة البطالة من بعض المدارس الاقتصادية و العلماء الاقتصاديين والحلول المقترحة لمحاربتها.

الفرع الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة:

تعددت واختلفت النظريات التقليدية التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة وإيجاد الحلول لها باختلاف المكان والزمان، وفيما يلي سنعرض بعض هذه النظريات:

1-نظرية حد الكفاف : تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (يسمي بحد الكفاف) لكي لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل، إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن اجر الكفاف أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعا لعادات المجتمع وتقاليدهم، و قد أخذ بهذه النظرية عدد من باحثي الاقتصاد في الغرب كآدم سميث و دافيد ريكاردو.

* يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة و يتقاضون عليها أجورا، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات و الدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العمال أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاجية و الإنتاج المخطط له. و يعبر هذا النوع من البطالة أيضا على العمالة الناقصة نوعا، و هي حالة اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته و خبراته، كما هو الحال لكثير من خريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا انتظارا لعمل أفضل.

2-نظرية رصيد الأجور : تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية السابقة، ويتوقف معدل الأجور وفقًا لهذه النظرية على العلاقة بين عدد السكان و رأس المال. يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عرض العمل وانخفاض الأجور، وقد نادي جون ستيوارت ميل بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولهذا يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.

3-النظرية الماركسية : ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية نادرة الوقوع، فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور[1]، حيث يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، فهو يرى أن لكل سلعة قيمتين: استعماليه وتبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة. و يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة وتجديد قوة عملها، كما يرى أن وجود عدد من العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء[2]، فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقًا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.

4-النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية : يركز الاقتصاديون الكلاسيكيون في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، تراكم رأس المال، النمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي و السياسي للظاهرة الاقتصادية.

إن البطالة التقليدية حسب هذه النظرية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة لانخفاض الأرباح، و هذا راجع لارتفاع الأجور، مما يعني أن القائمين على الاستثمار سوف لن يرفعوا من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخم التكاليف.

كما يرجع الكلاسيكيون سبب البطالة إلى عدم تأدية سوق العمل لوظيفته بشكل صحيح، و في حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص23.

[2] راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية ، بيروت،ط1، 1971م، ص 21.

الأرباح، و هو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار و بالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل و القبول بمستوى الأجور السائدة.

أما التحليل النيوكلاسيكي فقد اعتمد على نظرية "التوازن العام"، الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل، بحيث تكون حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة و من أهمها:

- ✓ تجانس وحدات العمل
- ✓ حرية تنقل اليد العاملة، حرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، إضافة إلى سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق،بما فيها المنافسة في بيع و شراء قوة العمل.
- ✓ حجم اليد العاملة مرتبط بطلب و عرض العمل في السوق.

وتعرف دالة الطلب على العمل بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي، أما عرض العمل، فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي.

يرى جون باتيست ساي من خلال قانونه للمنافذ أن كل عرض يخلق طلبه، وينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، التي هي عبارة عن علاقة تقنية تربط بين حجم الإنتاج والمتغيرين الأساسيين العمل ورأس المال، في التحليل قصير المدى يكون عنصر رأس المال ثابتًا وعنصر العمل متغير، ويترتب عن ذلك مايلي[1] :

- تصبح دالة الإنتاج كالتالي $\mathrm{Y} = Y(L)$

- شرط تعظيم ربح مؤسسة تنافسية هو مساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي أي : $\mathrm{C_m} = R_m$ وبما انه في المدى القصير يكون المتغير الوحيد هو العمل : تصبح التكلفة الحدية كما يلي: $C_m = \frac{W}{P_m}$

حيث W معدل الأجر النقدي، P_m الإنتاجية الحدية.

[1] دادان عبد الغني،بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 مجلة الباحث، عدد2012/10م، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.ص177.

-يتحدد السعر في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، ويكون السعر P مساوي للإيراد الحدي R_m أي:

$$\mathrm{C_m} = R_m = P = \frac{W}{P_m}$$

ومنه فإن $P_m = \frac{W}{P}$ ، تمثل المعادلة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ويتبين من العلاقة أن المنتج يتوقف عن الطلب على العمل عندما تصبح P_m مساوية $\frac{W}{P}$ وبالتالي فإن الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي أي: $\mathrm{D_n} = D_n\left(\frac{W}{P}\right)$

نفس الشيء يقال بالنسبة لجانب العرض ؛ حيث أن الأفراد يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شراؤها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس نسبة تغير الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض العمل لن تتغير .ويصبح عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي وهي رياضيًا كالتالي: $\mathrm{S_n} = S_n\left(\frac{W}{P}\right)$

مما سبق يمكن الاستنتاج أن سلوك البطالة يتحدد تبعًا لمستوى الآجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$

5-النظرية الكينزية: يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن ينتج ارتفاعا في الطلب على العمل[1].

لقد توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي،كما كان يتوقع الكلاسيكيون، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق وردمها ثانية[2]، حيث ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص24.

[2] قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 م، ص20

حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتًا[1].

ومن ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع، و قد لاحظ أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا، وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب الرفع من حجم هذا الطلب.

الفرع الثاني:البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث:

فيما يلي بعض النظريات التي قامت بتحليل ظاهرة البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث.

1-منحنى فيلبس: إن الفكر الاقتصادي الحديث يرى من خلال هذا المنحنى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث انه إذا كان معدل البطالة يساوي % 5.5 من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد 3% سنويًا، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة3% ، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر .فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3% سنويا، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6% وكأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضًا في معدل البطالة مقداره % 3.5 مقابل زيادة في معدل التضخم مقدار 3% سنويًا[2].

2-نظرية البحث عن عمل : طبقًا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل، الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكًا اختياريًا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة، وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة

[1] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية -التحليل الاقتصادي الكلي-، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ط4،2009م، ص337.

[2] دادان عبد الغني،بن طجين محمد عبد الرحمان،مرجع سابق،ص177.

من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات، وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

3-التفسير التكنولوجي للبطالة : تتجسد هذه النظرية في أفكار كوندراتيف* وجوزيف شومبتر** عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ كوندراتيف أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.

وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضية تتراوح ما بين 50 و 60 عامًا، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها أثناء مراحل الانتعاش والركود، ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش كبير بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات إلى أن حسم الاقتصادي الشهير شومبتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترنًا بحدوث تغيير هيكلي ناجم عن تغيرات ابتكاريه وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض أخرى للانهيار ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعًا لهذه الموجات الابتكارية.

الفرع الثالث: البطالة ومكافحتها في الإسلام:

لقد أولى الإسلام اهتماما كبيرا بموضوع العمل و الترغيب فيه، وذم الفرد الذي يعيش عالة على المجتمع، ويتكل على الآخرين، طمعا في الصدقات والهبات التي يحصل عليها عن طريق التسول، مع ما في ذلك من مذلة ومهانة، وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم بشدة من التسول فيما روي عن عبد الله بن عمر، حيث قال صلى الله عليه وسلم:"ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم"[1]، وقد ضرب الإسلام أمثلة على نبل العمل وعلى سمو منزلته بالأنبياء وهم أفضل الخلق، فقد مارسوا العمل ولم يجدوا حرجا في ذلك، منهم داود عليه السلام الذي احترف الحدادة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتاجر في مال خديجة قبل بعثته، فعن المقدام رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :"ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده".

* نيكولاي كوندراتييف (1892-1938) اقتصادي روسي مشهور باكتشافه للدورات الاقتصادية الطويلة الأمد والتي تتراوح مدتها بين 40 و60 سنة وقد سميت باسمه Kondratiev wave

** جوزيف ألويس شومبيتر Joseph Alois Schumpeter (1883 –1950) عالم أمريكي في الاقتصادوالعلوم السياسية، من أصل نمساوي.

[1] أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى 2003، ص260. أخرجه برقم 1474 .

ومما يدل على أهمية العمل وضرورة استمراره في الإسلام، ما رواه أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليفعل".

وعمل الإسلام على مكافحة البطالة بما يلي:

- ✓ مكافحة البطالة بالحافز الديني من خلال تعبئة النفوس بالفضيلة و الإيمان و غرس حب العمل فيهم، مع ضرورة تأديته على أكمل وجه، فقد اعتبر الإسلام العمل عبادة في حد ذاته.
- ✓ مكافحة و محاربة كل أنواع الاكتناز الذي يعتبر تعطيل لجزء من الأموال، التي يفترض توظيفها لزيادة حركية الاقتصاد و توظيف اليد العاملة وارتفاع معدلات النمو لتصل المجتمعات إلى مستويات الرخاء و الرفاهية، ففرضت من أجل ذلك الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء لتعطى للفقراء، حيث توعد الله المكتنزين في القرآن الكريم بالعذاب الأليم (سورة التوبة، الأيتين 34 و 35).
- ✓ الاهتمام بعنصر التعليم و التدريب، لفتح آفاق واسعة أمام البطالين لاكتساب مؤهلات و مهارات تسهل لهم عملية الولوج إلى سوق العمل و الانضمام إلى القوة العاملة.

المبحث الثالث: الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي:

إن الموارد الاقتصادية لا تصلح كما هي لسد الحاجات وإشباع الرغبات، لذلك يجب تحويل هذه المواد إلى منتجات قابلة لتلبية و إشباع الحاجات، ونشاط المجتمع هذا يطلق عليه تسمية الإنتاج، ومجموع هذا الإنتاج يسمى بالناتج.

المطلب الأول: مفهوم الناتج الداخلي الخام وأهمية دراسته:

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح مفهوم الناتج الداخلي الخام وخصائصه، بالإضافة إلى أهمية دراسة هذا المؤشر الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية.

الفرع الأول:تعريف الناتج الداخلي الخام (Gross Domestic Product (GDP:

يقيس الناتج الداخلي الخام قيمة كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة (غالبا تكون سنة)، مقومة على أساس الأسعار السوقية السائدة خلال تلك الفترة[1].

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص ما يلي:

[1] أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة الإسكندرية 2003،ص9.

- ✓ يشمل GDP على السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة الجارية فقط، وعلى هذا فإن المبادلات السوقية التي تخص سلع تم انتاجها في فترات سابقة لن تدخل ضمن حسابGDP
- ✓ لا تدخل في حساب GDP المبادلات في الأصول المالية مثل الأسهم والسندات لعدم ارتباطها مباشرة بالإنتاج الجاري من السلع والخدمات.
- ✓ يدخل في حساب GDP إنتاج السلع والخدمات النهائية فقط، وعلى هذا الأساس فإن السلع التي تستخدم في انتاج سلع أخرى ولا تباع للمستهلكين النهائيين وهي السلع الوسيطية لن تحسب مع GDP لأن حسابها بصفة منفصلة سيؤدي إلى تكرار في الحساب، فلا يمكن حساب قيمة الدقيق المستخدم في انتاج الخبز بصورة منفصلة ثم حسابه مرة أخرى عند بيع الخبز النهائي للمستهلكين.
- ✓ من أجل تفادي التكرار في الحساب، يمكن حساب الناتج الداخلي الخام بطريقة القيم المضافة وهي الفرق بين قيمة الإنتاج من السلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة[1].
- ✓ يقيس الناتج الداخلي الخام قيمة السلع والخدمات النهائية على أساس الأسعار السائدة في السوق فنتحصل بذلك على الناتج الداخلي الخام الإسمي أو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، وبالتالي فإن هذا الأخير يمكن أن يتغير بتغير الأسعار الجارية أو الكميات المنتجة من فترة لأخرى، ولذلك فإن ارتفاعه لا يعني بالضرورة ارتفاع في الكميات المنتجة، ولتصحيح هذا المقياس يمكن حساب الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يقيس قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترات مختلفة مقومة بنفس الأسعار السائدة خلال سنة محددة كسنة مرجعية، وتسمى أيضا بسنة الأساس، وبالتالي يصبح هذا المقياس الجديد يتغير بتغير الكميات المنتجة فقط لأن الأسعار في هذه الحالة ثابتة.
- ✓ يمكن الحصول على الناتج الداخلي الصافي باستبعاد ما تم استهلاكه من السلع الرأسمالية (المصانع، التجهيزات، الآلات..) في عملية الإنتاج من الناتج الداخلي الخام، وتسمى هذه القيمة المستبعدة بالاهتلاكات.
- ✓ لا تدخل في حساب GDP السلع والخدمات النهائية التي لا تباع في الأسواق كالتي يتم استهلاكها ذاتيا من طرف العائلات كخدمات ربات البيوت والاستهلاك الذاتي للمزارعين لجزء من محصولهم أو السلع المنتجة والمسوقة بطرق غير شرعية (مثل: انتاج المخدرات).

الفرع الثاني: طرق تقدير الناتج الداخلي الخام:

هناك ثلاث طرق تستخدم لتقدير الناتج الداخلي الخام:

[1] عمر صخري، الاقتصاد الكلي، ط6 ديوان المطبوعات الجامعية 1986، ص18.

1-**طريقة الإنتاج:** يتضمن GDP بموجب هذه الطريقة قيمة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة. ويمكن حساب GDP في هذه الحالة بالصيغة التالية:

GDP **=** مجموع القيم المضافة + الضرائب على القيم المضافة + الرسوم الجمركية على الواردات – الإعانات على المنتجات.

2-**طريقة الدخل:** ويكون في هذه الحالة الناتج الداخلي الخام هو مجموع الأجور والأرباح والضرائب الموزعة من طرف القطاعات المقيمة.

GDP = مجموع الأجور + الفائض الخام للاستغلال (أرباح الشركات) + الضرائب المتعلقة بالإنتاج والواردات – إعانات الاستغلال المدفوعة من طرف الإدارات العمومية

3-**طريقة الانفاق:** وتتمثل هذه الطريقة في حساب الانفاق الكلي لقطاعات الاقتصاد الوطني، والانفاق الكلي ما هو إلا الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (سنة)، إذ لتقدير قيمة الناتج لا بد من جمع إنفاق كل قطاع[1].

$$\mathbf{GDP = C + I + G + (X - M)}$$

حيث أن:

C : يمثل الانفاق والاستهلاك النهائي لقطاع العائلات

I : يمثل انفاق قطاع المؤسسات (استثمار إجمالي)

G : انفاق قطاع الدولة (الإدارات العمومية)

(X–M) : انفاق العالم الخارجي أو صافي الطلب الخارجي

الفرع الثالث: أهمية دراسة الناتج الداخلي الخام:

تكتسي دراسة الناتج الداخلي الخام أهمية كبيرة إذا أن هذا الأخير هو مقياس إنتاج البلد من السلع والخدمات، كما أنه من أهم المؤشرات الكلية الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة.

1-**تقدير نجاح السياسة الاقتصادية للدولة:** تتمثل السياسة الاقتصادية للحكومة في القرارات والإجراءات التي تتخذها لتهيئة الجو المناسب للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجيها صحيحا كتخفيض الضرائب أو زيادة

[1] عمر صخري، مرجع سابق،ص20.

عرض النقود أو زيادة النفقات العامة أو غيرها من الإجراءات، ففي مثل هذه الحالات تستخدم تقديرات الناتج الداخلي الخام الحقيقي للسنوات التي أعقبت السياسة الاقتصادية وتقارنها بنتائج السنوات السابقة، فإذا تبين أن الناتج الداخلي الخام زاد بنسبة تفوق متوسط الزيادة المعتادة، فإنه يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية كانت ناجحة، غير أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي تغيرت خلال هذه الفترة التي يمكن أن تؤثر على نشاط المجتمع مثل العوامل الطبيعية وحالة التعامل مع العالم الخارجي...إلخ.

2-**بحث توزيع الدخل بين عوامل النتاج:** يهتم الاقتصاديون اهتماما بالغا بالنصيب الذي يعود لعوامل الإنتاج نتيجة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، ففي الدول ذات النظام الاشتراكي تمثل الرواتب نسبة هامة منه، بينما في الدول ذات النظام الرأسمالي فإن الجزء الأكبر من الناتج يؤول إلى كل من أصحاب رؤوس الأموال على شكل فوائد و أصحاب المؤسسات الإنتاجية على شكل أرباح[1].

3-**قياس مستوى رفاهية الأفراد:** عند تقييم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في بلد ما خلال فترة معينة من الزمن، يجب أن لا يؤخذ بعين الاعتبار مؤشر معدل نمو الناتج الداخلي فقط، ولكن يجب أن يؤخذ إلى جانبه معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي، الذي هو عبارة عن حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي على عدد السكان، باعتبار أن هذا الأخير يبين بصورة أدق التغيرات التي تطرأ على المستوى المعيشي للأفراد.

ولكن يُعاب على متوسط دخل الفرد الحقيقي كمؤشر لقياس المستوى المعيشي أو مستوى الرفاهية ما يلي[2]:

- ✓ هذا المؤشر لا يحتوي على بعض العناصر التي تزيد من مستوى رفاهية الأفراد مثل تحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة، النشاطات الذاتية كخدمات ربات البيوت كما ذكرنا سابقا، النشاطات التي تجري بصورة غير قانونية، تطوير الصحة و معدل العمر...
- ✓ هذا المؤشر لا يحتوي على بعض العناصر التي تنقص من مستوى رفاهية الأفراد مثل تناقص و نفاذ الموارد، التلوث الذي تحدثه عملية الإنتاج...إلخ.

بالإضافة إلى ما سبق من أهمية لدراسة الناتج، فإن البيانات الخاصة به تمكن من معرفة مساهمة كل قطاع في تكوين هذا الناتج (مساهمة قطاع الفلاحة، مساهمة قطاع التجارة، مساهمة قطاع الصناعة...إلخ)

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص31.

[2] Parkin Bade, introduction à la macroéconomie moderne, 2ème édition, renouveau pédagogique INC QUEBEC 2000,p65.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

هناك تداخل كبير بين معنى المصطلحين عند الاقتصاديين خاصة في الماضي، حيث كان الاعتقاد أن كلاهما يعني زيادة الاستثمار و زيادة الإنتاج من أجل تحقيق دخل حقيقي أعلى، بينما يرى البعض أن النمو هو مؤشر كمي حسابي بينما التنمية الاقتصادية تعتمد على الجانب الكيفي فهي أهداف مبتغاة وخطط مسطرة للنهوض بالاقتصاد والتقدم نحو الأفضل.

الفرع الأول النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويمكن التفرقة بين نوعين من النمو وهما[1]:

1-**النمو الشامل:** يتحقق بنمو انتاج الدولة مقاسا بالناتج المحلي الحقيقي، وهذا يعني أن هذه الدولة تحقق نموا واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من هذا الناتج، (بمعنى أن هذا النوع يهتم بتطور الناتج وليس بتطور نصيب الفرد من الناتج)

2-**النمو الكثيف:** يتحقق هذا النوع بنمو وزيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وهذا يعني أن معدل زيادة الناتج الداخلي الحقيقي أعلى من معدل زيادة السكان، وهنا يكون تحسن في المستوى المعيشي للأفراد. ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالعلاقة:

$$\text{متوسط نصيب الفرد} = \frac{\text{الناتج الداخلي الخام الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

أما الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يقيس قيمة إجمالي السلع والخدمات النهائية المنتجة بالأسعار الثابتة كما رأينا، فيمكن الحصول عليه أيضا بقسمة الناتج الداخلي الخام الاسمي المحسوب بالأسعار الجارية على مؤشر أسعار المستهلك الذي تطرقنا إليه من قبل.

من خلال ما تم الإشارة إليه حول النمو الاقتصادي يمكن أن نستخلص ما يلي:

- ✓ حدوث نمو اقتصادي يعني وجود زيادة حقيقية في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، أي أننا في هذه الحالة نولي اهتماما بنصيب الفرد من كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة وليس نصيبه من قيمتها المحسوبة بالأسعار الجارية.

[1] جاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص148.

✓ يجب أن تكون هذه الزيادة في نصيب الفرد لفترة طويلة، وبذلك نستبعد ما يعرف بالنمو العابر أو الظرفي.

الفرع الثاني التنمية الاقتصادية:

لقد عرف مفهوم التنمية تطورا وتغيرا عبر الزمن، حيث أن المفهوم الحديث أصبح أكثر شمولية مقارنة بمفهومها السابق الذي لم يختلف كثيرا مع مفهوم النمو الاقتصادي. إذا تتبعنا مفاهيم التخلف والتنمية فسنجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من انجاز، فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينات إلى أواخر الستينات أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا مقارنة بمستواه في الدول المتقدمة، وعرفت التنمية على أنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، بل إن البعض ذهب إلى تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج استنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكاني في الدول النامية، فعرفت التنمية على أنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد قادر على توليد زيادات متواصلة في الناتج الوطني الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5 %و7 %سنويا، وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في الدخل الفردي بمعدل يتراوح بين 2 % و 4 % سنويا بافتراض معدل نمو السكان هو 3 % سنويا[1].

إن دراسة خبرات البلدان النامية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي أثبتت عدم صحة مفهوم التنمية الذي يختزلها في مجرد النمو الاقتصادي السريع، حيث شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو قريبة من معدل النمو المرغوب فيه الذي حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو 6 % ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الدول التي سجلت معدلات مرتفعة للنمو، كما أنه طبقا لبيانات أواخر الثمانينات، استطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة أو متواضعة لنمو الدخل الوطني، أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الإحتياجات الأساسية (مثل: رفع العمر المرتقب عند الولادة، زياد نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من السكان..[2])

لقد أصبح مفهوم التنمية اليوم أكثر اتساعا وشمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول وإبادة الفقر المطلق[3].

[1] إبراهيم العيسوى، التنمية في عالم متغير، الطبعة 2 دار الشروق القاهرة 2001 ، ص13.

[2] لمزيد من التفصيل، أنظر إبراهيم العيسوى، مرجع سابق ص ص 14-17.

[3] أحمد محمد مندور والأخرون، مرجع سابق، ص383.

إن هذا المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية يؤكد أن هذه الأخيرة تحتوي على عدة عناصر أساسية على النحو التالي:

- ✓ حدوث نمو اقتصادي بالمعنى الذي تم توضيحه وهو تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي.
- ✓ حدوث تغير في هيكل الإنتاج بفرض زيادة في الطاقة الإنتاجية، وذلك من خلال تحويل هيكل الإنتاج من هيكل يعتمد بصفة أساسية على المنتجات الأولية سواء زراعية أو معدنية إلى هيكل يتميز بارتفاع الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام. وهذا لا يعني إهمال القطاع الزراعي بل بالعكس فإن تطور القطاع الصناعي يساهم في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي من خلال ما يمده به من آلات ومعدات وبذور حديثة وأسمدة.
- ✓ التغير في هيكل التجارة الخارجية بالانتقال من هيكل يعتمد على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة إلى تصدير المواد المصنعة.
- ✓ حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، فقد نادى الكثير من الاقتصاديين إلى ذلك واعتبروا أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا من خلال القضاء على الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل.
- ✓ تغير في الجوانب الاجتماعية بما يتلاءم والقيم الأخلاقية المتعارف عليها، والجوانب الثقافية بفرض استخدام المعرفة العلمية في اتخاذ القرارات المختلفة. هذا بالإضافة إلى المزيد من الحرية السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات والتقليل من المركزية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نوضح المفاهيم الصحيحة للمؤشرات الكلية الخاصة بدراستنا هذه لإزالة التصورات الخاطئة لدى العوام ولتقريب الفهم أكثر حول أهمية هذه المؤشرات اقتصاديا ورسم تصور واضح حول حجم مشكلتي البطالة والتضخم من منظور مختلف المدارس الاقتصادية وبعض الحلول المقترحة لمعالجتهما، كما أوضحنا أيضا في المبحث الثالث الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأول يمثل أحد المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة وهو مؤشر كمي يعبر عن زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي إذا تحدثنا عن النمو الشامل، و يعبر عن زيادة حصة الفرد من هذا الناتج أي تحسن المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد إذا تحدثنا عن النمو الكثيف كما رأينا، بينما التنمية الاقتصادية يكون مفهومها أوسع وأشمل ولقياسها في مختلف البلدان نعتمد عدة مؤشرات ومعايير كمية ونوعية، فهناك معايير الدخل (الدخل الوطني الإجمالي، الدخل المحلي الحقيقي، متوسط دخل الفرد...) وهنا يكون النمو عنصر من عناصر التنمية، ومعايير اجتماعية تهتم بنوعية الخدمات التي يحظى بها الفرد، بالإضافة إلى معايير هيكلية تهتم بتحديد مساهمة القطاعات في الناتج ، كنسبة الإنتاج الصناعي من الناتج الداخلي الخام الحقيقي[1].

بقي في الأخير أن نشير إلى المؤشر الرابع المستخدم في الدراسة الذي لم نتطرق إليه في هذا الفصل وهذا لبساطة مفهومه وهو مؤشر المبادلات التجارية مع العالم الخارجي المتمثل في معدل تغطية الواردات وهو حاصل قسمة الصادرات من السلع والخدمات على الواردات مضروبا في مئة، وقد تم اعتماد هذا المؤشر عوض ميزان المدفوعات الذي يشمل المبادلات التجارية من سلع وخدمات مع العالم الخارجي بالإضافة إلى حركة رؤوس الأموال. والسبب في ذلك يعود إلى ضعف الجهاز المالي في بلدنا ولكون المعطيات حول حركة رؤوس الأموال ذات مصداقية ضعيفة وجزء منها يتم بصفة غير قانونية وغير مصرح بها، كيف لا والجزء الأكبر من صرف العملات يتم في السوق السوداء خارج البنوك التجارية والإطار القانوني.

[1] لمزيد من التفصيل حول المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية الاقتصادية انظر، مصطفى جاب الله، مرجع سابق، ص ص 146-147.

الفصل الرابع: تحليل معطيات وواقع المؤشرات المستخدمة في الدراسة

تمهيد..... **104**

المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر..... **105**

المطلب الأول: تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة..... 105

المطلب الثاني: نفقات التسيير ونفقات التجهيز..... 110

المبحث الثاني: قراءة وتحليل المعطيات الخاصة بالناتج الداخلي الخام (ن.د.خ,PIB)..... **115**

المطلب الأول: تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي (ن.د.خ.إ) PIBn في الجزائر... 115

المطلب الثاني: تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي (ن.د.خ.ح) PIBr 119

المبحث الثالث: تحليل واقع البطالة في الجزائر..... **122**

المطلب الأول: حساب معدلات البطالة في الجزائر..... 122

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2018..... 123

المبحث الرابع: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2018..... **134**

المطلب الأول: حساب معدلات التضخم في الجزائر..... 134

المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1970-2018..... 135

المبحث الخامس: واقع التجارة الخارجية في الجزائر..... **137**

المطلب الأول: بعض التعريفات ذات الصلة..... 137

المطلب الثاني: قراءة وتحليل المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر..... 138

خلاصة الفصل..... **155**

تمهيد:

لقد تحدثنا في الفصول النظرية الماضية عن المفاهيم الدقيقة للمتغيرات والمؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة، وتطرقنا إلى الجوانب الأساسية المتعلقة بها، وقبل القيام بالدراسة التطبيقية ومحاولة تقدير العلاقة بين النفقات العامة والمتغيرات الأخرى، رأينا أنه من المفيد أن نقوم بتحليل معطيات هذه المتغيرات وواقع هذه المؤشرات في الجزائر خلال فترة الدراسة التي تمتد من سنة 1970 إلى غاية 2018، معتمدين في ذلك على منهج وصفي تحليلي لمعطيات عدة هيئات رسمية وطنية مثل الديوان الوطني للإحصائيات(د.و.إ)، وزارة المالية بنك الجزائر...إلخ، وكذا هيئات دولية كالبنك العالمي.

المبحث الأول:النفقات العامة في الجزائر:

سوف نحاول في هذا المبحث تحليل تطور كل من النفقات العامة الكلية وصنفيها المتمثلين في نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة:

عرفت النفقات العامة في الجزائر تزايداً كبيراً خلال فترة الدراسة، خاصة النفقات الاسمية التي تتزايد بتزايد كل من الإنفاق الحقيقي الذي يعبر عن حجم مشتريات الدولة من السلع والخدمات وكذا ارتفاع الأسعار، وقد أصبح هذا التطور أكثر وضوحا وسرعة بعد سنة 1990، كما يوضح الشكل الموالي الذي يبرز أثر ارتفاع الأسعار على تطور النفقات الاسمية

الشكل 4-1: تطور النفقات الحقيقية ، النفقات الاسمية ومؤشر الأسعار من 1970 إلى 2018 (مليون دج)

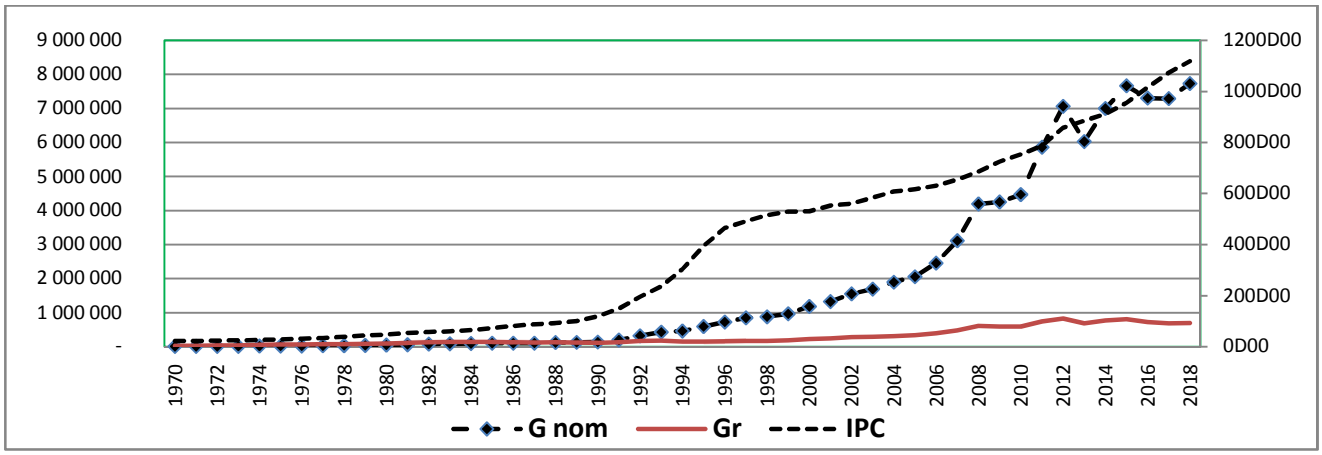

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وبالاستعانة ببرنامج Excèl

من خلال الشكل نلاحظ أن النفقات الاسمية Gnom تتبع المنحى التصاعدي لمؤشر أسعار المستهلك IPC، وبالتالي يمكن القول أن التطور السريع للنفقات الاسمية راجع إلى ارتفاع الأسعار بالدرجة الأولى، فقد انتقلت من حوالي 6 مليار دج في 1970 إلى 134.4 مليار دج عام 1990 بمعدل نمو 2187%، بينما بلغ معدل نموها بين 1990 و2010، 3223%، أين وصلت قيمتها إلى 4467 مليار دج، في حين كان تطور النفقات الحقيقية التي تم حسابها باتخاذ سنة 1989 كسنة مرجعية أو سنة أساس، بشكل بطيء نوعا ما مقارنة بسابقتها، حيث ارتفعت من 27 مليار دج عام 1970 إلى 114 مليار دج عام 1990 بمعدل نمو 321%، كما عرفت ارتفاعا أيضا بين 1990 و2010 بمعدل 420%، وهذا المسار التصاعدي في الإنفاق لا يغدو أن يكون مطلقا، إذ قد يبقى ثابتا أو ينخفض في بعض السنوات.

ويرجع تزايد الإنفاق الحكومي بشكل عام إلى أسباب وعوامل عديدة ظاهرية وحقيقية، فأما الظاهرية فتتمثل أساسا في تدهور قيمة العملة المحلية والتوسع الحضاري والنمو السكاني، بالإضافة إلى تعديل وتغيير أساليب وكيفيات وضع الميزانية، وأما الحقيقية فتعزى إلى أسباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية، بالإضافة إلى الأسباب المالية التي تتمثل في زيادة إيرادات الميزانية.

الفرع الأول: الإيرادات العامة في الجزائر:

إن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات بشكل ملفت في الجزائر هو التطور الكبير في الإيرادات التي عرفتها البلاد خلال فترة الدراسة.

الشكل 4-2: تطور إيرادات ميزانية الجزائر بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة 1970-2018 (مليون دج)

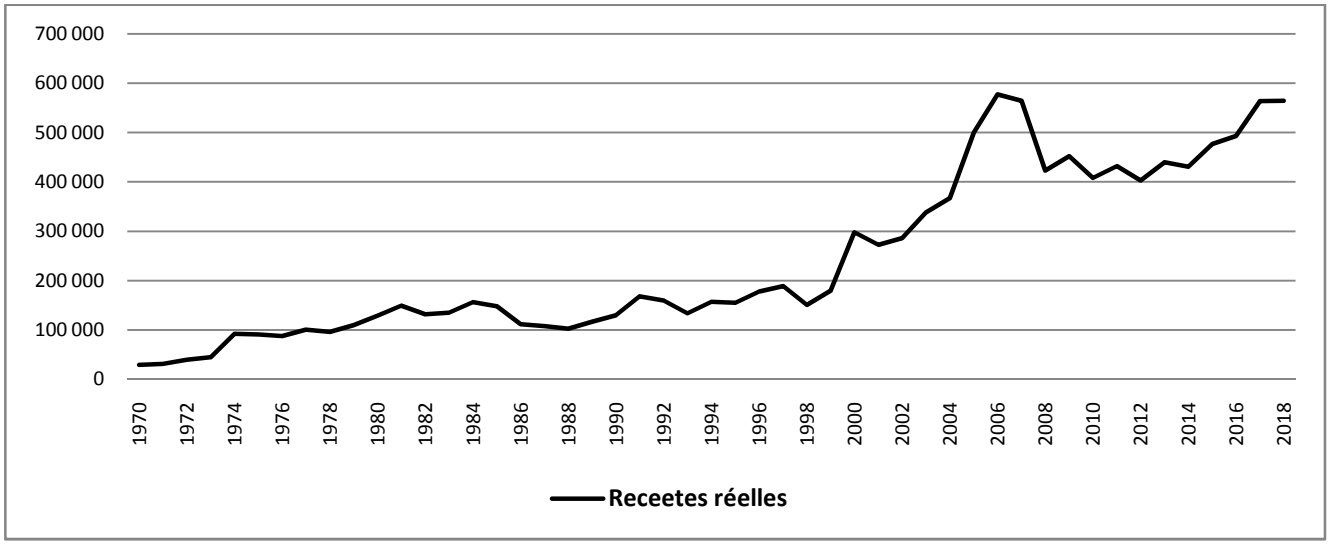

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة المالية، د.و.إ والجريدة الرسمية الخاصة بقانون المالية وباستخدام برنامج Excel.

يظهر من خلال الشكل 4-2 التطور الملحوظ الذي عرفته إيرادات الجزائر بالأسعار الثابتة، خاصة في الفترة 1998-2008 وهي الفترة التي صاحبتها زيادة كبيرة في النفقات.

وتتمثل إيرادات الميزانية في الجزائر في موردين أساسيين وهما: الجباية البترولية، والموارد العادية التي تضم عدة عناصر نوجزها فيما يلي[1]:

[1] الجريدة الرسمية لقانون المالية 2018، الصادرة يوم 2017/12/28، ص65.

1-**الإيرادات الجبائية:** وتضم عدة عناصر: تحصيلات الضرائب المباشرة، تحصيلات التسجيل والطابع، تحصيلات الضرائب المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات المستوردة)، تحصيلات الضرائب غير المباشرة و تحصيلات الجمارك.

2-**الإيرادات العادية:** وتضم العناصر التالية: تحصيلات ومداخيل أملاك الدولة، التحصيلات المختلفة للميزانية والإيرادات النظامية

3- **إيرادات أخرى:** وتشمل باقي إيرادات الدولة التي لا تنتمي إلى الصنفين السابقين.

الجدول التالي يوضح تطور قيم ونسب الموارد العادية والجباية البترولية من الإيرادات الكلية بالأسعار الجارية من 2010 إلى 2018.

الجدول 4-1: حصة الجباية البترولية والموارد العادية من الإيرادات الكلية (2010-2018) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الجباية البترولية	1501.7	**48.84**	1529.4	**44.94**	1561.6	**45.19**	1615.9	**41.48**	1577.7	**40.17**
موارد عادية	1572.9	**51.16**	1873.7	**55.06**	1894.0	**54.81**	2279.4	**58.52**	2350.0	**59.83**
مجموع الموارد	3074.6	**100**	3403.1	**100**	3455.6	**100**	3895.3	**100**	3927.7	**100**

السنوات	2015		2016		2017		2018	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الجباية البترولية	1722.9	**37.85**	1682.5	**33.57**	2127.0	**35.17**	2349.7	**37.21**
موارد عادية	2829.6	**62.15**	3329.0	**66.43**	3921.0	**65.73**	3964.2	**62.79**
مجموع الموارد	4552.5	**100**	5011.5	**100**	6048.0	**100**	6313.9	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات كل من وزارة المالية، د.و.إ والجريدة الرسمية الخاصة بقانون المالية.

يمكن أن نستخلص من الجدول أن إيرادات ميزانية الجزائر مرتبطة بشكل كبير بالجباية البترولية التي تمثل نسبة تتراوح بين 33 %إلى 48% من الإيرادات الكلية، وبالتالي فهذه الأخيرة تزيد بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضها، مما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش خاصة وان أسعار البترول تتحدد بعوامل خارجية، لا تستطيع الجزائر التحكم فيها.

الفرع الثاني: تطور النفقات الحقيقية خلال فترة الدراسة:

وبما أننا نولي أهمية أكبر للتزايد الحقيقي للنفقات العامة فقد انصب اهتمامنا أكثر بتطور النفقات الحقيقية أو المحسوبة بالأسعار الثابتة، خلال فترة الدراسة الذي يوضحه الشكل التالي.

الشكل 4-3: تطور النفقات الحقيقية من 1970 إلى 2018 (مليون دج)

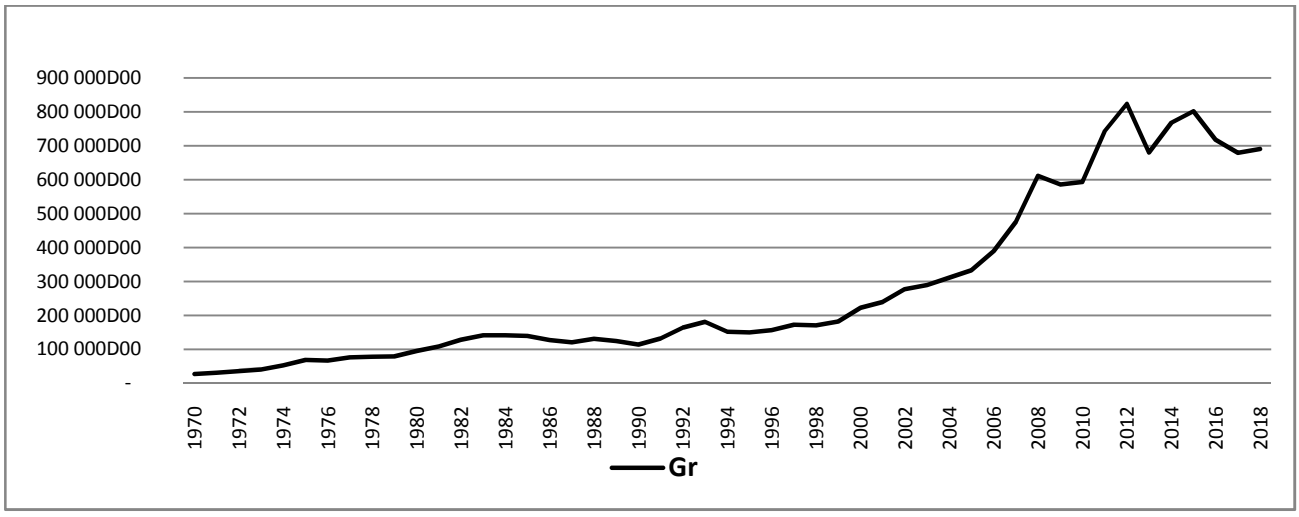

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة المالية ود.و.إ وبالاستعانة ببرنامج Excèl

من الشكل السابق يتبين أن الجزائر عرفت نموا طفيفا في الإنفاق العام الحقيقي في فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات(1970-1985)وذلك بوضع أولويات النمو في مخططات التنمية التي عرفتها هذه المرحلة وهي[1]:

المخطط الرباعي الأول (1970-1973): وقد ركز على التصنيع وجعله عماد التنمية الاقتصادية وتميز بالإنفاق على المناطق الريفية من أجل تكريس سياسة التوازن الجهوي.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): وكان الهدف الأساسي وغير التقليدي لهذا المخطط هو تحقيق مستويات عليا من النمو الاقتصادي وقد رُصد لهذا المخطط مبلغ مالي معتبر من أجل تحقيق هذا الهدف.
المخطط الخماسي الأول (1980-1984): اتسم المخطط الخماسي الأول في بدية الثمانينيات بالنجاح النسبي فيما يتعلق بزيادة النتاج الصناعي وتكريس سياسة التوازن الجهوي وتحسين قطاع المحروقات، ولكن يعاب على هذه المخططات والسياسات المالية المنتهجة بعض الأمور مثل :

-الاعتماد المتزايد على الريوع البترولية رغم حساسية سعر هذا الأخير في الأسواق الدولية.

-جل الإنفاق العام الذي وجه للاقتصاد كان إنفاق غير إنتاجي كزيادة الكتلة الأجرية أو استيراد السلع الاستهلاكية.

-التركيز المتزايد على الصناعات الثقيلة وإهمال مكانة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

[1] جاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص ص 25-26.

بعدما انهارت أسعار البترول في 1986 بدأت هذه الاستثمارات في التراجع واستمرت على هذا الحال إلى بداية التسعينات التي عرفت تقلبات أيضا نتجت عن عدم الاستقرار الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية واشتداد المديونية الخارجية، فقد اضطرت الدولة الجزائرية للجوء إلى صندوق النقد الدولي سنتي 1989 و1991 للحصول على الأموال الكافية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي.

أما في بداية سنة 1992 اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار، ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية، إضافة إلى بداية عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية حيث خصصت الدولة لهذه العملية مبالغ ضخمة، وفي سنة 1993 عرفت النفقات العامة نموا كذلك نتيجة ارتفاع الأجور والتحويلات الموجهة في إطار الشبكة الاجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف، ولا ننسى خدمة المديونية الخارجية التي بلغت أكبر نسبة لها من حجم الصادرات ببلوغها 82.2 %، ونتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، اضطرت الحكومة للجوء إلى صندوق النقد الدولى، وبتوصيات هذا الأخير كان من الضروري القيام بإجراءات لتقليص العجز، وهو ما حرصت الجزائر على مواجهته في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998) حيث اتبعت الدولة سياسة مالية انكماشية لترشيد النفقات وخاصة نفقات الدعم الاجتماعي[1]. ليستقر نوعا ما حجم الإنفاق العام حتى بداية سنة 2000.

وما ميز فترة 2001-2014 هو الارتفاع الكبير للنفقات العامة بسبب اعتماد الدولة لسياسة المشاريع الكبرى التي مست عديد القطاعات كالسكن، الأشغال العمومية، النقل هياكل التعليم وغيرها، حيث سمح لها انتعاش إيرادات الميزانية بسبب ارتفاع أسعار البترول تطبيق المقاربة الكينزية لتحقيق أهدافها التنموية فسطرت برامج خماسية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي رصد له غلاف مالي يزيد عن 7 مليار دولار، وبعده البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وخصص له غلاف مالي يفوق 200 مليار دولار، وكذا برنامج تعزيز النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي يعتبر أكبر برنامج تنموي عرفته البلاد منذ الاستقلال حتى 2015، وذلك لضخامة ميزانيته التي بلغت 286 مليار دولار. والفضل دائما يعود كما ذكرنا لارتفاع أسعار البترول التي سجلت مستويات قياسية وما جره من استعادة التوازنات الداخلية والخارجية[2].

[1] أحمد سلامى، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد17، جوان 2015، ص56

[2] أحمد سلامى، مرجع سابق،ص ص 56-57

أما في سنوات 2016، 2017 و 2018 فقد عرفت النفقات الحقيقية انخفاضا مقارنة بسنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول مجددا ابتداءا من 2015.

الشكل 4-4: تطور كل من النفقات بالأسعار الثابتة وأسعار النفط للفترة 1970-2015
(النفقات بالمليون دج وأسعار النفط بالدولار)

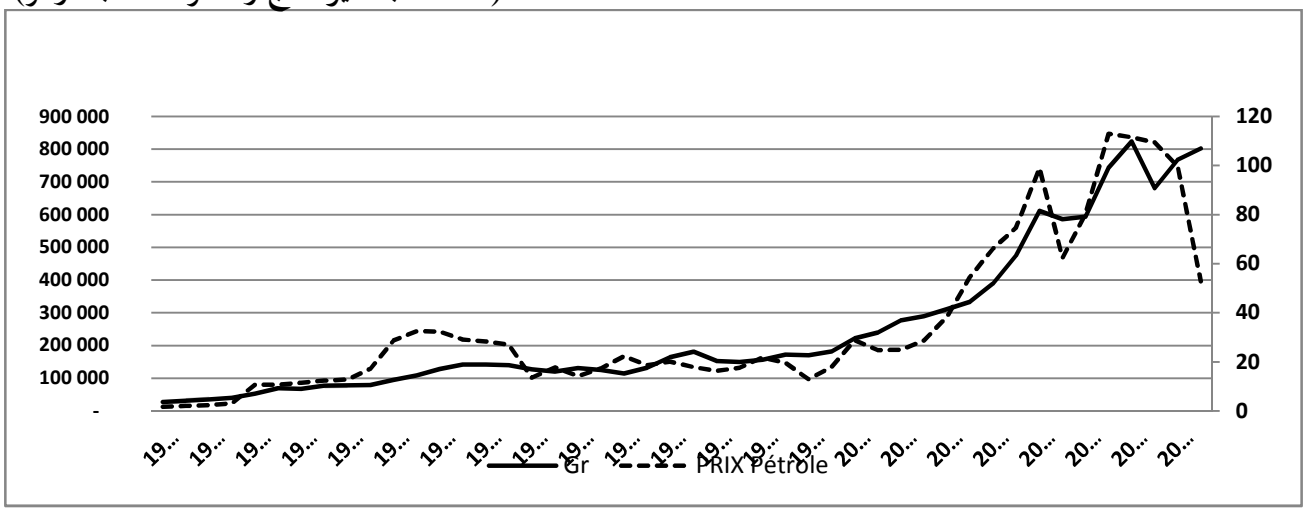

المصدر: من إعداد الطالب باستغلال معطيات كل من د.و.إ، وزارة المالية، منظمة الدول المصدرة للنفط opep و المدهون حسن، مرجع سابق، ص227. وبالاستعانة ببرنامج Excel.

من الواضح في الشكل 4-4 أن العلاقة بين أسعار النفط وحجم النفقات العامة علاقة موجبة قوية، بحيث لهما نفس المنحى التصاعدي، فقد صاحب ارتفاع أسعار النفط، ارتفاعا أخر في حجم الإنفاق العام.

المطلب الثاني: نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

كما نعلم فإن النفقات في الجزائر تنقسم إلى صنفين رئيسيين وهما: نفقات التسيير التي ترصدها الدولة لتسيير كل الإدارات العمومية بما فيها أجور العمال، شراء لوازم المكاتب....، ونفقات التجهيز أو النفقات الاستثمارية، وهي النفقات التي ترصدها الدولة لانجاز مختلف المشاريع العمومية والهياكل القاعدية من طرق ومطارات وسدود وموانئ...إلخ.

الفرع الأول: تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال فترة الدراسة:

يمكن توضيح تطور النفقات بنوعيها من خلال الشكل الموالي:

الشكل4-5: تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترة 1970-2018
(الوحدة: مليون دج)

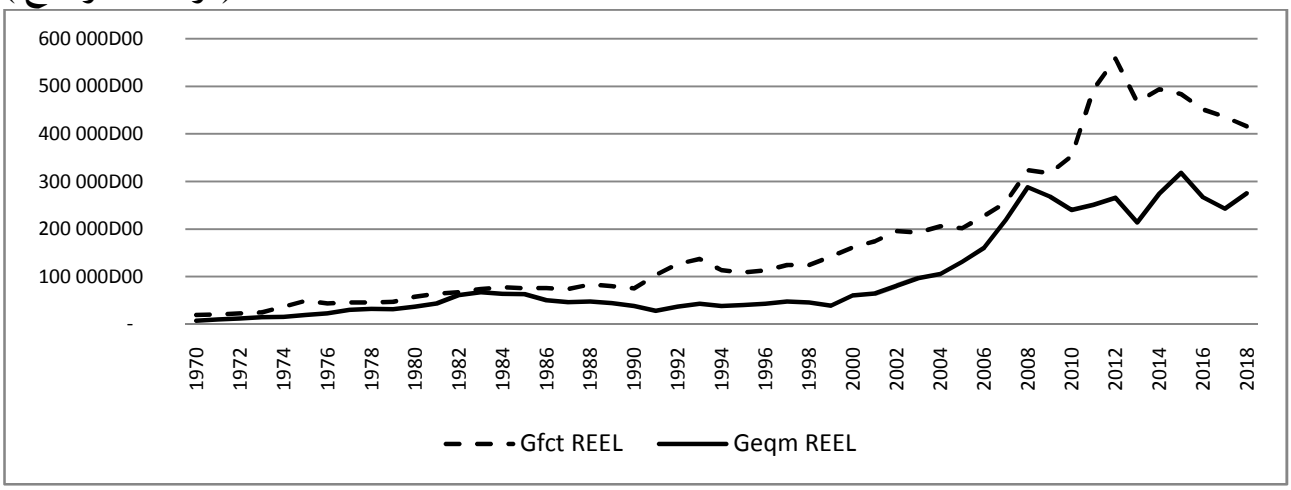

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة المالية ود.و.إ وبالاستعانة ببرنامج Excèl

من خلال الشكل يتضح تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز في كل سنوات الدراسة، وقد بلغت أعلى نسبة لها من مجمل النفقات سنة 1999 وهي 79%، بينما بلغت أعلى نسبة لنفقات التجهيز من مجمل النفقات سنتي 1982و 1983 ب 48%، وكانت نسبها عالية أيضا في سنوات 2007،2008 و 2009 وهي على التوالي : 46%، 47%و 46% وربما يعود ذلك إلى انجاز الطريق السيار شرق-غرب الذي تم تسجيله والانطلاق في إنجازه سنة 2006.بتكلفة أولية قدرت ب 782 مليار دج، وتم تقسيمه إلى ثلاث حصص[1]:

-حصة الشرق على امتداد 399 كم، برخصة برنامج أولية قدرت ب 351 مليار دج.

-حصة الغرب على امتداد 359 كم، برخصة برنامج أولية قدرت ب 261 مليار دج.

-حصة الوسط على امتداد 169 كم، برخصة برنامج أولية قدرت ب 170 مليار دج.

[1] وزارة الأشغال العمومية والنقل، مديرية التخطيط والتنمية.

الشكل4-6:تطور معدلات نمو كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة.

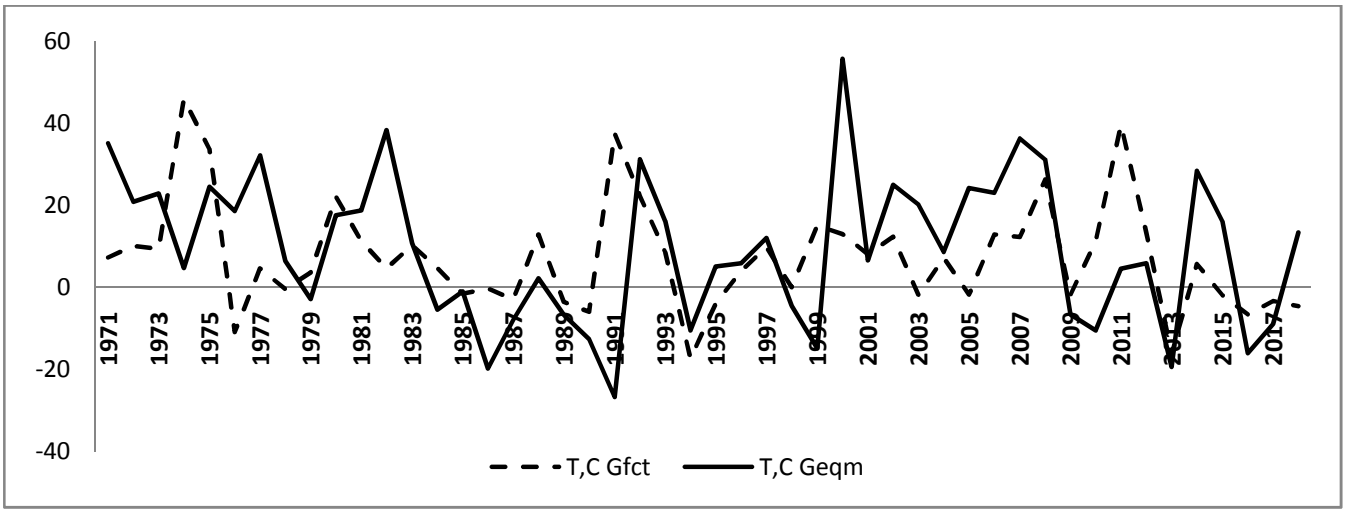

المصدر: من إنجاز الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة الماليةو د.و.إ وبالاستعانة ببرنامج Excel

يتبين من خلال الشكل الماضي أن معدلي نمو نفقات التسيير ونفقات التجهيز عرفا تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، ففي معظم السنوات كانت معدلات النمو موجبة وهو ما يعني زيادة النفقات مقارنة بالسنة الماضية، وفي سنوات قليلة أخرى كانت سالبة أي انخفاض في النفقات مقارنة دائما بالسنة الماضية.

من خلال المنحنى أعلاه، نلاحظ أيضا أن معدل نمو نفقات التجهيز يفوق معدل نمو نفقات التسيير خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 ، و هو ما يؤكد توجه الجزائر في هذه الفترة إلى النفقات الاستثمارية و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية الضخمة بالنظر إلى المبالغ التي رصدت لها والتي سبق ذكرها، عكس فترة التسعينات (1994-1998) التي عرفت معدل نمو منخفض للنفقات الاستثمارية، وذلك لعدم توفر الجو الملائم للاستثمار من جهة، و لضعف القدرة التمويلية من جهة أخرى.

الفرع الثاني: تقسيم نفقات التسيير والتجهيز على مختلف القطاعات:

يتم تقسيم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز على مختلف الحقائب الوزارية و القطاعات لتوزيع المهام وتجسيد اللامركزية في التسيير واتخاذ القرار، وذلك من أجل تسهيل عملية توجيه المال العام لتحقيق الأهداف المرجوة منها وكذا لتسهيل عملية المراقبة والمحاسبة، و لأخذ فكرة عن حصة كل دائرة وزارية من نفقات التسيير وحصة كل قطاع من نفقات التجهيز، سنعرض فيما يلي المعطيات الخاصة بعام 2018:

الجدول4-2: توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لعام 2018 حسب كل دائرة وزارية

الدائرة الوزارية	2018	
	القيمة (مليار دج)	النسبة %
الدفاع الوطني	1 118,3	27,2
التربية الوطنية	709,6	17,3
الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم	425,6	10,4
الصحة والسكان	392,2	9,5
التعليم العالي والبحث العلمي	313,3	7,6
المجاهدين	225,2	5,5
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد	211,8	5,2
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	154,0	3,7
المالية	86,8	2,1
العدل	74,5	1,8
التضامن الوطني والأسرة	67,4	1,6
الطاقة	50,8	1,2
التكوين والتعليم المهنيين	46,8	1,1
الشباب والرياضة	35,2	0,9
الشؤون الخارجية	35,2	0,9
الأشغال العمومية والنقل	26,0	0,6
الشؤون الدينية	25,2	0,6
الاتصال	20,7	0,5
التجارة	20,0	0,5
السكن والعمران	16,6	0,4
الثقافة	15,3	0,4
الموارد المائية	14,0	0,3
رئاسة الجمهورية	7,9	0,2
الصناعة والمناجم	4,6	0,1
مصالح الوزير الأول	4,5	0,1
السياحة والصناعة التقليدية	3,2	0,1
البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال	2,3	0,1
المحيط والطاقات المتجددة	2,1	0,1
العلاقات مع البرلمان	0,2	0,0

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجريدة الرسمية الصادرة يوم 9ربيع الثاني 1439هـ، 28-12-2017 حول قانون المالية 2018، ص66 .

تحظى وزارة الدفاع الوطني بأكبر ميزانية للتسيير بين الدوائر الوزارية لعام 2018 حيث قدرت بحوالي 1118.3 مليار دج وبنسبة فاقت 27.2% من مجمل ميزانية التسيير للسنة المذكورة، ثم تأتي بعدها بالترتيب كما يوضح الجدول ميزانيات التسيير للدوائر الوزارية التالية: التربية الوطنية، الداخلية والجماعات المحلية، الصحة ثم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ثم تليها ميزانيات التسيير لباقي الوزارات.

الملاحظ أيضا هو ضخامة ميزانية التسيير لوزارة المجاهدين التي ليس لها أي إنتاجية مباشرة و التي تفوق ميزانية العديد من الوزارات المهمة الأخرى كوزارة العدل، وزارة الأشغال العمومية، وزارة الشباب والرياضة...إلخ.

نشير فقط أن هذه الدوائر الوزارية تتغير من زمن لأخر حسب الحاجة، كأن يتم دمج وزارتين معا في وزارة واحدة، ففي 2015 كانت وزارة النقل منفصلة عن وزارة الأشغال العمومية بينما في 2018 أصبحت وزارة واحدة هي وزارة الأشغال العمومية والنقل، نفس الشيء بالنسبة لوزارة الشباب والرياضة، كما يمكن استحداث دوائر وزارية جديدة مثل وزارة المحيط والطاقات المتجددة التي لم تكن موجودة في ميزانية 2015 وتم استحداثها في ميزانية 2018.

الجدول4-3: حصة القطاعات من نفقات التجهيز لسنة 2018

القطاع	القيمة (مليار دج)	النسبة%
المنشأت القاعدية الاقتصادية والإدارية	636,53	29,27
مواضيع مختلفة	600,00	27,59
دعم الحصول على السكن	384,89	17,70
الفلاحة والري	157,77	7,25
التربية والتكوين	118,73	5,46
المخططات البلدية للتنمية	100,00	4,60
المنشأت القاعدية الاجتماعية والثقافية	89,38	4,11
دعم الخدمات المنتجة	80,31	3,69
الصناعة	7,40	0,34

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجريدة الرسمية الصادرة يوم 9ربيع الثاني 1439هـ، 28-12-2017 حول قانون المالية 2018، ص67 .

حظيت المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بأكبر حصة بين القطاعات من ميزانية التجهيز لعام 2018، حيث بلغت نسبتها 29.27% وبقيمة 636.53 مليار دج، ويأتي قطاع الصناعة في الأخير بقيمة 7.40 مليار دج، وبنسبة 0.34 % من مجمل نفقات التجهيز لنفس السنة.

المبحث الثاني:قراءة وتحليل المعطيات الخاصة بالناتج الداخلي الخام (ن.د.خ ,PIB):

يعتبر الناتج الداخلي الخام مؤشر جد مهم لقياس مستوى النشاط الاقتصادي وحساب معدلات النمو، وهو يعبر عن القيمة الإجمالية بالأسعار السوقية للإنتاج الداخلي من السلع والخدمات النهائية.

المطلب الأول: تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي (ن.د.خ.إ) PIBn في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر كما رأينا سابقا زيادة مستمرة وسريعة للأسعار خلال فترة الدراسة وهو ما يؤثر بلا شك على الناتج الداخلي الخام الاسمي الذي يتبع تغيرات كل من الكميات المنتجة محليا من السلع والخدمات وكذا الأسعار السوقية لها.

الشكل 4-7: تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي ومستوى الأسعار خلال الفترة (1970-2018)
(الوحدة: مليون دج)

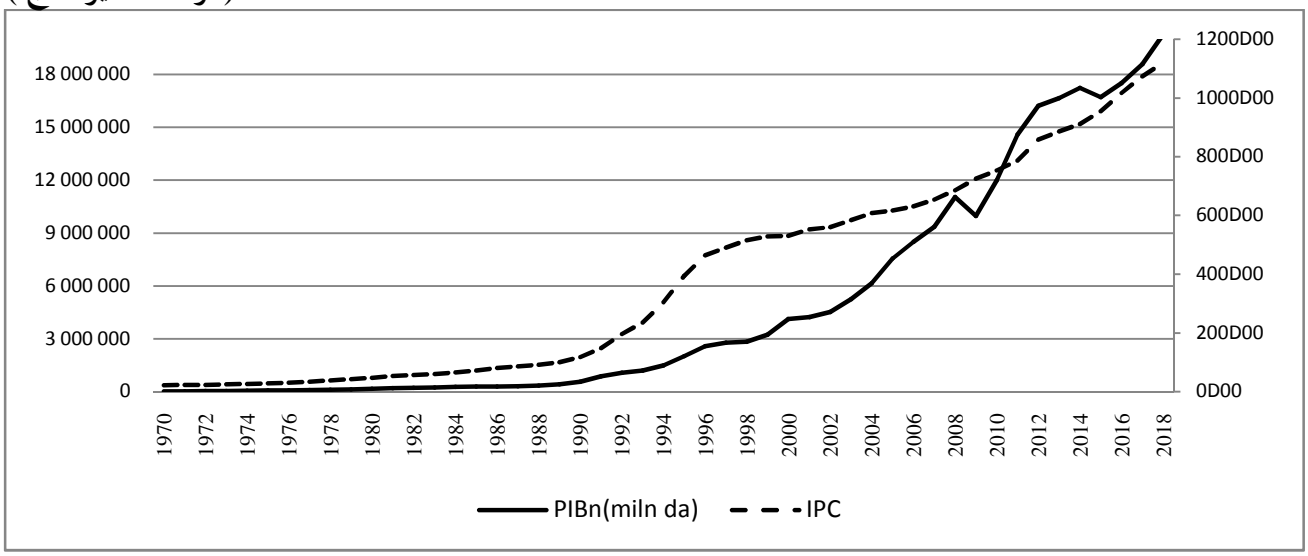

المصدر: من إنجاز الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ والبنك العالمي، وبالاستعانة ببرنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تطورا سريعا للأسعار صاحبه تطورا كبيرا أخرا للناتج الداخلي الخام الاسمي، خاصة في التسعينات التي عرفت بدايتها مستويات قياسية للتضخم، بحيث وصل معدله إلى 31.7% سنة 1992 كما سنرى لاحقا عند تحليل تطور معدلات التضخم.

ومن أجل أخذ فكرة عن مساهمة كل قطاع في هذا الناتج الإسمي ومختلف استخداماته، نقوم فيما يلي بعرض بعض الأشكال البيانية التي توضح ذلك، خلال الفترة التي عرفت تزايدا ملحوظا لهذا الناتج وهي (1990-2010) وذلك بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الفرع الأول:الناتج الداخلي الخام الاسمي حسب قطاع النشاط من 1990 إلى 2010:

يمكن توضيح مساهمة كل قطاع قانوني في الناتج الداخلي الخام في الشكل الموالي:

الشكل 4-8: حصة النشاطات والقطاعات القانونية من (ن.د.خ.إ) للفترة 1990-2010

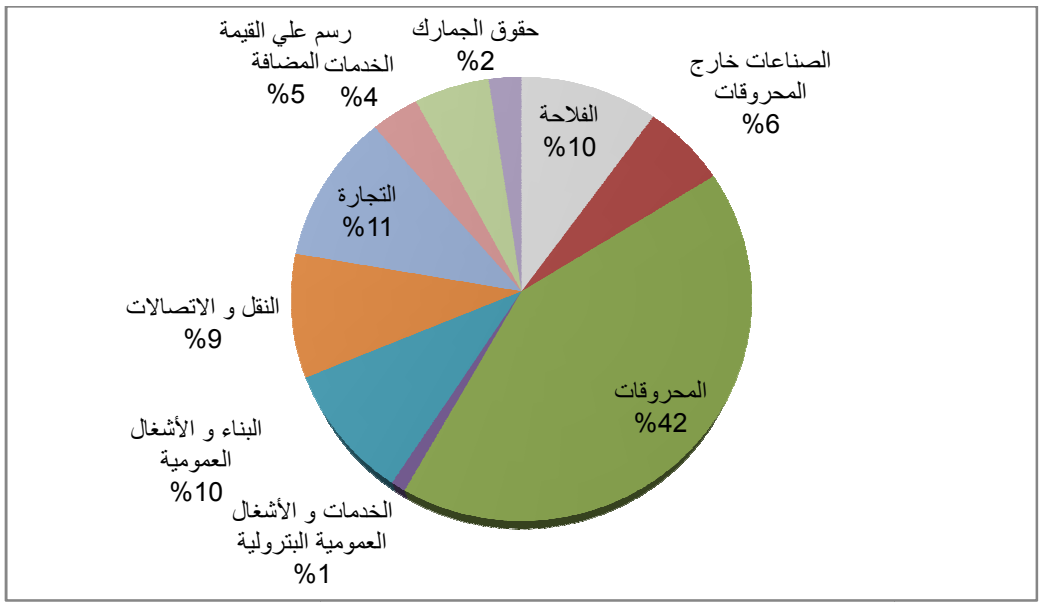

المصدر: من إنجاز الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وبالاستعانة ببرنامج Excel

حاز إنتاج قطاع المحروقات على 42% من ن.د.خ.إ للجزائر خلال الفترة 1990-2010 كما يوضح الشكل ، بينما انتجت كل من قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات والتجارة حوالي عُشر الناتج الكلي، كل على حدة، أي حوالي 40% مجتمعة، بينما تبقى مساهمة قطاع الخدمات في الناتج ضعيفة جدا لا تتعدى 4% وكذا الصناعات خارج المحروقات بنسبة 6%.

ولا يخفى علينا حجم الإمكانات الفلاحية التي تملكها الجزائر حيث تقدر المساحة الفلاحية للبلاد بحوالي 40.7 مليون هكتار، أي ما يعادل 17% من التراب الوطني[1]، وكذلك الإمكانات السياحية، وبالتالي فإن قطاعي الفلاحة والسياحة يمكن لهما أن يعوضا قطاع المحروقات في المستقبل لو يتم التركيز عليهما واستغلالهما أحسن استغلال، بالإضافة إلى استغلال الطاقات المتجددة (الطاقة الحرارية، الطاقة الهوائية، الأمواج البحرية...) حتى نتخلص من التبعية للمحروقات.

أما إذا أردنا مقارنة تطور كل من الإنتاج خارج قطاع المحروقات والإنتاج في قطاع المحروقات فنجد أن كلاهما عرفا تطورا كبيرا فقد عرف الأول معدل زيادة قدر ب 496% بين سنتي 1990و2000 أما الثاني فقد

[1] محمد طاهر قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر 2006، ص133.

ازداد بين هاتين السنتين بمعدل أعلى وهو 1191%، أما بين سنتي 2001 و 2010 فقد تطور الإنتاج خارج قطاع المحروقات ب 174.85% بينما معدل زيادة انتاج قطاع المحروقات بلغ 189.51% .

الشكل 4-9:تطور نسبة إنتاج المحروقات والإنتاج خارج المحروقات من (ن.د.خ.إ) للفترة (1990-2010)

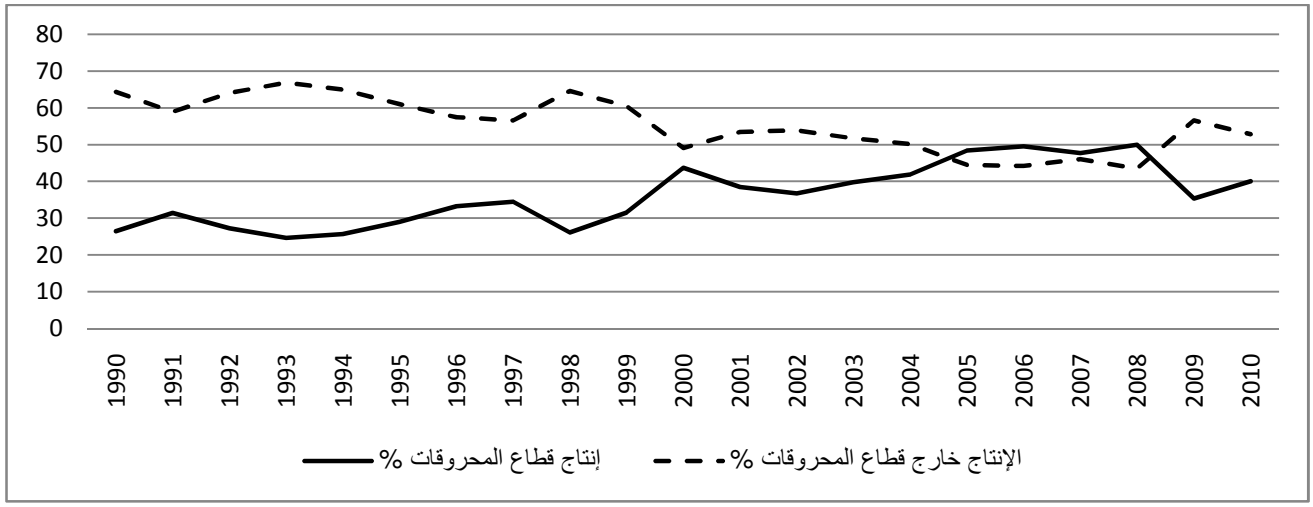

المصدر: من إنجاز الطالب باستغلال معطيات د.و.إ وبالاستعانة ببرنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة انتاج قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام عرفت بشكل إجمالي تزايدا من 1990 إلى 2005 بحيث انتقلت من 26% لتبلغ 48% ، لتستقر تقريبا في هذه النسبة العالية حيث كان يشكل هذا القطاع حوالي نصف الناتج الكلي، لتعاود الانخفاض إلى حوالي 35% سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض عائدات البترول.

أما الإنتاج خارج قطاع المحروقات فقد عرفت نسبه تطورا عكسيا للأول، حيث انخفضت بشكل عام من 1990 إلى 2005 فقد انتقلت من 64.32% إلى 44.5% لتستقر تقريبا في هذه النسبة إلى 2008 ثم ارتفعت نسبتها مرة أخرى في 2009 إلى 56.58% بسبب انخفاض عائدات البترول كما قلنا سابقا.

ونشير هنا فقط إلى أن ن.د.خ.إ لسنة معينة هو مجموع إنتاج قطاع المحروقات والإنتاج خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة، ولذلك نجد مجموع النسب في الشكل لسنة معينة أقل من المئة.

الفرع الثاني: الإنتاج الداخلي الخام و استخداماته من 1990 إلى 2010 :

يتمثل استخدام الناتج الداخلي الخام في الاستهلاك النهائي لمختلف الأعوان الاقتصاديين (العائلات، المؤسسات، الإدارات العمومية..) وكذا التراكم الخام للأموال الثابتة، تغير المخزون بالإضافة إلى الميزان التجاري، وفيما يلي شكل يوضح نسبة كل استخدام من الناتج الداخلي.

الشكل4-10: استخدامات الناتج الداخلي الخام الاسمي للفترة (1990-2010)

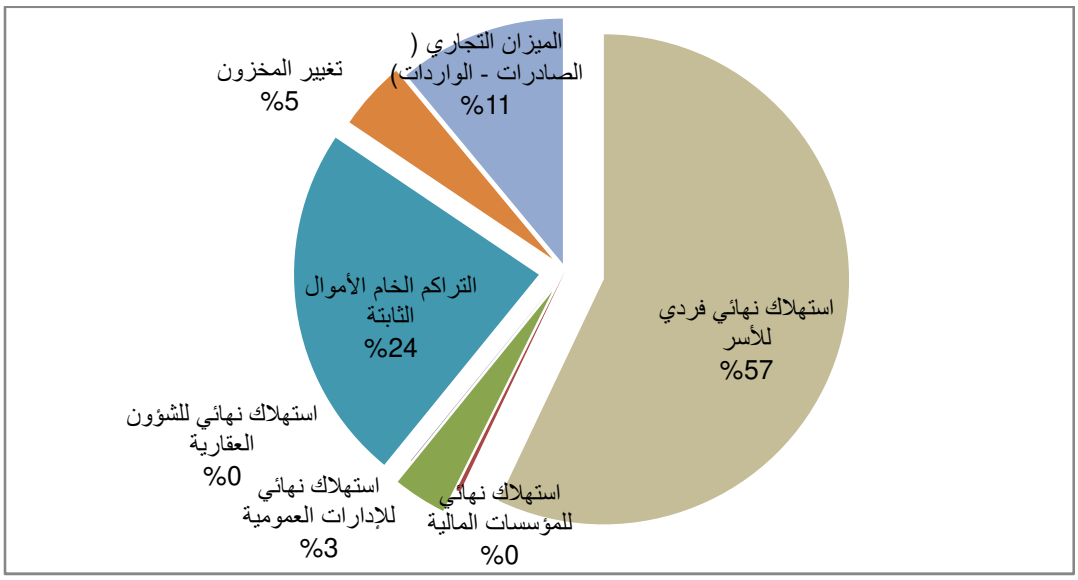

المصدر: من إنجاز الطالب باستغلال معطيات د.و.إ وبالاستعانة ببرنامج Excel

يمثل الاستهلاك النهائي للأسر أكبر نسبة من الاستخدامات بحوالي 57 % متبوعا بكل من التراكم الخام للأموال الثابتة و الميزان التجاري ب 24% و11% على التوالي،وتبقى نسب الاستخدامات الأخرى ضعيفة.

الشيء الذي لاحظناه أيضا حسب الإحصائيات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات للفترة 2001-2015 هو تفوق الناتج الداخلي الخام على الناتج الوطني الخام ، بمعنى أن إنتاج وعوائد استثمارات المؤسسات والشركات الأجنبية المشتغلة داخل التراب الوطني تفوق إنتاج وعوائد استثمارات المؤسسات والشركات الجزائرية التي تشتغل و تزاول نشاطها خارج الوطن، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول4-4:حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام و الناتج الوطني الخام بالأسعار الجارية (2001-2015)

السنوات	الناتج الداخلي الخام GDP الوحدة (مليون دج)	الناتج الوطني الخام GNP الوحدة (مليون دج)	حصة الفرد من GDP الوحدة (دج)	حصة الفرد من GNP الوحدة (دج)
2001	4 227 113,10	4 103 923,00	136 892,80	132 903,40
2002	4 522 773,30	4 348 104,50	144 234,90	138 664,60
2003	5 252 321,10	5 062 343,50	164 918,40	158 953,30
2004	6 149 116,70	5 895 856,80	189 998,70	182 173,30
2005	7 561 984,30	7 225 856,90	229 805,60	219 590,90
2006	8 501 635,80	8 180 362,70	253 924,20	244 328,50
2007	9 352 886,40	9 233 660,90	274 310,40	270 813,60
2008	11 043 703,50	10 963 923,90	319 265,20	316 958,90
2009	9 968 025,30	9 884 179,70	282 636,50	280 259,20
2010	11 991 563,90	11 985 466,60	333 302,70	333 133,20
2011	14 588 531,90	14 461 453,10	397 323,60	393 862,60
2012	16 208 698,40	16 039 768,30	432 289,60	427 784,20
2013	16 650 180,60	16 352 021,70	434 764,60	426 979,20
2014	17 242 544,80	16 881 443,40	440 828,00	431 595,90
2015	16 591 875,30	16 179 140,30	415 180,90	404 853,00

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

المطلب الثاني: تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي (ن.د.خ.ح) PIBr:

يعبر تطور (ن.د.خ.ح) عن تطور الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية القابلة للاستهلاك من طرف الأعوان الاقتصاديين المقيمين ، بحيث تكون الأسعار في هذه الحالة ثابتة. أما نصيب الفرد من هذا الناتج فهو يعبر عن متوسط الدخل الفردي السنوي، أو متوسط الإنفاق الفردي السنوي، ومعدل التغير لمتوسط الدخل الفردي السنوي، هو المؤشر الأحسن في نظر الاقتصاديين الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي. وهو الذي تم اعتماده في هذه الدراسة.

الشكل4-11: تطور الناتج الداخلي الخام الحقيقي وحصة الفرد من هذا الناتج خلال الفترة 1970-2018

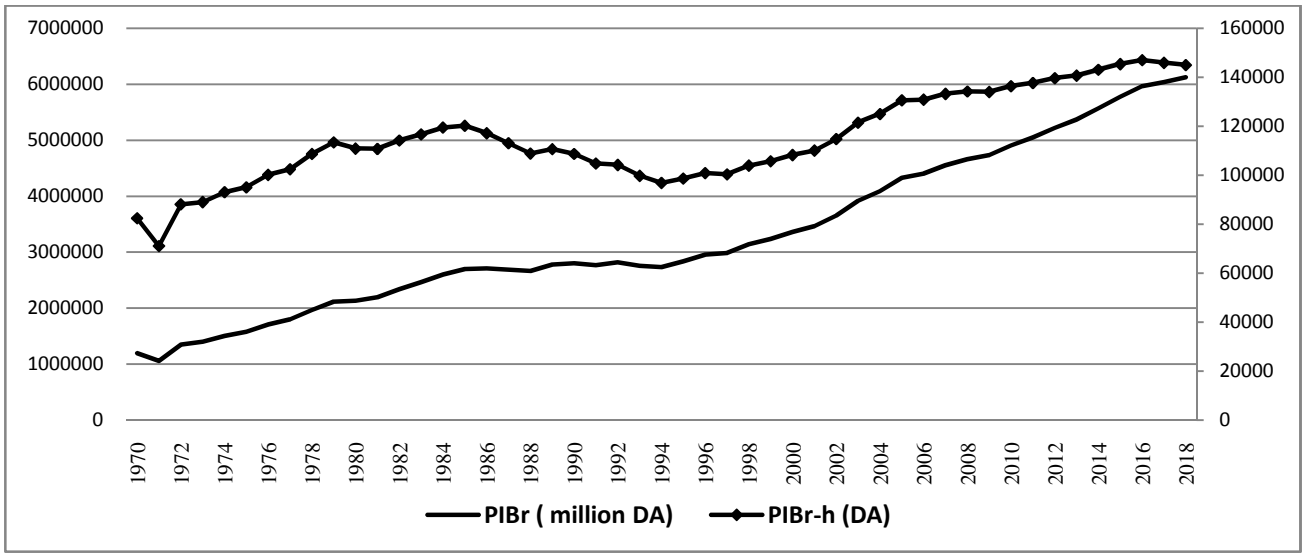

المصدر: من إنجاز الطالب باستغلال معطيات البنك العالمي وبالاستعانة ببرنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل 4-11 أن (ن.د.خ.ح) الذي تم حسابه بالأسعار الثابتة لعام 1999، قد عرف تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، بحيث قدر معدل النمو الإجمالي ب 129.18% بين سنتي 1970 و1994 وبلغ 115.86% بين سنتي 1995 و2018، بينما حصة الفرد من هذا الناتج الذي هو حاصل قسمة (ن.د.خ.ح) على عدد السكان، كان معدل تغيره بين الفترتين المذكورتين أقل من الأول، فقد بلغ 17.50% بين 1970 و 1994 في حين قدر ب47% بين 1995 و2018، وهو أمر منطقي بحكم زيادة عدد السكان خلال فترة الدراسة، فقد كان عدد السكان في الجزائر عام 1970 لا يتجاوز 14.5 مليون نسمة، وارتفع ليصل حوالي 42.2 مليون نسمة عام 2018 حسب معطيات البنك العالمي، أي أن معدل النمو الإجمالي لعدد السكان خلال هاتين السنتين بلغ 191.93%.

الشكل4-12: تطور معدل نمو كل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي وحصة الفرد منه (1970-2018)

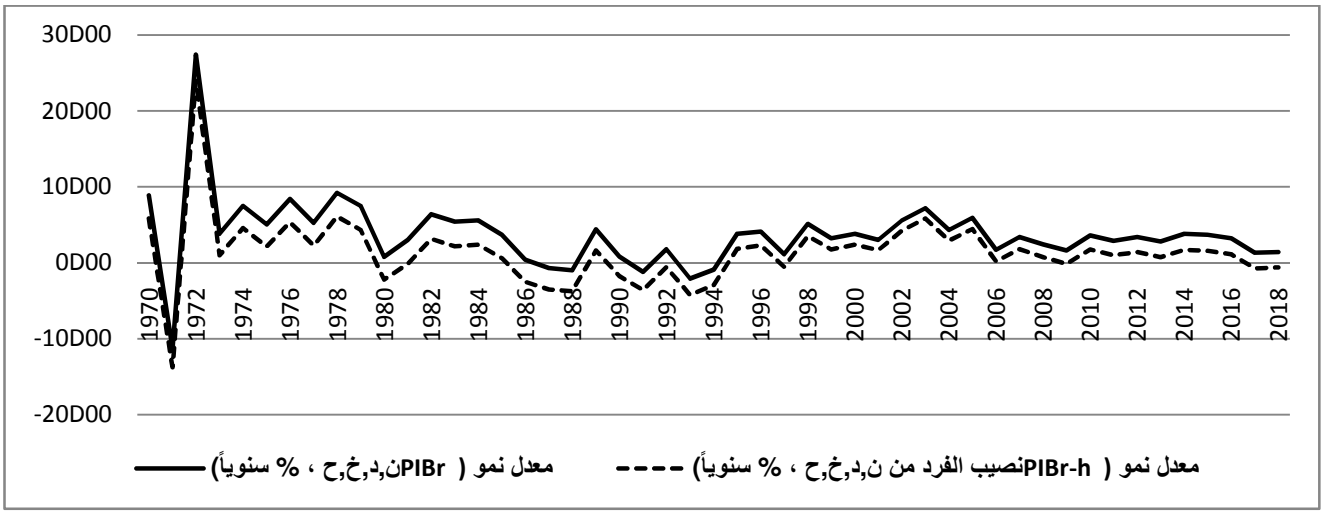

المصدر: من إنجاز الطالب باستغلال معطيات البنك العالمي وبالاستعانة ببرنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل نمو ن.د.خ.ح و معدل نمو حصة الفرد من هذا الناتج لهما تقريبا نفس معدلات التطور، لكن الأخير هو الأحسن في نظر الاقتصاديين لقياس النمو الاقتصادي وهو الذي تم اعتماده في هذه الدراسة، وعرفت بداية السبعينات أدنى معدل نمو ب -13.76% عام 1971 ثم أعلى معدل نمو في السنة التي تليها مباشرة ب 23.98%، وعلى العموم عرف معدل النمو الاقتصادي خلال العشرية الأولى (19671-1979) ارتفاعا لا بأس به، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي 3.83% خلال هذه الفترة، بينما كان معدل النمو متذبذبا من سنة لأخرى خلال الفترة (1980-1989) فعرفت بعض السنوات معدلات موجبة ضعيفة نسبيا، وعرفت سنوات أخرى معدلات سالبة كسنوات 1986، 1987 و1988 قدرت على الترتيب ب : -2.52، -3.51 و -3.71% ، أما معدل النمو السنوي المتوسط خلال هذه العشرية فكان سالبا بنسبة -0.24%، وبقيت معدلات النمو الاقتصادي ضعيفة خلال التسعينات وأغلبها سالبة بسبب ضعف الموارد من جهة وتدهور الوضع الأمني من جهة ثانية، ما أدى إلى نقص واضح في الإنتاج إذا استثنينا عام 1998 الذي عرف معدلا مقبولا نسبيا ب3.53%، لتسجل بذلك التسعينات أدنى متوسط لمعدل النمو الاقتصادي السنوي ب -0.45 %، لكن مع تحسن الوضع الأمني وانتهاج الدولة للسياسة التوسعية ارتفع مرة أخرى متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى 2.40% خلال العشرية (2000-2009) والفضل راجع لارتفاع أسعار البترول طبعا وانتعاش إيرادات الدولة وانتهاج السياسة التوسعية خلال هذه الفترة، لكن الجزائر رجعت إلى تسجيل معدلات نمو ضعيفة نسبيا تتراوح بين 0.76% و 1.75% من 2010 إلى 2015، وأخرى سالبة سنتي 2017 و2018 ليبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي 0.87% في الفترة (2010-2018).

المبحث الثالث: تحليل واقع البطالة في الجزائر:

سنسلط الضوء في هذا المبحث على ظاهرة البطالة في الجزائر، محاولين تحليل المعطيات الخاصة بها المسجلة خلال فترة الدراسة، وكذا التطرق إلى بعض الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لمحاربة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: حساب معدلات البطالة في الجزائر:

قبل تحليل المعطيات الخاصة بالبطالة، من الضروري أن نعرج على القواعد و الأسس المتبعة من طرف الديوان الوطني للإحصاء لحساب معدلاتها، و تعريفه للمصطلحات الخاصة بالقوة العاملة، العمل و البطالة.

يتبع الديوان الوطني للإحصاء لحساب معدل البطالة العلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} * 100$$

ويتبع في تعريفه لكل من القوة العاملة، العاملين و البطالين، المكتب الدولي للعمل، هذا الأخير الذي حدد تعريفات المصطلحات السابقة من أجل أن تصبح الإحصائيات قابلة للمقارنة بين الدول، و قد جاء تأكيد تعريفها خلال الندوة الدولية للإحصائيات الخاصة بالعمل بجنيف في أكتوبر من عام 1982 كما يلي:

1-القوة العاملة: تضم جميع الأشخاص الذين يستوفون شروط معينة ليتم تصنيفهم ضمن الأشخاص العاملين أو العاطلين عن العمل على النحو المبين في النقطتين 2 و3 أدناه.

2-الأشخاص العاملين[1]: تشمل جميع الأشخاص فوق سن معينة الذين تواجدوا خلال فترة مرجعية وجيزة محددة بأسبوع أو بيوم واحد في الفئات التالية :

أ-العاملين بأجر: ويشمل ما يلي:

- ✓ الأشخاص الذين أدو عمل بأجر نقدي أو عيني خلال الفترة المرجعية.
- ✓ الأشخاص الذين لم يتواجدوا في أماكن عملهم خلال الفترة المرجعية، لكن لهم ارتباط رسمي بوظائفهم مثل الأشخاص الغائبين بسبب مرض، عطلة سنوية، إضراب ....الخ.

[1] extrait de la résolution concernant les statistiques de la population active, de l'emploi, du chômage et du sous emploi adoptée par la conférence internationale des statisticiens du travail (Genève, octobre 1982).

ب–العامل الحر: تصنف في هذه الخانة الفئات التالية :

- ✓ الأشخاص الذين أدوا خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال لتحقيق الربح نقدا أو عينا أو مكاسب للأسرة.
- ✓ الأشخاص ذوي الشركات أو المؤسسات الصناعية، التجارية، الخدماتية أو أصحاب النشاطات الفلاحية الذين لم يتواجدوا في العمل خلال الفترة المرجعية لسبب أو لأخر.

ونشير إلى أنه في الحالة التطبيقية و العملية، يفسر مفهوم "العمل خلال الفترة المرجعية" بالعمل و لو لساعة واحدة خلال هذه الفترة.

3–البطالين (العاطلين عن العمل): العاطلين عن العمل هم جميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59 سنة، وتتوفر فيهم الشروط التالية :

أ– دون عمل : أي لم يقوموا بعمل أثناء الفترة المرجعية لا بأجر ولا بدون اجر.

ب– متاحين للعمل : أي كانوا مستعدين للعمل بأجر أو العمل لحسابهن الخاص خلال الفترة المرجعية.

ج– **باحثين عن عمل**: أي قد قاموا بخطوات محددة للبحث عن عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص قبل الفترة المرجعية. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات ما يلي:

- ✓ التسجيل في مكاتب التوظيف.
- ✓ البحث عن العمل في المزارع، المصانع، الأسواق أو غيرها
- ✓ البحث عن العمل عن طريق الإعلانات في الصحف أو الرد على طلبات العمل المنشورة فيها.
- ✓ البحث عن العمل عن طريق العلاقات الشخصية .
- ✓ البحث عن الأراضي والمباني و الآلات أو المعدات اللازمة لإقامة المشاريع الخاصة...إلخ

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2018:

إن الفترة التي سبقت أزمة انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات تميزت بتوسع الإنفاق الاستثماري في شتى المجالات ويرجع الفضل في ذلك إلى عائدات البترول، كما أن النمو الذي عرفه القطاع العام وبروز مؤسسات عمومية ضخمة سمح بخلق عدد كبير من مناصب الشغل وامتصاص البطالة، إذ أن المؤسسات العامة كان يغلب عليها الهدف والطابع الاجتماعي على الهدف الاقتصادي، ولكن بعد الشح الذي عرفته إيرادات

الخزينة بسبب انهيار البترول اضطرت الدولة للتخلي عن السياسة السابقة والتهيؤ لدخول اقتصاد السوق والتوجه نحو الخصخصة لتخفيف من أعبائها، مما كان له أثر مباشر على التشغيل وتسريح العمال الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

الشكل 4-13: تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1970-2018:

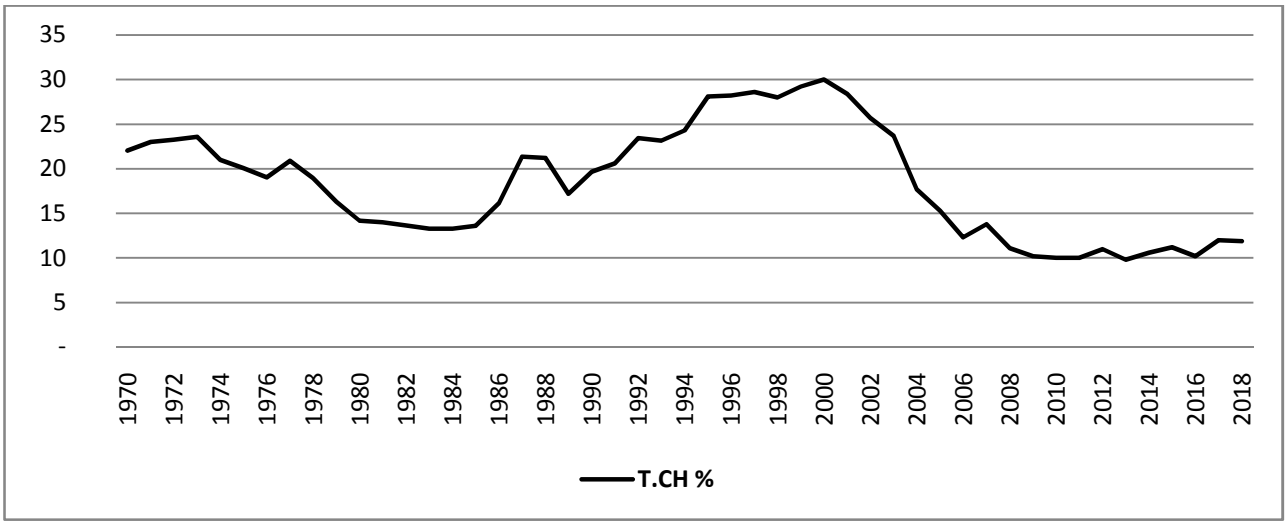

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Excel

من خلال الشكل يتضح أن تطور معدلات البطالة في الجزائر عرف مراحل مختلفة سنقوم بذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: تطور البطالة في المرحلتين 1970-1985 و 1986-2000:

يفصل بين هاتين المرحلتين تهاوي أسعار البترول عام 1986 الذي كان له الأثر السلبي على معدلات البطالة فيما بعد.

1-**تطور البطالة في المرحلة 1970-1985**: عرفت هذه المرحلة إطلاق أولى مخططات التنمية الضخمة التي تمثلت في المخطط الرباعي الأول 1970-1973، الذي ركز على التصنيع وجعله عماد التنمية الاقتصادية وتميز بالإنفاق على المناطق الريفية من أجل تكريس سياسة التوازن الجهوي و المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وكان الهدف الأساسي منه هو تحقيق مستويات عليا من النمو الاقتصادي، وكذا المخطط الخماسي الأول 1980-1984 الذي اتسم في بدية الثمانينيات بالنجاح النسبي فيما يتعلق بزيادة الانتاج الصناعي وتكريس سياسة التوازن الجهوي وتحسين قطاع المحروقات،إضافة إلى دعم الزراعة في إطار الثورة الزراعية، كل هذا سمح برفع الطلب على اليد العاملة وتقليص معدلات البطالة من 22%سنة 1970 إلى 13.5% سنة 1985.

2- تطور البطالة في المرحلة 1986-2000: عرفت معدلات البطالة خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا ومقلقا متأثرة بعوامل عديدة داخلية وأخرى خارجية، أهمها تهاوي أسعار البترول سنة 1986 التي أثرت مباشرة على سياسة الدولة وأدى ذلك إلى خصخصة المؤسسات العمومية إضافة إلى انخفاض معدلات النمو، كل ذلك أدى إلى انخفاض مناصب الشغل التي تم خلقها سابقا من 125000 منصب في 1985 إلى 74000 عام 1986 ثم 64000 في العام الموالي 1974[1].

ومع الانتقال التدريجي للجزائر إلى السوق الحر أو اقتصاد السوق كانت أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية سلبية للغاية، حيث انتقلت المديونية الخارجية من 18.8 مليار دولار عام 1981 إلى 28.5 مليار دولار عام 1991 وبلغت ذروتها في 1996 بقيمة 33.2 مليار دولار[2]، إضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية والأوضاع السياسية والأمنية التي أدت إلى تراجع الاستثمار وغلق العديد من المؤسسات الخاصة والعامة، ما نتج عنه تسريح ما يربو عن 600000 عامل وانخفاض في مناصب الشغل بحيث انتقل معدل البطالة من 16% عام 1986 إلى 30% عام 2000 ، أي ما يعادل 2.4 مليون عاطل عن العمل حسب الإحصائيات الرسمية[3]، وبالتالي تعتبر هذه المرحلة أسوأ المراحل التي عرفتها الجزائر في التشغيل.

الجدول 4-5: تطور عدد المستخدمين المقلصين حسب القطاع وشكل المؤسسة (1994-1998)

القطاع	المؤسسات العمومية الاقتصادية	المؤسسات العمومية المحلية	المؤسسات الخاصة	المجموع
الزراعة	1684	1502	320	3506
البناء والأشغال العمومية	69726	52009	162	121897
الصناعة	24624	6622	271	31517
الخدمات	20432	21221	100	41753
المجموع	116466	81354	853	198673

المصدر: لموتي محمد، مرجع سابق، ص94.

خلال الفترة 1994-1998 تم إلغاء ما يصل إلى 198673 منصب شغل جلهم في المؤسسات العمومية، كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية نال حصة الأسد من مجمل المناصب الملغاة بنسبة 61%.

[1] لموتي محمد، اثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3 ،2015-2016 ، ص81.

[2] لموتي محمد، نفس المرجع، ص82.

[3] المدهون حسن، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص121.

الفرع الثاني: الآليات والأجهزة المستحدثة لمواجهة البطالة خلال الفترة 1990-1998:

لم تبق الحكومة الجزائرية مكتوفة الأيدي إزاء هذا الوضع واستحدثت بعض الآليات والبرامج والأجهزة لمواجهة التدهور الذي عرفه سوق العمل خلال الفترة (1990-1998) التي تزامنت مع ما أطلق عليه بالعشرية السوداء، وفيما يلي بعض الأجهزة والآليات ونتائجها على سوق العمل[1]:

الإدماج المهني للشباب DIPJ : لقد تمكن برنامج الإدماج المهني للشباب من توفير 412852 منصب عمل خلال الفترة 1994-1998 بمتوسط قدره 82750 منصب سنويا، 98.8 %منها كانت لصالح الأشخاص العاديين والباقي (1.2%) لذوي الاحتياجات الخاصة. وقد ساهم برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية بتوفير الجزء الأكبر من هذه المناصب بعدد قدر ب332003 منصب و بنسبة 81.2 % كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول 4-6: تطور عدد المستفيدين من برنامج الإدماج المهني للشباب خلال الفترة 1994-1998

البرنامج	العدد	حصة ذوي الاحتياجات الخاصة
الوظائف المأجورة بمبادرة محلية	332003	3313
الإدماج المهني عن طريق التكوين	11002	264
التعاونيات الفردية والجماعية	51334	1233
إدماج أخر	13703	-
المجموع	408042	4810

المصدر: مدوار سهام، نفس المرجع ، ص286.

وكالة التنمية الاجتماعية ADS: ويدخل في إطار هذه الوكالة عدة برامج أساسية من أهمها الشبكة الاجتماعية (برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة الذي تم إطلاقه منذ سنة 1994، والمنحة الجزافية للتضامن)، التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال الكثيف لليد العاملة.

الجدول4-7: تطور عدد المستفيدين من برنامج تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة (1995-1998)

السنة	1995	1996	1997	1998
عدد المستفيدين	588200	283100	114000	129680
عدد الورشات	31500	17200	8500	-
مناصب العمل المستحدثة	40000	105000	124900	134600

المصدر: مدوار سهام، نفس المرجع، ص290.

[1] مدوار سهام، اثر برامج الحكومة على ظاهرة البطالة بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2 2017-2018 ، ص ص، 285،

بلغ عدد المناصب المستحدثة كما يوضح الجدول من خلال هذا البرنامج خلال الأربع سنوات حوالي 404500 منصب. أما برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة الذي أنطلق عام 1997 فقد سمح بتوفير 69500 منصب في عامه الأول، منها 30100 منصب دائم، واستمر البرنامج بنفس الوتيرة وساهم في عام 1998 بتوفير 83842 منصب أخرى منها 34600 منصب دائم.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ : لقد ساهمت هذه الوكالة في تحقيق قفزة نوعية من خلال المناصب المستحدثة في السنوات الأولى لانطلاقها والتي قدرت ب 23942 منصب في 1998 بعدما كانت تقدر ب 179 منصب في 1997.

وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI : لقد سجل عدد المشاريع المصرح بها لدي **APSI** تطورا ملحوظا خلال الفترة 1993-1998 ، فقد انتقل من 694 مشروع عام 1993 إلى 9144 مشروع عام 1998، هذا ويتوقع من خلال مجمل المشاريع المصرح بها في إطار هذه الوكالة استحداث نحو 916736 منصب عمل.

الجدول 4-8: تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها في إطار APSI للفترة 1993-1998

السنة	عدد المشاريع	عدد المناصب	الغلاف المالي (مليار دج)
1994/1993	694	59606	114
1995	834	73818	219
1996	2075	127849	178
1997	4989	266761	438
1998	9144	388702	912
المجموع	17736	916736	1861

المصدر: مدوار سهام، مرجع سابق، ص292

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC : جاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سنة 1994 كإجراء لحماية الأجراء من مخاطر التسريح الإجباري من خلال آليتين وهما التقاعد المسبق والتأمين ضد البطالة، وقد تمكن هذا الصندوق من معالجة 40531 حالة في إطار التقاعد المسبق على امتداد الفترة 1994-1998 وتسوية وضعية 205634 عامل في إطار التأمين ضد البطالة من خلال تأمينهم اجتماعيا.

الفرع الثالث: عالم الشغل والبطالة في المرحلة (2001– 2018) :

عرفت هذه المرحلة تراجعا واضحا لمعدلات البطالة التي انتقلت من 30% سنة 2000 لتصل إلى أدنى مستوياتها في حدود 9.8 % عام 2013، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الكبير وغير المسبوق لأسعار البترول والوفرة المالية، مما سمح للدولة بإتباع سياسة مالية توسعية وإطلاق البرامج الضخمة التي أشرنا إليها مسبقا مما أدى إلى تنشيط الاستثمار العمومي وخلق عدد كبير من فرص العمل وامتصاص البطالة، فعلى سبيل المثال استحدث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ما لا يقل عن 619534 منصب شغل في مختلف القطاعات كما يبين الجدول التالي.

الجدول4–9: مناصب الشغل المستحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2003)

القطاعات	مناصب الشغل المستحدثة	النسبة %
الفلاحة والصيد البحري	273976	44,22
السكن والعمران	83805	13,53
التعليم العالي، التربية، التكوين المهني	64661	10,44
الري	48166	7,77
الأشغال العمومية	36033	5,82
مساعدات وحماية اجتماعية	34197	5,52
منشآت إدارية	19381	3,13
منشآت شبابية وثقافية	17331	2,80
طاقة	11250	1,82
صحة	11028	1,78
اتصالات	10253	1,65
بيئة	5182	0,84
صناعة	2119	0,34
نقل	1744	0,28
دراسة ميدانية	408	0,07
المجموع	619534	100

المصدر: المدهون حسن، مرجع سابق، ص87.

من خلال الجدول 4-9 الذي يبرز المناصب المستحدثة خلال الفترة سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003، إذ أن أغلب المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج كانت خلال هذه الفترة بالنظر إلى نسبة الاعتمادات المخصصة خلالها التي بلغت 69.22%[1]، يتضح أن قطاع الفلاحة والصيد البحري يأتي في المقدمة من

[1] المدهون حسن، نفس المرجع، ص88.

حيث عدد المناصب المستحدثة بنسبة 44.22 %، ثم يليه كل من قطاع السكن والعمران وقطاع التعليم العالي والتربية والتكوين المهني بنسب 13.53 و 10.44 % على التوالي، ثم تليهم القطاعات الأخرى.

أما تطور عدد المشتغلين حسب الجنس من بداية هذه البرامج إلى أخر برنامج خماسي و هو برنامج تعزيز النمو الاقتصادي 2010-2014 واستمرارا إلى 2018، فيمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول4-10: تطور عدد المشتغلين في الجزائر حسب الجنس (2003-2018)

السنوات	الرجال		النساء		المجموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
2003	5751032	86,0	933024	14,0	6684056	100
2007	7247367	84,3	1346876	15,7	8594243	100
2010	8262000	84,9	1474000	15,1	9736000	100
2012	8393000	82,5	1778000	17,5	10171000	100
2014	8603000	81,4	1962000	18,6	10565000	100
2016	8933000	82,4	1912000	17,6	10845000	100
2018	9040000	82,2	1961000	17,8	11001000	100

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات د.و.إ.

عرف عدد المشتغلين في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة 2003-2018 سواء عند الرجال أو النساء فقد ارتفع عدد الرجال المشتغلين من 5.751.032 عامل عام 2003 إلى 9.040.000 عامل عام 2018 بمعدل زيادة بلغ 57.18 % خلال هذه الفترة، بينما ارتفع عدد النساء العاملات من 933024 عام 2003 إلى 1961000 عام 2014 بمعدل زيادة يقدر ب 110.17%، أي أن الارتفاع كان بوتيرة أعلى عند النساء، حيث نلاحظ في الجدول تناقص نسبة الرجال من مجمل المشتغلين وتزايد نسبة النساء من مجمل المشتغلين، وهذا ما يؤكد ولوج المرأة بقوة لعالم الشغل والتخلي عن العرف القاضي بمكوث المرأة بالبيت بحيث أصبحت تنافس الرجال على مناصب الشغل المفتوحة، معتمدة على المستوى العلمي أو المؤهل المحصل.

الشكل 4-14: تطور معدل البطالة حسب الجنس (2001-2018)

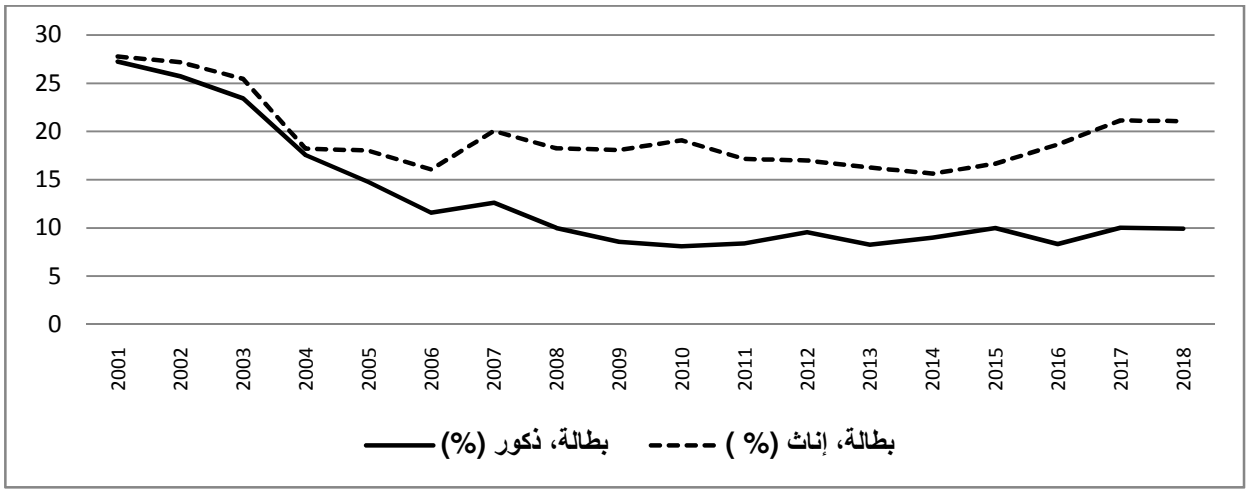

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك العالمي وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل 4-14 أن معدل البطالة لدى الإناث يفوق معدل البطالة لدى الرجال طوال الفترة، وقد عرفا على العموم انخفاضا خلال الفترة المذكورة، إذا استثنينا السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا طفيفا للبطالة لدى الجنسين.

أما فيما يخص تطور نسب المشتغلين حسب القطاع خلال الفترة (2001-2018) فيمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل 4-15: تطور نسب المشتغلين حسب القطاع (2001-2018)

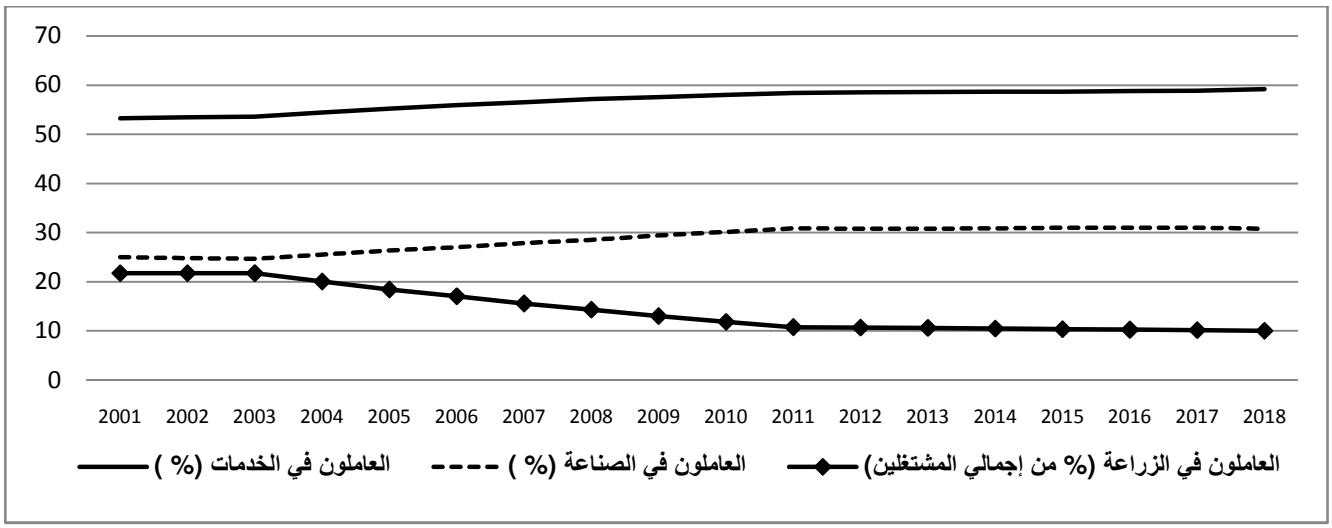

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك العالمي وباستخدام برنامج Excel

يحتل قطاع التجارة والخدمات المركز الأول من حيث عدد المشتغلين، وقد عرفت نسبة المشتغلين فيه وفي القطاع الصناعي تزايدا خلال الفترة المذكورة خاصة من 2001 إلى 2010، أين انتقلت نسبتهم بين هاتين السنتين من 53% إلى 58% بالنسبة للعاملين في قطاع التجارة والخدمات، ومن 25% إلى 30% بالنسبة للعاملين في القطاع الصناعي، وفي المقابل نجد أن نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي من مجمل الفئة المشتغلة، عرفت انخفاضا واضحا من 2001 إلى 2010 أين انتقلت من 22% إلى 12%، وانخفض عدد العمال في هذا القطاع من 1.412.340 عامل في 2003 إلى 1.067.000 في 2018، وربما يرجع ذلك إلى انتقال العمال للعمل في القطاعات الأخرى بحثا عن مداخيل أفضل، وإلى إحلال الآلات والماكنات الفلاحية مكان اليد العاملة البشرية في مجال الفلاحة، حيث أصبحت الجزائر اليوم تعتمد على الفلاحة المتطورة أكثر فأكثر بدلا من الفلاحة التقليدية.

الفرع الرابع :توزيع البطالين حسب الفئة العمرية والمستوى التعليمي في 2018:

لأخذ فكرة حول الفئة العمرية المتضررة أكثر من ظاهرة البطالة، وتوزيع البطالة حسب المستوى التعليمي سنستعرض بعض الإحصائيات الخاصة بمعدل البطالة لسنة 2018.

الجدول4–11: توزيع عدد البطالين حسب السن في سنة 2018

فئات السن	معدل البطالة %	عدد البطالين (10^3)	% بالنسبة للعدد الكلي للبطالين
أقل من 20 سنة	32.1	123000	8,4
24-20 سنة	28.2	377000	25,8
29-25 سنة	21.5	466000	31,9
34-30 سنة	10.2	211000	14,4
39-35 سنة	6.0	108000	7,4
44-40 سنة	4.4	66000	4,5
49-45 سنة	3.9	49000	3,4
54-50 سنة	3.6	36000	2,5
59-55 سنة	4.1	26000	1,8
المجموع	11.7	1462000	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ، .

نلاحظ من خلال الجدول أن الفئات العمرية الثلاثة الأولى سجلت أعلى معدلات للبطالة قدرت على التوالي 32.1، 28.2 و 21.5%، إذ أن فئة الشباب هي الأكثر معاناة من مشكل البطالة في الجزائر،

بحيث أن عدد البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 20-24 و 25-29 سنة، يمثل نسبة 57.7% من مجمل البطالين المسجلين خلال عام 2018.

الشكل 4-16: توزيع عدد البطالين حسب المستوى التعليمي والمؤهل لسنة 2018 (بالنسب%)

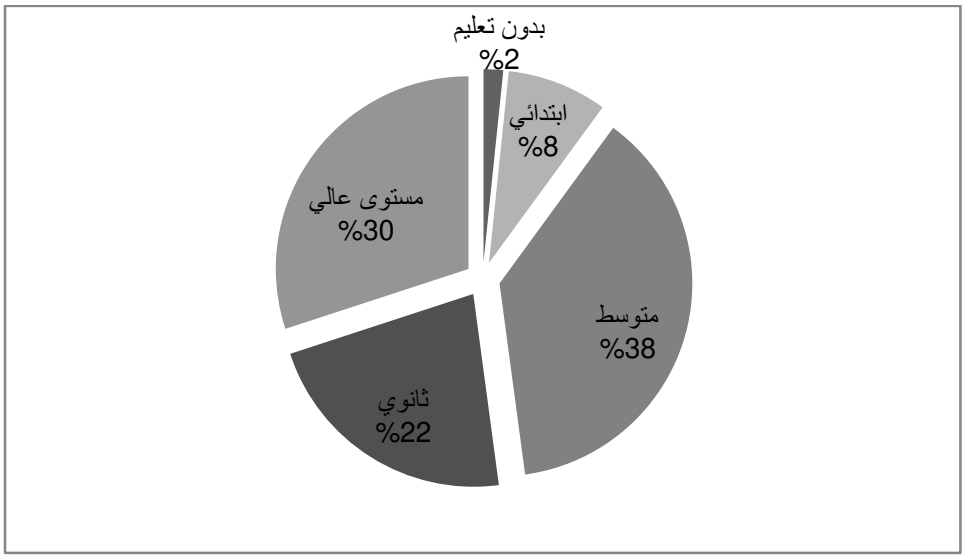

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Excel

ما يميز عدد البطالين لسنة 2018 هو أن نصفهم ليسو مؤهلين من الناحية العلمية، حيث أن 48% من البطالين لم يبلغوا المستوى الثانوي.لكن نسبة البطالين الجامعيين عالية أيضا وبلغت 30% من مجمل البطالين.

وبالرغم من أن أغلبية البطالين غير مؤهلين إلا أن الملاحظ خلال العقدين الأخيرين هو ارتفاع البطالة لدى الحاصلين على شهادات التعليم العالي والتي بلغت 18.5%، وحصيلتهم تفوق 408000 بطال سنة 2018[1] . كما أن البطالة عند هذه الشريحة، تفوق البطالة عند الحاصلين على شهادات التكوين المهني أو الذين لم يحصلوا على شهادات أصلا كما يوضح الجدول التالي:

[1] source: office national des statistiques, activité, emploi et chômage septembre 2018 N° 840, pp7-8.

الجدول4-12:معدل البطالة لعام 2018 حسب المستوى التعليمي، الجنس وحسب الشهادة المحصل عليها

المستوى التعليمي	معدل البطالة (%)		
	عند الذكور	عند الإناث	المجموع
بدون مستوى تعليمي	3.0	3.7	3.1
الابتدائي	7.1	7.1	7.1
المتوسط	11.6	18.9	12.2
الثانوي	9.2	18.3	11
مستوى عالي	12.2	23.6	17.8
الشهادة المحصل عليها			
بدون شهادة	8.5	13.3	9.0
شهادة التكوين المهني	12.2	19.1	13.7
شهادة التعليم العالي	13.1	23.5	18.5
المجموع	9.9	19.4	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

إن ارتفاع معدلات البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية يدل على وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم وسوق العمل الذي عجز عن احتواء أصحاب المؤهلات والكفاءات، ويمكن أن نرجع أسباب ظهور هذه الفئة من البطالين في ذلك المستوى من التعليم لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- ✓ ارتفاع عدد المتخرجين أصحاب المؤهلات الجامعية مقارنة بالسنوات الماضية، حيث تشير الإحصائيات أن هناك 200 ألف طلب عمل جديد سنويا من أصحاب الشهادات منهم 120 ألف من المتخرجين الجامعيين، والباقي من خريجي مراكز التكوين المهني.
- ✓ عدم توافق مؤهلات المتخرجين مع المناصب الشاغرة، وهذا راجع لعدم وجود إستراتيجية واضحة تربط مخرجات التعليم بسوق العمل، حيث غلب على مخرجات التعليم الجانب الكمي على الجانب النوعي.
- ✓ طول مدة البحث عن العمل للفئات يتزايد مع مستواها التعليمي بسبب عدم قبولها كل الأعمال المعروضة.
- ✓ ضعف نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل، مما يجعل الباحثين عن عمل لا يجدون وسيطا يوفر لهم الاختيار ولا حتى ملجأ للتعبير عن تفضيلاتهم، وفي ظل شح فرص العمل ساعد هذا الوضع على انتشار ظواهر سلبية مثل الرشوة والمحاباة وتوريث المناصب، فغاب بالتالي معيار الكفاءة وبرز وسطاء وهميون في مجال التوظيف.

[1] المدهون حسن، مرجع سابق، ص126.

المبحث الرابع: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2018:

قبل أن نبدأ في تحليل معدلات التضخم وتطورها خلال الفترة المذكورة، سنقوم في المطلب الأول بتوضيح الطريقة المتبعة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات لحساب معدلات التضخم.

المطلب الأول:حساب معدلات التضخم في الجزائر:

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، فهي نسبية كونها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى بسنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة.

وبما أن الاهتمام ينصب بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، فإن الديوان الوطني للإحصائيات يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (الرقم الاستدلالي للأسعار عند المستهلك)، الذي يعني قياس تطور أسعار سلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد، أو بمعنى أخر، المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع و الخدمات مقارنة بزمن معطى، بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم الاستدلالي بين سنة و أخرى عن معدل التضخم

لحساب الرقم الاستدلالي للأسعار عند المستهلك يتم الاعتماد على عينات من السلع و الخدمات تمثل استهلاك الأفراد، يتم تصنيفها في مجموعات مختلفة، تضم كل واحدة منها السلع و الخدمات المتجانسة. و ذلك لاستحالة تتبع أسعار كل السلع و الخدمات، أضف إلى ذلك التكلفة الكبيرة المترتبة في حال القيام بذلك.

اختيار عينة السلع و الخدمات: يتم اختيار عينة السلع و الخدمات بمراعاة المعايير التالية:

- ✓تتصف السلع و الخدمات المختارة بالتكرارية (تكون جارية) و أنها يتم شراؤها من طرف عدد كبير من الأفراد.
- ✓تتصف السلع و الخدمات المختارة بوضوح مميزاتها و سهولة وصفها، و تكون نوعيتها ثابتة و مستمرة، ما يسهل من عملية قياس أسعارها بدقة ومقارنتها عبر الزمن.

يتم تصنيف السلع و الخدمات التي يتم اختيارها لتتبع تطور أسعارها في المجموعات التالية[1]:

- ❖ الأغذية والمشروبات غير كحولية و التبغ
- ❖ الملابس والأحذية
- ❖ السكن و أعبائه
- ❖ الأثاث و لوازم التأثيث
- ❖ الخدمات الطبية و الصحية
- ❖ النقل و المواصلات
- ❖ تربية و ثقافة و ترفيه
- ❖ مختلفة غير مذكورة في مكان أخر.

اختيار المدن و المناطق التي يتم فيها تتبع أسعار السلع و الخدمات المختارة:

يتم الحصول على أسعار السلع و الخدمات المختارة، إما عن طريق الشركات و المؤسسات كحال أسعار الكهرباء، الغاز....إلخ، أو بالاعتماد على نقاط بيع قانونية و موثوقة فيما يخص السلع الأخرى مثل الخضر و الفواكه، تتوزع على سبعة عشر (17) مدينة عبر القطر الوطني (الشمال، الجنوب، الشرق و الغرب) بشكل يجعل العينة المختارة تمثل استهلاك الأفراد أحسن تمثيل.

المطلب الثاني : تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1970-2018:

عرف معدل التضخم السنوي خلال فترة الدراسة تذبذبا في تطوره، فتارة يكون في زيادة و تارة أخرى في انخفاض، و لكنه كان دائما موجبا، ما يعني أن الأسعار في تزايد مستمر ولم تعرف أبدا انخفاضا في سنة معينة مقارنة بالسنة التي قبلها.

[1] حوصلة إحصائية 1962-2011 من إعداد مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر ، جوان 2013، ص78.

الشكل4-17: تطور معدلات التضخم السنوية خلال الفترة 1970-2018.

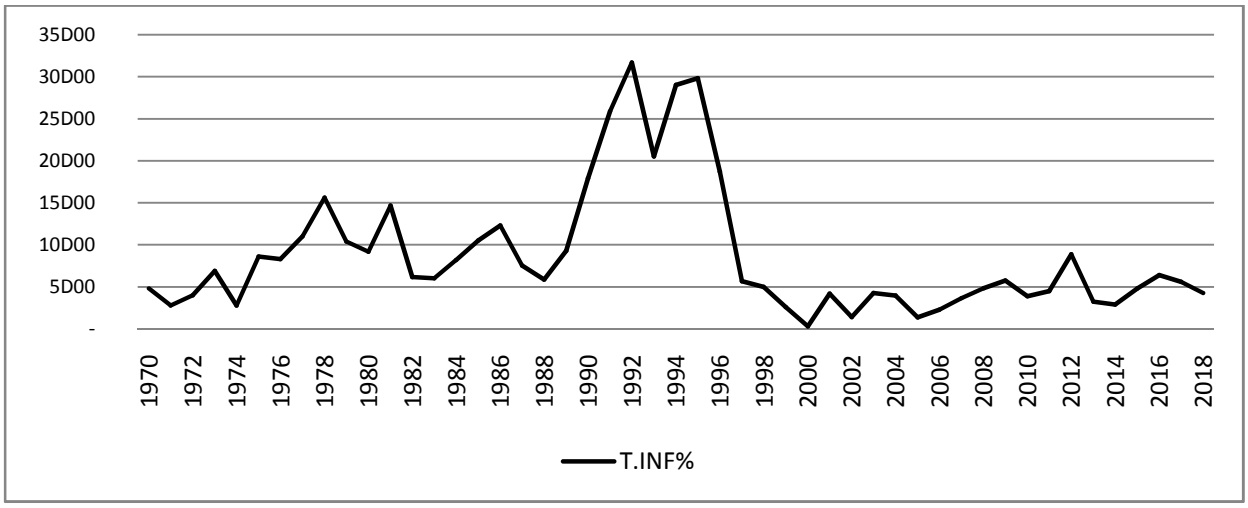

المصدر: من إعداد الطالب باستغلال معطيات د.و.إ.، وبالاستعانة ببرنامج Excel

بلغ معدل التضخم في بداية السبعينات مستوى مقبول إلى حد بعيد بـ4.8% و 2.8 % خلال السنتين 1970 و 1971 على التوالي لكنه عرف ارتفاعا ملحوظا في نهاية العشرية الأولى ليصل 15.6 و 10.4 % خلال سنتي 1978 و 1979 على التوالي، وقد قدر متوسط معدل التضخم السنوي خلال هذه العشرية ب 7.45 % .

أما فيما يخص العشرية 1980-1989 فقد سجلت معدلات التضخم في بدايتها ارتفاعا حيث بلغ 14.6 % سنة 1981 ليتراجع في نهاية العشرية إلى 5.88 % سنة 1988، لكن متوسط معدل التضخم السنوي خلال هذه العشرية عرف ارتفاعا طفيفا مقارنة بالعشرية التي سبقتها وقد قدر ب 8.94 %. بينما عرفت التسعينات 1990-1999 مستويات قياسية للتضخم أين بلغ ذروته منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بمعدل 31.6 % سنة 1992، وربما يرجع هذا الارتفاع الكبير في الأسعار للانتقال إلى اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات العمومية وتحرير الأسعار للتقليل من أعباء الحكومة في ظل شح الموارد وارتفاع المديونية الخارجية، ليعاود الانخفاض في نهاية العشرية إلى مستوى 5.7، 5.00 و 2.59 % خلال السنوات 1997، 1998 و 1999على التوالي، لكن متوسط معدل التضخم السنوي خلال هذه العشرية عرف ارتفاعا كبيرا، حيث بلغ 18.21 % وهو يفوق ضعف متوسط معدل التضخم للعشريتين السابقتين.

استمرت مستويات التضخم في الانخفاض أواخر التسعينات ليصل إلى أدنى مستوى له منذ الاستقلال في عام 2000 بمعدل 0.3 %، ليبقى في مستويات مقبولة إلى غاية 2010، هذا التراجع في معدلات التضخم يؤكده متوسط معدل التضخم السنوي الذي قدر ب3.19% خلال العشرية 2000-2009، وكذلك

استمر الحال من 2010 إلى 2018 إذا استثنينا عام 2012، أين تم تسجيل ارتفاع طفيف في التضخم الذي بلغ 8.89% وقد يرجع ذلك إلى الارتفاع النسبي في القدرة الشرائية للمواطنين بعد صب المخلفات المترتبة عن الزيادة في الأجور في حساب العمال خلال تلك الفترة. في حين قدر متوسط معدل التضخم السنوي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 ب4.94%.

المبحث الخامس: واقع التجارة الخارجية في الجزائر:

إن المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية فيما يخص السلع والخدمات تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية والمتعاملين الاقتصاديين خاصة المؤسسات، هذا الاهتمام يبرره عدة أسباب، فالمعطيات حول التجارة الخارجية التي تخص الصادرات والواردات تعطينا نظرة على مدى تعلق اقتصادنا بالعالم الخارجي وبالتالي مدى تأثره بالصدمات الخارجية التي تمس الأسعار الدولية أو أسعار الصرف، كما أن هذه المعطيات تشكل أهمية قصوى للمؤسسات في إطار تحليلها للأسواق.

المطلب الأول: بعض التعريفات ذات الصلة :

قبل الخوض في تحليل المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية من الأحسن عرض بعض التعريفات الخاصة بالمصطلحات المتعلقة بها وبعض المؤشرات المستخدمة في التجارة الخارجية، ومفهومها المعتمد من طرف الديوان الوطني للإحصائيات فيما يلي[1]:

1- **الصادرات والواردات:** تشمل كل العمليات التي تخص السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين والعالم الخارجي مع تغيير أو تحويل ملكية السلع والخدمات.

الصادرات: تعرف الصادرات على أنها كل السلع التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم الاقتصادي (التراب الوطني) باتجاه العالم الخارجي، ويتم تقييم الصادرات بسعر FOB (Free On Board) وهو سعر السلع على مستوى حدود البلد المصدر، ويشمل سعر FOB السعر القاعدي للسلعة وتكاليف خدمات النقل والتوزيع حتى تصل إلى حدود البلد المصدر.

الواردات: تعرف الواردات على أنها كل السلع التي تدخل بصفة نهائية إلى التراب الوطني قادمة من العالم الخارجي مع تغيير أو تحويل الملكية، ويتم تقييم الواردات بسعرCAF (Cout Assurance Fret) خارج الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة.

[1] Office national des statistiques, évolution des échanges extérieur de marchandises de 2005 à 2015, collection statistiques N°201/2016, p p , 6-7.

سعر CAF إذن، هو سعر السلع المستلمة على مستوى حدود البلد المستورد قبل تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى على الواردات، وقبل دفع تكاليف النقل داخل الوطن.

2–**معدل تغطية الواردات (Taux de couverture)**: هو نسبة الصادرات (FOB) إلى الواردات (CAF).

3–**الميزان التجاري (Balance Commerciale)**: هو الفرق بين الصادرات (**FOB**) والواردات (**CAF**).

4–**المؤشر الصافي للمبادلات (Termes nets de l'échange)**: وهو النسبة بين مؤشر أسعار الصادرات ومؤشر أسعار الواردات، ونقول أن هذا المؤشر قد تحسن إذا كانت قيمته أكبر من الواحد، أما في الحالة العكسية (المؤشر أقل من الواحد) فنقول أنه في تدهور، ويتم حساب كل من مؤشر أسعار الصادرات ومؤشر أسعار الواردات باستعمال صيغة باش (Paasche) التالية: $IP_t = \frac{\sum_{i=1}^{n} Q_{it}P_{it}}{\sum_{i=1}^{n} Q_{it}P_{i0}}$

حيث: Q_{it} :كمية السلعة (i) المصدرة أو المستوردة في الفترة (t) .

P_{it} :سعر السلعة (i) المصدرة أو المستوردة في الفترة (t) .

P_{i0} :سعر السلعة (i) المصدرة أو المستوردة في الفترة المرجعية.

n : عدد السلع التي تشكل عينة الصادرات أو عينة الواردات.

5–**معدل جهد التصدير (Taux de l'effort à l'exportation)**: وهو يمثل نسبة الإنتاج المباع في الخارج (الانتاج الذي تم تصديره).

6–**معدل الاختراق (Taux de pénétration)** : وهو يعبر عن نسبة الواردات في السوق الداخلية.

يبقى في الأخير أن نشير فقط إلى أننا قمنا بتوضيح أسماء هذه المؤشرات باللغة الفرنسية، كما جاءت في المصدر لعدم وجود الترجمة إلى اللغة العربية من طرف المؤلف (د.و.إ) وذلك لتفادي الفهم الخاطئ في حالة سوء ترجمتنا لهذه المصطلحات التقنية.

المطلب الثاني: قراءة وتحليل المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر:

يمكن توضيح كل من تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال فترة الدراسة في الشكل التالي:

الشكل 4-18: تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-2018)
(الوحدة: مليون دج)

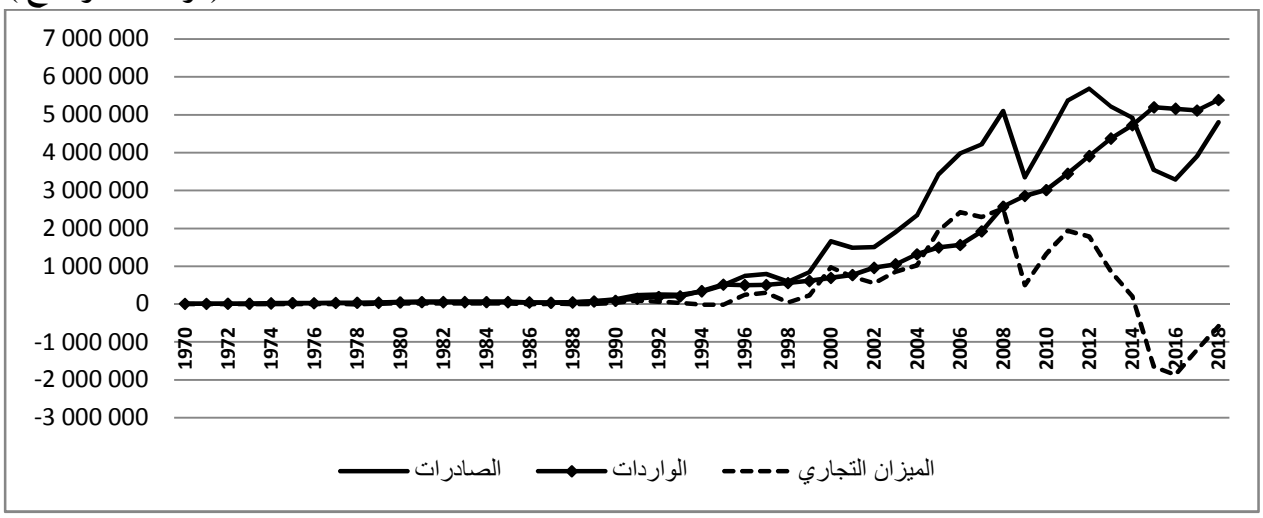

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات كل من د.و.إ ووزارة المالية وباستخدام برنامج Ecxel

الشيء الملاحظ من خلال الشكل هو أن تطور الصادرات يعرف تذبذبا أكبر من تطور الواردات لأن الأولى مرتبطة بشكل كبير بأسعار البترول الذي يمثل نسبة كبيرة جدا من الصادرات الجزائرية وأسعاره تتحدد من طرف قوى خارجية، عكس الواردات التي تتسم بالاستقرار النسبي في التطور مع الزمن، وبالتالي فإن تطور الميزان التجاري يتبع بشكل أكبر تطور الصادرات كما يوضح الشكل، كما يمكننا أن نلاحظ بوضوح أن قيم الصادرات والواردات للفترة 1970-1990 هي صغيرة جدا مقارنة بقيمها بعد هذه الفترة، فهذه القيم هي قيم إسمية كما أشرنا، ومن الطبيعي أن ترتفع وتتأثر بالارتفاع الكبير في الأسعار الذي صاحب هذه الفترة كما رأينا سابقا. وبالتالي سنقوم بتحليل واقع التجارة الخارجية في الجزائر لكل فترة على حدة.

الفرع الأول: التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-1990):

اتسمت فترة السبعينات بعجز الميزان التجاري في أغلب السنوات أين كان معدل تغطية الواردات أقل من المئة، ما عدى عام 1974 أين سجلت زيادة طفيفة للصادرات مقابل الواردات، حيث بلغ معدل تغطية الواردات 110.4% . بعد ذلك عاد الميزان التجاري ليسجل فائضا إلى نهاية الفترة(1990) ما عدى عام 1986 الذي سجل عجز في الميزان التجاري أين بلغ معدل تغطية الواردات 80.5% وهذا طبعا بسبب تهاوي أسعار البترول خلال هذا العام وتراجع قيمة الصادرات بشكل كبير، حيث قدر معدل تغير الصادرات في هذا العام ب45.9- % أي أنها انخفضت تقريبا بنصف قيمتها مقارنة بعام 1985.

الشكل 4-19: تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-1990)
(الوحدة: مليون دج)

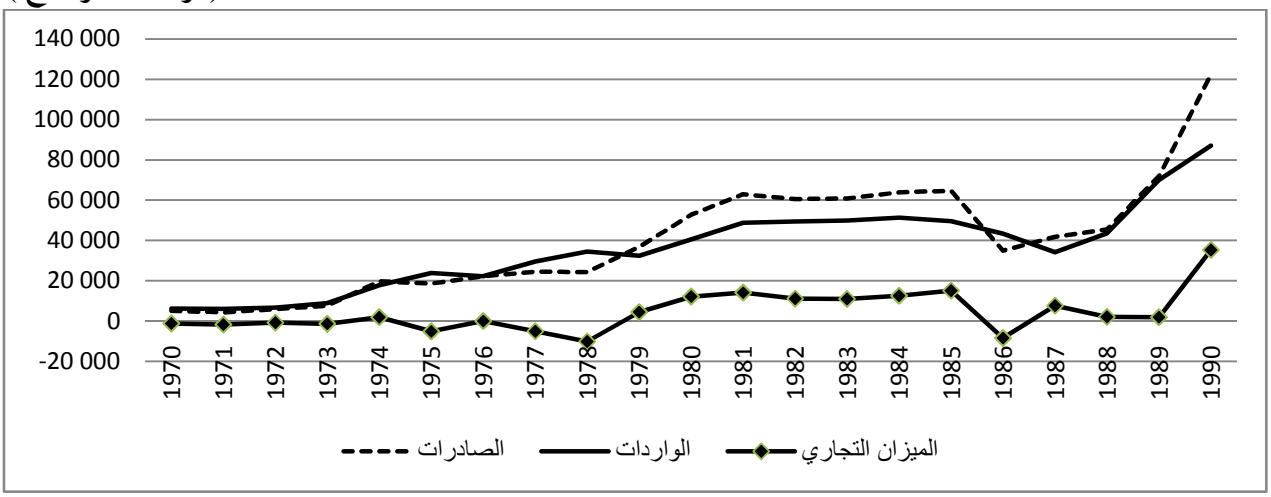

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

نلاحظ من خلال الشكل أيضا استقرار نسبي في قيم الصادرات والواردات أثناء الفترة 1980-1985، وبعد الانخفاض الكبير في الصادرات سنة 1986 كما أشرنا والانخفاض المصحوب للواردات بسبب الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للتخفيف من عجز الميزان التجاري، عرفت قيمهما ارتفاعا ملحوظا سنتي 1989 و1990، حيث قدر معدل تغير الصادرات خلال هاتين السنتين ب 58 و 70% على التوالي، بينما بلغ معدل تغير الواردات 61 و 24% .

1- واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى 1970-1990: يمكن توضيح تقسيم الواردات بالأسعار الجارية حسب تصنيف السلع عن طريق الشكل الموالي.

الشكل4-20: تصنيف الواردات حسب الفئات الاقتصادية الكبرى للفترة 1970-1990

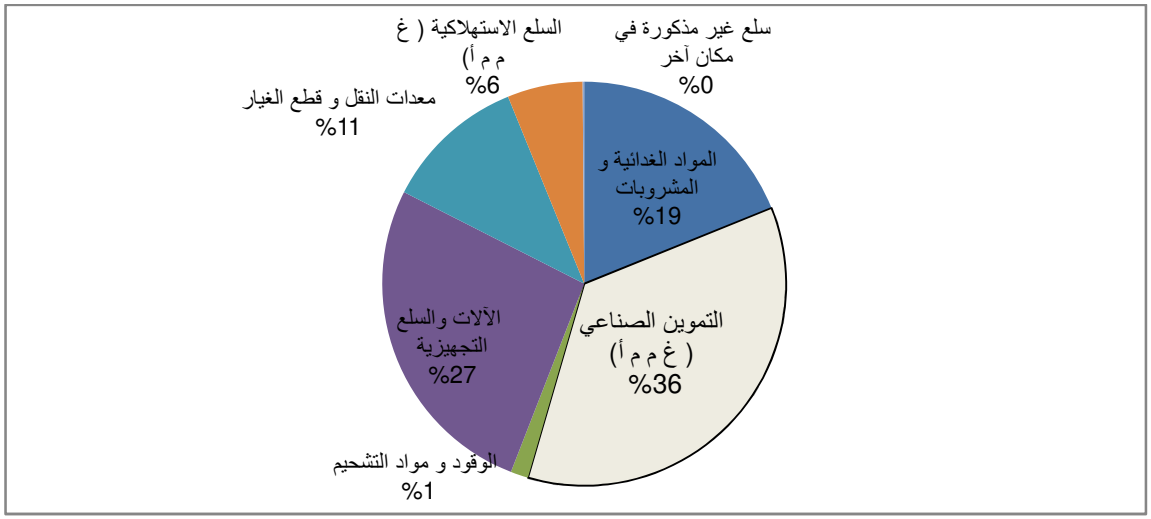

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

يتضح من خلال الشكل أن نسبة السلع المستوردة الموجهة للتموين الصناعي(غ.م.م.أ)* من إجمالي الواردات احتلت المركز الأول خلال هذه الفترة ب36%، متبوعة بكل من واردات الآلات والسلع التجهيزية، المواد الغذائية والمشروبات وكذا معدات النقل وقطع الغيار ب 27، 19 و 11% على التوالي، بينما تبقى نسب التصنيفات الأخرى ضعيفة.

الشكل4-21: تطور نسب السلع المستوردة حسب التصنيف للفترة 1970-1990

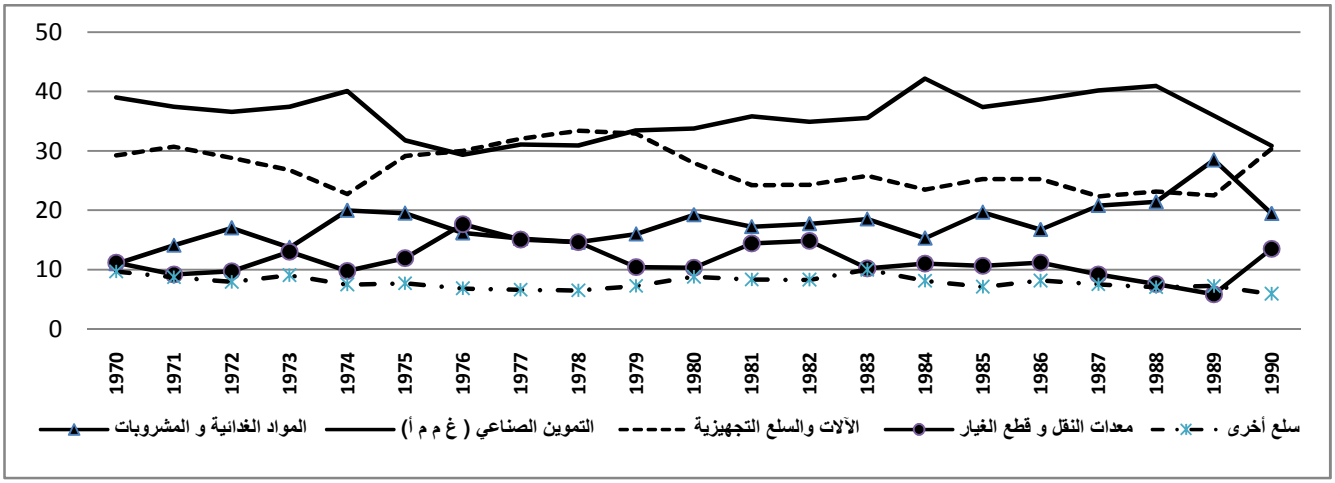

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

بلغت واردات التموين الصناعي أعلى نسبة لها من مجمل الواردات سنة 1984 ب 42.2%، بينما أقل نسبة لها كانت عام 1976 بحوالي 29.3% ، أيضا خلال هذه الفترة احتلت واردات التموين الصناعي أعلى نسبة من مجمل الواردات إذا استثنينا سنوات 1776، 1777 و 1778 أين فاقتها واردات الآلات والسلع التجهيزية التي بلغت نسبها من مجمل الواردات 30، 32 و 33.3%، في حين كانت نسب واردات المواد الغذائية والمشروبات، معدات النقل وقطع الغيار وباقي السلع نسب ضعيفة طوال هذه الفترة إذا استثنينا الارتفاع الطفيف لواردات المواد الغذائية والمشروبات التي بلغت نسبتها 28.5% سنة 1989.

2- واردات الجزائر للفترة 1970-1990 حسب مصدر السلع: تقوم الجزائر باستيراد السلع المختلفة لتغطية العجز الداخلي في العرض من عدة بلدان تتوزع على مختلف القارات في العالم، لكن أكثر الواردات تأتينا من دول أوروبية، وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا وكذا ألمانيا الفدرالية آنذاك.

* غير مذكورة في مكان أخر.

الشكل 4-22: تقسيم واردات الجزائر للفترة 1970-1990 حسب المناطق الجغرافية

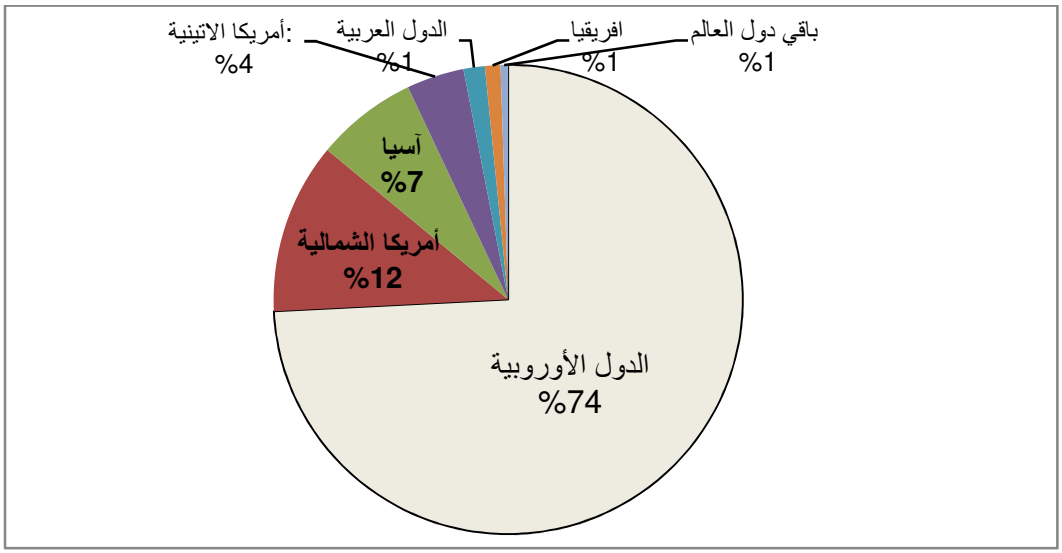

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

يبين الشكل أعلاه أن 74% من واردات الجزائر للفترة 1970-1990 كانت تأتي من الدول الأوروبية، علما أن نسبة الواردات التي جاءت من فرنسا فقط بلغت 22.8% من مجمل الواردات الجزائرية لهذه الفترة، ثم تّأتي بعد ذلك دول أمريكا الشمالية والدول الأسيوية بنسب 12 و 7 % على التوالي، الشيء الملاحظ أيضا هو قلة الواردات التي تأتي من إفريقيا والدول العربية، بحيث لم تتجاوز نسبها خلال هذه الفترة 1%.

3- الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 1970 إلى 1990: تمثل الدول الأوربية أهم زبائن الجزائر، حيث بلغت الصادرات الجزائرية بالأسعار الجارية نحو بلدان أوروبا 577.86 مليار دج خلال الفترة (1970-1990) بنسبة 68% من إجمالي الصادرات لنفس الفترة، ونخص بالذكر من بين هذه البلدان كل من فرنسا التي بلغت نسبة الصادرات إليها 20.6% وإيطاليا ب 13.85% من مجمل الصادرات دائما، وتأتي بعد الدول الأوربية دول أمريكا الشمالية التي بلغت قيمة الصادرات نحوها 220.43 مليار دج، وبنسبة 25.94%.

الشكل 4-23: تقسيم الصادرات الجزائرية للفترة 1970-1990 حسب المناطق الجغرافية:

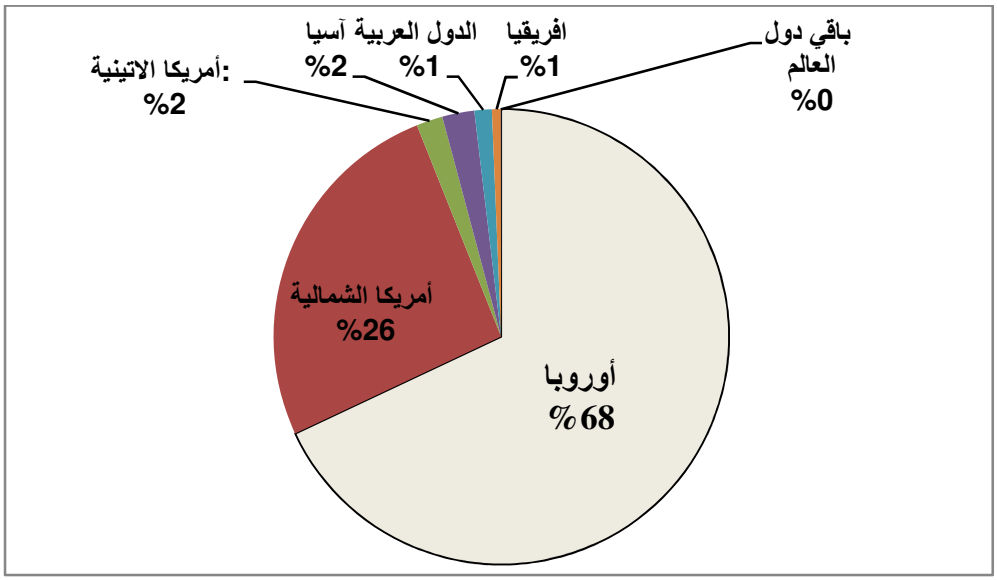

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

تبقى نسبة الصادرات الموجهة نحو الدول العربية وإفريقيا ضعيفة جدا مثل نسبة الواردات التي تأتينا من هذه الدول كما رأينا في النقطة الماضية، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على ضعف التعاون الاقتصادي بين هذه الدول بالرغم من وجود عوامل كثيرة تساعد على التعاون والاتحاد خاصة مع الدول العربية كاللغة والدين والمواقع الجغرافية وقرب الدول من بعضها البعض.

الشكل4-24: تطور نسب الصادرات حسب المناطق الجغرافية 1970-1990

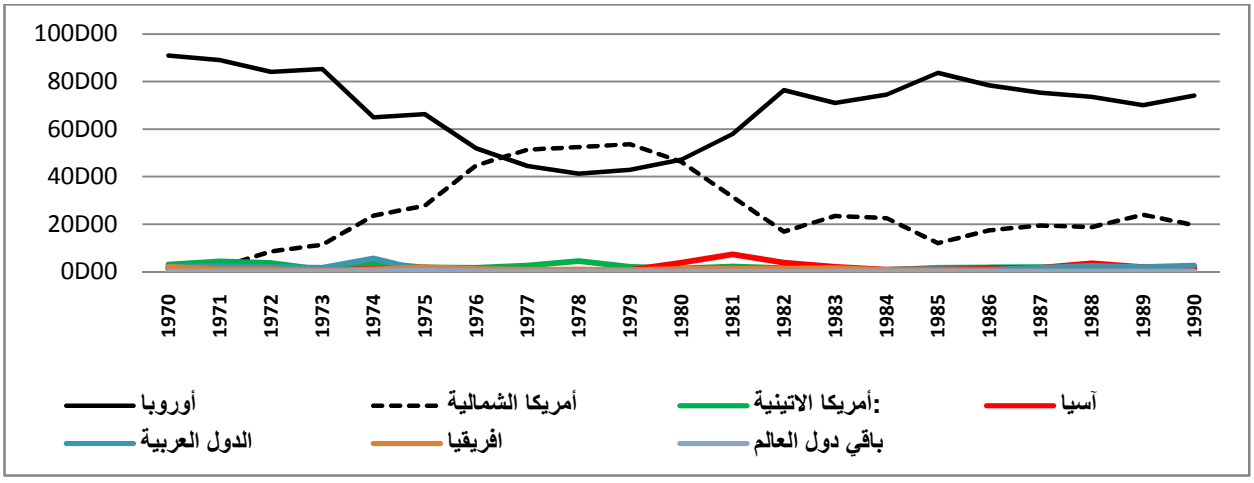

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

أخذت الصادرات نحو أوروبا حصة الأسد من مجمل الصادرات الجزائرية تقريبا طوال الفترة 1970-1990، فقد بلغت أعلى نسبة لها سنة 1970 ب 90.8 %، أما أضعف نسبة لها كانت سنة 1978 بحوالي

41.26% من مجمل الصادرات، أين حلت مكانها دول أمريكا الشمالية بنسبة 52.4% و63.6% سنتي 1978 و1779 على التوالي. في حين تبقى نسب الصادرات نحو باقي الدول ضعيفة جدا.

4-الصادرات الجزائرية للفترة 1970-1990 حسب المنتجات المصدرة : تمثل المحروقات في الجزائر تقريبا جل الصادرات منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

الجدول4-13: الصادرات الجزائرية للفترة 1970-1990 حسب الصنف (1000 دج)

الصنف	القيمة بالأسعار الجارية	النسبة من إجمالي الصادرات %
المحروقات	819 264 886	96,43
الخمور	6 865 091	0,81
المنتجات الحديدية	4 728 261	0,56
الفوسفات	1 530 431	0,18
معدن الحديد	1 172 198	0,14
التمور	757 541	0,09
الحمضيات	751 228	0,09
زراعة البقول	143 327	0,02
منتجات أخرى	14 384 037	1,69
المجموع	849 597 000	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ

بلغت نسبة صادرات المحروقات من مجمل الصادرات للفترة المذكورة 96.43% بقيمة 819.26 مليار دج، ولذلك نجد الصادرات الجزائرية مرتبطة بشكل مباشر بأسعار البترول، بينما الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى نسبتها 3.57% من مجمل الصادرات للفترة 1970-1990، وتمثلت أهم الصادرات خارج المحروقات لتلك الحقبة في الخمور، المنتجات الحديدية، الفوسفات، التمور، الحمضيات ...إلخ، بنسب بلغت على التوالي 22.63، 15.59، 5.04، 2.5 و2.47% من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

الشكل 4-25: معدل التغير السنوي لكل من سعر النفط والصادرات في للفترة 1970-1990

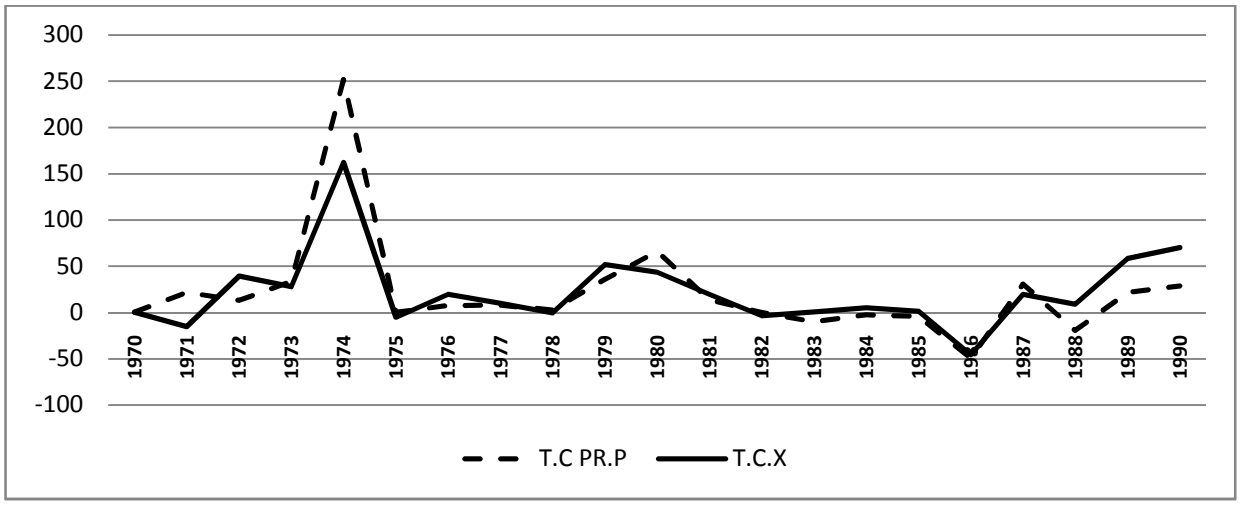

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

يبدو جليا من خلال الشكل أن الصادرات ترتفع بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضها، فمثلا عرفت أسعار البترول عام 1974 زيادة ب251.8% مقارنة بالسنة التي قبلها، وكذلك الصادرات ارتفعت في هذه السنة بنسبة 162%، بينما عندما انخفضت أسعار البترول سنة 1986 بنسبة -49.8% انخفضت الصادرات بدورها بنسبة -45.9%.

الشكل4-26: تطور الصادرات بالأسعار الجارية حسب الصنف للفترة 1970-1990 (1000 دج)

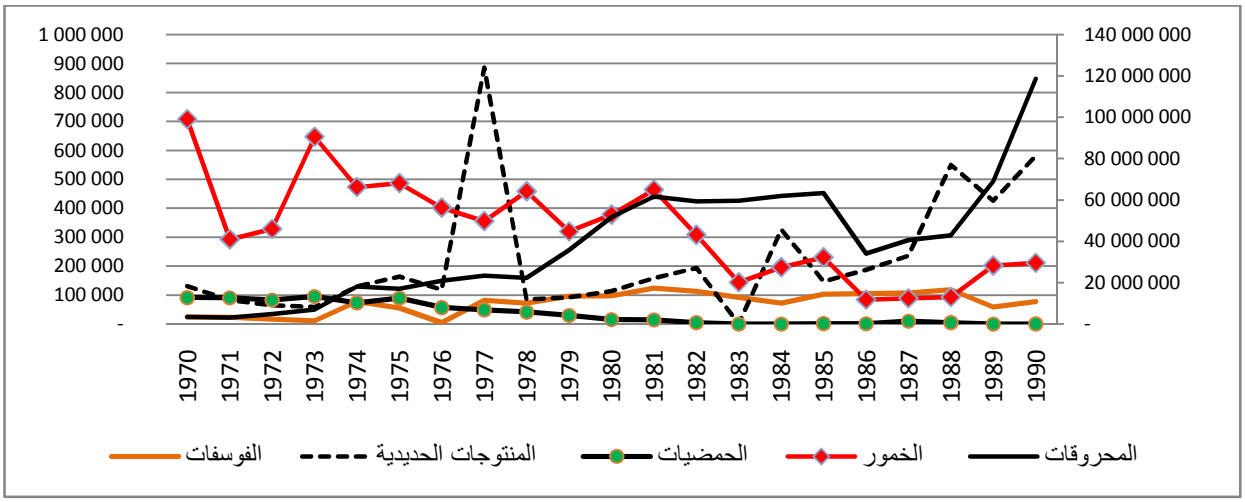

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

عرفت صادرات المحروقات تزايدا ملحوظا خلال هذه الفترة بحيث انتقلت من حوالي 3.5 مليار دج عام 1970 إلى 51.7 مليار دج عام 1980 لتتعدي 118 مليار دج عام 1990، كما عرفت صادرات الفوسفات و المنتجات الحديدية تزايدا أيضا بشكل عام خلال الفترة المذكورة، بينما عرفت صادرات كل من

الخمور والحمضيات تراجعا خلال هذه الفترة من حوالي 0.80 مليار دج عام 1970 إلى 0.21 مليار عام 1990. لكن هذا التراجع يبقى تأثيره ضئيل جدا على إجمالي الصادرات بما أن نسبة صادرات المحروقات منها تعدت 96% خلال هذه الفترة كما رأينا سابقا.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2018):

عرفت كل من الصادرات والواردات الجزائرية الإسمية ارتفاعا بوتيرة سريعة أثناء هذه الفترة، خاصة في فترة التسعينات التي صاحبتها معدلات عالية من التضخم أدت إلى ارتفاع القيم الاسمية لمختلف المتغيرات، بحيث بلغ معدل نمو الصادرات والواردات بين سنتي 1990 و 1999 على التوالي 609.5 و 396% ، كذلك استمر هذا الارتفاع خلال الفترة المتبقية خاصة الواردات، إذ أن الصادرات عرفت انخفاضا في السنوات الأخيرة من 2013 إلى 2016، بحيث انتقلت من 5217 إلى 3287 مليار دج على الترتيب.

الشكل 4-27: تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري بالأسعار الجارية(مليون دج) للفترة 1991-2018

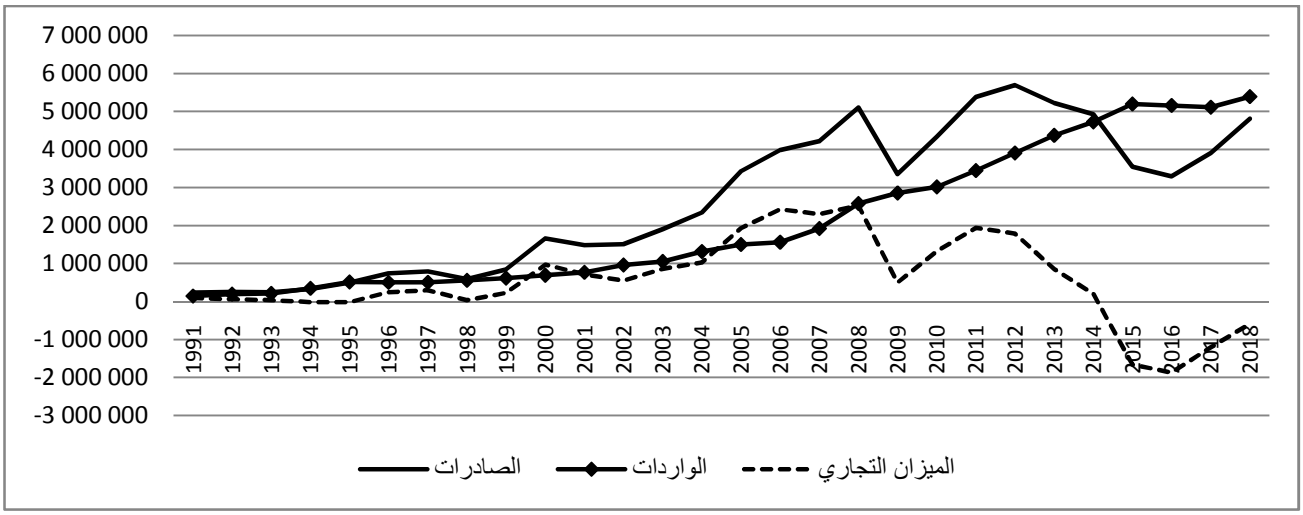

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ ووزارة المالية وباستخدام برنامج Ecxel

عرف الميزان التجاري فائضا طوال الفترة 1991-2014 إذا استثنينا عامي 1994 و1995 أين سجل عجز طفيف، كذلك كان هناك انخفاض محسوس للصادرات سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية حيث عرفت معدل نمو ب -34.3% مقارنة بعام 2008، أي انخفضت بحوالي ثلث قيمتها، لكن السنوات الأخيرة من 2015 إلى 2018 سجلت عجزا معتبرا في الميزان التجاري بسبب انخفاض أسعار النفط طبعا، بلغ إجمالا -5316 مليار دج، رغم الإجراءات التي قامت بها الحكومة لإعادة التوازن للميزان التجاري كتخفيض قيمة الواردات بمنع قائمة من السلع من الاستيراد ومحاولة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1-الواردات حسب المناطق الجغرافية من 1991 إلى 2018: لقد شكلت الدول الأوروبية أهم موردي الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من حيث قيمة الواردات، فإذا أخذنا الفترة 1991-2004 كمثال، نجد أن قيمة الواردات التي أتت من أربع دول فقط تنتمي لهذه القارة مثلت 40% من مجمل الواردات لهذه الفترة، وتأتي فرنسا في الصدارة ثم تليها كل من إيطاليا، ألمانيا وإسبانيا بحيث بلغت نسبها من مجمل الواردات للفترة 1991-2004 دائما: 16.9، 9.51، 6.9 و 6.5 % على التوالي.

الجدول 4-14: تطور نسب الواردات حسب المنطقة الجغرافية للفترة 1991-2004 (%)

السنة	المجموعة الاقتصادية الأوروبية	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا	أسيا	الدول العربية	دول إفريقية	باقي دول العالم	المجموع
1991	61,38	10,36	15,66	7,07	2,75	0,9	1,88	100
1992	63,26	7,74	15,24	8,64	3,74	0,26	1,12	100
1993	58,32	6,65	19,56	10,16	3,35	0,49	1,46	100
1994	55,87	9,48	20,55	8,6	4,08	0,51	0,9	100
1995	59,32	6,65	20,76	8,75	3,08	0,42	1,02	100
1996	62,51	6,89	18,05	8,12	2,81	0,84	0,78	100
1997	56,72	9,38	18,42	9,23	4,16	1,38	0,71	100
1998	57,39	9,87	18,08	8,93	3,07	1,8	0,85	100
1999	56,23	10,28	16,41	12,31	2,23	1,48	1,05	100
2000	57,3	11,1	18,02	9,52	2,07	1,3	0,69	100
2001	59,23	11,68	16,92	7,86	2,52	0,87	0,93	100
2002	55,28	11,35	16,52	10,96	4,1	0,72	1,06	100
2003	57,4	12,5	12,84	11,77	3,98	0,92	0,58	100
2004	54,71	11,24	14,31	14,45	3,76	0,79	0,74	100
المجموع	**57,35**	10,35	16,63	10,53	3,33	0,95	0,87	100

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات د.و.إ

تأتي دول أمريكا في المركز الثاني من حيث قيمة الواردات للفترة 1991-2004 بحوالي 1384 مليار دج، وبنسبة 16.63% ثم الدول الأسيوية بقيمة وصلت إلى 876 مليار دج بنسبة تقدر ب 10.53%.

الشكل4-28: قيمة الواردات بالأسعار الجارية لأهم موردي الجزائر للفترة 2005-2015 (مليون دج)

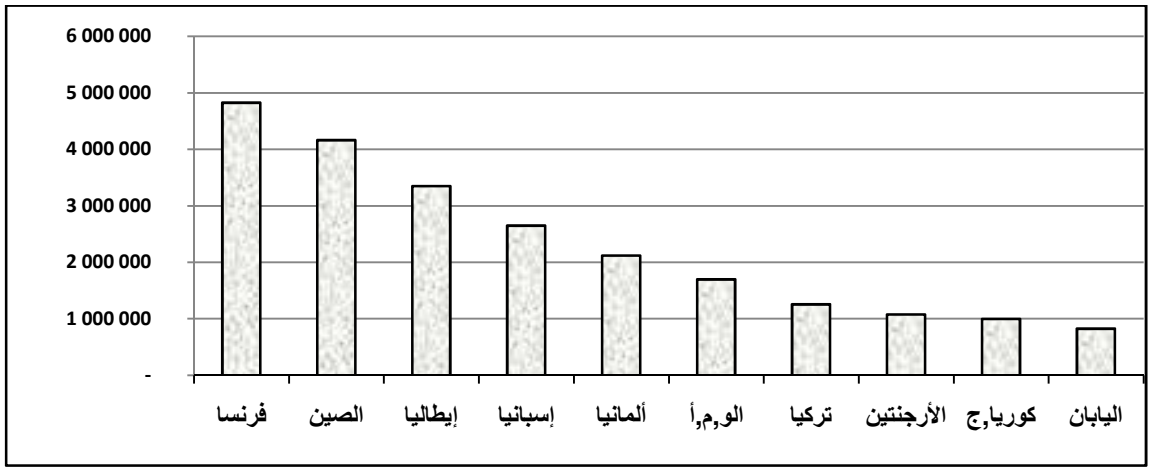

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

تمثل نسبة الواردات التي أتت من هذه البلدان العشرة ثلثي الواردات الكلية للفترة 2005-2015، وجاءت فرنسا في الصف الأول من حيث مصدر الواردات الجزائرية بقيمة قاربت 5000 مليار دج وبنسبة 13.8% من مجمل الواردات لهذه الفترة، ثم تليها كل من الصين، إيطاليا وإسبانيا بنسب 9.5، 7.5 و6%، لكن الشيء الملاحظ خلال هذه الفترة هو تناقص نسبة الواردات التي تأتي من فرنسا وتزايدها بالنسبة للصين. كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل 4-29: تطور نسب الواردات التي تأتي من أهم ثلاث موردين للجزائر (2005-2015)

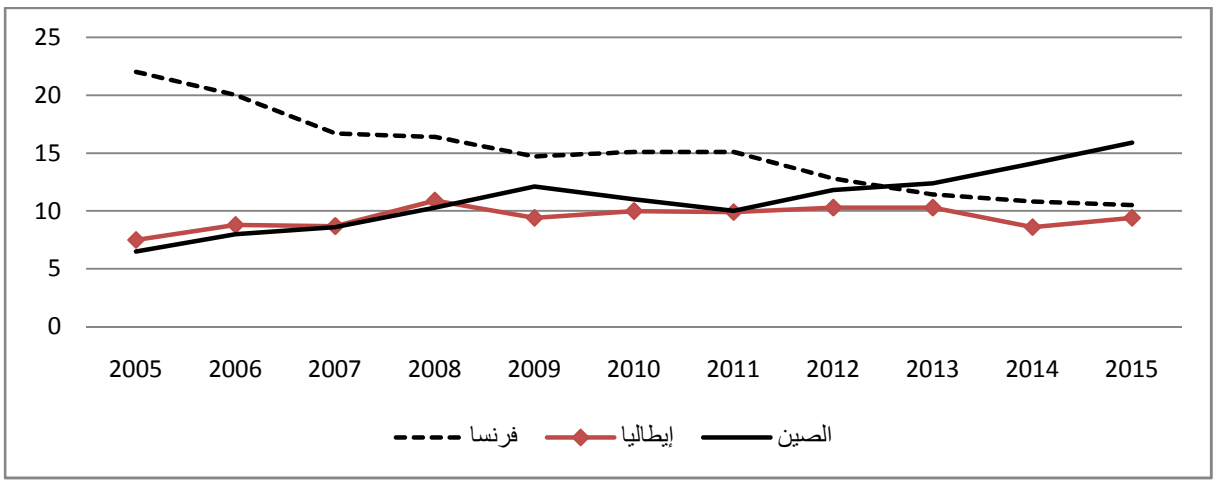

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

يتضح من خلال الشكل التزايد المستمر لنسبة الواردات التي تأتي من الصين عكس الواردات التي تأتينا من فرنسا التي عرفت تراجعا ملحوظا وأصبحت أقل من الأولى ابتداء من عام 2013، كما أنها قاربت نسبة الواردات التي تأتي من إيطاليا في السنة الأخيرة 2015.

أما فيما يخص مصدر الواردات للسنتين الأخيرتين 2017 و2018 فهو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4-15 واردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنتي 2017و2018 (مليون دولار)

المناطق الاقتصادية	2017	2018	المجموع	النسبة %
دول الاتحاد الاوربي	20298	21099	41397	44,87
دول منظمة التعاون و التنمية	5953	5837	11790	12,78
الدول الاوربية الاخرى	1910	1542	3452	3,74
دول امريكا الجنوبية	3209	3546	6755	7,32
اسيا	12369	11557	23926	25,93
الدول العربية	1542	1904	3446	3,74
الدول المغاربية	592	546	1138	1,23
الدول الافريقية	186	166	352	0,38
المجموع	**46059**	**46197**	**92256**	**100,00**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .

تبقى دول الاتحاد الأوربي دائما المورد الرئيسي للجزائر، بحصة تصل نسبتها إلى 44.87% من الواردات الجزائرية لهاتين السنتين وتأتي بعدها الدول الأسيوية بنسبة 25.93%.

كما سجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي في 2018 زيادة قدرت بـ 3.95%، مقارنة بسنة 2017، حيث ارتفعت من 20.29 في 2017 إلى 21.10 مليار دولار أمريكي في 2018، عكس الواردات القادمة من أسيا التي سجلت انخفاضا بين السنتين المذكورتين قدر بـ -6.56%.

أما بالنسبة للممولين الرئيسيين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى لدول الاتحاد الأوروبي بـ 10.35% ، تليها إيطاليا و إسبانيا بحصة 7.91 %و 7.65%من إجمالي واردات الجزائر خلال سنة 2018[1].

2- **تقسيم الواردات الجزائرية حسب الصنف للفترة1991-2018**: يختلف تقسيم الواردات حسب الصنف من فترة لأخرى، فأحيانا تظهر أصناف جديدة وأحيانا تختفي بعض الأصناف، ويمكن توضيح تقسيم الواردات حسب صنف السلع للفترة 1991-2004 في الشكل الموالي:

[1] إحصائيات منشورة على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على الرابط http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur تم تصفحه بتاريخ 2020/06/17.

الشكل4-30: الواردات حسب صنف السلع للفترة 1991-2004:

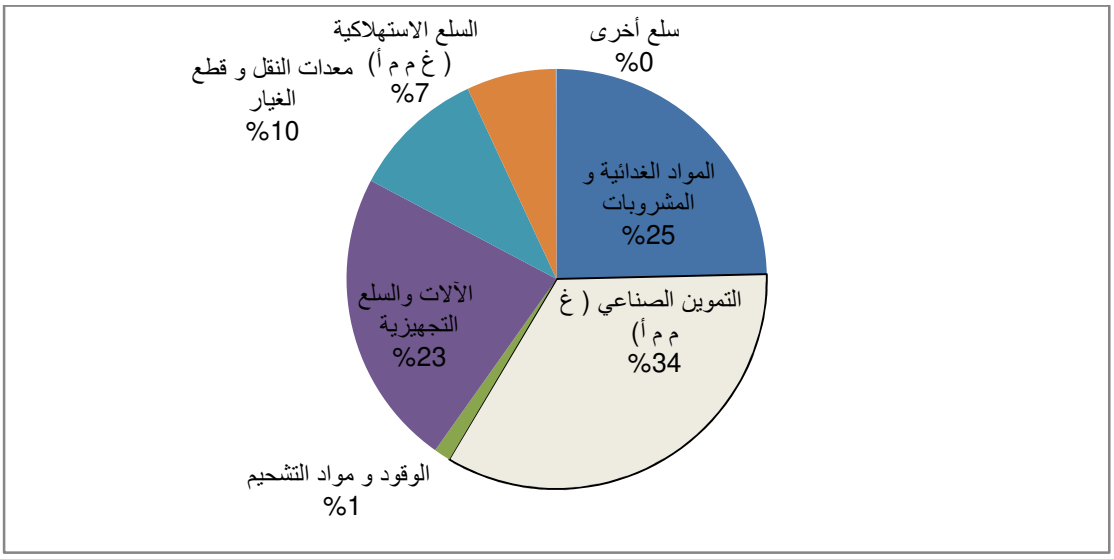

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

حازت الواردات الموجهة للتموين الصناعي أكبر نسبة من مجمل الواردات للفترة 1991-2004 ب34%، لتليها كل من المواد الغذائية والمشروبات وواردات الآلات والسلع التجهيزية ب25% و 23% على التوالي.

الشكل 4-31: الواردات الجزائرية بالأسعار الجارية حسب الصنف للفترة 2005-2015 (مليون دج)

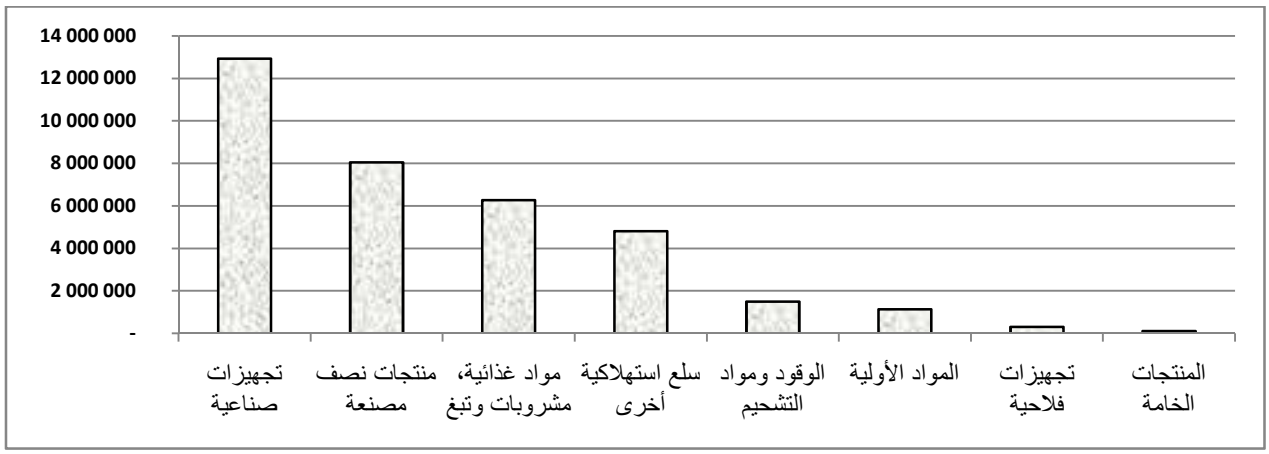

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

بلغت قيمة واردات التجهيزات الصناعية للفترة 2005-2015 ما يقارب 13 ألف مليار دج لتحتل المرتبة الأولى بين الأصناف بنسبة 36.9% من مجمل الواردات لهذه الفترة، أما السلع الاستهلاكية التي تضم كل من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ وسلع استهلاكية أخرى فنسبتها مجملة بلغت حوالي 31.5%، لتأتي في المرتبة الثالثة المنتجات نصف مصنعة بنسبة 22%، أما واردات التجهيزات الفلاحية المستوردة فتبقى ضعيفة جدا بحوالي 0.9% رغم أهمية هذا القطاع وضرورة تطويره للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع.

الجدول 4-16 الواردات الجزائرية حسب الصنف للفترة 2016-2018 (مليون دولار)

	2016	2017	2018	المجموع	النسبة %
سلع غذائية	8 223	8 438	8 573	25 234	18,11
سلع وسيطية	14 613	14 504	13 872	42 989	30,85
التجهيزات	15 915	14 606	13 996	44 517	31,95
سلع استهلاكية	8 338	8 511	9 756	26 605	19,09
مجموع الواردات	**47 089**	**46 059**	**46 197**	**139 345**	**100,00**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة المالية.

احتلت واردات التجهيزات المركز الأول من حيث القيمة، حيث قدرت القيمة الإجمالية لها للفترة 2016-2018 ب 44.5 مليار دولار، وهو ما يمثل 31.95% من إجمالي الواردات لهذه الفترة، ثم تليها واردات السلع الوسيطية بنسبة قريبة من الأولى قدرت ب 30.85% من مجمل الواردات للسنوات الثلاثة.

الشيء الملاحظ أيضا من خلال الجدول أن قيمة واردات التجهيزات وواردات السلع الوسيطية عرفت انخفاضا خلال هذه الفترة من سنة لأخرى، حيث قدر هذا الانخفاض ب -12.06% و-5.07% على الترتيب بين سنتي 2016 و2018، أما واردات السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية فقد عرفت قيمها ارتفاعا بين هاتين السنتين ب 4.26% و 17.01% على الترتيب.

3- الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية للفترة 1991-2018: شكلت الدول الأوروبية أهم زبائن الجزائر بالإضافة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية(و.م.أ) وتركيا، كما يوضح الجدول التالي.

الجدول4-17: أهم عشر زبائن للجزائر خلال الفترة 1991-2011 (الوحدة : مليون دج)

الفترة 1991-1996			الفترة 1997-2002			الفترة 2003-2006			الفترة 2007-2011		
البلدان	القيمة	%	البلدان	القيمة	%	البلدان	القيمة	%	البلدان	القيمة	%
ايطاليا	486183	21,3	**ايطاليا**	1437134	20,9	**الو.م.أ**	2766436	23,8	**الو.م.أ**	5407454	24,2
الو.م.أ	361660	15,8	**الو.م.أ**	1016578	14,8	**ايطاليا**	1976183	17,0	**ايطاليا**	3210252	14,4
فرنسا	346641	15,2	**فرنسا**	987310	14,4	**اسبانيا**	1305671	11,2	**اسبانيا**	2333003	10,4
اسبانيا	164690	7,2	**اسبانيا**	747300	10,9	**فرنسا**	1194142	10,3	**فرنسا**	1788856	8,0
بلجيكا	107883	4,7	**البرازيل**	408531	6,0	**هولندا**	736030	6,3	**هولندا**	1630633	7,3
البرازيل	79969	3,5	**تركيا**	374086	5,5	**كندا**	679748	5,8	**كندا**	1404910	6,3
ألمانيا	76753	3,4	**كندا**	262663	3,8	**البرازيل**	576737	5,0	**تركيا**	870976	3,9
تركيا	58842	2,6	**بلجيكا**	204657	3,0	**تركيا**	445303	3,8	**البرازيل**	823178	3,7
بريطانيا	52809	2,3	**بريطانيا**	147793	2,2	**بلجيكا**	373665	3,2	**بلجيكا**	600794	2,7
كندا	49344	2,2	**ألمانيا**	145882	2,1	**البرتغال**	341076	2,9	**بريطانيا**	643815	2,9
المجموع	1784774	78,1	**المجموع**	5731933	83,6	**المجموع**	10394991	89,3	**المجموع**	18713871	83.7

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات د.و.إ

تشكل الصادرات نحو هذه الدول العشرة كما يوضح الجدول أكثر من 80% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وأهم الدول الأوروبية التي تصدر إليها الجزائر منتجاتها هي على الترتيب: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا وهولندا أما عن باقي دول العالم فتأتي في الطليعة الو.م.أ ثم البرازيل وكندا.

الشكل 4-32: تطور نسب الصادرات نحو أهم أربع زبائن للفترة 1991-2011

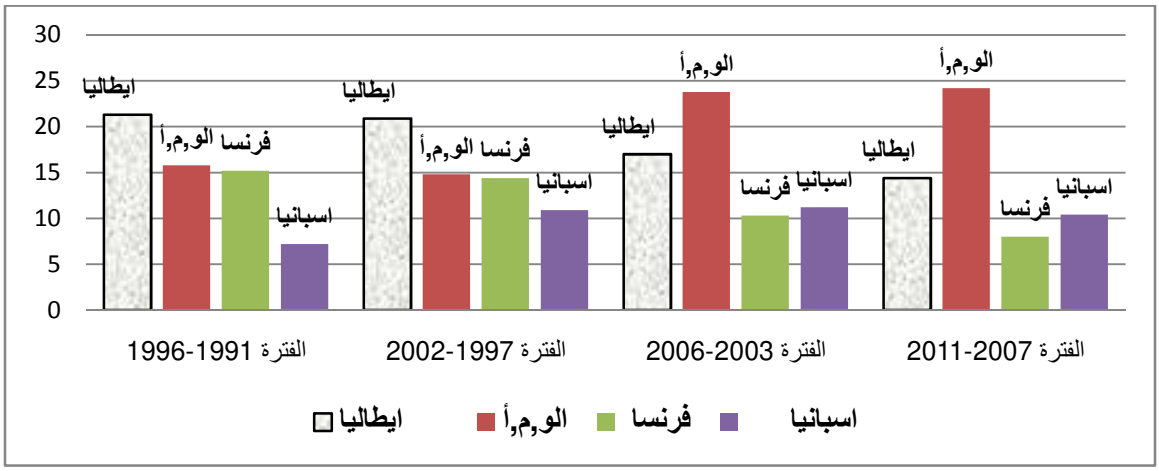

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الو.م.أ جاءت في المرتبة الأولى من حيث وجهة الصادرات الجزائرية في المرحلتين الأخيرتين بعدما كانت في المرتبة الثانية، حيث انتقلت نسبة الصادرات إليها من 15.8 إلى 24.2% عكس إيطاليا وفرنسا اللتان عرفتا انخفاضا في نسبة الصادرات إليهما من 21.3 إلى 14.4% ومن 15.2 إلى 8% على الترتيب.أما إسبانيا فقد عرفت استقرارا نسبيا في نسبة الصادرات إليها.

الشكل 4-33: تقسيم صادرات سنتي 2017 و 2018 حسب المناطق الجغرافية:

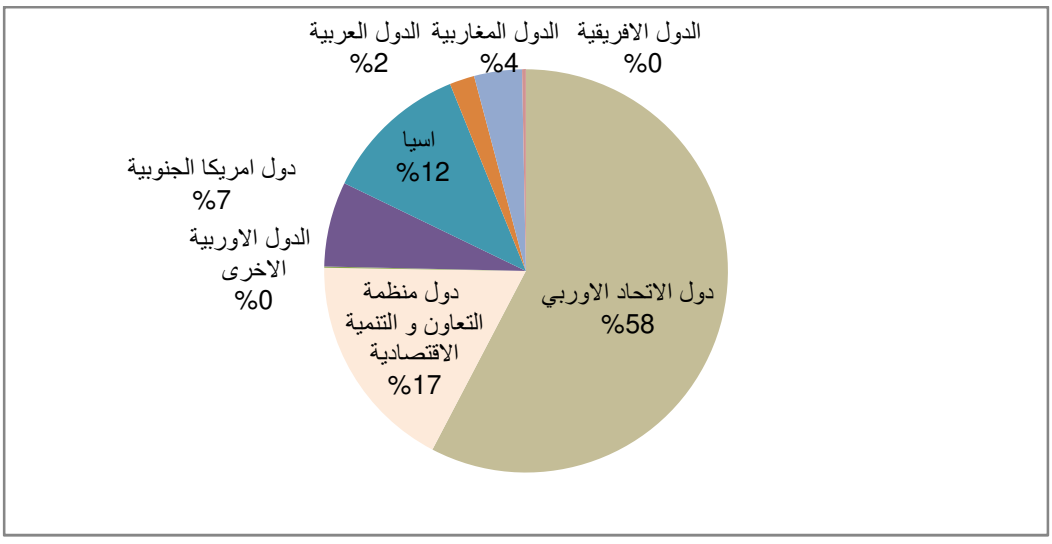

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة المالية وباستخدام برنامج Ecxel

هيمنت الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي على مجمل الصادرات الجزائرية لسنتي 2017 و2018 بنسبة 58%، وقد سجلت الصادرات نحو هذه البلدان ارتفاعا بقيمة 3.27 مليار دولار أمريكي بين السنتين المذكورتين، أي ما يعادل 16.03%، كما أن زبوننا الرئيسي ضمن هذه المنطقة الاقتصادية هو إيطاليا التي تمتص أكثر من 13.26% من مبيعاتنا إلى الخارج، تليها إسبانيا بـ 10.83% ثم فرنسا بـ.10.02% .

وعرفت نسبة الصادرات إلى البلدان العربية والمغاربية تحسنا طفيفا، إذ بلغت نسبتها 5.83% من صادرات هاتين السنتين بعدما كانت تقدر مثلا في الفترة 1970-1990 بنحو 1.24% فقط.

4-الصادرات الجزائرية حسب الصنف للفترة 1991-2018: حازت صادرات الجزائر من المحروقات أثناء الفترة 1991-2004 على حصة الأسد بنسبة 96.5%، والباقي يمثل الصادرات خارج المحروقات، التي تضم عدة منتجات كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل4-34: حصة المنتجات المصدرة خارج المحروقات للفترة 1991-2004

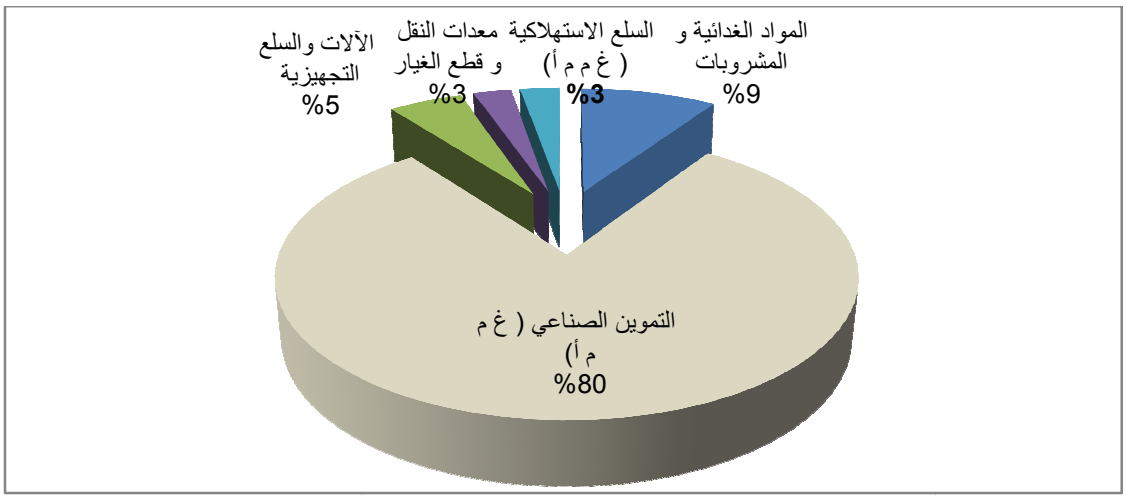

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات د.و.إ وباستخدام برنامج Ecxel

تمثل صادرات التموين الصناعي 80% من الصادرات خارج المحروقات للفترة 1991-2004 بقيمة إجمالية بلغت 374.5 مليار دج، ثم تليها صادرات المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 9% وبقيمة قدرت ب 43.6 مليار دج.

الجدول4-18: تطور نسب الصادرات حسب الصنف من مجمل الصادرات الجزائرية للفترة(2005-2015)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مواد غذائية، مشروبات	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,5	0,5	0,4	0,6	0,5	0,7
الوقود ومواد التشحيم	98,1	97,9	97,8	97,5	97,7	97,4	97,2	97,2	96,9	95,8	94,4
المواد الأولية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المنتجات الخامة	0,0	0,0	0,0	0,4	0,4	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3
منتجات نصف مصنعة	1,4	1,4	1,6	1,8	1,5	1,8	2,0	2,1	2,2	3,5	3,4
تجهيزات فلاحية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
تجهيزات صناعية	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1
سلع استهلاكية أخرى	0,0	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات د.و.إ

عرفت نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات انخفاضا طفيفا خلال الفترة 2005-2015، فبعدما كانت تفوق 98% عام 2005 أصبحت تمثل 97.2 % عام 2011 لتصل حدود 94.4% عام 2015، وبالمقابل ارتفعت نسبة صادرات المنتجات النصف مصنعة بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 1.4% عام 2005 إلى 2% عام 2011 لتصل إلى 4.5% عام 2015، وكذلك ارتفعت نسبة صادرات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ من 0.1% إلى 0.7% بين 2005 و 2015 على الترتيب، لكن تبقى هذه النسب بعيدا جدا عما يمكن تحقيقه في هذا المجال نظرا للإمكانات الفلاحية الهائلة التي تملكها الجزائر من أراضي شاسعة ومناخ مناسب وتنوع بيئي يسمح بإنتاج العديد من أنواع الأطعمة والمواد الغذائية.

الجدول4-19 صادرات الجزائر للفترة 2016-2018 (مليون دولار)

	2 016	2 017	2 018	المجموع	%النسبة
صادرات المحروقات	28 221	33 261	38 338	99 820	93,83
الصادرات خارج المحروقات	1 805	1 930	2 830	6 565	6,17
مجموع الصادرات	**30 026**	**35 191**	**41 168**	**106 385**	**100,00**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة المالية.

نلاحظ من خلال الجدول 4-19 أن نسبة صادرات المحروقات لإجمالي الصادرات الجزائرية واصلت الانخفاض خلال الفترة 2016-2018 إذ قدرت بـ 93.83% ، وهذا ما يعزز نية الحكومة للتوجه نحو تنويع الصادرات وتخليص الاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات.

أما الصادرات خارج المحروقات فتبقى نسبتها ضعيفة جدا، وأهمها صادرات المواد نصف المصنعة التي بلغت نسبها 4.01% و5.37%، وصادرات المواد الغذائية بنسب وصلت 0.99% و 0.89% من إجمالي

الصادرات لسنتي 2017 و2018 على التوالي، أما باقي الأصناف مثل المواد الأولية، التجهيزات الصناعية والمواد الاستهلاكية فنسبها مجتمعة لم تتعدى 0.5% من صادرات هاتين السنتين[1].

خلاصة الفصل:

عرفت الجزائر في بداية السبعينات من القرن الماضي إطلاق أولى البرامج الرباعية التي ركزت على التصنيع وتحقيق التوازن الاجتماعي بين سكان الأرياف وسكان المدن، وكانت تهدف إلى الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية للبلد بالدرجة الأولى، وقد حققت هذه المخططات والبرامج نتائج لا بأس بها، إذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي خلال العشرية 3.82% وانخفضت معدلات البطالة من 22% سنة 1970 إلى 16.3% سنة 1979، بينما بلغ متوسط معدل التضخم السنوي 7.45% خلال نفس الفترة. استمر الوضع على نفس الوتيرة تقريبا في بداية الثمانينات، إذ واصل معدل البطالة في الانخفاض ليصل حدود 13.5% سنة 1985.

بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 وتراجع إيرادات الخزينة العمومية-كون الجباية البترولية تمثل تقريبا نصفها كما رأينا- اضطرت الدولة للتخلي عن سياسة التوسع في الإنفاق الاستثماري والتهيؤ لدخول اقتصاد السوق والتوجه نحو الخصخصة للتخفيف من أعبائها، الشيء الذي كان له الأثر المباشر على معدلات التضخم والتشغيل، خاصة وأن هذا الوضع تزامن مع الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد في التسعينيات من القرن الماضي، حيث سجلت مستويات قياسية للتضخم السنوي فاقت 30% ، وارتفعت معدلات البطالة بشكل مقلق مما استدعى اتخاذ بعض التدابير واستحداث بعض الآليات الإستعجالية للحد من هذه الظاهرة، أما متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي فقد سجل قيمة سالبة قدرت بـ -0.45% خلال هذه العشرية.

بعد التحسن التدريجي للوضع الأمني في مطلع القرن الواحد والعشرين وارتفاع أسعار البترول من جديد وانتعاش الخزينة العمومية، رجعت الجزائر من جديد إلى سياسة التوسع في الإنفاق الاستثماري بإطلاق البرامج الخماسية الضخمة التي تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وكذا برنامج تعزيز النمو الاقتصادي (2010-2014)، الشيء الذي سمح بخلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها التي قدرت بـ 9.8% سنة 2013، كما أن معدلات التضخم تراجعت بشكل ملحوظ ليصل متوسط معدل التضخم السنوي إلى حدود 3.19% في العشرية 2000-2009 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، أما متوسط معدل

[1] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم45، مارس 2019، ص28.

النمو الاقتصادي السنوي فقد قدر ب2.4% لنفس العشرية، بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في القيمة الاسمية للصادرات.

لكن المؤشرات عادت للتطور نحو الأسوأ بمجرد انخفاض أسعار البترول من جديد بحلول عام 2015، إذ انخفض حجم الانفاق الحكومي بـ -10.4%و-5.5% سنتي 2016 و2017 بسبب تراجع الإيرادات، و سجل الميزان التجاري عجزا معتبرا في السنتين المذكورتين قدر على التوالي بـ 1867 مليار دج و 1206 مليار دج، كما تم تسجيل معدلات سالبة للنمو الاقتصادي بـ-0.75% و-0.62% سنتي 2017و 2018، وارتفعت معدلات البطالة أيضا إلى 12% و 11.88% خلال هاتين السنتين بعدما كانت تقدر بـ10.2% سنة 2016.

خلاصة القول أن الاقتصاد الجزائري في خطر كبير، لاعتماده على قطاع المحروقات الذي يعتبر طاقة غير متجددة قابلة للنفاذ، ضف إلى ذلك أن الجزائر لا تتحكم لا في حجم الطلب عليه ولا في أسعاره التي تتحدد من قبل قوى خارجية، هذه المحروقات التي تشكل تقريبا نصف إيرادات الخزينة، وتمثل أكثر من 40% من الناتج الداخلي الخام ونحو 94% من الصادرات الجزائرية، فعلى الحكومة الجزائرية الإسراع في القيام بالإجراءات اللازمة و أخذ التدابير الضرورية للتخلص من التبعية لهذا القطاع في أقرب الآجال الممكنة.

الفصل الخامس: دراسة قياسية تحليلية للعلاقة بين الإنفاق العام ومؤشرات الأداء الاقتصادي

تمهيد..... **158**

المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة..... **159**

المطلب الأول: أنواع السلاسل الزمنية و اختبارات جذر الوحدة..... 159

المطلب الثاني: نموذج شعاع الانحدار ذات الفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed lag model ARDL)..... 166

المطلب الثالث: السببية بين المتغيرات الاقتصادية..... 170

المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة..... **173**

المطلب الأول: متغيرات الدراسة مع بعض الإحصائيات الوصفية..... 173

المطلب الثاني: نتائج اختبارات جذر الوحدة على متغيرات الدراسة..... 177

المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين النفقات العامة وأهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر..... **180**

المطلب الأول: تقدير أثر المؤشرات الاقتصادية على النفقات العامة الكلية بالأسعار الثابتة. 180

المطلب الثاني: تقدير أثر المؤشرات الاقتصادية على نفقات التسيير ونفقات التجهيز 186

المطلب الثالث: تقدير أثر النفقات العامة الحقيقية بصنفيها على المؤشرات الاقتصادية..... 192

المبحث الرابع: العلاقة السببية في الأجل الطويل بين النفقات العامة بصنفيها والمؤشرات الاقتصادية **203**

المطلب الأول: السببية في الأجل الطويل بين النفقات العامة الكلية والمؤشرات الاقتصادية. 203

المطلب الثاني: السببية في الأجل الطويل بين نفقات التجهيز والمؤشرات الاقتصادية..... 207

المطلب الثالث: السببية في الأجل الطويل بين نفقات التسيير والمؤشرات الاقتصادية..... 208

خلاصة الفصل..... **210**

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل التطبيقي الإجابة على الإشكال الرئيسي للدراسة المتمثل في تحديد العلاقات التي تربط النفقات العامة الحقيقية وبعض أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، وقد اخترنا من هذه المؤشرات التي تعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي في الجزائر كل من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم بالإضافة لمعدل تغطية الواردات الذي يعتبر مؤشرا جيدا للتجارة الخارجية، وذلك لأهمية هذه المؤشرات التي تسعى معظم الدول من خلال سياساتها الاقتصادية إلى التحكم فيها وتحسينها، بحيث أن أي اختلال في أحد هذه المؤشرات يعبر عن اختلال جانب من جوانب الأداء الاقتصادي، وسنعتمد في هذه الدراسة على الطرق القياسية والإحصائية من خلال تطبيق منهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية المبني على استخدام نماذج ديناميكية قادرة على تحديد العلاقات القصيرة والطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وكذا من خلال دراسة العلاقات السببية قصيرة وطويلة الأجل وتحديد اتجاهها، مستغلين في ذلك معطيات هيئات رسمية وطنية كالديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية وبنك الجزائر، وهيئات دولية كالبنك العالمي، للفترة الممتدة من 1970 إلى 2018.

ومن أجل بلوغ الهدف المنشود ووفقا لما يقتضيه منهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، أين سنستعرض في أولها أهم النقاط الخاصة بالجانب النظري للأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة، بعدها سنقوم في المبحث الثاني بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة وهي خطوة أولى أساسية في الدراسات القياسية الحديثة، أما المبحث الثالث فقد خصص لتقدير العلاقة بين النفقات العامة الحقيقية بصنفيها وبين مؤشرات الأداء الاقتصادي، في حين تم تخصيص المبحث الرابع والأخير لدراسة السببية في الأجل الطويل بين هذه المتغيرات.

المبحث الأول: الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة:

سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية للطرق القياسية المستخدمة في هذه الدراسة، حيث سنتطرق في البداية إلى مشكل استقرارية السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة، ثم إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة، بالإضافة إلى اختبارات السببية قصيرة وطويلة الأجل.

المطلب الأول: أنواع السلاسل الزمنية و اختبارات جذر الوحدة:

سنقوم في هذا المطلب بتوضيح أسباب عدم استقرارية السلاسل الزمنية وبعض الاختبارات المستعملة للكشف عن تواجد جذر الوحدة من عدمه.

الفرع الأول: أنواع السلاسل الزمنية:

نستطيع تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل مستقرة عن طريق حساب الفروق من الدرجة الأولى إذا كانت السلسلة من نوع DS(Differency Stationnary) أو بحساب الفروق نسبة إلى الاتجاه العام (trend) في حالة السلسلة TS(Trend Stationnary)[1].

1-السلاسل الزمنية DS:

لتكن لدينا المتغيرة Y_t بحيث:

$$y_t = c + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t$$

نقول أن السلسلة Y_t مستقرة إذا كان : $I\rho I < 1$ أما إذا كان $\rho = 1$ فإن السلسلة غير مستقرة ولديها جذر وحدة، و هي متكاملة من الدرجة الأولى إذا كانت سلسلة الفروق من الدرجة الأولى Z_t مستقرة، حيث: $z_t = y_t - y_{t-1} = (1-L)y_t = c + \varepsilon_t$ ، حيث L هو معامل التأخير.

بصفة عامة نقول أن السلسلة Z_t متكاملة من الدرجة p ،إذا كان p هو عدد الفروق اللازمة لتحويلها إلى سلسلة مستقرة.

2-السلسلة TS:

لتكن لدينا السلسلة y_t: $y_t = c + bt + \varepsilon_t$

نقول أن السلسلة y_t غير مستقرة لأن متوسطها الحسابي مرتبط بالزمن t . $E(y_t) = c + bt$

لتحويل هذه السلسلة (y_t) إلى سلسلة مستقرة (S_t)نقوم بتقدير c و b بطرقة المربعات الصغرى، ثم نقوم بحساب: $S_t = y_t - \hat{c} - \hat{b}t$

[1] Isabelle Cadoret ;C.Benjamin ;F.Martin ; N.Herrard ;S. Tanguy, économetrie appliquée,édition Boeck Université, bruxelles, 2ème édition 2009.p337.

ملاحظة: فروق السلسلة Y_t نسبة إلى اتجاهها العام تكون مستقرة إذا كانت من نوع TS حيث تتميز هذه السلاسل الزمنية باتجاه عام محدد، وتكون غير مستقرة إذا كانت من نوع DS التي تتميز باتجاه عام عشوائي، و لمعرفة مميزات سلسلة زمنية نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة.

الفرع الثاني: بعض اختبارات جذر الوحدة:

سوف نتطرق إلى ثلاثة اختبارات مستعملة بكثرة لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1-اختبار جذر الوحدة ديكي فولر (Dickey-Fuller DF1979) : من بين أكثر الاختبارات شيوعا في اختبارات جذر الوحدة، نجد اختباري ديكي فولر DF و ديكي فولر المطورADF ، بحيث تكون الفرضية الصفرية في هذين الاختبارين هي وجود جذر الوحدة وعدم استقرار السلسة، وتحت هذه الفرضية الصفرية، فإن الإحصائية $t_c = (\hat{\rho} - 1)/\hat{\sigma}_{\hat{\rho}}$ لا تتبع توزيع ستيودانت (student)، ديكي و فولر (1979) ، وانطلاقا من محاكاة مونتي كارلو (monte carlo) ، قدما الجداول الإحصائية التي تمكن من قراءة القيم الحرجة لاختبار جذر الوحدة:

وافترض ديكي و فولر (1979) أن عملية توليد البيانات تتم عن طريق شعاع الانحدار الذاتي بتأخير واحد، وفي حالة وجود الاتجاه العام والثابت، تكون لدينا المعادلة العامة[1]:

$$y_t = c + bt + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t$$

أما في الحالة البسيطة أين يكون $c=b=0$ فيصبح لدينا:

$$y_t = \rho y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بطرح y_{t-1} من الجهتين نحصل على:

$$y_t - y_{t-1} = \rho y_{t-1} - y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\Delta y_t = (\rho - 1) y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبالتالي فإن اختبار $\rho = 1$ هو نفسه اختبار$\gamma = 0$.

إن اختبار ديكي فولر لا يمكننا فقط من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، و لكن يمكننا أيضا من معرفة سبب عدم استقرارية السلسلة بتحديد نوع الاتجاه العام (محدد TS أو عشوائيDS)

يأخذ اختبار DF الصيغة التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 1 & \text{(السلسلة غير مستقرة)} \\ H_1: |\rho| < 1 & \text{(السلسلة مستقرة)} \end{cases}$$

[1] John D, Levendis, times series econometrics, learning throuth replication, USA, 2018.p142.

في حالة قبول الفرضية الصفرية في أحد النماذج الثلاثة التالية فإن السلسلة تعد غير مستقرة:

$$y_t = c + bt + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots 1$$
$$y_t = c + \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 2$$
$$y_t = \rho y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots 3$$

في النموذج الأول وفي حالة قبول الفرضية $H_1: |\rho| < 1$ و إذا كان $b \neq 0$ فإن السلسلة y_t من نوع TS[1].

2-اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller : يفترض اختبار DF أن الاخطاء غير مرتبطة بشكل تسلسلي وهي شوشرة بيضاء، لكن هذا قد لا يكون افتراض معقول، ففي الواقع وفي معظم الأحيان هناك الكثير من الترابط الذاتي في الاخطاء، ولحساب هذه الترابطات، قدما سعيد وديكي (1984) اختباريكي فولر المطور ADF الذي يضيف مصطلح الفروق المتأخرة إلى تقدير DF. حيث يطبق اختبار ADF على السلاسل التي تتميز بشعاع انحدار ذاتي (Autorégressive) بعدد تأخيرات $P>1$، AR(p) [2].

فإذا كان لدينا شعاع انحدار ذاتي بتأخيرين AR(2) بدون اتجاه عام وبدون ثابت التالي:

$$y_t = \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \varepsilon_t$$

وبإضافة وطرح $\beta_2 y_{t-1}$ من الجهة اليمنى، نحصل على:

$$y_t = \beta_1 y_{t-1} + (\beta_2 y_{t-1} - \beta_2 y_{t-1}) + \beta_2 y_{t-2} + \varepsilon_t$$
$$y_t = (\beta_1 + \beta_2) y_{t-1} - \beta_2 (y_{t-1} - y_{t-2}) + \varepsilon_t$$
$$y_t = (\beta_1 + \beta_2) y_{t-1} - \beta_2 \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

نقوم بطرح y_{t-1} من الجهتين فنجد : $y_t - y_{t-1} = (\beta_1 + \beta_2 - 1) y_{t-1} - \beta_2 \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \emptyset \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: $\gamma = (\beta_1 + \beta_2 - 1)$ و $\emptyset = -\beta_2$

ومنه الفرضية الصفرية لاختبار جذر الوحدة هي $H_0: \gamma = 0$ أي : $\beta_1 + \beta_2 = 1$

أما في حالة AR(3) فيكون لدينا:

$$\Delta y_t = (\beta_1 + \beta_2 + \beta_3 - 1) y_{t-1} - \beta_2 \Delta y_{t-1} - \beta_3 \Delta y_{t-2} + \varepsilon_t$$

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{2} \emptyset_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t$$

وفي الحالة العامة AR(P) بدون اتجاه عام وبدون الحد الثابت:

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{P-1} \emptyset_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث: $\gamma = (\beta_1 + \beta_2 + \beta_3 \dots + \beta_P - 1)$

[1] Regis Bourbonnais, économétrie, Dunod paris, 6ème édition 2005,p 231.
[2] John D, Levendis, op.cit, p151.

ويتم تحديد عدد التأخيرات بالاعتماد على مجموعة من المعايير، أهمها معياري أكاييك (Akaike Information Criterion AIC) و شوارز (Schwarz Criterion SC)، من بين النماذج التي تحوي تأخيرات مضافة تدريجيا[1]، حيث:

$$AIC = L_n\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{2P}{n} \quad , \quad SC = L_n\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{p\,L_n\,n}{n}$$

SCR_P: يمثل مربعات البواقي للنموذج الذي يحوي عدد تأخيرات p. و n يمثل حجم العينة.

بعد اختيار عدد التأخيرات p يتم اختبار النماذج الثلاثة التالية:

$$\Delta y_t = c + bt + \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \phi_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots 4$$

$$\Delta y_t = c + \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \phi_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots 5$$

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \phi_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots 6$$

نقوم باختبار الفرضية الصفرية لوجود جذر الوحدة بمقارنة إحصائية ستيودنت (t_γ) مع القيم المجدولة لهذه الإحصائية التي تم تحديدها من طرف MacKinnon في 1996 والتي أطلق عليها إسم ADF، وتكون الفرضية الصفرية (السلسلة غير مستقرة $H_0: \gamma = 0$) مرفوضة عند مستوى معنوية معين (1% أو 5% مثلا) إذا كانت القيمة المحسوبة للاحصائية t_γ أقل من القيمة الحرجة المجدولة من طرف MacKinnon 1996. ($t_{cal} < ADF_\alpha$)، يمكن توضيح الخطوات المتبعة لإجراء اختبار جذر الوحدة من خلال الشكل التالي.

[1] Isabelle Cadoret et autres, op.cit, p339.

الشكل5-1:إستراتيجية مبسطة لاختبارات جذر الوحدة

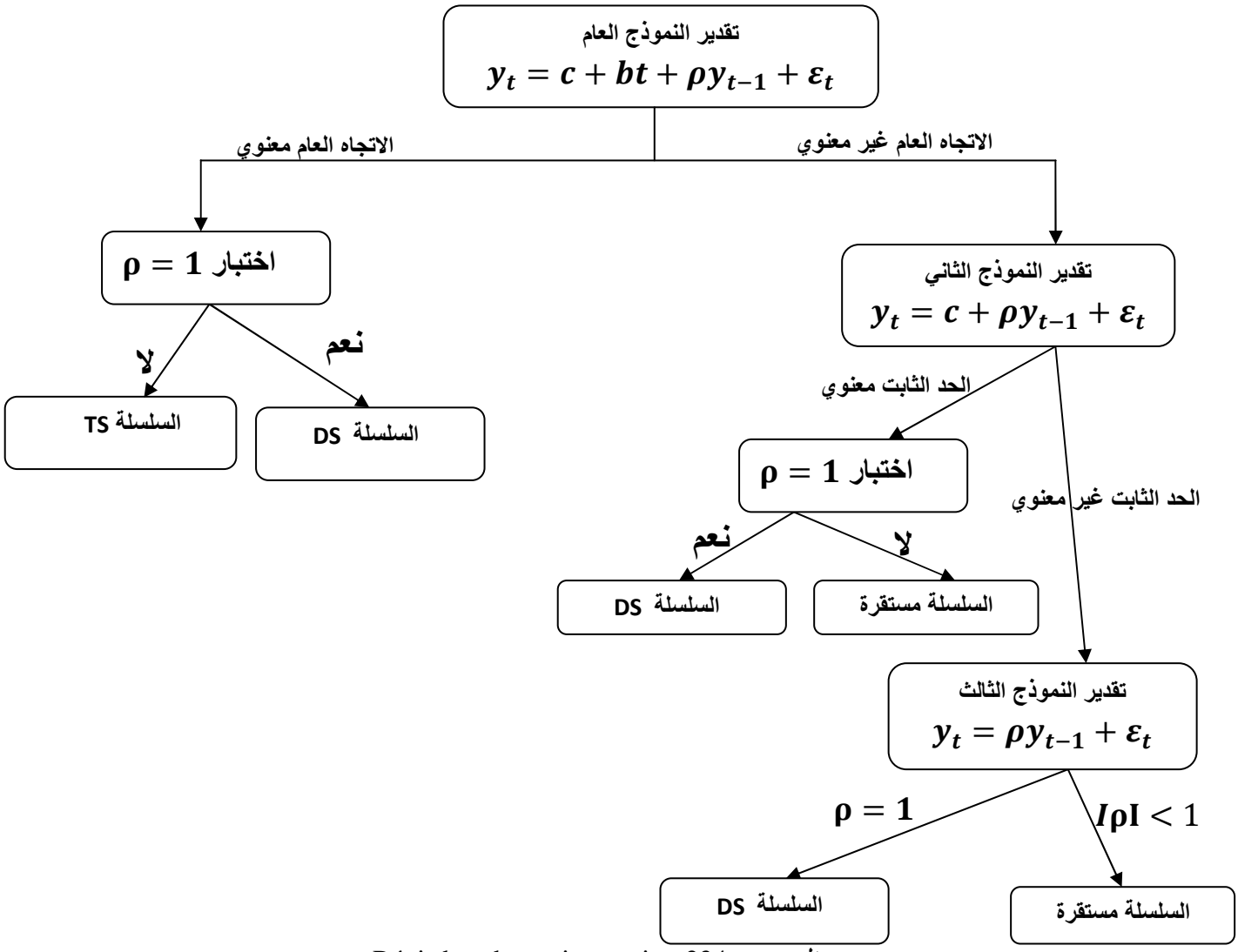

المصدر: Régis bourbonnais, op cit, p234.

يمكن الإشارة في هذا الصدد بأن قوة هذا الاختبار ضعيفة خاصة في السلاسل الزمنية المستقرة التي يكون فيها $\rho < 1$ لكن قريب من الواحد. فحسب التجربة التي قام بها مونتي كارلو Monte Carlo الذي قام بمحاكاة عدد كبير من السلاسل الزمنية المستقرة للمتغيرة $y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$ بحيث $|a_1| < 1$ واختبار استقرارية هذه السلاسل باستعمال اختبار ديكي فولر.

بإعادة محاكاة السلاسل الزمنية من أجل قيم مختلفة للمعلمة (a_1) جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول 5-1 نتائج محاكاة السلاسل الزمنية بقيم مختلفة لـ (a_1) :

a_1	10%	5%	1%
0.80	95.9	87.4	51.4
0.90	52.1	33.1	9.0
0.95	23.4	12.7	2.6
0.99	10.5	5.8	1.3

المصدر: Walter Anders, applied econométric time series, 4èm' edition, USA 2015, p236

من خلال الجدول يتضح بأنه من أجل (a_1 =0.80) فإن اختبار ديكي فولر كانت نتائجه جيدة، فعند مستوى معنوية 5% فإن احتمال رفض صحيح للفرضية الصفرية (السلسلة مستقرة) في محاكاة مونتي كارلو كان 87.4 % ، بينما عند قيمة المعلمة (a_1 =0.95) فإن احتمال رفض صحيح للفرضية الصفرية هو 12.7% فقط في مستوى المعنوية 5 % ولا يتعدى 2.6% في مستوى معنوية 1%. وبالتالي يتضح ضعف هذا الاختبار عند القيم القريبة للواحد للمعلمة (a_1).أي أن في الكثير من الأحيان نجد السلسلة غير مستقرة باستعمال هذا الاختبار بينما هي في الأصل مستقرة والجذر يكون قريب من الواحد وليس مساويا له.

3-اختبار KPSS » Kwiatkowski, Philips, Schmidt et Shin[1] »: يؤدي ضعف اختبار ADF كما رأينا إلى تطبيق اختبارات أخرى منها اختبار "KPSS"، الذي يأخذ كفرضية صفرية استقرار السلسلة، و يقترح مؤسسي هذا الاختبار (1992) تقدير النموذج التالي:

$$y_t = \mu_t + \beta.t + \varepsilon_t$$

حيث أن ε_t : يمثل مسار مستقر و μ_t يتبع مسار عشوائي.

μ_t : هو مسار عشوائي $(\mu_t = \mu_{t-1} + u_t)$ مع $u_t \to BB(0.\sigma_u^2)$.

ثم تختبر الفرضية:
$$\begin{cases} H_0 : \sigma_u^2 = 0 \\ H_1 : \sigma_u^2 \succ 0 \end{cases}$$

مع μ ثابت.

تحت الفرضية الصفرية تكون السلسلة y_t مستقرة بينما تكون غير مستقرة تحت الفرضية البديلة.

لإجراء هذا الاختبار نقوم بانحدار للسلسلة y_t على الثابت و الاتجاه العام من أجل حساب سلسلة البواقي (e_t) .

ثم نقوم بعد ذلك بإنشاء الإحصائية: $S_t = \sum_{t=1}^{n} e_t$ بحث $t = 1,.....,n$

نحسب بعدها الإحصائية " LM "حيث: $$LM = \frac{1}{\hat{S}^2} \sum_{t=1}^{n} S_t^2$$

[1] Cadoret.I et autres, Op.cit, P 341.

$\hat{S}^2$: تمثل مقدر تباين الأخطاء e_t .

S^2 : تمثل تباين الأجل الطويل للبواقي (e_t) *، و يعطى بالعلاقة التالية:

$$S^2 = \lim_{t\to\infty} \frac{E(S_T^2)}{n}$$

و هي تأخذ بعين الاعتبار كل الارتباطات الذاتية للبواقي.

نرفض الفرضية الصفرية لاستقرارية السلسلة عندما تكون الإحصائية "LM" لاختبار "KPSS" أكبر من قيمتها الحرجة التي تعطى بالجدول التالي:

الجدول 5-2: القيم الحرجة لاختبار "KPSS"

الاختبارات	%1	%5	%10
بوجود اتجاه عام	0.739	0.463	0.347
بدون اتجاه عام	0.216	0.146	0.119

المصدر:.Cadoret.I et autres, Op.cit, P 342

4-اختبار Phillips et Perron (1988) "PP": بنفس طريقة اختبارات ديكي فولر، اختبارات فيليبس فيرون تم حسابها بانحدار مساعد وهو نفس انحدار اختبار ديكي فولر، (p-1 = 0) ونميز أيضا بين ثلاث حالات لهذا الانحدار، بدون ثابت وبدون اتجاه عام، بحد ثابت لكن بدون اتجاه عام، بحد ثابت وباتجاه عام.

يقترح كل من Phillips و Perron سنة 1988 تصحيحًا غير باراميتري لإحصائيات Dickey et Fuller من أجل معالجة مشكل الارتباط الذاتي والتجانس للأخطاء (hétéroscédasticité) ويتم إجراءه في أربعة مراحل[1]:

1. تقدير النماذج الثلاثة التي رأيناها في اختبار ADF بطريقة المربعات الصغرى وحساب الإحصائيات المرفوقة، ويكون e_t الخطأ المقدر.
2. نقوم بتقدير التباين في الأجل القصير: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$
3. نقوم بتقدير معامل التصحيح s_t^2 (المسمى تباين الأجل الطويل):

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}$$

* تباين الأجل القصير يعطى بالعلاقة التالية: $s^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$

[1] Regis Bourbounnais, op.cit, p232.

لتقدير هذا التباين للأجل الطويل، من الضروري تحديد عدد التأخيرات l (troncature de Newey-West) المقدر بدلالة عدد المشاهدات $l \approx 4(\frac{n}{100})^{2/9}$.

4. تقدير إحصائية PP: $\text{PP: } t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$

بحيث: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (وهذا يكون مساويا للواحد في حالة e_t شوشرة بيضاء)

ويتم مقارنة إحصائية PP مع القيم الحرجة ل Mackinnon ونقوم برفض الفرضية الصفرية إذا كانت أقل منها $t^*_{\hat{\phi}_1} < t_T$ في مستوى معنوية معين (1%، 5 % مثلا).

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي Autoregressive AR، بينما اختبار PP قائم على افتراض اكثر عمومية وهو أن السلسلة متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated Moving Average ARIMA ولذا فإن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا[1].

المطلب الثاني: نموذج شعاع الانحدار ذات الفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed lag model ARDL):

يرى عدد من الباحثين (Granger 1981,1983,1986) و (Angel et Granger 1987) أن اللجوء إلى الفرق الأول لاستقرار السلسلة يؤدي إلى فقدانها لخصائصها في المدى الطويل، وبالتالي فإن النماذج التي تحوي هذه المتغيرات تصف العلاقات قصيرة الأجل فقط.

جاءت نماذج تصحيح الخطأ (Error correction model ECM) بعد ذلك للأخذ بعين الاعتبار العلاقات طويلة الأجل، حيث تفترض وجود علاقة طويلة الأجل (تكاملا مشتركا بين المتغيرات) محل الدراسة، وللكشف على التكامل المشترك بين متغيرين فقط متكاملين من نفس الدرجة I(d) * يتم اللجوء إلى اختبار (Angel et Granger 1987)، أما في حالة وجود عدة متغيرات، بشرط أن تكون متكاملة من نفس الدرجة، يتم اللجوء إلى اختبار (Johansen 1988, 1991, 96b) .

[1] أحمد سلامي، مرجع سابق، ص62.

* نقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة I(d) إذا كان (d) هو عدد الفروق اللازمة لتحويلها إلى سلسلة مستقرة.

وبالتالي لا يمكن استعمال هذين الاختبارين إضافة إلى الاختبارات التقليدية الأخرى (Stock et waston 1988, Johansen et Juseluis 1990) في حالة اختلاف درجة تكامل السلاسل الزمنية.

وهذا ما دفع (Pesaran et Shin 1995)، (Pesaran et Al 1996) و (Pesaran et Al 2001) لاقتراح طريقة لاختبار التكامل المشترك تتماشى وتتأقلم مع هذه الحالة، سمي باختبار الحدود (Bounds test to cointegration)، والذي يطبق ضمن نموذج شعاع الانحدار ذات الفجوات الزمنية الموزعة أو ذات فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)[1].

الفرع الأول: مميزات نموذج الـ ARDL :

لقد أصبحت هذه المنهجية (ARDL) شائعة الاستعمال في السنوات الأخيرة، لما لها من مميزات عن باقي الطرق التقليدية الأخرى، نذكر منها ما يلي:

- ✓لا يستلزم نموذج ARDL أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الرتبة I(0) أو I(1) ، بشرط أن لا تكون متغيرات I(2)، كما أن المتغير التابع يجب أن يكون I(1) [2].
- ✓يسمح هذا النموذج بتقدير العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في أن واحد، في معادلة واحدة، بدلا من معادلتين منفصلتين[3].
- ✓يتيح نموذج ARDL إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية (المستقلة) في النموذج بفترات إبطاء مختلفة.
- ✓يوفر اختبار الحدود في ARDL إحصائيات t صحيحة ومعاملات الأجل الطويل غير متحيزة، حتى مع وجود المتغير التابع بتأخيرات مع المتغيرات التفسيرية[4].
- ✓تتمتع طريقة Pesaran بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى للتكامل المشترك[5].

[1] Jonas Kibala Kuma,Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto :éléments de théorie et pratiques sur logiciels. Congo-Kinshasa.2018, p p2,3.

[2] Angeliki N. Menegaki, The ARDL Method in the Energy-Growth Nexus Field; Best Implementation Strategies, economies 2019,7, 105 Agricultural University of Athens, p2.

[3] أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين، منهجية ARDL (209-230)، ص214.

[4] Habib-ur-Rahman, Ahmad Ghazali, Ghulam Ali Bhatti, Safdar Ullah Khan, Role of Economic Growth, Financial development, Trade, Energy and FDI (*foreign direct investment)* in Environmental Kuznets Curve for Lithuania: Evidence from ARDL Bounds Testing Approach, Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, 2020, 31(1),p14.

[5] بدر الدين طالبي، إبراهيم برقوقي، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام ARDL خلال الفترة (1980-2014)، Revue des sciences commerciales, Ecole des Hautes Etudes Commerciales ،المجلد 15 العدد2، ص15.

ويأخذ هذا النموذج في شكله العام المكون من متغير تابع (Y) و عدد (K) من المتغيرات المستقلة (X1, X2, ….XK) ، الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = C + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots\dots\dots + B_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots\dots\dots + \sum_{i=0}^{q_K-1} \lambda_{K+1i} \Delta X_{Kt-i} + \mu_t \dots\dots (5-1)$$

إذ أن: Δ تمثل الفروق الأولى، C تمثل الحد الثابت، μ_t حد الخطأ العشوائي

($p, q_1, q_2, \dots q_{K-1}$) تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات ($Y, X_1, X_2 \dots X_k$) على الترتيب

وتمثل ($\lambda_{1i}, \lambda_{2i}, \lambda_{3i} \dots\dots, \lambda_{K+1i}$) معلمات العلاقة قصيرة الأجل.

بينما تمثل مقدرات المتغيرات في المستوى وبإبطاء واحد ($B_1, B_2, B3\dots., B_{K+1}$)، معلومات الأجل الطويل التي تشتق منها دالة التكامل المشترك طويلة الأجل، وتمثل (B_1) معلمة تصحيح الخطأ[1].

الفرع الثاني: خطوات منهجية الـ ARDL :

يمكن اختصار خطوات منهجية الـ ARDL فيما يلي:

1. تحديد درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة.
2. اختيار فترات الإبطاء المثلى للفروق التي لا تكون بالضرورة متساوية بين المتغيرات.
3. اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود (Bounds test to cointegration) : ويتم هذا الاختبار من خلال اختبار فيشر على المقدرات الممثلة للعلاقة طويلة الأجل في المستوى، وتكون الفرضية الصفرية للاختبار في المعادلة (5-1) كما يلي:

$H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = \dots\dots\dots B_{k+1} = 0$

لكن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية، ولهذا يتم مقارنة الإحصائية F_{sta} مع القيمتين الحرجتين، قيمة دنيا عند I(0) وقيمة عليا عند I(1) المقترحة من طرف Pesaran et Al 2001 [1].

[1] عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي، هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد، أدلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية السعودية، العدد 2020/123، ص180.

وهنا يمكن تقسيم نتائج اختبار الحدود إلى ثلاث (03) حالات[2]:

a. إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الحد الأعلى I(1) $<F_{sta}$: نرفض فرضية العدم H_0 وبالتالي هناك تكامل مشترك بين المتغيرات.
b. إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من الحد الأدنى I(0) $>F_{sta}$: فهنا لا يمكن رفض الفرضية H_0 وبالتالي علاقة التكامل المشترك غير موجودة بين المتغيرات.
c. إذا كانت القيمة المحسوبة تقع بين الحد الأدنى والحد الأعلى I(0) $< F_{sta}<$ I(1): ففي هذه الحالة نتائج اختبار الحدود غير محسومة.

4. تقدير معادلة الأجل الطويل في حالة وجود تكامل مشترك.
5. استخلاص نموذج الـ ARDL للأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ: ويكتب النموذج الذي يصف العلاقة قصيرة الأجل المستخلص من المعادلة (5-1) على الشكل:

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i}\Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i}\Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i}\Delta X_{2t-i} + \dots\dots\dots + \sum_{i=0}^{q_K-1} \lambda_{K+1i}\Delta X_{Kt-i} + \theta ECT_{t-1} + \mu_t \dots\dots (5-2)$$

حيث ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، و θ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل اختلال التوازن (disequilibrium) في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل[3].

6. اختبارات صلاحية النموذج المقدر: نذكر من هذه الاختبارات ما يلي:

- اختبار استقرارية النموذج: حيث يعد اختباري CUSUM (المجموع التراكمي للبواقي المعاودة) و CUSUM of Squares (المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة) من أهم الاختبارات في نموذج الـ ARDL ، لأنه يوضح أمرين مهمين وهما: الكشف عن وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل[4].

---

[1] حمريط محسن، حجاب عيسى، العلاقة بين النمو النقدي ونمو الناتج المحلي ومستويات التضخم في الجزائر من خلال مقاربة ARDL للفترة 1980-2016، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23/جوان 2018 (25-40)، صص 34-35

[2] Peng LI, Yaofu OUYANG, the dynamic impacts of financial development and human capital on co2 emission intensity in china: an ARDL approach, journal of economics and management, volume 20 Issue 5 939-957, 2019, p943.

[3] أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق، ص216.

[4] بدر الدين طالبي، إبراهيم برقوقي، مرجع سابق، ص23.

- اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي للأخطا(Lagrange Multiplier Test of Residual – Brush Goldfry-BG) : يختبر مدى الارتباط التسلسلي للأخطاء من خلال رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار[1].
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (Autoregressive Conditional Heteroscedasticity ARCH) :يوضح هذا الاختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ من خلال رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بثبات حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، ويمكن في هذا الصدد أيضا استعمال اختبار Brush Pagan-Goldfry .
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque Bera JB): يقوم باختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار برفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- اختبار مدى ملائمة النموذج من حيث الشكل الدالي (Ramsey Test RESET): يساعد هذا الاختبار

في التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج القياسي من حيث الشكل الدالي، من خلال رفض أو تأكيد فرضية العدم القائلة أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي وعدم التحديد.

المطلب الثالث: السببية بين المتغيرات الاقتصادية:

تعد دراسة السببية ذات أهمية بالغة لفهم وتفسير الظواهر الإقتصادية و من أجل تسطير السياسات الاقتصادية المناسبة و الصحيحة، كما أن اتجاه العلاقة السببية يسمح بوضع العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم السببية عند جرانجر (Granger 1969) :

اعتبر جرانجر Granger أن الأحداث السابقة يمكن أن تتسبب في الأحداث الحالية، بينما الأحداث المستقبلية لا يمكنها ذلك، فإذا كانت الظاهرة B وقعت بعد الظاهرة A فإنه لا يمكن للظاهرة B أن تكون سبب للظاهرة A.[2]

نقول أنه هناك علاقة سببية من X_t نحو Y_t ، إذا كانت نتائج التنبؤ بقيم Y_t المبنية على معرفة ماضي المتغيرتين X_t و Y_t أحسن من نتائج التنبؤ المبنية على معرفة ماضي المتغيرة Y_t فقط[3].

[1] لعصامي أمنة، تأثير المتغيرات النقدية على مؤشرات بورصة عمان للفترة 2000-2019، دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج ARDL ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، المجلد19 العدد01 ديسمبر 2019 ص(317-334)، ص326.

2 Damodar N, Gujarati, économétrie, traduction de la 4ème édition par Berbard Bernier, Boeck Université Bruxelles 2004,p691

[3] ندوى خزعل رشاد، إستخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية رقم 19، 2011م، جامعة الموصل،ص 270.

فإذا كان لدينا شعاع الانحدار الذاتي VAR(p) التالي:

$$\begin{bmatrix} Y_t \\ X_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{t-1} \\ X_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{t-2} \\ X_{t-2} \end{bmatrix} + \cdots \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{t-p} \\ X_{t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix} \dots . (5-3)$$

حيث X_t و Y_t سلسلتين مستقرتين، و p عدد التأخيرات المثلى التي يتم تحديدها بالاعتماد على معياري أكاييك وشوارز، في هذه الحالة يكون الاختبار كالأتي:

- ليس هناك علاقة سببية من X_t نحو Y_t إذا تم قبول الفرضية الصفرية H_0 التالية:
- $H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0,$ أو $(\sum_{i=1}^{p} b_i^1 = 0)$
- ليس هناك علاقة سببية من Y_t نحو X_t إذا تم قبول الفرضية الصفرية H_0 التالية:
- $H_0: a_1^1 = a_2^1 = \cdots = a_p^1 = 0$ أو $(\sum_{i=1}^{p} a_i^1 = 0)$

إذا تم رفض الفرضيتين السابقتين ففي هذه الحالة تكون هناك سببية في الاتجاهين ويكون هناك أثر مشترك بين السلسلتين X_t و Y_t.

وتم تعميم اختبار السببية من قبل سيمس (Sims1980)، الذي كان له اختلاف طفيف مع Granger فيما يخص علاقة السببية حيث اعتبر أن المستقبل يمكن له أن يؤثر في الحاضر[1].

ويتم إجراء اختبار السببية عبر المراحل التالية[2]:

- أولا:نقوم بتقدير العلاقة : $y_t = \sum_{j=1}^{p} b_j Y_{t-j}$ و نحتفظ بمجموع مربع البواقي RSS_R
- ثانيا:نقوم بتقدير العلاقة : $Y_t = \sum_{i=1}^{p} \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} b_j Y_{t-j}$ و نحتفظ ب RSS_{UR}
- ثالثا:نقوم باختبار الفرضية عن طريق إحصائية فيشر التالية:

$$F_C = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/p}{RSS_{UR}/(n-k)}$$

حيث:

p : تمثل عدد التأخيرات للمتغيرة X_t .

k : عدد المعلمات المقدرة في المرحلة 2.

n : عدد المشاهدات.

إذا وجدنا $F_C > F_{(p,n-k)}$ أي (Prb<0.05) نرفض الفرضية H_0 و منه هناك علاقة سببية من X_t نحو Y_t عند مستوى 5%، أما إذا وجدنا $F_C < F_{(p,n-k)}$ أي (Prb>0.05) فهنا نقبل الفرضية H_0 بمعنى عدم وجود علاقة سببية من X_t نحو Y_t.

[1] Régis bourbonnais, op.cit, p272.

[2] علاوة لعلالي، اختبار Granger للسببية: ما هو اتجاه العلاقة بين النقد والدخل؟ مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد16-2007م ، ص73.

من الضروري أن نشير هنا إلى الملاحظات التالية بشأن القيام بهذا الاختبار:

- يفترض أن السلاسل الزمنية تكون مستقرة.
- تحقق فرضية الحد العشوائي

لتحديد عدد التأخيرات p الذي له تأثير مباشر على اتجاه العلاقة، يجب الاعتماد على معايير إحصائية معينة، مثل معياري أكاييك (AIC) و شوارز (SC)[1] .

الفرع الثاني: اختبار السببية لـ Toda and Yamamoto (T.Y 1995) أو اختبار سببية جرانجر المطورة للأجل الطويل :

يقترح (T.Y) طريقة تسمح من إيجاد السببية مع تفادي العيوب التي وجهت إلى اختبار جرانجر المتمثلة في إلزامية تحويل السلاسل غير المستقرة إلى سلاسل مستقرة من أجل القيام باختبار السببية، حيث اختبار السببية في السلاسل ذات الحجم الصغير غير خالية من التحيز[2].

ويرى الكثير من الباحثين Granger (1981، 1983، 1986) و (1987 Angel et Granger) أن اللجوء إلى الفرق الأول لاستقرار السلسلة، يؤدي إلى فقدان السلسلة لخصائصها في الأجل الطويل، وبالتالي النماذج المستخدمة لها تصف العلاقات قصيرة الأجل فقط.

وبالتالي فإن اختبار السببية لـ T.Y يستعمل السلاسل الزمنية محل الدراسة في المستوى، و يمر إجراء هذا الاختبار عبر المراحل التالية[3]:

1) تحديد أكبر درجة تكامل (d_{max}) للسلاسل الزمنية محل الدراسة باستخدام اختبارات جذر الوحدة.
2) تحديد درجة تأخير VAR(P) في المستوى للسلاسل محل الدراسة، وليس على السلاسل المستقرة كما هو الحال في سببية جرانجر، ويتم تحديد التأخير p عن طريق معايير AIC , SC, HQ.
3) تقدير نموذج ($VAR(P+d_{max})$.

[1] Régis bourbonnais, op cite, p271.

[2] صدر الدين صواليلي، بشير بلغيث، استهلاك الطاقات المتجددة وغير المتجددة والناتج الداخلي الخام في الجزائر، دراسة باستعمال الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار السببية لـ TODA and YAMAMOTO، Revue des sciences commerciales, Ecole des Hautes Etudes Commerciales ، المجلد 18/ع2،(ص 115-131)، ديسمبر 2019،ص127.

[3] Jonas Kibala Kuma, op.cit, p11.

فإذا أردنا على سبيل المثال دراسة السببية بين سلسلتين Y_t و X_t بمفهوم T.Y فعلينا تقدير نموذج VAR(P+d_{max}) الموسع التالي:

$$Y_t = C_1 + \sum_{i=1}^{P} \alpha_{1i} Y_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \alpha_{2j} Y_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_{3i} X_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \alpha_{4j} X_{t-j} + \varepsilon_{1t} \ldots . (\mathbf{5-4})$$

$$X_t = C_1 + \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} X_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} B_{2j} X_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \beta_{3i} Y_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \beta_{4j} Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \ldots . (\mathbf{5-5})$$

يقوم اختبار T.Y باختبار قيود المقدرات أو المعاملات p الأولى فقط، (المقدرات الأخرى P+d_{max} معدومة تعكس تكاملا مشتركا محتملا بين السلاسل محل الدراسة)، ويعتمد هذا الاختبار على الإحصائية *Wald test* التي تتبع توزيع χ^2 ، ذات درجة حرية "n" وهي عدد القيود المحددة.

وتكون الفرضيات الصفرية:

- X_t لا تسبب Y_t : $H_0: \sum_{i=1}^{P} \alpha_{3i} = 0 \ \ (\chi_c^2 < \chi_t^2; p-value\ \chi^2 > 5\%)$
- Y_t لا تسبب X_t : $H_0: \sum_{i=1}^{P} \beta_{3i} = 0 \ \ (\chi_c^2 < \chi_t^2; p-value\ \chi^2 > 5\%)$

المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

إن دراسة ومعالجة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تعد خطوة أولى جد ضرورية في النماذج الحديثة التي تتميز بالديناميكية، مثل أشعة الانحدار الذاتي ونماذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، بالإضافة إلى نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة، إذ أن أغلب السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الكلية تتسم بعدم الاستقرارية، أي أن متوسطها و/أو تباينها متعلق بالزمن (t)، ويؤدي استخدام مثل هذه السلاسل إلى وجود ارتباطات زائفة بين المتغيرات ومشاكل عديدة في التحليل والاستدلال القياسي.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة مع بعض الإحصائيات الوصفية :

وقبل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة من الضروري في البداية التعريف بالمتغيرات وتوضيح الرموز المستخدمة لكل واحدة منها

1- **النفقات العامة الحقيقية أو بالأسعار الثابتة:** ونرمز لها بالرمز **GR** وتعبر عن حجم الانفاق الحكومي الحقيقي السنوي ووحدة قياسها هي مليون دج، وتشمل نفقات التسيير GFR ونفقات التجهيز GER، وقد

تم حسابها بالأسعار الثابتة باعتماد سنة 1989 كسنة أساس، انطلاقا من معطيات وزارة المالية الجزائرية حول النفقات العامة السنوية الاسمية، ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات الخاصة بمؤشر أسعار المستهلك IPC.

الشكل 5-2 الاحصائيات الوصفية للمتغرين GR و LGR.

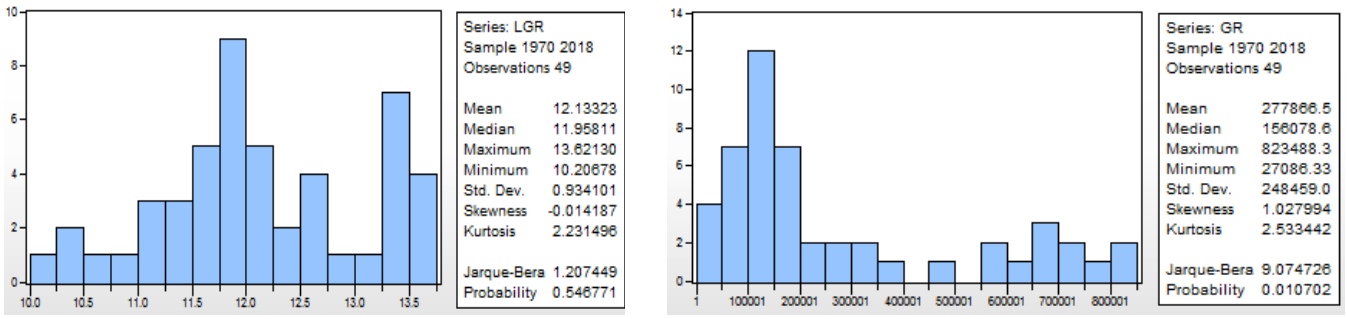

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews

من خلال الشكل 5-2 نلاحظ أن أدنى قيمة للنفقات العامة بالأسعار الثابتة GR هي 27086.33 مليون دج وقد سجلت في أول سنة من فترة الدراسة وهي 1970، بينما أعلى قيمة لها بلغت 823488.3 مليون دج في 2012، أما المتوسط الحسابي فبلغ 277866.5 مليون دج خلال فترة الدراسة 1970-2018.

نلاحظ أيضا أن الانحراف المعياري الذي يعبر عن تباعد قيم النفقات في المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها قدر بـ 248459، وهي قيمة كبيرة تعبر عن نوع من اللاتجانس في قيم هذه النفقات الذي يمكن التخفيف من حدته بإجراء تحويل لوغاريتمي على هذه السلسلة بحيث يصبح الانحراف المعياري يقدر بـ 0.93 فقط في السلسلة الجديدة LGR كما يوضح الشكل دائما.

2- **النمو الاقتصادي**: إن أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي عند علماء الاقتصاد كما رأينا سابقا هو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، الذي يقيس متوسط الدخل الفردي السنوي، ولذلك اعتمدنا في دراستنا على هذا المؤشر الذي نرمز له بـ PIBRH ، والذي تم الحصول عليه من معطيات البنك العالمي ووحدة قياسه هو الدينار الجزائري الثابت بأخذ سنة 1999 كسنة أساس أو كسنة مرجعية.

الشكل 5-3 الاحصائيات الوصفية للمتغرين PIBRH و LPIBRH.

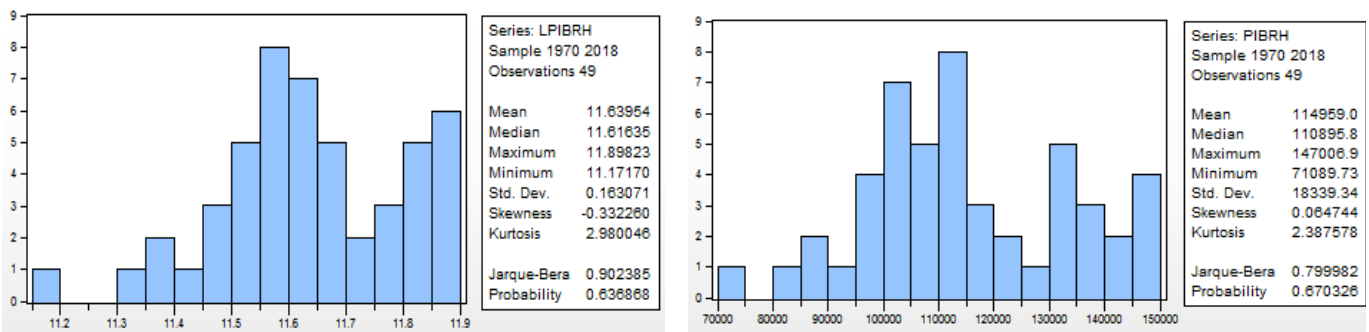

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة 114959 دج، أما أكبر قيمة له فبلغت 147006.9 دج سنة 2016، بينما أدنى قيمة وهي 71089.7 دج سجلت سنة 1971، أما الانحراف المعياري فقدر بـ 18339.34 وهي قيمة كبيرة أيضا، بينما عند القيام بالتحويل اللوغاريتمي لهذه السلسلة، نجد قيمته تنخفض إلى 0.16 في السلسلة الجديدة LPIBRH كما يوضح الشكل 5-3، مما يمكن اعتباره كدليل للسير نحو تجانس هذه السلسلة.

3- **معدل البطالة:** ونرمز له في هذه الدراسة بـ TCH، أما عن مصدر معطياته فهو الديوان الوطني للإحصائيات، وهو يعبر عن نسبة البطالين إلى إجمالي القوة العاملة لكل سنة.

الشكل 5-4 الاحصائيات الوصفية للمتغرين TCH و LTCH.

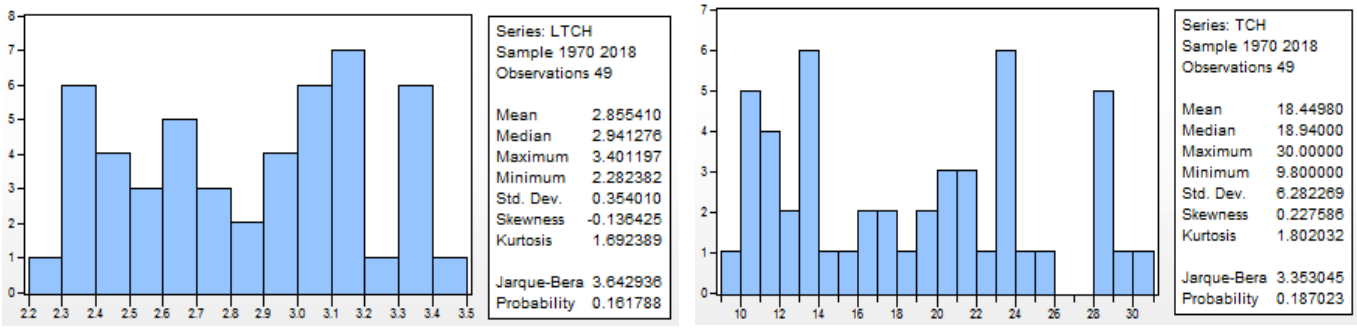

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews

خلال فترة الدراسة، بلغ متوسط البطالة 18.44%، أما أعلى معدل لها فقد سجل عام 1999 بـ 30% في حين انخفض إلى أدنى مستوى بـ 9.8% سنة 2013، أما فيما يخص الانحراف المعياري فقد قدر بـ 6.28، وينخفض هذا الانحراف في السلسلة الجديدة LTCH بعد التحويل اللوغاريتمي ليصل 0.35.

4- **معدل التضخم:** ونرمز له في هذه الدراسة بـ INF، وهو يعبر عن معدل التغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك الذي يتم حسابه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، وهو مؤشر جيد لقياس معدل الارتفاع العام للأسعار لكل سنة.

الشكل 5-5 الاحصائيات الوصفية للمتغرين INF و LINF.

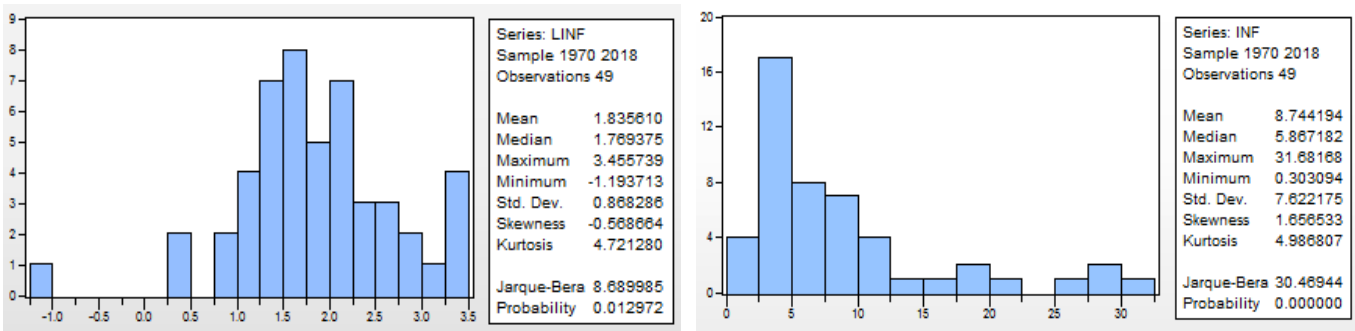

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews

بلغ معدل التضخم أعلى مستوياته بـ31.68 % عام 1992، بينما انخفض إلى أدنى مستوى له عام 2000 بـ 0.3%، أما المتوسط الحسابي لمعدل التضخم خلال فترة الدراسة فقد قدر بـ 8.74%. ويقدر الانحراف المعياري لمختلف المشاهدات عن المتوسط بـ 7.62، بينما بعد إدخال اللوغاريتم على هذه المشاهدات ينخفض ليصل 0.86 في السلسلة LINF.

5- **معدل تغطية الواردات** : ونرمز له بـ TCM وقد قمنا بحساب النسبة المئوية للصادرات إلى الواردات لكل سنة، وذلك بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ووزارة المالية، ويعني زيادة هذا المؤشر عن 100% أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات ووجود فائض في الميزان التجاري، أما في الحالة العكسية أين يكون أقل من 100% فيعني وجود عجز في الميزان التجاري.

الشكل 5-6 الإحصائيات الوصفية للمتغيرين TCM و LTCM.

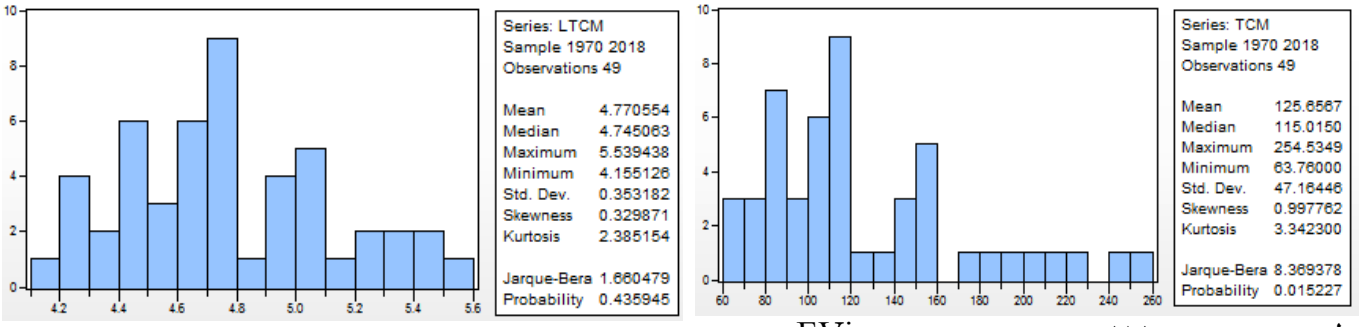

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews

بلغ معدل تغطية الواردات أعلى معدل له عام 2006 بـ 254.53%، أي أن الصادرات فاقت ضعف الواردات، بينما أقل قيمة له كانت في 2016 بـ 63.76%، في حين بلغ المتوسط الحسابي له 125.65% بمعنى وجود فائض في الميزان التجاري في أغلب سنوات الدراسة، أما عن الانحراف المعياري فينخفض من 47.16 في السلسلة الأصلية إلى 0.35 بعد التحويل اللوغاريتمي.

الجدول5-3: متغيرات الدراسة والرموز المستعملة.

متغيرات الدراسة	رمز المتغيرة	وحدة القياس	مصدر المعطيات
النفقات العامة بالأسعار الثابتة	GR	مليون دج	وزارة المالية
نفقات التسيير بالأسعار الثابتة	GFR	مليون دج	وزارة المالية
نفقات التجهيز بالأسعار الثابتة	GER	مليون دج	وزارة المالية
نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي	PIBRH	دج	البنك العالمي
معدل البطالة	TCH	%	الديوان الوطني للإحصائيات (د.و.إ)
معدل التضخم	INF	%	(د.و.إ)
معدل تغطية الواردات	TCM	%	(د.و.إ) ووزارة المالية

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: نتائج اختبارات جذر الوحدة على متغيرات الدراسة:

كما هو شائع في الدراسات القياسية سيتم إدخال اللوغاريتم على السلاسل الأصلية ليس فقط من أجل جعل مشاهدات نفس المتغيرة أكثر تجانسا كما لاحظنا عند عرض الإحصائيات الوصفية لكل متغيرة، ولكن أيضا لإحداث نوع من التجانس بين مختلف متغيرات الدراسة لأن بعضها عبارة عن قيم كبيرة وأخرى عبارة عن نسب مئوية، ضف إلى ذلك الإيجابيات الأخرى لإدخال اللوغاريتم كإزالة الاتجاه الآسي للمتغيرات أي الاتجاهات الحادة و تحويل النموذج إلى صيغة خطية في حالة ما إذا كان النموذج صيغته الأصلية غير خطية.

الفرع الأول: نتائج اختبارات جذر الوحدة على السلاسل الزمنية في المستوى:

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد الخطوات الموضحة في الشكل 5-1 السابق الذي يوضح خطوات اختبار جذر الوحدة، حيث سنقوم بإجراء اختباري ADF و PP على النماذج الموضحة سابقا وهي:

$$\Delta y_t = c + bt + \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \phi_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots 4$$
$$\Delta y_t = c + \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \phi_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 5$$
$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \phi_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots 6$$

حيث يحوي النموذج الأول على الاتجاه العام والحد الثابت، والنموذج الثاني يحوي الحد الثابت فقط، بينما النموذج الثالث لا يحوي لا الاتجاه العام ولا الثابت، أما اختيار عدد التأخيرات P فسيكون بصفة أوتوماتيكية بفضل الخاصية التي يوفرها برنامج EViews9.

الجدول 5-4 : نتائج اختبار ADF على السلاسل الزمنية في المستوى :

السلسلة الزمنية	النموذج حسب معنوية b و c .	الإحصائية المحسوبة (t_γ)	احتمال اختبار **ADF** (Pr)	القرار
LGR	النموذج الأول، $b \neq 0$	$t_\gamma = -2.453$	Pr=0.3488	LGR غير مستقرة لها جذر وحدة
LPIBRH	النموذج الثاني، $b = 0, c \neq 0$	$t_\gamma = -3.115$	Pr=0.0321	LPIBRH مستقرة.
LTCH	النموذج الثالث، $b = 0, c = 0$	$t_\gamma = -0.899$	Pr=0.3217	LTCH غير مستقرة لها جذر وحدة
LINF	النموذج الثاني، $b = 0, c \neq 0$	$t_\gamma = -3.129$	Pr=0.0309	LINF مستقرة.
LTCM	النموذج الثاني، $b = 0, c \neq 0$	$t_\gamma = -2.574$	Pr=0.1053	LTCH غير مستقرة لها جذر وحدة
LGFR	النموذج الأول، $b \neq 0$	$t_\gamma = -3.424$	Pr=0.0602	LGFR غير مستقرة لها جذر وحدة
LGER	النموذج الثالث، $b = 0, c = 0$	$t_\gamma = 2.907$	Pr=0.9988	LGER غير مستقرة لها جذر وحدة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول 5-4، نستنتج أن السلاسل الزمنية LGR، LTCH و LTCM، وكذا صنفي النفقات العامة LGFR و LGER غير مستقرة وهي من نوع DS ، ومن أجل معالجة الاستقرارية يجب أخذ الفروق الأولى لها، بينما السلسلتين LTINF و LPIBRH، مستقرتين في المستوى، لكن السلسلة الأخيرة (LPIBRH) وفي حالة أخذ المعايير المختلفة (FPE, AIC, SC et HQ)* بعين الاعتبار لتحديد التأخير P يدويا بغية القيام بالاختبار، نجد أن التأخير الأمثل هو P=2 ، وعندها نجد $t_\gamma = 1.00$ و Pr=0.9142 (الملحق01)، وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة ومن نوع (DS) أيضا، وهو ما يوافق نتائج اختبار PP الموضحة في الجدول التالي.

الجدول 5-5 : نتائج اختبار PP على السلاسل الزمنية في المستوى :

السلسلة الزمنية	النموذج المعتمد	الإحصائية المحسوبة (t_γ)	احتمال اختبار **PP** (Pr)	القرار
LGR	النموذج الثاني، $b = 0, c \neq 0$	$t_\gamma = -1.822$	Pr=0.3653	LGR غير مستقرة لها جذر وحدة
LPIBRH	النموذج الثالث، $b = 0, c = 0$	$t_\gamma = 1.930$	Pr=0.9860	LPIBRH غير مستقرة لها جذر وحدة.
LTCH	النموذج الثالث، $b = 0, c = 0$	$t_\gamma = -0.795$	Pr=0.3661	LTCH غير مستقرة لها جذر وحدة
LINF	النموذج الثاني، $b = 0, c \neq 0$	$t_\gamma = -3.149$	Pr=0.0295	LINF مستقرة.
LTCM	النموذج الثاني، $b = 0, c \neq 0$	$t_\gamma = -2.443$	Pr=0.1357	LTCH غير مستقرة لها جذر وحدة
LGFR	النموذج الأول، $b \neq 0$	$t_\gamma = -2.654$	Pr=0.2596	LGFR غير مستقرة لها جذر وحدة
LGER	النموذج الثالث، $b = 0, c = 0$	$t_\gamma = 2.429$	Pr=0.9958	LGER غير مستقرة لها جذر وحدة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال نتائج اختبار **PP** الموضحة في الجدول 5-5 نستنتج أن السلسلة الخاصة بمعدل التضخم LINF مستقرة في المستوى، أما باقي السلاسل الزمنية فهي غير مستقرة لها جذر وحدة أي من نوع DS.

الفرع الثاني: نتائج اختبارات جذر الوحدة على الفروق الأولى للسلاسل الزمنية :

بعدما تأكدنا من نوع السلاسل الزمنية التي لم تكن مستقرة في المستوى بسبب الاتجاه العام العشوائي (DS)، فإننا سنقوم فيما يلي بأخذ الفروق الأولى لها وإعادة إجراء الاختبارين السابقين عليها للكشف عن استقراريتها من عدمها.

* FPE: Final prediction error ; HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول 5-6 : نتائج اختبار ADF على الفروق الأولى للسلاسل الزمنية :

السلسلة الزمنية	النموذج حسب معنوية b و c .	الإحصائية المحسوبة (t_γ)	احتمال اختبار **ADF** (Pr)	القرار
DLGR	النموذج الثاني، $b=0, c\neq 0$	$t_\gamma=-5.251$	Pr=0.0001	DLGR مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
DLPIBRH	النموذج الثاني، $b=0, c\neq 0$	$t_\gamma=-9.650$	Pr=0.0000	DLPIBRH مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
DLTCH	النموذج الثالث، $b=0, c=0$	$t_\gamma=-5.620$	Pr=0.0000	DLTCH مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
DLTCM	النموذج الثالث، $b=0, c=0$	$t_\gamma=-6.872$	Pr=0.0000	DLTCM مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)
DLGFR	النموذج الثاني، $b=0, c\neq 0$	$t_\gamma=-5.497$	Pr=0.0000	DLGFR مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
DLGER	النموذج الثاني، $b=0, c\neq 0$	$t_\gamma=-5.589$	Pr=0.0000	DLGER مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

أما نتائج اختبار PP على نفس السلاسل، فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 5-7 : نتائج اختبار PP على الفروق الأولى للسلاسل الزمنية :

السلسلة الزمنية	النموذج حسب معنوية b و c .	الإحصائية المحسوبة (t_γ)	احتمال اختبار**PP** (Pr)	القرار
DLGR	النموذج الثاني، $b=0, c\neq 0$	$t_\gamma=-5.280$	Pr=0.0001	DLGR مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
DLPIBRH	النموذج الثاني، $b=0, c\neq 0$	$t_\gamma=-8.805$	Pr=0.0000	DLPIBRH مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
DLTCH	النموذج الثالث، $b=0, c=0$	$t_\gamma=-5.648$	Pr=0.0000	DLTCH مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
DLTCM	النموذج الثالث، $b=0, c=0$	$t_\gamma=-8.637$	Pr=0.0000	DLTCM مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)
DLGFR	النموذج الثاني، $b=0, c\neq 0$	$t_\gamma=-5.355$	Pr=0.0000	DLGFR مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
DLGER	النموذج الثاني، $b=0, c\neq 0$	$t_\gamma=-5.557$	Pr=0.0000	DLGER مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

يظهر الجدولان السابقان تطابق في نتائج اختباري **ADF** و **PP** ، حيث أن الفروق الأولى للسلاسل الزمنية كلها مستقرة، وبالتالي هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين النفقات العامة وأهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر:

أوضحت اختبارات جذر الوحدة التي تم القيام بها في البداية أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة كانت خليط من I(0) وI(1) ولا توجد سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ، وبالتالي فإن النموذج الأنسب في هذه الحالة الذي يمكن استخدامه هو نموذج شعاع الانحدار ذات الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

المطلب الأول: تقدير أثر المؤشرات الاقتصادية على النفقات العامة الكلية بالأسعار الثابتة :

سوف نحاول في هذا المطلب قياس أثر أهم المؤشرات الاقتصادية على النفقات العامة الكلية التي تحوي كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ويمكن صياغة النموذج القياسي في هذه الحالة على الشكل الدالي التالي:

$ARDL_1$: LGR=F(LPIBRH, LTCH, LTCM, LINF)

حيث أن:

- LGR هي النفقات العامة الكلية الحقيقية (بالأسعار الثابتة)
- LPIBRH حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي.
- LTCH معدل البطالة
- LTCM معدل تغطية الواردات
- LINF معدل التضخم.

ويأخذ نموذج $ARDL_1$ الذي سيتم تقديره الصيغة التالية:

$$\Delta LGR_t = C + at + B_1 LGR_{t-1} + B_2 LPIBRH_{t-1} + B_3 LTCH_{t-1} + B_4 LTCM_{t-1} + B_5 LINF_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta LGR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta LPIBRH_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta LTCH_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \lambda_{4i} \Delta LTCM_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \lambda_{5i} \Delta LINF_{t-i} + \mu_t \ldots\ldots (5-6)$$

حيث أن:

- Δ تمثل الفروق الأولى، C تمثل الحد الثابت، t تمثل الاتجاه العام الذي يتم حذفه إن لم يكن معنويا و μ_t يمثل حد الخطأ العشوائي.
- (p, q_1, q_2, q_3, q_4) تمثل فترات إبطاء الفروق الأولى للمتغيرات (LGR, LPIBRH, LTCH, LTCM, LINF) على الترتيب، وتمثل ($\lambda_{1i}, \lambda_{2i}, \lambda_{3i}, \lambda_{4i}, \lambda_{5i}$) معلمات العلاقة قصيرة الأجل.

- بينما تمثل مقدرات المتغيرات في المستوى وبإبطاء واحد $(B_1, B_2, B_3, B_4, B_5)$، معلومات الأجل الطويل التي تشتق منها دالة التكامل المشترك طويلة الأجل أو العلاقة طويلة الأجل.

1-**تحديد فترات إبطاء المتغيرات:** يتم عادة الاعتماد على معياري (AIC) و (SC) لتحديد فترات إبطاء المتغيرات التي لا تكون بالضرورة متساوية بين المتغيرات، لكن البرنامج المستخدم في الدراسة (EViews9) يقوم باختيار هذه الإبطاءات أوتوماتيكيا بالاعتماد على أحد المعيارين المذكورين.

الشكل5-7: أحسن 20 نموذج لـ $ARDL_1$ من حيث فترات الإبطاء بالاعتماد على معيار (AIC)

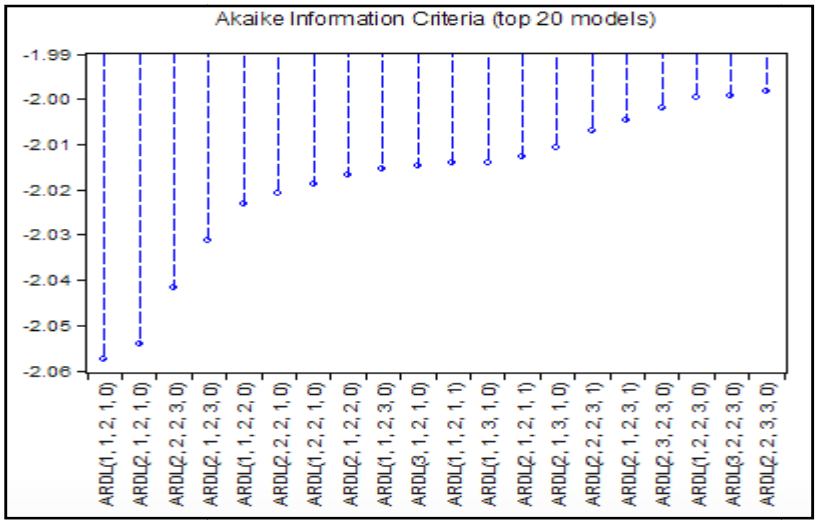

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews9

كما يوضح الشكل، فإن أحسن نموذج بالنسبة لعدد الابطاءات أو التأخيرات هو $ARDL_1$ (1.1.2.1.0) وهي تمثل تأخيرات المتغيرات (LGR, LPIBRH, LTCH, LTCM, LINF) على التوالي.

2-اختبار الحدود (Bounds Test): يقوم اختبار الحدود في هذه الحالة باختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل من المؤشرات الاقتصادية إلى النفقات العامة الحقيقية الكلية، ويمكن صياغة هذه الفرضية انطلاقا من المعادلة (5-6) على النحو التالي: $\mathbf{H_0 : B_1= B_2= B_3= B_4= B_5=0}$

بالاستعانة ببرنامج EViews9 جاءت نتائج هذا الاختبار كما يوضح الجدول التالي:

الجدول5-8: نتائج اختبار الحدود في نموذج $ARDL_1$ للنفقات العامة الحقيقية الكلية.

ARDL Bounds Test
Date: 09/20/20 Time: 14:16
Sample: 1972 2018
Included observations: 47
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.919232	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.03	4.06
5%	3.47	4.57
2.5%	3.89	5.07
1%	4.4	5.72

Test Equation:
Dependent Variable: D(LGR)

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews9

من خلال النتائج المبينة في الجدول فإنه يمكن رفض فرضية العدم عند مستوى 1%، أين تكون (F_{stst}=6.92) أكبر من الحد الأعلى (I(1)=5.72) وبالتالي هناك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى عند هذا المستوى.

3-استخلاص العلاقة طويلة الأجل من المؤشرات إلى النفقات العامة الكلية: بالاستعانة ببرنامج EViews9 دائما، جاءت مقدرات علاقة الأجل الطويل كما يلي:

الجدول5-9: العلاقة طويلة الأجل من المؤشرات الاقتصادية إلى النفقات العامة الكلية:

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBRH	0.045368	0.822257	0.055175	0.9563
LTCH	-0.679472	0.235261	-2.888159	0.0065
LTCM	0.474681	0.164266	2.889708	0.0065
LINF	-0.049813	0.049766	-1.000952	0.3235
C	10.377847	9.920993	1.046049	0.3025
@TREND	0.046029	0.004850	9.491142	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews9

قراءة وتحليل النتائج:

✓ تكتب العلاقة طويلة الأجل بين المؤشرات الاقتصادية والنفقات العامة على النحو التالي:

LGR = 0.0454*LPIBRH -0.6795*LTCH + 0.4747*LTCM -0.0498*LINF + 10.3778 + 0.0460*t
(0.822) (0.235) (0.164) (0.049) (9.920) (0.004)

- ✓ مرونة النفقات العامة بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية وبالتحديد قانون فاجنر (Adolph Wagner) الذي ينص على أن الارتفاع في النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع النفقات العامة، لكنه إحصائيا، لم يكن معنويا.
- ✓ معنوية معدل البطالة عند مستوى 1% وله مرونة سالبة في المدى الطويل مع النفقات العامة، بحيث زيادة معدل البطالة بـ1% يؤدي إلى انخفاض النفقات العامة بـ0.68% بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.
- ✓ معنوية معدل تغطية الواردات عند مستوى 1% أيضا، وله مرونة موجبة مع النفقات العامة، بحيث يؤدي ارتفاعه بـ1% إلى ارتفاع الانفاق العام الحقيقي بـ0.47% في حالة ثبات المتغيرات الأخرى.
- ✓ عدم معنوية معدل التضخم رغم أن إشارته سالبة توافق النظرية الاقتصادية، بحيث تنخفض قيم المتغيرات الحقيقية أو بالأسعار الثابتة كلما ارتفع معدل التضخم.
- ✓ نلاحظ معنوية الاتجاه العام عند مستوى1% وعدم معنوية الحد الثابت.

4- نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمقاربة ARDL والعلاقة قصيرة الأجل: يتضمن نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية ARDL كل من مقدرات معادلة الأجل القصير التي تظهر مع الفروق الأولى للمتغيرات المستقلة بفترات إبطاء مختلفة، وكذا الاتجاه العام الذي كان معنويا بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ(ECT_{t-1}) ، ويمكن صياغته على الشكل التالي:

$$\Delta LGR_t = a\Delta t + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i}\Delta LPIBRH_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i}\Delta LTCH_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \lambda_{4i}\Delta LTCM_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \lambda_{5i}\Delta LINF_{t-i} + nECT_{t-1} + \mu_t \ldots\ldots (5-7)$$

الجدول5-10: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين المؤشرات الاقتصادية و النفقات العامة الكلية.

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBRH)	0.074664	0.555190	0.134483	0.8938
D(LTCH)	-0.108829	0.139445	-0.780449	0.4402
D(LTCH(-1))	0.212333	0.126846	1.673947	0.1028
D(LTCM)	0.042374	0.064322	0.658775	0.5142
D(LINF)	-0.022330	0.020085	-1.111741	0.2736
D(@TREND())	0.020633	0.006387	3.230554	0.0026
CointEq(-1)	-0.448269	0.124368	-3.604362	0.0009
Cointeq = LGR - (0.0454*LPIBRH -0.6795*LTCH + 0.4747*LTCM -0.0498 *LINF + 10.3778 + 0.0460*@TREND)				

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews9

- **قراءة وتحليل النتائج:**

✓ نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (0.44-) ومعنوي عند مستوى 1%، وهو ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك، ويدل على أن 44% من اختلال التوازن للنفقات العامة الكلية في المدى القصير يتم تصحيحه خلال فترة زمنية واحدة وهي سنة باتجاه التوازن في المدى الطويل، أو بتعبير أخر، فإن النموذج أو النظام المقدر يتجه إلى تعديل التوازن في المدى الطويل بسرعة 44% خلال مدة زمنية واحدة المقدرة بسنة في دراستنا.

✓ معلمات العلاقة قصيرة الأجل بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية ليست معنوية، بحيث كانت الإحصائية (Pro) أكبر بكثير من 5%، إذا استثنينا معدل البطالة بتأخير $\Delta LTCH_{t-1}$ الذي كان قريبا من المعنوية عند مستوى 10%.

✓ معدل النمو الاقتصادي له مرونة موجبة مع المتغير التابع في الأجل القصير.

✓ جاءت العلاقة التي تربط البطالة بتأخيراتها $\Delta LTCH_t$ و $\Delta LTCH_{t-1}$ ، تارة سالبة وتارة موجبة كما يوضح الجدول، لكن كما أوضحنا $\Delta LTCH_{t-1}$ هي التي كانت أقرب للمعنوية وعلاقتها بالنفقات كانت موجبة، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية المتمثلة في المقاربة الكينزية، حيث يؤدي ارتفاع معدل البطالة إلى انتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق العام للرفع من مستوى الطلب الفعال الذي يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على عوامل الإنتاج التي من أهمها اليد العاملة.

✓ نلاحظ من خلال الجدول أن العلاقة قصيرة الأجل من معدل تغطية الواردات إلى النفقات العامة موجبة ومن التضخم إلى النفقات العامة سالبة، لكنهما غير معنويتين.

✓ وكذلك نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول معنوية الاتجاه العام عند 1%.

5-السببية قصيرة الأجل من المؤشرات الاقتصادية إلى النفقات العامة الحقيقية الكلية: إن المتغيرات التفسيرية المعنوية في نموذج تصحيح الخطأ تثبت وجود علاقة سببية في الأجل القصير باتجاه المتغير التابع[1]، أما في حالة وجود أكثر من معامل لمتغير مستقل في العلاقة قصيرة الأجل (ظهور المتغير المستقل بعدة تأخيرات) فيتم اللجوء إلى استعمال اختبار Wald Test لاختبار المعنوية الكلية لهذه المعاملات[2].

الجدول5-11:نتائج اختبار السببية قصيرة الأجل من المؤشرات الاقتصادية إلى النفقات العامة الكلية:

النموذج المقدر	الفرضية الصفرية:	الاحتمال (**Pro**)
$ARDL_1$: Dependent Variable: LGR	- لا توجد علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة	(0.893)
	- لا توجد علاقة سببية من التضخم نحو النفقات العامة	(0.273)
	- لا توجد علاقة سببية من معدل تغطية الواردات نحو النفقات العامة	(0.514)
	- لا توجد علاقة سببية من معدل البطالة نحو النفقات العامة	(0.205)

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews9

من خلال النتائج الموضحة في الجدول 5-11 نستنتج غياب العلاقة السببية قصيرة الأجل من المؤشرات الاقتصادية باتجاه النفقات العامة الكلية.

6-الاختبارات التشخيصية للنموذج: يوضح الجدول التالي نتائج الاختبارات التشخيصية للتأكد من صحة النموذج المقدر. **الجدول5-12: نتائج الاختبارات التشخيصية على نموذج $ARDL_1$**

الاختبار	القيمة	الاحتمال (Pro)
الترابط التسلسلي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	1.525	0.232
التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality Test	0.472	0.789
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test: ARCH Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey	 0.068 1.157	 0.794 0.350
صحة الشكل الدالي للنموذج Ramsey RESET Test	0.436	0.513

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من مخرجات EViews9.

[1] Angeliki N, Menegaki,op.cit, P6.
[2] ibid,p4.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول نستطيع القول أن النموذج المستخدم يخلو من المشاكل الإحصائية، حيث أن البواقي لا تعاني من مشكل الترابط التسلسلي أو مشكل عدم ثبات تباينها، بالإضافة إلى أنها تتبع التوزيع الطبيعي، كما ثبتت أيضا صحة الشكل الدالي للنموذج المستخدم باختبار Ramsey Test ، أما فيما يخص الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة فيتم من خلال اختباري CUSUM و CUSUM SQ ، اللذان يوضحان أن الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأدنى والحد الأعلى) عند مستوى 5% (الملحق02)، وهو ما يؤكد وجود استقرار في متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج العلاقة قصيرة الأجل ونتائج العلاقة طويلة الأجل.

المطلب الثاني: تقدير أثر المؤشرات الاقتصادية على نفقات التسيير ونفقات التجهيز :

ويمكن صياغة النموذجين $ARDL_2$ و $ARDL_3$ القياسيين في هذه الحالة اللذان يقدران على التوالي أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز محسوبتين بالأسعار الثابتة على الشكل الدالي التالي:

$ARDL_2$: LGFR=F(LPIBRH, LTCH, LTCM, LINF)

$ARDL_3$: LGER=F(LPIBRH, LTCH, LTCM, LINF)

حيث أن:

- LGFR تمثل نفقات التسيير بالأسعار الثابتة.
- LGER تمثل نفقات التجهيز بالأسعار الثابتة.

ويأخذ النموذجين $ARDL_2$ و$ARDL_3$ الصيغتين التاليتين على الترتيب:

$$\Delta LGFR_t = C + at + \mathrm{D}_1 LGFR_{t-1} + \mathrm{D}_2 \mathrm{LPIBRH}_{t-1} + \mathrm{D}_3 \mathrm{LTCH}_{t-1} + \mathrm{D}_4 \mathrm{LTCM}_{t-1} + \mathrm{D}_5 \mathrm{LINF}_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_{1i} \Delta LGFR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \alpha_{2i} \Delta LPIBRH_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \alpha_{3i} \Delta LTCH_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \alpha_{4i} \Delta LTCM_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \alpha_{5i} \Delta LINF_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots (5-8)$$

$$\Delta LGER_t = C + at + \mathrm{E}_1 LGER_{t-1} + \mathrm{E}_2 \mathrm{LPIBRH}_{t-1} + \mathrm{E}_3 \mathrm{LTCH}_{t-1} + \mathrm{E}_4 \mathrm{LTCM}_{t-1} + \mathrm{E}_5 \mathrm{LINF}_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_{1i} \Delta LGER_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \gamma_{2i} \Delta LPIBRH_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \gamma_{3i} \Delta LTCH_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \gamma_{4i} \Delta LTCM_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \gamma_{5i} \Delta LINF_{t-i} + e_t \ldots\ldots (5-9)$$

حيث أن:

- Δ تمثل دائما الفروق الأولى، C تمثل الحد الثابت، t تمثل الاتجاه العام الذي يتم حذفه إن لم يكن معنويا و ε_t و e_t يمثلان حدي الخطأ العشوائي في المعادلتين (5-8) و (5-9) على الترتيب.

1-تحديد فترات الإبطاء للنموذجين: باستخدام برنامج EViews9 الذي يقوم باختيار أحسن فترات الإبطاء أوتوماتيكيا بالاعتماد على معيار (AIC). تم اختيار النموذجين $ARDL_2$ (2.0.2.0.0) و $ARDL_3$ (2.3.1.3.1)

الشكل5-8: أحسن 20 نموذج لنموذجي $ARDL_2$ و $ARDL_3$ من حيث فترات الإبطاء

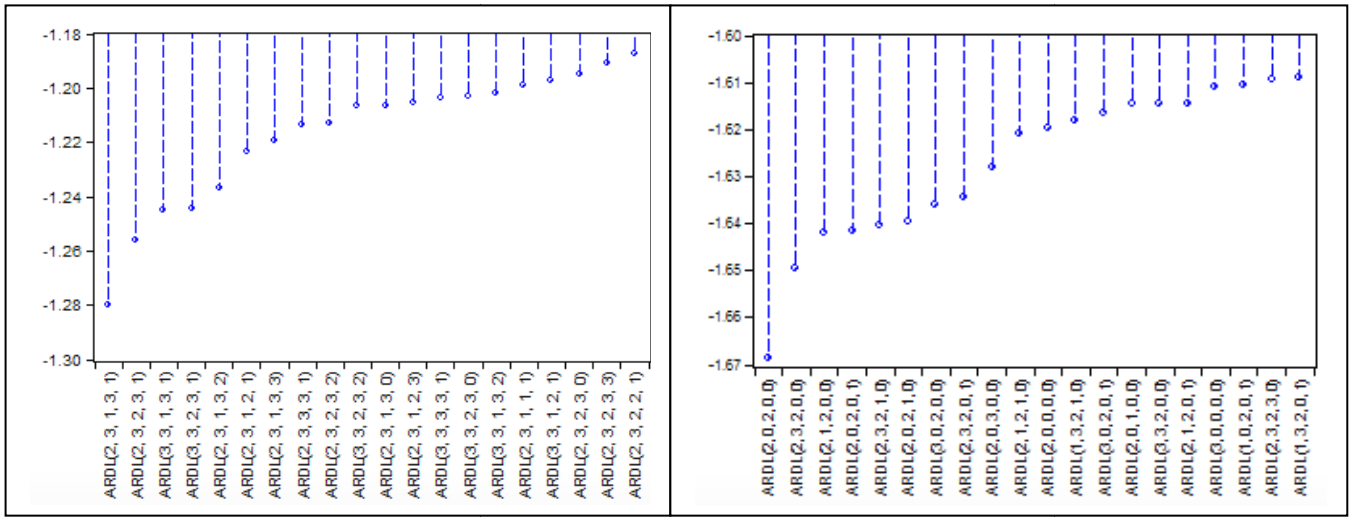

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EViews9

2-اختبار الحدود (Bounds Test): نقوم في هذه الحالة باختبار فرضيتي العدم القائلتين بعدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل من المؤشرات الاقتصادية إلى كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

ويمكن صياغة الفرضيتين انطلاقا من المعادلتين (5-8) و (5-9) على النحو التالي:

$$H_0 : D_1= D_2= D_3= D_4= D_5=0$$

$$H_0 : E_1= E_2= E_3= E_4= E_5=0$$

بالاستعانة ببرنامج EViews9 جاءت نتائج هذا الاختبار كما يوضح الجدول التالي:

الجدول5-13: نتائج اختبار الحدود لنموذجي $ARDL_2$ و $ARDL_3$.

النموذج المقدر (model Estimated)	F-statistic	القيم الحرجة عند 1% critical values at 1%		القيم الحرجة عند 5% critical values at 5%		القيم الحرجة عند 10% critical values at 10%	
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
$ARDL_2$: Dependent Variable: LGFR	**5,047**	4.4	5.72	3,47	**4,57**	3.03	4.06
$ARDL_3$: Dependent Variable: LGER	**7,110**	4.4	**5.72**	3,47	4,57	3.03	4.06

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول بالنسبة لنموذج **$ARDL_2$** أن قيمة F-statistic أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى 5% ، أما بالنسبة لنموذج **$ARDL_3$** فإن قيمة F-statistic أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى 1% ، وبالتالي نرفض فرضيتي العدم، أي هناك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى من المؤشرات الاقتصادية إلى كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

3- استخلاص علاقتي الأجل الطويل لنموذجي $ARDL_2$ **و** $ARDL_3$: يمكن صياغة علاقتي الأجل الطويل لهذين النموذجين وفقا للنتائج المحصل عليها باستعمال نفس البرنامج EViews9 كما يبين الجدول الموالي:

الجدول5-14: نتائج تقدير علاقتي الأجل الطويل لكل من $ARDL_2$ و $ARDL_3$

المتغيرات التفسيرية Regressors	النموذج $ARDL_2$		النموذج $ARDL_3$	
	المعاملات Coefficient	الانحراف المعياري Std .Error	المعاملات Coefficient	الانحراف المعياري Std .Error
LPIBRH	-0,969	1,122	2,346***	0,623
LTCH	-0,663*	0,331	-0,649***	0,171
LTCM	0,367*	0,189	0,303***	0,099
LINF	-0,008	0,053	-0,046	0,045
C	21,814	13,490	-16,445**	7,673
@TREND	0,058***	0,006	0,029***	0,004
صيغة علاقتي الأجل الطويل	LGFR= -0,969.LPIBRH -0,663. LTCH +0,367.LTCM -0,008.LINF +21,814 +0,058.t		LGER= 2,346.LPIBRH -0,649. LTCH +0,303.LTCM -0,046. LINF - 16,444 +0,029.t	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9، ***، **، * ترمز إلى معنوية المقدرات عند مستويات 1%، 5% و 10% على الترتيب.

أ-قراءة وتحليل النتائج بالنسبة لنموذج $ARDL_2$:

- ✓معدل النمو ليس له أي تأثير معنوي على نفقات التسيير في المدى الطويل، كما أن إشارته سالبة لا توافق النظرية الاقتصادية.
- ✓وجود أثر سالب ومعنوي عند مستوى 10% لمعدل البطالة على نفقات التسيير في المدى البعيد، بحيث الزيادة في معدل البطالة بـ1% مع ثبات باقي المتغيرات يؤدي إلى انخفاض في نفقات التسيير بـ 0.66%.
- ✓يمارس معدل تغطية الواردات أثرا موجبا في المدى البعيد على نفقات التسيير ومعنويا عند مستوى 10%، بحيث الزيادة في هذا المعدل بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة نفقات التسيير بـ 0.36%.
- ✓معنوية الاتجاه العام عند مستوى 1% وعدم معنوية كل من معدل التضخم والحد الثابت.

ب-قراءة وتحليل النتائج بالنسبة لنموذج $ARDL_3$:

- ✓وجود أثر موجب ومعنوي في مستوى 1% للنمو الاقتصادي في المدى البعيد على نفقات التجهيز، بحيث زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ1% تؤدي إلى ارتفاع نفقات التجهيز بـ2.34%، بافتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها.
- ✓معدل البطالة له أثر سالب أيضا على نفقات التجهيز ومعنوي عند 1%، بحيث زيادته ب1% تؤدي إلى انخفاض نفقات التجهيز بـ 0.64%.
- ✓كما يمارس أيضا معدل تغطية الواردات أثرا موجبا على نفقات التجهيز ومعنويا عند 1%، بحيث زيادته بـ1% تؤدي إلى ارتفاع نفقات التجهيز بـ 0.30% .
- ✓معدل التضخم لا يمارس أي تأثير معنوي في المدى البعيد على نفقات التجهيز.
- ✓معنوية كل من الحد الثابت والاتجاه العام عند مستوى 5% و1% على الترتيب.

4- نموذجي تصحيح الخطأ وفقا لمقاربة ARDL لنموذجي $ARDL_2$ **و** $ARDL_3$: لقد جاء حدي تصحيح الخطأ في النموذجين سالبين ومعنويين، حيث كان معامل تصحيح الخطأ في نموذج $ARDL_2$ بقيمة (0.41-)، أي أن 41% من اختلال التوازن لنفقات التسيير في المدى القصير يتم تصحيحه خلال سنة واحدة باتجاه التوازن في المدى الطويل، أما معامل تصحيح الخطأ في النموذج $ARDL_3$ فكانت قيمته (0.79-) ويدل ذلك على أن 79% من اختلال التوازن لنفقات التجهيز في المدى القصير يتم تصحيحه خلال سنة واحدة باتجاه التوازن في المدى الطويل.

الجدول5-15: نتائج نموذجي تصحيح الخطأ وفق مقاربة ARDL.

المتغيرات التفسيرية Regressors	النموذج $ARDL_2$		النموذج $ARDL_3$	
	المعاملات Coefficient	الانحراف المعياري Std .Error	المعاملات Coefficient	الانحراف المعياري Std .Error
D(LGFR(-1))	0,276*	0,147		
D(LGER(-1))			0,585***	0,170
D(LPIBRH)	-0,401	0,408	4,206***	1,002
D(LPIBRH(-1))			-0,056	0,583
D(LPIBRH(-2))			-1,407**	0,514
D(LTCH)	-0,123	0,158	0,124	0,206
D(LTCH(-1))	0,243*	0,140		
D(LTCM)	0,152***	0,054	-0,005	0,093
D(LTCM(-1))			0,251**	0,112
D(LTCM(-2))			-0,168*	0,094
D(LINF)	-0,003	0,021	-0,100***	0,033
D(@TREND())	0,024***	0,008	0,023***	0,006
CointEq(-1)	-0,414***	0,128	-0,799***	0,153

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9، ***، **، * ترمز إلى معنوية المقدرات عند مستويات 1%، 5% و 10% على الترتيب.

أ-قراءة وتحليل النتائج بالنسبة لنموذج $ARDL_2$:

- ✓ هناك تأثير معنوي عند مستوى 10% موجب لنفقات التسيير بتأخير واحد على نفقات التسيير الحالية.
- ✓ معدل النمو الاقتصادي لا يمارس أي تأثير معنوي على نفقات التسيير في المدى القصير
- ✓ معدل البطالة بتأخير يمارس تأثيرا موجبا ومعنويا عند مستوى 10%، بحيث زيادة معدل البطالة بـ1% في سنة معينة يؤدي إلى زيادة نفقات التسيير في السنة التي تليها بـ0.24%، بافتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، وربما يكون ذلك كردة فعل من طرف الدولة بفتح مناصب مالية جديدة لامتصاص البطالة، ما يسبب ارتفاع ميزانية التسيير التي تتضمن أجور عمال الوظيف العمومي.
- ✓ وجود مرونة موجبة ومعنوية عند 1% لمعدل تغطية الواردات، بحيث ارتفاعه بـ1% يؤدي إلى ارتفاع طفيف لنفقات التسيير بـ 0.15% في حال بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة.

ب- قراءة وتحليل النتائج بالنسبة لنموذج $ARDL_3$:

- ✓ وجود أثر موجب ومعنوي عند مستوى 1% لنفقات التجهيز بتأخير على قيمها الحالية.
- ✓ معنوية النمو الاقتصادي عند مستوى 1%، وله أثر موجب على نفقات التجهيز وهو ما يوافق نظرية الاقتصادية المتمثلة في قانون فاجنر، بحيث الزيادة في معدل النمو الاقتصادي بـ 1% مع ثبات المتغيرات الأخرى، يؤدي إلى ارتفاع نفقات التجهيز بـ 4.20%.

- ✓ كذلك النمو الاقتصادي بتأخيرين كان معنويا عند مستوى 5% وله أثر سالب على نفقات التجهيز، لكنه أقل حدة من الأثر الأول الموجب.
- ✓ معدل البطالة لا يمارس أي أثر معنوي على نفقات التجهيز في المدى القصير.
- ✓ هناك أثر لمعدل تغطية الواردات بتأخير موجب ومعنوي عند مستوى 5% وأخر سالب لمعدل تغطية الواردات بتأخيرين معنوي عند مستوى 10% وأقل حدة من الأول.
- ✓ هناك مرونة سالبة للتضخم ومعنوية عند مستوى 1% على نفقات التجهيز في المدى القصير، فكلما ارتفع معدل التضخم ب1% انخفضت نفقات التجهيز بالأسعار الثابتة بنسبة 0.1%، بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى دائما.

5- العلاقة السببية في المدى القصير من المؤشرات الاقتصادية إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز: يمكن تلخيص نتائج اختبار السببية انطلاقا من مخرجات EViews9 في الجدول التالي:

الجدول 5-16: نتائج اختبار السببية قصيرة الأجل من المؤشرات الاقتصادية إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

النموذج المقدر	الفرضية الصفرية:	الاحتمال (Pro)
$ARDL_2$: Dependent Variable: LGFR	- لا توجد علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو نفقات التسيير	(0.332)
	- لا توجد علاقة سببية من التضخم نحو نفقات التسيير	(0.876)
	- لا توجد علاقة سببية من معدل تغطية الواردات نحو نفقات التسيير	(0.007)***
	- لا توجد علاقة سببية من معدل البطالة نحو نفقات التسيير	(0.268)
$ARDL_3$: Dependent Variable: LGER	- لا توجد علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو نفقات التجهيز	(0.001)***
	- لا توجد علاقة سببية من التضخم نحو نفقات التجهيز	(0.004)***
	- لا توجد علاقة سببية من معدل تغطية الواردات نحو نفقات التجهيز	(0.153)
	- لا توجد علاقة سببية من معدل البطالة نحو نفقات التجهيز	(0.552)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9، ***، **، * ترمز إلى المعنوية عند مستويات 1%، 5% و 10% على الترتيب.

يتضح من خلال الجدول وجود ثلاث علاقات سببية قصيرة الأجل معنوية عند مستوى 1%، من معدل تغطية الواردات نحو نفقات التسيير ومن النمو الاقتصادي و معدل التضخم نحو نفقات التجهيز.

6-الاختبارات التشخيصية لنموذجي $ARDL_2$ و $ARDL_3$: يوضح الجدول التالي نتائج مختلف الاختبارات التشخيصية التي قمنا بها للتأكد من صحة النموذجين المستخدمين.

الجدول5-17: نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجي $ARDL_2$ و $ARDL_3$:

الاختبار	النموذج $ARDL_2$		النموذج $ARDL_3$	
	القيمة	الاحتمال (Pro)	القيمة	الاحتمال (Pro)
الترابط التسلسلي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	2.258	0.119	0.495	0.614
التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality Test	1.310	0.519	17.10	0.000
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test: ARCH	 1.797 3.337	 0.102 0.074	 0.595 0.04	 0.855 0.842
صحة الشكل الدالي للنموذج Ramsey RESET Test	0.044	0.833	0.467	0.499

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

يمكن أن نستخلص من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن البواقي في النموذجين لا تعاني من مشكل الترابط التسلسلي ومشكل عدم تجانسها، كما أنها تتبع التوزيع الطبيعي في النموذج الذي يصف تغيرات نفقات التسيير، ويوضح أيضا اختبار Ramsey Test صحة الشكل الدالي للنموذجين المقدرين.

كما أن اختباري CUSUM و CUSUM SQ يوضحان استقرارية المعلمات المقدرة في نموذجي $ARDL_2$ و $ARDL_3$ وانسجام وتناسق مقدرات الأجلين القصير والطويل، إذ أن الشكل البياني يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأدنى والحد الأعلى) للنموذجين عند مستوى 5% (الملحق03 و الملحق04).

المطلب الثالث: تقدير أثر النفقات العامة الحقيقية بصنفيها على المؤشرات الاقتصادية:

سنقوم في هذا المطلب بتقدير أثر النفقات العامة الكلية وأثر كل صنف منها على المتغيرات الأخرى، حيث سنأخذ كل من النمو الاقتصادي، معدل البطالة ومعدل تغطية الواردات كمتغيرات تابعة في ثلاثة نماذج تكون فيها النفقات العامة الكلية ونفقات التسيير إضافة إلى نفقات التجهيز وكلها مقدرة بالأسعار الثابتة، من ضمن المتغيرات المستقلة، ويمكن صياغة الشكل الدالي لهذه النماذج كما يلي:

$ARDL_4$: LPIBRH=F(LGR,LGFR,LGER, LTCH, LTCM, LINF)

$ARDL_5$: LTCH= F(LGR,LGFR,LGER, LPIBRH, LTCM, LINF)

$ARDL_6$: LTCM= F(LGR,LGFR,LGER, LPIBRH, LTCH, LINF)

نشير فقط أننا عندما قمنا بتقدير النموذج السادس، وجدناه يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وللتخلص من هذا المشكل قمنا بحذف معدل البطالة من بين المتغيرات التفسيرية لعدم وجود أثر بارز له على

التجارة الخارجية في النظريات الاقتصادية، ولأن الهدف من هذا النموذج في النهاية هو قياس أثر النفقات العامة الكلية بصنفيها على معدل تغطية الواردات، ليصبح شكله الدالي الجديد :

$ARDL_6$: LTCM= F(LGR,LGFR,LGER, LPIBRH, LINF)

1- **اختيار درجة تأخير النماذج**: دائما باستخدام برنامج EViews9 الذي يقوم باختيار أحسن فترات الإبطاء أوتوماتيكيا بالاعتماد على معيار (AIC)، تم تحديد أحسن تأخيرات للنماذج الثلاثة على النحو التالي : $ARDL_4(3,3,3,3,3,3,3)$ ، $ARDL_5(1,3,0,1,0,0,2)$ ، $ARDL_6(3,1,0,0,0,1)$

2-اختبار الحدود (Bounds Test): بالاستعانة ببرنامج EViews9 جاءت نتائج هذا الاختبار كما يوضح الجدول التالي:

الجدول5-18: نتائج اختبار الحدود لنماذج $ARDL_4$، $ARDL_5$ و $ARDL_6$

النموذج المقدر (model Estimated)	F-statistic	القيم الحرجة عند 1% critical values at 1%		القيم الحرجة عند 5% critical values at 5%		القيم الحرجة عند 10% critical values at 10%	
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
$ARDL_4$: Dependent Variable: LPIBRH	**7.37**	3.6	**4.9**	2.87	4.00	2.53	3.59
ARDL5: Dependent Variable: LTCH	**4.29**	3.15	4.43	2.45	**3.61**	2.12	3.23
ARDL6: Dependent Variable: LTCM	**1.85**	3.93	5.23	3.12	4.25	**2.75**	3.79

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9

من خلال النتائج المبينة في الجدول يمكن أن نستخلص ما يلي:

- بالنسبة لنموذج $ARDL_4$ نجد أن قيمة F-statistic أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى 1% (7.37>4.9) وبالتالي نرفض فرضية العدم، أي هناك علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة المدى من المتغيرات المستقلة إلى النمو الاقتصادي.
- بالنسبة لنموذج $ARDL_5$ نلاحظ أن قيمة F-statistic أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى 5% (4.29>3.61) وبالتالي نرفض أيضا فرضية العدم، أي هناك علاقة تكامل مشترك من المتغيرات المستقلة إلى معدل البطالة.
- أما فيما يخص نموذج $ARDL_6$ فنلاحظ أن قيمة F-statistic أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة عند مستويات 1%، 5% و 10%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل من المتغيرات المستقلة إلى معدل تغطية الواردات.

3- استخلاص علاقتي الأجل الطويل لنموذجي $ARDL_4$ و $ARDL_5$: بعدما تأكد وجود علاقتي تكامل مشترك في النموذجين المذكورين من خلال اختبارات الحدود، سنقوم فيما يلي بتقدير علاقتي الأجل الطويل.

الجدول5-19: نتائج تقدير علاقات الأجل الطويل لكل من $ARDL_4$ و $ARDL_5$

المتغيرات التفسيرية Regressors	النموذج $ARDL_4$		النموذج $ARDL_5$	
	المعاملات Coefficient	الانحراف المعياري Std .Error	المعاملات Coefficient	الانحراف المعياري Std .Error
LGR	-0.530	0.650	6.132**	2.502
LGFR	0.549	0.434	-3.671**	1.631
LGER	0.422*	0.237	-2.360**	0.904
LPIBRH	/		-3.028***	0.820
LTCH	0.122**	0.054	/	/
LTCM	-0.070**	0.027	0.035	0.097
LINF	-0.031***	0.010	-0.144***	0.048
C	7.492***	0.691	33.040***	8.73
@TREND	-0.018***	0.003	/	/
صيغة علاقتي الأجل الطويل	LPIBRH=-0,53.LGR +0,54. LGFR+0,42.LGER+0,12. LTCH-0,07.LTCM -0,03. LINF+7,49-0,02.t		LTCH= 6,132.LGR -3,671. LGFR-2,360.LGER -3,028. LPIBRH +0,035.LTCM-0,144. LINF+33,040	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9، ***، **، * ترمز إلى معنوية المقدرات عند 1%، 5% و 10% على الترتيب.

أ-قراءة وتحليل النتائج بالنسبة لنموذج $ARDL_4$:

- ✓نفقات التسيير لا تمارس أي أثر معنوي في المدى الطويل على النمو الاقتصادي رغم أن إشارتها موجبة وموافقة للنظرية الكينزية التي تنص على أن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة أعلى في مستوى الدخل الوطني وبالتالي في مستوى النمو الاقتصادي، أما النفقات العامة الكلية فكانت إشارتها سالبة وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية وكل هذا يدل على ضعف فعالية هذه النفقات.
- ✓تمارس نفقات التجهيز أثرا معنويا عند مستوى 10% وموجبا على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، بحيث أن ارتفاع هذه النفقات بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بـ 0.42%، بافتراض ثبات باقي المتغيرات التفسيرية.
- ✓معدل البطالة معنوي عند 5% وله أثر موجب (0.122) في المدى البعيد على النمو الاقتصادي لأن زيادة معدل البطالة يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الطلب على اليد العاملة وتخفيض معدل البطالة في المدى البعيد وعنصر العمل يعتبر من أهم عوامل الإنتاج الذي يرفع من النمو الاقتصادي.

✓معدل التضخم له مرونة سالبة (0.031-) ومعنوية عند 1% على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، بحيث يؤدي ارتفاع الأسعار في المدى القصير إلى تحفيز المنتجين وزيادة العرض والإنتاج (أثر موجب في المدى القصير كما سنرى في العلاقة قصيرة الأجل)، لكن في المدى البعيد يؤدي إلى انخفاض الطلب سواء المحلي لتدني القدرة الشرائية أو الأجنبي بسبب المنافسة، وبالتالي انخفاض الإنتاج ومعدل النمو الاقتصادي.

ب–قراءة وتحليل النتائج بالنسبة لنموذج $ARDL_5$:

✓لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز أثر معنوي عند مستوى 5% ، ومرونة سالبة مع معدل البطالة وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، لكن نفقات التسيير تساهم أكثر في تخفيض معدلات البطالة، بحيث أن ارتفاعها بنسبة 1% مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، يؤدي في المدى البعيد إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 3.67%، بينما ارتفاع نفقات التجهيز بنسبة 1% يؤدي في المدى البعيد إلى انخفاض معدل البطالة بـ 2.35%، لكن أثر النفقات العامة الكلية على معدل البطالة جاء موجبا وهو يخالف النظرية الاقتصادية.

✓النمو الاقتصادي يمارس أثرا سالبا ومعنويا في مستوى 1% على معدل البطالة، بحيث كلما ارتفع بـ1% أدى إلى انخفاض معدل البطالة في المدى البعيد بـ 3.02% بافتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها.

✓معدل التضخم معنوي في مستوى 1% وله علاقة عكسية مع معدل البطالة وهو ما يوافق منحنى فيليبس، وكذلك نلاحظ معنوية الحد الثابت في نفس المستوى، بينما معدل تغطية الواردات ليس له أي أثر معنوي في المدى البعيد على معدل البطالة.

4– نماذج تصحيح الخطأ وفقا لمقاربة ARDL والعلاقات قصيرة الأجل: من خلال النتائج المحصل عليها باستخدام برنامج EViews9 المبينة في الجدول (5-20) نستخلص ما يلي:

أ–بالنسبة لنموذج $ARDL_4$:

✓معامل تصحيح الخطأ جاءت قيمته سالبة (0.59-) ومعنوية عند مستوى 1%، وبالتالي فإن النموذج يتجه إلى تعديل التوازن في المدى الطويل بسرعة 59% خلال مدة زمنية واحدة المقدرة بسنة في دراستنا وهي سرعة تفوق المتوسط، بتعبير أخر نقول أن 59% من اختلال التوازن للنمو الاقتصادي في المدى القصير يتم تصحيحه خلال سنة واحدة باتجاه التوازن في المدى الطويل.

✓النفقات العامة الكلية لها أثر موجب على النمو الاقتصادي في المدى القصير لكنه غير معنوي.

- ✓لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز أثرا سالبا على النمو الاقتصادي في المدى القصير حيث سجلنا معنوية نفقات التسيير بتأخيرين، ونفقات التجهيز بتأخير عند مستوى 10%، وقد يرجع ذلك إلى أن الجزء الكبير للطلب الإضافي الذي يتم خلقه من هذه النفقات يتم تلبيته عن طريق الواردات بسبب غياب منتج محلي أو بسبب النوعية والسعر، من جهة أخرى وكما هو معلوم فإن سياسة النفقات العامة التي تهدف إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي من خلال بناء الهياكل القاعدية من طرق وموانئ ومطارات وسدود، لا تأتي ثمارها إلا في المدى البعيد.
- ✓معدل البطالة له علاقة سالبة مع النمو الاقتصادي في المدى القصير، أي كلما ارتفع معدل البطالة انخفض معدل النمو الاقتصادي، وهو أمر منطقي باعتبار أن اليد العاملة من أهم عوامل الإنتاج، بينما معدل التضخم له علاقة موجبة بالنمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج، لكن إحصائيا تأثير هذين المعدلين ليس معنويا.

ب–بالنسبة لنموذج $ARDL_5$:

- ✓قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (0.48-) ومعنوية عند مستوى 1%، وبالتالي فإن 48% من اختلال التوازن لمعدل البطالة في المدى القصير يتم تصحيحه خلال سنة واحدة باتجاه التوازن في المدى الطويل.
- ✓تسجيل مرونة موجبة للنفقات العامة الكلية بلا تأخيرات معنوية عند 10%، ومرونتين سالبتين للنفقات الكلية بتأخير وبتأخيرين، الأولى غير معنوية والثانية معنوية عند 1%.
- ✓نفقات التسيير لها مرونة سالبة في المدى القصير مع معدل البطالة ومعنوية عند 5%، بحيث يؤدي ارتفاعها بنسبة 1% إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 1.79% بافتراض بقاء المتغيرات الأخرى دون تغيير.
- ✓نفقات التجهيز أيضا لها علاقة عكسية مع معدل البطالة ومعنوية عند مستوى 10%، بحيث أن ارتفاعها بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 0.74%.
- ✓كما سجلنا أيضا مرونة سالبة معنوية عند 1% للنمو الاقتصادي على معدل البطالة في المدى القصير، إذ أن ارتفاع معدل النمو بـ1% مع ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 1.47%.
- ✓معدل تغطية الواردات ومعدل التضخم ليس لهما أي تأثير معنوي في المدى القصير على معدل البطالة.

ج–بالنسبة لنموذج $ARDL_6$:

- ✓النفقات العامة بصنفيها لا تمارس أي تأثير معنوي على معدل تغطية الواردات في المدى القصير، وجاءت إشارة نفقات التجهيز سالبة، وقد يرجع سبب ذلك إلى أن هذه النفقات تزيد من قيمة الواردات أكثر مما تزيد

من قيمة الصادرات في المدى القصير طبعا، فإنجاز المشاريع العامة والهياكل القاعدية غالبا ما يتطلب استيراد العديد من السلع والخدمات التي لا تتوفر محليا، في حين جاءت العلاقة موجبة في المدى القصير من نفقات التسيير إلى معدل تغطية الواردات.

- ✓معدل النمو الاقتصادي له مرونة موجبة و معنوية في مستوى 5% على معدل تغطية الواردات، بحيث أن ارتفاعه بـ1% يؤدي إلى ارتفاع معدل تغطية الواردات بنسبة 2.034%، فارتفاع النمو الاقتصادي لا يكون إلا بزيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره للرفع من قيمة الصادرات وبالتالي ارتفاع معدل تغطية الواردات.
- ✓معدل التضخم له علاقة سالبة ومعنوية عند 10% بمعدل تغطية الواردات، ومرونته بلغت (0.09-) فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى عزوف العالم الخارجي على شراء السلع المحلية وبالتالي انخفاض الصادرات، وكذلك لجوء المستهلكين المحليين إلى السلع المستوردة مما يزيد من قيمة الواردات.

الجدول5-20: نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ وفقا لمقاربة ARDL والعلاقات قصيرة الأجل

المتغيرات التفسيرية Regressors	$ARDL_4$		$ARDL_5$		$ARDL_6$	
	المعاملات Coefficient	الانحراف المعياري Error .Std	المعاملات Coefficient	الانحراف المعياري Error .Std	المعاملات Coefficient	الانحراف المعياري Error .Std
D(LGR)	0,422	0,260	2.212*	1.099	-0.601	2.726
D(LGR(-1))	0,331	0,276	-0.098	0.198		
D(LGR(-2))	0,380	0,267	-0.429***	0.140		
D(LGFR)	-0,296	0,182	-1.793**	0.756	0.573	1.846
D(LGFR(-1))	-0,199	0,195				
D(LGFR(-2))	-0,322*	0,185				
D(LGER)	-0,078	0,085	-0.748*	0.392	-0.014	0.977
D(LGER(-1))	-0,180*	0,092				
D(LGER(-2))	-0,155	0,090				
D(LPIBRH)			-1.479***	0.453	2.347**	0.944
D(LPIBRH(-1))	0,219**	0,096				
D(LPIBRH(-2))	0,133	0,084				
D(LTCH)	-0,038	0,027				
D(LTCH(-1))	-0,028	0,034				
D(LTCH(-2))	-0,038	0,025				
D(LTCM)	0,011	0,012	0.017	0.049		
D(LTCM(-1))	-0,024	0,014			-0.214	0.168
D(LTCM(-2))	0,036**	0,013			-0.366**	0.149
D(LINF)	0,002	0,005	0.0002	0.022	-0.090*	0.050
D(LINF(-1))	0,006	0,004	0.037	0.022		
D(LINF(-2))	0,005	0,004				
D(@TREND())	-0,010***	0,002			0.034**	0.014
CointEq(-1)	-0,591***	0,096	-0.488***	0.095	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9، ***، **، * ترمز إلى معنوية المقدرات عند مستويات 1%، 5% و 10% على الترتيب.

5- **العلاقة السببية في المدى القصير من النفقات العامة بصنفيها إلى المؤشرات الاقتصادية** : يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار السببية المحصل عليها باستعمال برنامج EViews9 :

الجدول 5-21: نتائج اختبار السببية قصيرة الأجل من النفقات العامة بصنفيها إلى المؤشرات الاقتصادية:

النموذج المقدر	الفرضية الصفرية:	الاحتمال (Pro)
$ARDL_4$: Dependent Variable: LPIBRH	- لا توجد علاقة سببية من النفقات العامة الكلية نحو النمو الاقتصادي	(0.014)**
	- لا توجد علاقة سببية من نفقات التسيير نحو النمو الاقتصادي	(0.008)***
	- لا توجد علاقة سببية من نفقات التجهيز نحو النمو الاقتصادي	(0.015)**
$ARDL_5$: Dependent Variable: LTCH	- لا توجد علاقة سببية من النفقات العامة الكلية نحو معدل البطالة	(0.001)***
	- لا توجد علاقة سببية من نفقات التسيير نحو معدل البطالة	(0.023)**
	- لا توجد علاقة سببية من نفقات التجهيز نحو معدل البطالة	(0.065)*
$ARDL_6$: Dependent Variable: LTCM	- لا توجد علاقة سببية من النفقات العامة الكلية نحو معدل تغطية الواردات	(0.826)
	- لا توجد علاقة سببية من نفقات التسيير نحو معدل تغطية الواردات	(0.758)
	- لا توجد علاقة سببية من نفقات التجهيز نحو معدل تغطية الواردات	(0.988)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9، ***، **، * ترمز إلى المعنوية عند 1%، 5% و 10%

نستنتج من خلال النتائج ما يلي:

- ✓وجود علاقة سببية قصيرة الأجل لكل من النفقات العامة الكلية ونفقات التجهيز عند مستوى 5% ولنفقات التسيير في مستوى 1% نحو النمو الاقتصادي.
- ✓وجود علاقة سببية للنفقات العامة الكلية عند 1%، لنفقات التسيير عند 5% ولنفقات التجهيز عند مستوى 10% باتجاه معدل البطالة.
- ✓غياب العلاقة السببية من النفقات العامة بصنفيها نحو معدل تغطية الواردات.

6-الاختبارات التشخيصية لنماذج $ARDL_4$، $ARDL_5$ **و** $ARDL_6$: يوضح الجدول التالي نتائج مختلف الاختبارات التشخيصية التي قمنا بها للتأكد من صحة النماذج المذكورة.

الجدول 5-22: نتائج الاختبارات التشخيصية لنماذج $ARDL_4$، $ARDL_5$ و $ARDL_6$.

الاختبار	$ARDL_4$		$ARDL_5$		$ARDL_6$	
	القيمة	الاحتمال (Pro)	القيمة	الاحتمال (Pro)	القيمة	الاحتمال (Pro)
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test التوابط التسلسلي للأخطاء	2.481	0.117	0.442	0.646	1.598	0.217
Jarque-Bera Normality Test التوزيع الطبيعي للأخطاء	1.374	0.503	0.698	0.705	0.424	0.808
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test: ARCH	 0.540 0.417	 0.927 0.521	 0.758 0.018	 0.694 0.891	 1.191 0.071	 0.329 0.790
Ramsey RESET Test صحة الشكل الدالي للنموذج	4.352	0.053	0.158	0.693	0.312	0.579

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

نلاحظ من خلال الجدول خلو النماذج الثلاثة من المشاكل الإحصائية كالترابط التسلسلي للأخطاء وعدم ثبات تباينها، كما أنها تتبع التوزيع الطبيعي، وثبتت أيضا صحة الشكل الدالي للنماذج المقدرة.

كما لاحظنا أيضا استقرار النموذجين **$ARDL_4$ و $ARDL_5$** وتناسق وتجانس مقدرات الأجل القصير مع مقدرات الأجل الطويل من خلال اختباري CUSUM و CUSUM of Squares بحيث يقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة (الحد الأدنى والحد الأعلى) عند مستوى 5% لكلى النموذجين (الملحقين 05 و06).

7-قياس أثر النفقات العامة بصنفيها على معدل التضخم: أظهرت اختبارات جذور الوحدة في البداية أن معدل التضخم كان مستقرا في المستوى، وبالتالي لا يمكن أن يكون هذا المتغير كمتغير تابع في نموذج الـ ARDL، وبما أنه يختلف في درجة التكامل مع باقي متغيرات الدراسة فلا وجود لتكامل مشترك بينه وبين هذه المتغيرات وبالتالي النموذج المناسب في هذه الحالة هو نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(P).

لقد انتقد العالم سيمس Sims بقوة المعادلات التقليدية الأنية، فهذه المعادلات تكون بعدد المتغيرات التابعة، وتحتوي كل واحدة على واحد أو أكثر من المتغيرات الداخلية وبعض المتغيرات الخارجية، ويتم فرض قيود تحكيمية في كثير من الأحيان باستبعاد بعض المتغيرات من معادلة معينة و التي قد تكون موجودة في معادلات أخرى من النظام، وقال سيمس أنه إذا كانت هناك متغيرات متفرقة يجب التعامل معها جميعا على

قدم المساواة، ولا ينبغي أن يكون أي تمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، لذلك يجب أن يكون لكل معادلة نفس العدد من المتغيرات المستقلة، ولهذا السبب طور سيمس نموذج الـ VAR(P)[1] .

وفي مقاله الصادر عام 1980 قام العالم سيمس بشرح طريقة بناء نموذج VAR(P)، أين يكون لدينا نموذج مكون من عدد متغيرات (N)، ففي هذه الحالة يكون عدد المعادلات في النموذج يساوي عدد المتغيرات بحيث في كل معادلة تكون أحد المتغيرات تابعة ويتم شرح تغيراتها بقيمها الماضية والقيم الماضية لباقي متغيرات النموذج البالغ عددها (N-1) [2].ويرمز (P) إلى عدد التأخيرات أو الإبطاءات في النموذج.

أ–تحديد عدد تأخيرات النموذج: بالاستعانة ببرنامج EViews9، وجدنا أن التأخير الأحسن للنموذج هو (P=1)، وبالتالي سوف نقوم بتقدير نموذج $VAR_1(1)$.

ب–تقدير نموذج $VAR_1(1)$: يأخذ نموذج VAR(1) في هذه الحالة الشكل التالي:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + U_t$$

بحيث : $Y_t = (LINF_t, DLGR_t, DLGFR_t, DLGER_t, DLPIBRH_t, DLTCH_t, DLTCM_t)^t$ وكل المتغيرات مستقلة و Y_t شعاع بعده (7،1).

- A_0 شعاع الحدود الثابتة وبعده (7 ، 1).
- A_1 مصفوفة المعالم وبعدها (7 ، 7).
- U_t شعاع التشويش الأبيض وبعده (7 ، 1).

لكننا في هذا النظام، سوف نهتم فقط بتحليل المعادلة التي تصف تغيرات معدل التضخم بقيمه الماضية والقيم الماضية لباقي المتغيرات، وكلها بتأخير واحد.

بعدما قمنا بتقدير هذا النموذج باستخدام برنامج EViews9، جاءت المعادلة التي تصف تغيرات معدل التضخم كما يلي:

$$LINF = 0.77*LINF(-1) - 18.31*DLGR(-1) + 12.77*DLGFR(-1) + 7.15*DLGER(-1) - 0.71*DLPIBRH(-1) - 0.11*DLTCH(-1) + 0.41*DLTCM(-1) + 0.31$$

(0.125) (8.898) (5.988) (2.909) (2.270) (0.912) (0.416)

أول ما لاحظناه في هذه المعادلة هو عدم معنوية كل من النمو الاقتصادي، معدل البطالة ومعدل تغطية الواردات، كما أن دراسة السببية قصيرة الأجل في هذا النموذج أظهرت غياب السببية من هذه المؤشرات نحو

[1] Damodar, N, Gujarati, op.cit, p438.

[2] Véronique Meuriot, une histoire des concepts des séries temporelles, Academia, France 2012, p166.

معدل التضخم، وبالتالي فضلنا تقدير نموذج أخر $VAR_2(1)$ بحذف هذه المتغيرات، وقد تأكد أن عدد التأخيرات ($P=1$) هو الأحسن أيضا (الملحق07).

كما أن معياري أكايك وشوارز أظهرا أيضا أن نموذج $VAR_2(1)$ هو الأحسن كما يوضح الجدول التالي:

الجدول5-23: المفاضلة بين نموذجي $VAR_1(1)$ و $VAR_2(1)$:

النموذج المقدر	معيار أكايك Akaike info criterion	معيار شوارز Schwarz criterion
$VAR_1(1)$	2.14	2.45
$VAR_2(1)$	2.03	2.23

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

بتقدير نموذج $VAR_2(1)$ كما يوضح الملحق7، جاءت المعادلة التي تصف تغيرات معدل التضخم كما يلي:

LINF = 0.75*LINF(-1) – 19.38*DLGR(-1) + 13.68*DLGFR(-1) + 7.40*DLGER(-1) + 0.33
(0.11) (8.27) (5.74) (2.81) (0.25)
[6.54] [-2.34] [2.38] [2.62] [1.29]

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

من خلال هذه المعادلة نستخلص ما يلي:

- ✓معنوية التضخم بتأخير عند مستوى 1%، ومعنوية النفقات العامة بصنفيها عند مستوى 5%، في حين سجلنا عدم معنوية الحد الثابت.
- ✓معنوية المعالم مجتمعة حيث أن (F-statistic=11.30)، أما(ProbF-statistic=000) وهو أقل من 1%.
- ✓بلغت قيمة معامل التحديد 0.52، أي أن 52% من تغيرات معدل التضخم يتم تفسيرها بتغيراتها وتغيرات النفقات العامة بصنفيها كلها بتأخير واحد بالإضافة إلى الحد الثابت.
- ✓كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز لها أثر موجب على معدل التضخم بحيث ارتفاع أحدها في سنة معينة يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في العام الموالي، وجاءت مرونة الأولى (13.68) أكبر من مرونة الثانية (7.40)، بينما النفقات العامة الكلية كان لها أثر سالب على معدل التضخم وهو ينافي الواقع.

ج- صلاحية النموذج المقدر: من خلال الاختبارات التي قمنا بها للتأكد من صلاحية النموذج الموضحة في (الملحق 08)، نستخلص ما يلي:

–بالنسبة لاستقرارية النموذج: كل جذور النموذج أقل من الواحد، تتواجد داخل الحلقة الأحادية، وبالتالي النموذج الذي تم تقديره مستقر.

–بالنسبة للارتباط الذاتي للأخطاء: تشير نتائج اختبار (**Lm test**) إلى أن احتمال الاختبار لمختلف التأخيرات أكبر من 5% ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي لا وجود لارتباط ذاتي للأخطاء.

–بالنسبة للتوزيع الطبيعي للأخطاء: تبين نتائج إختبار (Jarque-Bera) أن الإحصائيات المحسوبة لهذا الاختبار لمختلف البواقي أقل تماما من القيمة الجدولية وبالتالي لا يمكننا رفض الفرضية الصفرية التي تقول بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

د– دوال الاستجابة وتحليل تباين الخطأ : يعتبر تحليل دوال الاستجابة وتحليل تباين الخطأ من المفاهيم الأساسية في نماذج الـ VAR(p)، حيث تسمح هذه النماذج بتحليل أثار السياسات الاقتصادية عن طريق محاكاة الصدمات العشوائية و تحليل تباين الخطأ مع افتراض ثبات المحيط الخارجي، ويعتمد تحليل الصدمات العشوائية على قياس أثر الصدمة العشوائية للأخطاء التي تحدث في الفترة (t) على متغيرات النموذج، ويمكن لهذا الأثر أن يستمر خلال مدة زمنية قدرها t+h، تشكل القيم المحسوبة لأثر الصدمة على متغيرات النموذج خلال الفترة t+h بما يسمى بدوال الاستجابة[1].

ونستنتج من خلال النتائج المحصل عليها الموضحة في (الملحق 09) ما يلي:

- ✓ عند إحداث صدمة عشوائية (تجديدة) موجبة على خطأ نفقات التسيير في الزمن(t) ، فإن معدل التضخم له استجابة سالبة بعد سنة أي في الزمن (t+1) تقدر بـ (0.041-)، ثم تأتي بعدها استجابات موجبة (0.037، 0.033، 0.023، 0.015) التي تتناقص مع مرور السنوات.
- ✓ عند إحداث صدمة عشوائية (تجديدة) موجبة على خطأ نفقات التجهيز في الزمن (t)، فإن معدل التضخم له استجابة موجبة بعد سنة (t+1) تقدر بـ 0.24، ثم استجابة موجبة أخرى بعد سنتين بـ 0.11 لتتناقص وتتلاشى مع مرور السنوات .
- ✓ عند إحداث صدمة عشوائية (تجديدة) موجبة على خطأ النفقات العامة الكلية في الزمن(t) ، فإن معدل التضخم له استجابة موجبة بعد سنة (t+1) تقدر بـ 0.09، ثم استجابة موجبة أخرى بعدها بـ 0.13 لتتناقص بعدها وتتلاشى مع مرور السنوات.

[1] Régis Bourbonnais, économétrie, Dunod paris, 10ème édition 2018, pp 308,309.

✓ **تحليل تباين الخطأ:** إن تباين خطأ تنبؤ معدل التضخم يأتي بنسبة 85.2% من تجديداته الخاصة، وبنسبة 9.9%، 4.27% و 0.61% من تجديدات نفقات التجهيز، النفقات العامة الكلية ونفقات التسيير على التوالي.

هـ–السببية قصيرة الأجل من النفقات العامة بصنفيها باتجاه معدل التضخم: يمكن تلخيص النتائج المحصل عليها باستعمال برنامج EViwes9 لاختبار السببية، في الجدول التالي:

الجدول 5–24: نتائج اختبار السببية للأجل القصير من النفقات العامة بصنفيها باتجاه معدل التضخم

النموذج المقدر	الفرضية الصفرية:	الاحتمال (Pro)
$VAR_2(1)$	– لا توجد علاقة سببية من النفقات العامة الكلية نحو معدل التضخم	(0.019)**
	– لا توجد علاقة سببية من نفقات التسيير نحو معدل التضخم	(0.017)**
	– لا توجد علاقة سببية من نفقات التجهيز نحو معدل التضخم	(0.008)***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9، ***، **، * ترمز إلى المعنوية عند مستويات 1%، 5% و 10% على الترتيب.

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول وجود علاقة سببية عند مستوى 5% لكل من النفقات العامة الكلية ونفقات التسيير، وعند مستوى 1% لنفقات التجهيز باتجاه معدل التضخم.

المبحث الرابع: العلاقة السببية في الأجل الطويل بين النفقات العامة بصنفيها والمؤشرات الاقتصادية:

سوف نقوم في بداية هذا المبحث بدراسة العلاقة السببية للأجل الطويل بمفهوم Toda and Yamamoto بين النفقات العامة الكلية بالأسعار الثابتة وبين مؤشرات الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: السببية في الأجل الطويل بين النفقات العامة الكلية والمؤشرات الاقتصادية:

لإجراء اختبار السببية للأجل الطويل في دراستنا هذه بين النفقات العامة الحقيقية والمؤشرات الاقتصادية ، بمفهوم T.Y ، يجب تقدير نموذج $VAR(P+d_{max})$ للسلاسل في المستوى، التالي:

$$\mathrm{LGR_t} = C_1 + \sum_{i=1}^{P} \alpha_{1i} LGR_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \alpha_{2j} LGR_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_{3i} LPIBRH_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \alpha_{4j} LPIBRH_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_{5i} LTCH_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \alpha_{6j} LTCH_{t-j} \sum_{i=1}^{P} \alpha_{7i} LINF_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \alpha_{8j} LINF_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_{9i} LTCM_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \alpha_{10j} LTCM_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots . (\mathbf{5-10})$$

$$\mathrm{LPIBRH_t} = \mathrm{C_{2+}} \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} \mathrm{LPIBRH_{t-i}} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \beta_{2j} \mathrm{LPIBRH_{t-j}} + \sum_{i=1}^{P} \beta_{3i} \mathrm{LGR_{t-i}} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \beta_{4j} \mathrm{LGR_{t-j}} + \sum_{i=1}^{P} \beta_{5i} \mathrm{LTCH_{t-i}} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \beta_{6j} \mathrm{LTCH_{t-j}} + \sum_{i=1}^{P} \beta_{7i} \mathrm{LINF_{t-i}} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \beta_{8j} \mathrm{LINF_{t-j}} + \sum_{i=1}^{P} \beta_{9i} \mathrm{LGR_{t-i}} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \beta_{10j} \mathrm{LTCM_{t-j}} + \varepsilon_{2t} \dots (\mathbf{5-11})$$

$$\mathrm{LTCH_t} = C_3 + \sum_{i=1}^{P} \gamma_{1i} LTCH_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \gamma_{2j} LTCH_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_{3i} LGR_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \gamma_{4j} LGR_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_{5i} LPIBRH_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \gamma_{6j} LPIBRH_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_{7i} LINF_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \gamma_{8j} LINF_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_{9i} LTCM_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \gamma_{10j} LTCM_{t-j} + \varepsilon_{3t} \dots (\mathbf{5-12})$$

$$\mathrm{LINF_t} = C_4 + \sum_{i=1}^{P} \lambda_{1i} LINF_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \lambda_{2j} LINF_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \lambda_{3i} LGR_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \lambda_{4j} LGR_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \lambda_{5i} LPIBRH_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \lambda_{6j} LPIBRH_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \lambda_{7i} LTCH_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \lambda_{8j} LTCH_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \lambda_{9i} LTCM_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \lambda_{10j} LTCM_{t-j} + \varepsilon_{4t} \dots (\mathbf{5-13})$$

$$\mathrm{LTCM_t} = C_5 + \sum_{i=1}^{P} \phi_{1i} LTCM_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \phi_{2j} LTCM_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \phi_{3i} LGR_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \phi_{4j} LGR_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \phi_{5i} LPIBRH_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \phi_{6j} LPIBRH_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \phi_{7i} LTCH_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \phi_{8j} LTCH_{t-j} + \sum_{i=1}^{P} \phi_{9i} LINF_{t-i} + \sum_{j=p+1}^{P+d_{max}} \phi_{10j} LINF_{t-j} + \varepsilon_{5t} \dots (\mathbf{5-14})$$

وسندرس العلاقة السببية من المؤشرات إلى النفقات العامة في المعادلة (5-10)، باختبار فرضيات العدم التالية:

1. ليس هناك علاقة سببية من *LPIBRH* إلى *LGR*: $H_0: \sum_{i=1}^{p} \alpha_{3i} = 0$
2. ليس هناك علاقة سببية من *LTCH* إلى *LGR*: $H_0: \sum_{i=1}^{p} \alpha_{5i} = 0$
3. ليس هناك علاقة سببية من *LINF* إلى *LGR*: $H_0: \sum_{i=1}^{p} \alpha_{7i} = 0$
4. ليس هناك علاقة سببية من *LTCM* إلى *LGR*: $H_0: \sum_{i=1}^{p} \alpha_{9i} = 0$

ويتم صياغة فرضيات العدم لاختبار العلاقة السببية طويلة الأجل من النفقات العامة الحقيقية نحو المؤشرات الاقتصادية في باقي المعادلات من (5-11) إلى (5-14) كما يلي:

5. ليس هناك علاقة سببية من *LGR* نحو *LPIBRH*: $H_0: \sum_{i=1}^{p} \beta_{3i} = 0$
6. ليس هناك علاقة سببية من *LGR* نحو *LTCH*: $H_0: \sum_{i=1}^{p} \gamma_{3i} = 0$
7. ليس هناك علاقة سببية من *LGR* نحو *LINF*: $H_0: \sum_{i=1}^{p} \lambda_{3i} = 0$
8. ليس هناك علاقة سببية من *LGR* نحو *LTCM*: $H_0: \sum_{i=1}^{p} \phi_{3i} = 0$

بالاستعانة ببرنامج EViews9 وكما أوضحنا سابقا في اختبارات جذر الوحدة فإن السلاسل الزمنية محل الدراسة كانت كلها متكاملة من الدرجة واحد I(1) ، إلا السلسلة الخاصة بالتضخم كانت متكاملة من الدرجة صفر*I(0)*، وبالتالي فإن أكبر درجة تكامل هي: **1**، أي: $\mathbf{d_{max}=1}$.

أما التأخير الأمثل حسب المعايير المذكورة سابقا، وبالاستعانة ببرنامج EViews9، فهو *P=1*، كما يوضح الجدول التالي: **الجدول 5-25: التأخير الأمثل لنموذج VAR**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGR LPIBRH LTCH LINF LTCM
Exogenous variables: C
Date: 08/17/20 Time: 18:10
Sample: 1970 2018
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-33.23493	NA	3.91e-06	1.737951	1.940700	1.813140
1	164.5083	341.5565*	1.53e-09*	-6.114015	-4.897522*	-5.662881*
2	186.0627	32.33154	1.88e-09	-5.957395	-3.727158	-5.130316
3	210.9246	31.64248	2.13e-09	-5.951120	-2.707139	-4.748095
4	243.4908	34.04649	1.94e-09	-6.295038	-2.037313	-4.716069
5	281.6331	31.20729	1.69e-09	-6.892413*	-1.620944	-4.937498

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج EViews9

وبالتالي فنموذج شعاع الانحدار الذاتي الموسع الذي سيجرى من خلاله اختبار السببية بمفهوم T.Y هو VAR(1+1=2)، ونتائج هذا الاختبار حسب مخرجات **EViews9** دائما، ملخصة في الجدول الموالي:

الجدول 5-26:نتائج اختبار السببية للأجل الطويل بين النفقات العامة الكلية والمؤشرات الاقتصادية

	المتغيرات التابعة				
المتغيرات المستقلة	***LGR***	***LPIBRH***	***LTCH***	***LINF***	***LTCM***
LGR		0.869 (0.351)	3.503 (0.061)*	0.588 (0.443)	3.218 (0.072)*
LPIBRH	0.064 (0.799)		2.515 (0.112)	0.014 (0.904)	0.166 (0.683)
LTCH	0.002 (0.958)	5.035 (0.024)**		0.087 (0.767)	0.006 (0.937)
LINF	0.272 (0.601)	6.147 (0.013)**	0.040 (0.841)		0.033 (0.853)
LTCM	9.194 (0.002)***	4.360 (0.036)**	0.1412 (0.707)	0.107 (0.742)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9،

(.) **احتمال الاختبار** (**p –value**) ، ***، **،* تدل على المعنوية **عند 1 % ، 5% و10% والقيم تعبر عن إحصائية** χ^2 .

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، نستنتج العلاقات السببية بمفهوم T.Y التالية:

- ✓ هناك علاقة سببية طويلة الأجل من معدل تغطية الواردات فقط نحو النفقات العامة الحقيقية أين كانت معنوية عند 1%، بينما غابت هذه العلاقة من باقي المؤشرات.
- ✓ هناك علاقة سببية طويلة الأجل معنوية عند 10% من النفقات العامة الحقيقية نحو كل من معدل البطالة ومعدل تغطية الواردات، بينما غابت العلاقة نحو النمو الاقتصادي ومعدل التضخم.
- ✓ كما نلاحظ أيضا وجود علاقة سببية طويلة الأجل معنوية عند 5% لكل من معدل البطالة، معدل التضخم ومعدل تغطية الواردات باتجاه النمو الاقتصادي.

الشكل5-9: العلاقات السببية في الأجل الطويل بين النفقات العامة الكلية وأهم المؤشرات الاقتصادية

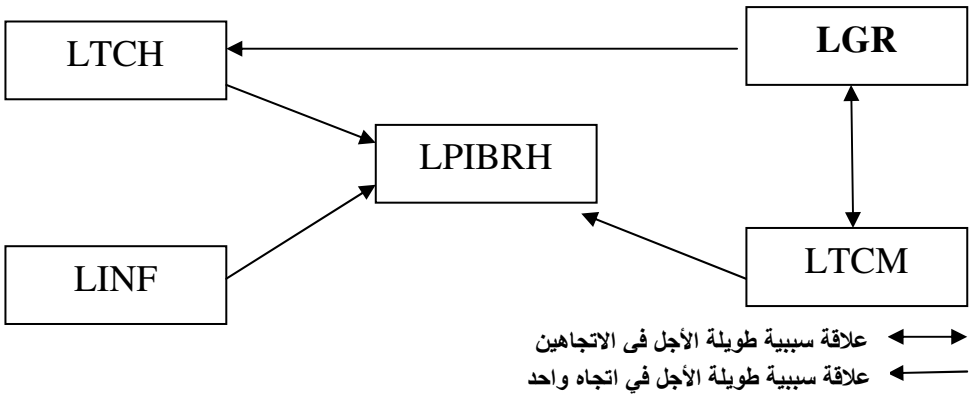

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج اختبار السببية لـ T.Y.

أهم ما يمكن استنتاجه هو غياب العلاقة السببية من النفقات العامة الحقيقية إلى كل من النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الاتجاهين، وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية، وربما يدل ذلك على غياب فعالية سياسة النفقات العامة في الجزائر.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان: هل لصنفي النفقات العامة في الجزائر (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) نفس العلاقات السببية مع المؤشرات؟ وما هو الصنف المسؤول أكثر عن ضعف فعالية النفقات؟

للإجابة على السؤال سنقوم بإجراء اختبار السببية لـ T.Y في الأجل الطويل لكل صنف على حدة مع باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك باتباع نفس الخطوات الماضية.

المطلب الثاني:السببية في الأجل الطويل بين نفقات التجهيز والمؤشرات الاقتصادية:

بما أن سلسلة نفقات التجهيز أيضا كانت متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، يبقى دائما $\mathbf{d_{max}=1}$.

أما التأخير الأمثل لنموذج شعاع الانحدار الذاتي حسب المعايير LR ,EPE, SC, HQ واستنادا لمخرجات EViews9 (الملحق10) فهو: P=1.

وبالتالي نموذج شعاع الانحدار الذاتي الموسع الذي سيجرى من خلاله اختبار T.Y هو VAR(1+1=2)

الجدول5-27:نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل بين نفقات التجهيز الحقيقية والمؤشرات الاقتصادية.

	المتغيرات التابعة				
المتغيرات المستقلة	***LGER***	***LPIBRH***	***LTCH***	***LINF***	***LTCM***
LGER		11.357 (0.000)***	2.820 (0.998)	0.139 (0.709)	0.184 (0.667)
LPIBRH	*0.152* *(0.696)*		0.147 (0.700)	0.090 (0.764)	1.391 (0.238)
LTCH	0.935 (0.333)	0.228 (0.632)		1.602 (0.205)	4.489 (0.034)**
LINF	3.592 (0.058)*	3.625 (0.056)*	1.499 (0.220)		0.005 (0.938)
LTCM	4.621 (0.031)**	1.152 (0.283)	0.932 (0.334)	0.218 (0.640)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9 ، (.) **احتمال الاختبار (p –value)** ، ***، **،* تدل على المعنوية **عند 1 % ، 5% و10% والقيم تعبر عن إحصائية χ^2** .

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول :

✓ وجود علاقة سببية طويلة الأجل قوية ومعنوية عند 1% من نفقات التجهيز نحو النمو الاقتصادي

- ✓ وجود علاقة سببية طويلة الأجل من معدل التضخم معنوية في حدود 6% وأخرى من معدل تغطية الواردات معنوية عند 5% باتجاه نفقات التجهيز.
- ✓ من جهة أخرى سجلنا علاقة سببية طويلة الأجل أيضا من معدل التضخم نحو النمو الاقتصادي، ومن معدل البطالة باتجاه معدل تغطية الواردات.

الشكل5-10: العلاقات السببية في الأجل الطويل بين نفقات التجهيز الحقيقية وأهم المؤشرات الاقتصادية

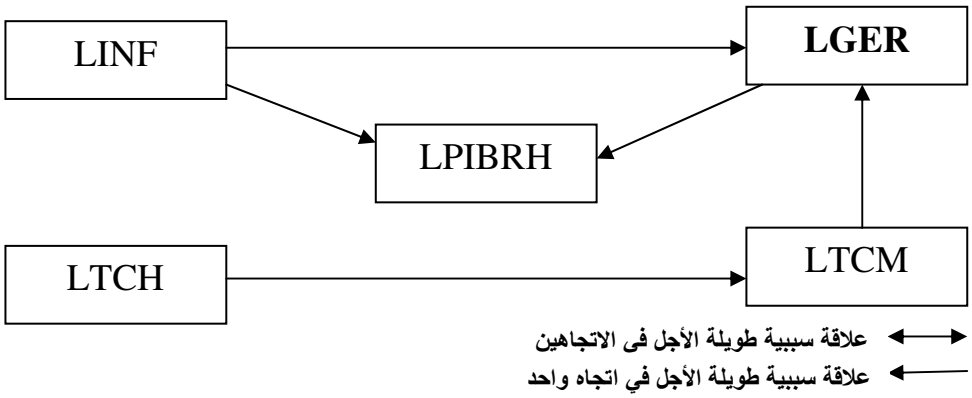

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج اختبار السببية لـ T.Y.

المطلب الثالث: السببية في الأجل الطويل بين نفقات التسيير والمؤشرات الاقتصادية:

من خلال اختبارات جذر الوحدة لاحظنا أن سلسلة نفقات التسيير أيضا كانت متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وبالتالي يبقى $\mathbf{d_{max}=1}$، والتأخير الأمثل لنموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(P) الذي يصف العلاقات بين نفقات التسيير وباقي المؤشرات اعتمادا على المعايير EPE, SC, HQ وحسب مخرجات EViews9 (الملحق11) فهو: P=1.

وبالتالي نموذج شعاع الانحدار الذاتي الموسع الذي سيجرى من خلاله اختبار T.Y هو VAR(1+1=2)

الجدول5-28:نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل بين نفقات التسيير الحقيقية والمؤشرات الاقتصادية.

	المتغيرات التابعة				
المتغيرات المستقلة	***LGFR***	***LPIBRH***	***LTCH***	***LINF***	***LTCM***
LGFR		0.031 (0.860)	0.171 (0.679)	0.116 (0.732)	1.293 (0.255)
LPIBRH	0.053 (0.816)		2.125 (0.144)	0.032 (0.857)	0.149 (0.699)
LTCH	0.186 (0.666)	5.165 (0.023)**		0.087 (0.768)	0.011 (0.916)
LINF	0.024 (0.876)	6.956 (0.008)***	0.262 (0.608)		0.006 (0.938)
LTCM	6.193 (0.012)**	3.063 (0.080)*	0.004 (0.945)	0.170 (0.680)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9، (.) **احتمال الاختبار (p –value) ، ***، **،*** تدل على المعنوية **عند 1 % ، 5% و10% والقيم تعبر عن إحصائية χ^2** .

يمكن أن نستخلص من الجدول ما يلي:

- ✓ وجود علاقة سببية طويلة الأجل معنوية عند 5% من معدل تغطية الواردات نحو نفقات التسيير.
- ✓ لا توجد أي علاقة سببية طويلة الأجل من نفقات التسيير نحو المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- ✓ من جهة أخرى سجلنا علاقة سببية طويلة الأجل لكل من معدل البطالة، معدل التضخم ومعدل تغطية الواردات نحو النمو الاقتصادي.

الشكل5-11: العلاقات السببية في الأجل الطويل بين نفقات التسيير الحقيقية وأهم المؤشرات الاقتصادية

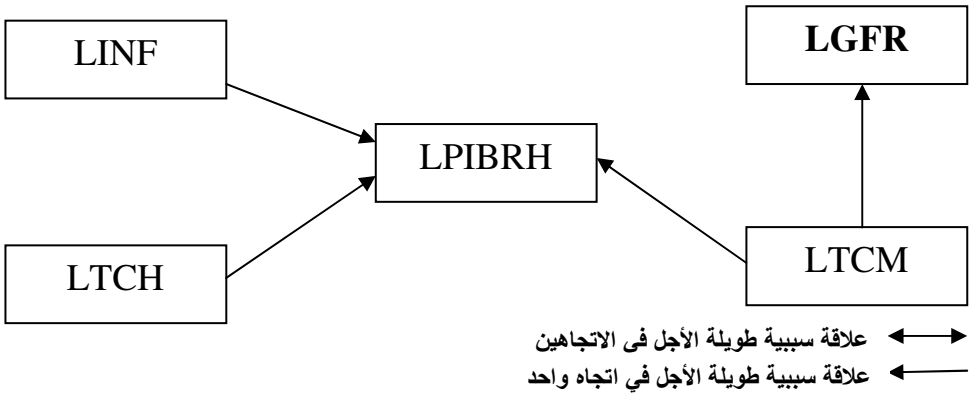

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج اختبار السببية لـ T.Y.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي أن نقيس العلاقة بين النفقات العامة الحقيقية بصنفيها وبين أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر باستغلال المعطيات الخاصة بالفترة 1970-2018، بحيث قمنا في البداية بالتطرق بشكل موجز إلى الجانب النظري المتعلق بالطرق القياسية والإحصائية المستخدمة في الدراسة إذا استثنينا ما يتعلق باختبارات جذر الوحدة الذي كان فيه شيء من التفصيل، وذلك بسبب الأهمية الكبيرة لهذه الاختبارات في الدراسات الحديثة، فعلى ضوء نتائجها يتم اختيار النموذج أو المنهجية المناسبة للدراسة، وكذا تحديد أكبر درجة تكامل لمتغيرات الدراسة التي يتم اعتمادها في دراسة السببية في الأجل الطويل بين هذه المتغيرات، وبالتالي على الباحثين معالجة استقرارية السلاسل الزمنية بعناية لتجنب النتائج الزائفة.

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة على متغيرات الدراسة، تبين أنها خليط من I(0) و I(1) ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ، وبالتالي كانت منهجية شعاع الانحدار ذات الفجوات الزمنية الموزعة ARDL هي الأنسب في هذه الدراسة، باستثناء النموذج الذي يصف تغيرات معدل التضخم بدلالة النفقات العامة بصنفيها، أين استخدنا شعاع الانحدار الذاتي VAR(P).

حاولنا في البداية قياس أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على النفقات العامة بصنفيها باستعمال منهجية ARDL من خلال ثلاثة نماذج منفصلة تم التأكد من جودتها بمختلف الاختبارات التشخيصية، وقد أظهرت هذه النماذج وجود علاقات تكامل مشترك بواسطة اختبارات الحدود (Bounds Test)، ومن ثم تم استخلاص علاقات الأجل الطويل، أين لاحظنا وجود مرونة موجبة للنمو الاقتصادي على نفقات التجهيز وهو ما يوافق قانون فاجنر، بينما غاب الأثر المعنوي له على نفقات التسيير والنفقات العامة الكلية، وكذلك سجلنا مرونة سالبة ومعنوية لمعدل البطالة وأخرى موجبة ومعنوية لمعدل تغطية الواردات على النفقات العامة بصنفيها، ، أما بخصوص العلاقة السببية قصيرة الأجل فقد غابت من المؤشرات نحو النفقات العامة الكلية بصنفيها ما عدى علاقة سببية من معدل تغطية الواردات إلى نفقات التسيير ومن النمو الاقتصادي والتضخم إلى نفقات التجهيز.

بعد ذلك قمنا بتقدير أثر النفقات العامة بصنفيها على المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث تبين وجود علاقة تكامل مشترك في النموذجين اللذين يصفان تغيرات النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وتم استخلاص علاقات الأجل الطويل وعلاقات الأجل القصير ودراسة السببية من خلال هذه الأخيرة، وقد استنتجنا ضعف فعالية سياسة النفقات العامة في الجزائر، بحيث أن نفقات التجهيز ونفقات التسيير لها أثر سالب على النمو

الاقتصادي في المدى القصير، بالإضافة إلى أن نفقات التجهيز هي الوحيدة التي تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في المدى البعيد، بينما فعالية نفقات التسيير أحسن من الأولى في تخفيض معدلات البطالة، كما أوضح النموذج الذي يصف تغيرات التضخم أن ارتفاع هذه النفقات تؤدي إلى الرفع من معدلات التضخم بحيث كانت مرونة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز موجبة ومعنوية، وأثبت اختبار السببية قصيرة الأجل أيضا وجود سببية من النفقات العامة بصنفيها باتجاه التضخم.

ومن خلال دراستنا للسببية طويلة الأجل بمفهوم T.Y عززنا أيضا من نظرية ضعف فعالية سياسة النفقات العامة في الجزائر، بحيث غابت السببية باتجاه معظم المؤشرات، ولم تسجل نفقات التسيير أي علاقة سببية باتجاه المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير العلاقة بين النفقات العامة وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي، وذلك بدراسة حالة بلدنا الجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى 2018.

بعدما تطرقنا في البداية للسياسة المالية التي لعبت أدوارا مختلفة وتفاوتت أهميتها باختلاف الأزمان، وللمفاهيم الأساسية المتعلقة بالنفقات العامة والمؤشرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة، ارتأينا قبل الخوض في الدراسة القياسية، تحليل معطيات وواقع هذه المؤشرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، أين اتضح لنا مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري وتباعيته لقطاع المحروقات، بحيث تتحسن المؤشرات بارتفاع أسعار النفط و تتغير نحو الأسوأ بتسجيل انخفاضات كبيرة لأسعار هذا الأخير، فقد عرفت الجزائر في بداية السبعينيات من القرن الماضي إطلاق أولى البرامج الرباعية التي ركزت على التصنيع وتحقيق التوازن الاجتماعي بين سكان الأرياف وسكان المدن، وحققت هذه المخططات والبرامج نتائج لا بأس بها، إذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي خلال السبعينيات 3.82% وانخفضت معدلات البطالة من 22% سنة 1970 إلى 16.3% سنة 1979، ليستمر الوضع على نفس الوتيرة تقريبا في بداية الثمانينيات، لكن انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينيات أدى إلى تخلي الدولة عن سياسة التوسع في الإنفاق العام والتوجه نحو الخصخصة، الأمر الذي أدى إلى زيادة مقلقة في الأسعار حيث بلغ التضخم أعلى مستوياته وفاق 30% في بداية التسعينات، وكذا ظهور معدلات للبطالة مقلقة، ودخول البلاد في نفق مظلم طوال التسعينيات التي سميت بالعشرية السوداء، لكن هذه المؤشرات عرفت تحسنا حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، بعد انتعاش أسعار البترول في مطلع الألفية الثالثة وتحسن الأوضاع الأمنية، حيث انخفضت البطالة إلى ادنى مستوياتها بـ 9.8% سنة 2013 وبلغ متوسط معدل التضخم السنوي حدود 3.19% في العشرية 2000-2009، أما متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي فبلغ 2.4% لنفس العشرية بعدما كان سالبا في العشرية التي سبقتها.

لكن هذه المؤشرات عادت للتطور نحو الأسوأ بعد انخفاض أسعار البترول عام 2015 ليسجل الميزان التجاري عجزا معتبرا قدر بـ 1867 مليار دج و1206 مليار دج خلال سنتي 2016 و2017 على التوالي، كما سجلت أيضا معدلات سالبة للنمو الاقتصادي خلال سنتي 2017 و 2018 وارتفاع معدلات البطالة أيضا خلال هاتين السنتين.

بعدما قمنا بتحليل معطيات وواقع المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، حاولنا قياس الأثر المتبادل بين النفقات العامة الحقيقية بصنفيها وبين هذه المؤشرات الاقتصادية، باستخدام منهجية شعاع الانحدار ذات الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، باستثناء النموذج الذي يصف تغيرات معدل التضخم الذي استخدمنا فيه نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، مع دراسة السببية بين النفقات العامة الكلية بصنفيها وبين المؤشرات الاقتصادية للأجلين القصير والطويل، وأوضحت نتائج اختبارات جذر الوحدة على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في البداية، أن هذه المتغيرات خليط من I(0) و I(1)، وبعد تقدير مختلف النماذج خلصنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة القياسية:

- ✓أظهرت اختبارات الحدود (Bounds Test) وجود علاقات تكامل مشترك أو علاقات طويلة الأجل في جل النماذج المقدرة، إذا استثنينا نموذج $ARDL_6$ الذي يصف تغيرات معدل تغطية الواردات.
- ✓بعد تقدير العلاقات طويلة الأجل، لاحظنا :
  - وجود أثر موجب للنمو الاقتصادي على نفقات التجهيز وهو ما يوافق قانون فاجنر، بينما غاب الأثر المعنوي له على نفقات التسيير والنفقات العامة الكلية.
  - وجود أثر موجب لمعدل تغطية الواردات على النفقات العامة بصنفيها
  - وجود أثر سالب لمعدل البطالة على النفقات العامة بصنفيها.
- ✓غياب العلاقات السببية قصيرة الأجل من جل المؤشرات الاقتصادية نحو النفقات العامة، باستثناء علاقة سببية من معدل تغطية الواردات إلى نفقات التسيير ومن النمو الاقتصادي والتضخم إلى نفقات التجهيز.
- ✓ضعف فعالية سياسة النفقات العامة في الجزائر، بحيث أن نفقات التجهيز ونفقات التسيير لهما أثرا سالبا على النمو الاقتصادي في المدى القصير، بالإضافة إلى أن نفقات التجهيز هي الوحيدة التي تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في المدى البعيد وبشكل ضعيف.

ضف إلى ذلك أن هذه النفقات ليس لها أي أثر معنوي في المدى البعيد على معدل تغطية الواردات، كما أنها تتسبب في الرفع من المستوى العام للأسعار، حيث سجلنا تأثيرا موجبا ومعنويا في المدى القصير لصنفي النفقات العامة على معدل التضخم، ومن ثم وجدنا أن معدلات التضخم لها أثرا سالبا على النمو الاقتصادي في المدى البعيد.

- ✓معدل النمو الاقتصادي له علاقة سالبة مع معدل البطالة، فكلما ارتفع معدل النمو انخفضت معدلات البطالة وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.
- ✓نفقات التسيير أحسن من نفقات التجهيز في تخفيض معدلات البطالة.
- ✓وجود علاقة سالبة من التضخم إلى معدل البطالة وهو ما يوافق منحنى فيليبس.
- ✓وجود علاقة سببية قصيرة الأجل من النفقات العامة بصنفيها باتجاه كل من النمو الاقتصادي، معدل البطالة و معدل التضخم.
- ✓غياب السببية في الأجل الطويل من النفقات العامة باتجاه معظم المؤشرات الاقتصادية، حيث لم تسجل نفقات التسيير أي علاقة سببية باتجاه المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا يعزز أيضا من نظرية ضعف فعالية سياسة النفقات العامة في الجزائر، خاصة في المدى البعيد.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن أجل تحسين فعالية سياسة النفقات العامة في الجزائر وتجنب المشاكل الاقتصادية، نضع بعض التوصيات المتمثلة فيما يلي:

أولا: فيما يخص التبعية لقطاع المحروقات:

- يجب على الدولة الجزائرية أخذ التدابير اللازمة والمستعجلة للتخلص من هذه التبعية، بتشجيع الاستثمارات الخاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حققت مستويات عالية من النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة، وذلك بالقضاء على مشكل البيروقراطية الذي يؤرق المستثمرين، ومحاربة كل أنواع الفساد الإداري.
- استغلال القطاعات التي تملك فيها الجزائر المقومات اللازمة لتكون مصدر مهم للثروة كقطاعي الفلاحة والسياحة، دون أن ننسى استغلال الطاقات المتجددة التي تحوزها الجزائر كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة الهيدروليكية.
- الاستثمار في العنصر البشري بتطوير أنظمة التعليم المعتمدة، وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك، واعتماد اللغة الإنجليزية بدل اللغة الفرنسية منذ التعليم الابتدائي، كونها تعد لغة البحث الأولى عالميا.
- الاهتمام بالأدمغة التي يمكنها إعطاء الكثير للجزائر، بمنحها الامتيازات اللازمة للحيلولة دون هروبها إلى البلدان الخارجية، وتوفير الإمكانيات اللازمة لها لتطوير المجالات المختلفة.

ثانيا: فيما يخص ضعف فعالية سياسة النفقات العامة في الجزائر:

- محاربة الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية وتضخيم الفواتير، بسن قوانين صارمة لمعاقبة مرتكبي هذه الأفعال التي قبحها الدين الإسلامي وتوعد مرتكبيها بأشد العقاب.
- التقليل ما أمكن من الواردات، خاصة بالنسبة للسلع التي ننتجها محليا أو بإمكاننا إنتاجها مستقبلا، لتشجيع المنتجين المحليين والحفاظ على مناصب الشغل وكذا الحفاظ على العملة الصعبة.
- ترشيد النفقات العامة، وذلك بالتركيز على إنجاز المشاريع الأكثر ربحية ومردودية بالنسبة للنفقات الاستثمارية لتحقيق مستويات أعلى للنمو الاقتصادي، وكذا إعادة النظر في نفقات التسيير المسؤولة أكثر عن ضعف سياسة النفقات العامة.
- اتخاذ الكفاءة كمعيار وحيد لتقليد المسؤوليات في الإدارات العامة، واشتراط الشهادة الجامعية للترشح في المجالس البلدية.

أفاق الدراسة: تبقى هذه الدراسة محاولة منا لتقييم فعالية سياسة النفقات العامة في الجزائر من خلال تقدير الأثر المتبادل بينها وبين أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي، تفتح المجال لبحوث أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجالا واسعا للدراسة، وعليه نقترح المواضيع التالية للبحث فيها مستقبلا:

- ✓ دراسة العلاقة بين النفقات العامة ومؤشرات التنمية الاقتصادية.
- ✓ أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة حسب القطاعات.
- ✓ القطاع الموازي وأثره على مؤشرات الأداء الاقتصادي.

المراجع

المراجع

I–المراجع باللغة العربية:

أ–الكتب:

1. عباس كاظم الدعمي، السياسة النقدية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط2 2014.
2. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، ط1 2012.
3. حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة عمان، ط3، 2005.
4. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق 2010.
5. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ط4 2011.
6. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ط8 2006.
7. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2009.
8. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.
9. عريب الرنتاوي، الاقتصاد بين نظريتين، السوق الاجتماعي و الإسلامي، عمان،دار النشر والتاريخ غير مذكورين
10. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية الإسكندرية 2007.
11. يوجين أ. ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة الطبعة العربية الثانية 2004.
12. نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية، المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار النشر غير مذكورة، الديوانية العراق، ط1 2013.
13. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط6، 2008.
14. رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الاسكندرية،2007.
15. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، ط1 2006.
16. خالد الخطيب، أحمد شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع عمان، ط2 2008.
17. سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2009.
18. طارق الحاج، المالية العامة،دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، ط1 2009.
19. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم الجزائر 2003.

20. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ط1 2007.

21. حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، ابراهيم خريس، زياد الذيبة، المالية العامة من منظور اسلامي، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، ط1 2010.

22. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2 2005.

23. محمد سحنون، الاقتصاد الإسلامي الوقائع والأفكار الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

24. يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، على عباس عياد، محمد أحمد عبد الله، مبادئ المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع الاسكندرية 1978.

25. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، الإسكندرية الدار الجامعية 1999.

26. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة –مدخل تحليلي معاصر– الدار الجامعية الاسكندرية 2008.

27. عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.

28. روبيرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد العام، ترجمة رحاب صلاح الدين، دار كلمات للنشر القاهرة، ط1، 2013.

29. خالد عبد الله المصلح، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، (دار النشر والسنة غير مذكورين)،

30. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني،ط1، 2010.

31. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، مطبعة النخلة، الجزائر، بدون سنة.

32. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان،ط1، 2007.

33. سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002.

34. الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية الطبعة الثانية 1984.

35. يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002.

36. عبد الحميد عبد المطلب، أثر السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.

37. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2010.

38. راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية ، بيروت،ط1، 1971.

39. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية –التحليل الاقتصادي الكلي–، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،ط2009،4.

40. أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى 2003.

41. أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة الإسكندرية 2003.

42. عمر صخري، الاقتصاد الكلي، ط6 ديوان المطبوعات الجامعية 1986.

43. إبراهيم العيسوى، التنمية في عالم متغير، الطبعة 2 دار الشروق القاهرة 2001.

ب-أطروحات ومقالات :

1. جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر3 ، 2015.
2. مسعود ميهوب، بركان يوسف، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة(1990-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد16/2016.
3. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 16، 2016.
4. احمد منير نجار، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،الكويت، 1999.
5. قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
6. دادان عبد الغني،بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، عدد10/2012.
7. كرمين سميرة، بقبق ليلى اسمهان، العلاقة السببية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد2، أوت 2019.
8. أحمد سلامى، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد17 جوان 2015.
9. محمد طاهر قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر 2006.
10. لموتي محمد، اثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3 ،2015-2016.
11. مدوار سهام، اثر برامج الحكومة على ظاهرة البطالة بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2 2017-2018.
12. المدهون حسن، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، 2015-2016.
13. أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين، منهجية ARDL (209-230).

14. بدر الدين طالبي، إبراهيم برقوقي، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام ARDL خلال الفترة (1980-2014)، Revue des sciences commerciales, Ecole des Hautes Etudes Commerciales،المجلد 15 العدد2.

15. عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي، هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد، أدلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية السعودية، العدد 2020/123.

16. حمريط محسن، حجاب عيسى، العلاقة بين النمو النقدي ونمو الناتج المحلي ومستويات التضخم في الجزائر من خلال مقاربة ARDL للفترة 1980-2016، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23/جوان 2018 (25-40).

17. لعصامي أمنة، تأثير المتغيرات النقدية على مؤشرات بورصة عمان للفترة 2000-2019، دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج ARDL ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، المجلد19 العدد01 ديسمبر 2019 ص(317-334).

18. ندوى خزعل رشاد،إستخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية رقم 19، 2011م صص(267-288)،جامعة الموصل.

19. علاوة لعلالي، اختبار Granger للسببية: ما هو اتجاه العلاقة بين النقد والدخل؟، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد16-2007م.

20. صدر الدين صواليلي، بشير بلغيث، استهلاك الطاقات المتجددة وغير المتجددة والناتج الداخلي الخام في الجزائر، دراسة باستعمال الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار السببية لـ TODA and YAMAMOTO، Revue des sciences commerciales, Ecole des Hautes Etudes Commerciales ، المجلد 18/ع2،(ص 115-131)، ديسمبر 2019.

ج-مراجع أخرى:

1. الجريدة الرسمية لقانون المالية 2018، الصادرة يوم 2017/12/28.
2. حوصلة إحصائية 1962-2011 من إعداد مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر ، جوان 2013.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم45، مارس 2019.

II-المراجع باللغات الأجنبية:

A- livres :

1. Matthieu Caron, budget et politiques budgétaires, Bréal Rome 2007.
2. J.-L. Bailly, G. Caire, C. Lavialle, J.- J. Quilèse, Macroéconomie, Bréal Rome, 2ème éditions 2006.
3. sophie brana, marie-claude bergouignan, TD macroéconomie,dunod Paris 5 édition 2015.
4. J-Y , B.MARTORY, économie générale, édition nathan, Paris 1989.

5. GregorieN.Mankiw, Macroéconomie, traduction de la 3ème édition américaine par Jean Houard 1999.
6. Marc Montoussé, Macroéconomie, bréal Rome, 2ème édition 2006.
7. Pascal monier, économie générale, gualino éditeur, 2ème édition Paris 2003.
8. Parkin Bade, introduction à la macroéconomie moderne, 2ème édition, renouveau pédagogique INC QUEBEC 2000.
9. Isabelle Cadoret ;C.Benjamin ;F.Martin ; N.Herrard ;S. Tanguy, économetrie appliquée,édition Boeck Université, bruxelles, 2ème édition 2009.
10. JOHN D, LEVENDIS, times series econometrics, learning throuth replication, USA, 2018.
11. Régis bourbonnais, économétrie, Dunod paris, 6ème édition 2005.
12. Jonas Kibala Kuma,Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto :éléments de théorie et pratiques sur logiciels. Congo-Kinshasa.2018.
13. Damodar N, Gujarati, économétrie, traduction de la 4ème édition par Berbard Bernier, Boeck Université Bruxelles 2004.

B- thèses et articles :

1. ABBES AMINA, efficacité et limites de la politique économique et conjoncture dans un modèle de type « mendell-fleming », étude économétrique sur l'Algérie, thèse de doctorat en sciences économiques, option finance, université ABOU-BEKR BELKAID, Tlemcen 2015.
2. ZEKANE Ahmed, dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique « essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie, thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'Etat en sciences économiques, université d'Alger,2003.
3. Angeliki N. Menegaki, The ARDL Method in the Energy-Growth Nexus Field; Best Implementation Strategies, economies 2019,7, 105 Agricultural University of Athens.
4. Habib-ur-Rahman, Ahmad Ghazali, Ghulam Ali Bhatti, Safdar Ullah Khan, Role of Economic Growth, Financial evelopment, Trade, Energy and FDI (*foreign direct investment)* in Environmental Kuznets Curve for Lithuania: Evidence from ARDL Bounds Testing Approach, Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, 2020, 31(1).
5. Peng LI, Yaofu OUYANG, the dynamic impacts of financial development and human capital on co2 emission intensity in china: an ARDL approach, journal of economics and management, volume 20 Issue 5 939-957, 2019.
6. Angeliki N, Menegaki, The ARDL Method In The Energy-Growth Nexus Field, Best Implementation Strategies, Economies Reviw, 2019.7.105.

C- Autres ressources

1. Notice établie N°238 (octobre 2015) DPDDI/ONS 8 & 10, rue des Moussebiline – Alger.
2. extrait de la résolution concernant les statistiques de la population active, de l'emploi, du chômage et du sous emploi adoptée par la conférence internationale des statisticiens du travail (Genève, octobre 1982).
3. office national des statistiques, activité, emploi et chômage septembre 2018 N° 840.
4. Office national des statistiques, évolution des échanges extérieur de marchandises de 2005 à 2015, collection statistiques N°201/2016.
5. http://www.ons.dz/IMG/pdf/comex05-15.pdf. consulté 25/03/2020.
6. http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur. consulté 17/06/2020.

الملاحق

الملحق01: اختبار ADF على السلسلة LPIBRH باختيار عدد التأخيرات يدويا

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LPIBRH
Exogenous variables: C
Date: 11/02/20 Time: 14:31
Sample: 1970 2018
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	27.34925	NA	0.017676	-1.197693	-1.157143	-1.182655
1	99.94247	138.5870	0.000683	-4.451930	-4.370831	-4.421855
2	106.5960	12.39980*	0.000528*	-4.708910*	-4.587261*	-4.663796*
3	107.2103	1.116790	0.000537	-4.691375	-4.529176	-4.631224
4	107.2645	0.096092	0.000561	-4.648384	-4.445636	-4.573195
5	108.4244	2.003606	0.000558	-4.655656	-4.412358	-4.565430

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LPIBRH

Null Hypothesis: LPIBRH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.002131	0.9142
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBRH)
Method: Least Squares
Date: 06/28/20 Time: 11:59
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBRH(-1)	0.000324	0.000323	1.002131	0.3219
D(LPIBRH(-1))	0.265214	0.087300	3.037953	0.0040
D(LPIBRH(-2))	0.228530	0.074588	3.063904	0.0038

R-squared	0.258236	Mean dependent var	0.010824
Adjusted R-squared	0.223735	S.D. dependent var	0.025361
S.E. of regression	0.022344	Akaike info criterion	-4.701489
Sum squared resid	0.021469	Schwarz criterion	-4.582230
Log likelihood	111.1343	Hannan-Quinn criter.	-4.656814
Durbin-Watson stat	1.712325		

الملحق02: اختبار استقرارية نموذج $ARDL_1$ الذي يصف تغيرات DLGR

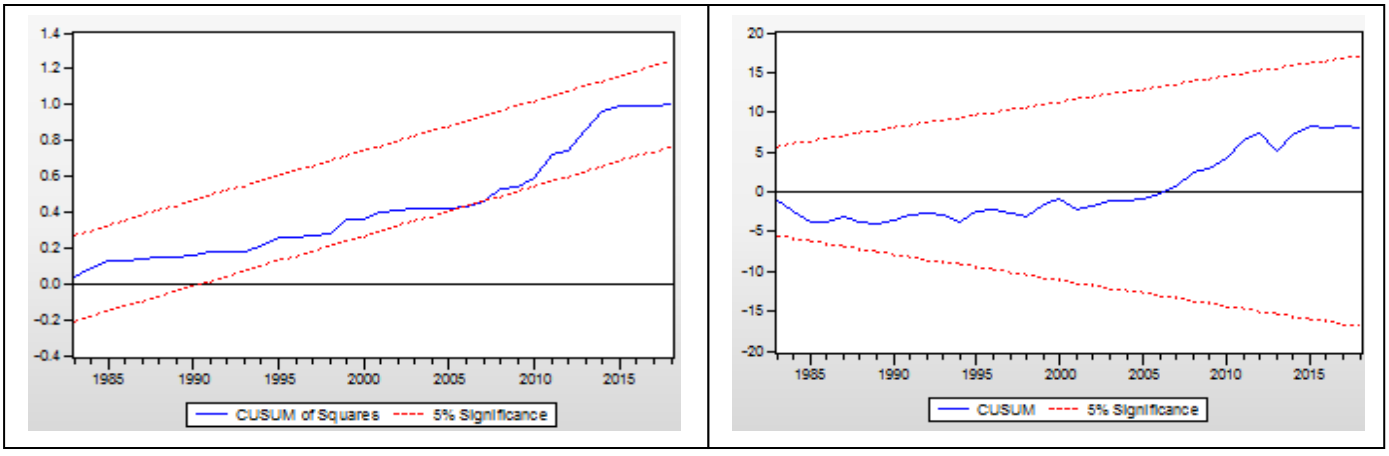

الملحق03 : اختبار استقرارية نموذج $ARDL_2$ الذي يصف تغيرات DLGFR

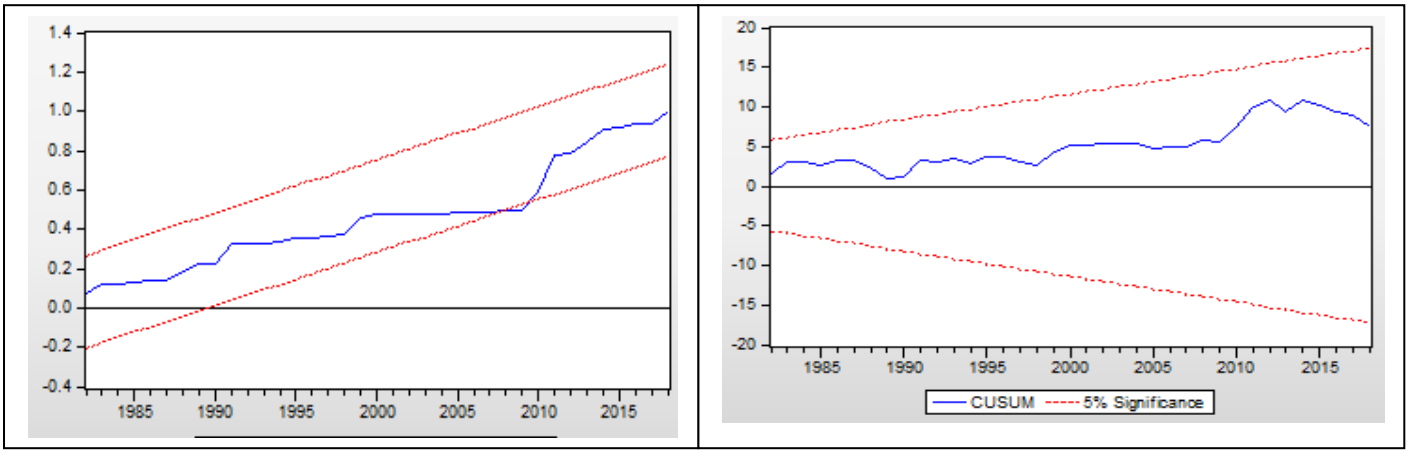

الملحق 04: اختبار استقرارية نموذج $ARDL_3$ الذي يصف تغيرات DLGER

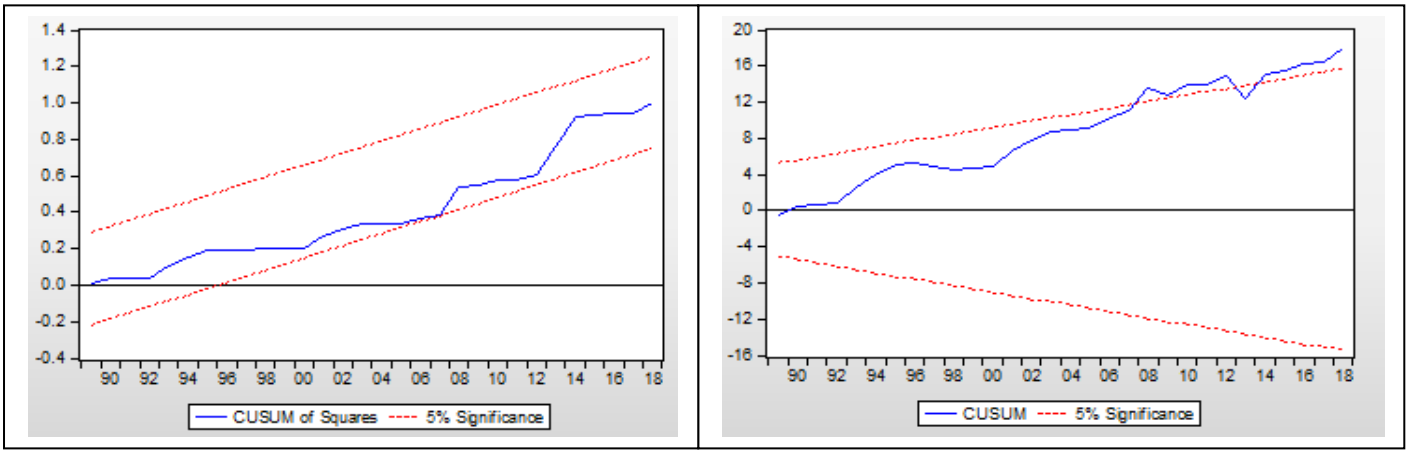

الملحق 05: اختبار استقرارية نموذج $ARDL_4$ الذي يصف تغيرات DLPIBRH

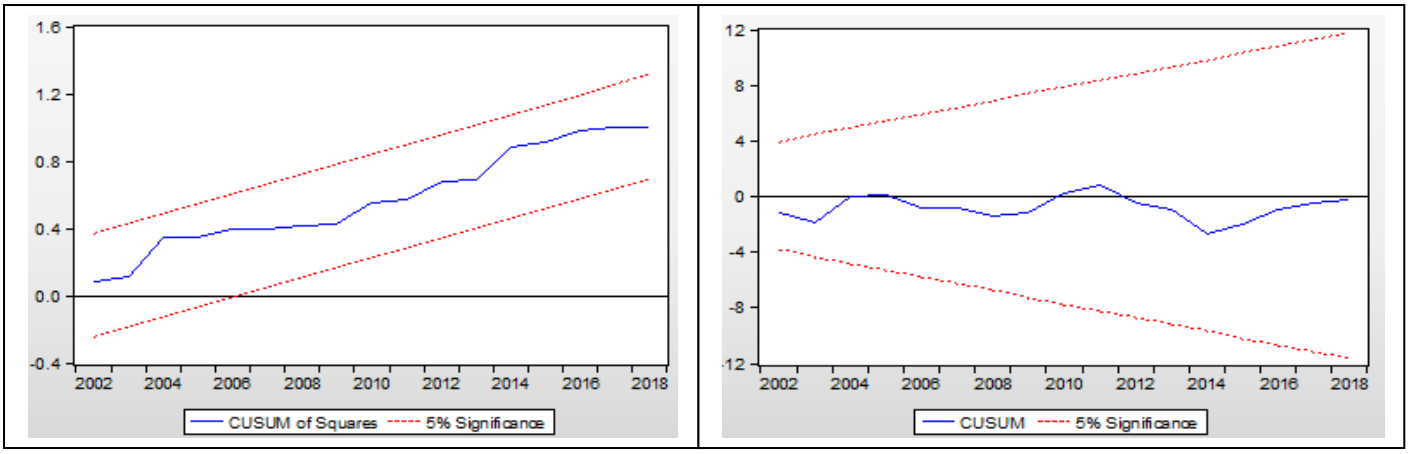

الملحق 06: اختبار استقرارية نموذج $ARDL_5$ الذي يصف تغيرات DLTCH

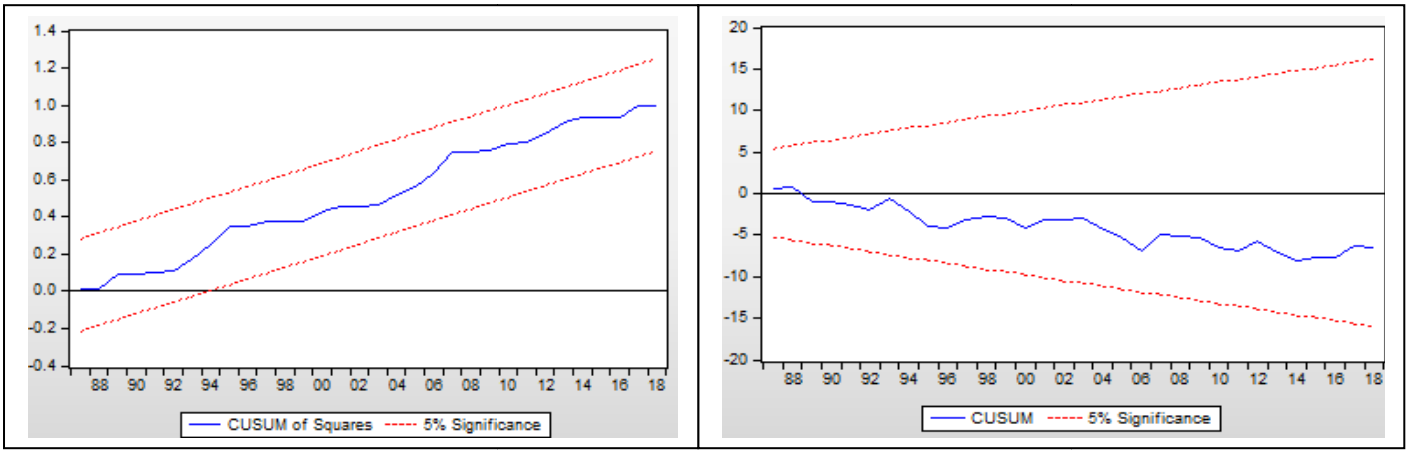

الملحق 07: التأخير الأمثل لنموذج $VAR_2(P)$ الذي يصف تغيرات LINF ونتائج تقديره

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LINF DLGR DLGFR DLGER
Exogenous variables: C
Date: 10/31/20 Time: 11:40
Sample: 1970 2018
Included observations: 45

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	130.6429	NA	4.22e-08	-5.628572	-5.467980*	-5.568705
1	154.5612	42.52141*	2.98e-08*	-5.980496*	-5.177535	-5.681160*
2	159.3078	7.594605	5.01e-08	-5.480346	-4.035016	-4.941542
3	165.6396	9.005235	8.05e-08	-5.050649	-2.962950	-4.272376

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/17/21 Time: 18:36
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LINF	DLGR	DLGFR	DLGER
LINF(-1)	0.757171	-0.033752	-0.027282	-0.048797
	(0.11570)	(0.01929)	(0.02198)	(0.02772)
	[6.54431]	[-1.74938]	[-1.24138]	[-1.76005]
DLGR(-1)	-19.38711	2.400603	1.278201	4.665773
	(8.27786)	(1.38039)	(1.57235)	(1.98359)
	[-2.34204]	[1.73908]	[0.81292]	[2.35218]
DLGFR(-1)	13.68193	-1.419000	-0.663160	-2.897573
	(5.74555)	(0.95811)	(1.09135)	(1.37679)
	[2.38131]	[-1.48104]	[-0.60765]	[-2.10459]
DLGER(-1)	7.402389	-0.855245	-0.567338	-1.483688
	(2.81640)	(0.46965)	(0.53497)	(0.67488)
	[2.62832]	[-1.82101]	[-1.06051]	[-2.19843]
C	0.335812	0.120810	0.112116	0.141843
	(0.25850)	(0.04311)	(0.04910)	(0.06194)
	[1.29909]	[2.80261]	[2.28337]	[2.28990]
R-squared	0.518534	0.171213	0.093487	0.230730
Adj. R-squared	0.472680	0.092281	0.007153	0.157466
Sum sq. resids	17.06449	0.474526	0.615685	0.979858
S.E. equation	0.637415	0.106293	0.121075	0.152741
F-statistic	11.30840	2.169118	1.082850	3.149308
Log likelihood	-42.88113	41.30615	35.18634	24.26653
Akaike AIC	2.037495	-1.544942	-1.284525	-0.819852
Schwarz SC	2.234319	-1.348118	-1.087701	-0.623028
Mean dependent	1.858440	0.065950	0.063493	0.070298
S.D. dependent	0.877779	0.111565	0.121510	0.166404

الملحق 08: اختبارات التشخيصية لنموذج $VAR_2(1)$ الذي يصف تغيرات LINF

استقرارية النموذج

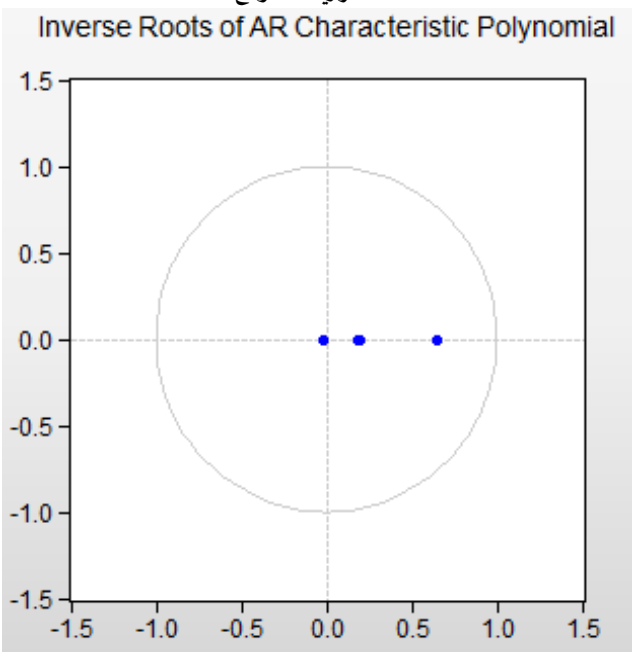

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 10/31/20 Time: 13:59
Sample: 1970 2018
Included observations: 47

Lags	LM-Stat	Prob
1	4.233182	0.9984
2	9.241133	0.9032
3	7.286697	0.9673
4	14.80470	0.5390
5	11.37886	0.7855

Probs from chi-square with 16 df.

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.030839	2	0.3623
2	1.013746	2	0.6024
3	2.002277	2	0.3675
4	21.99546	2	0.0000
Joint	27.04232	8	0.0007

الملحق 09: دوال الاستجابة وتحليل تباين خطأ معدل التضخم في نموذج $VAR_2(1)$

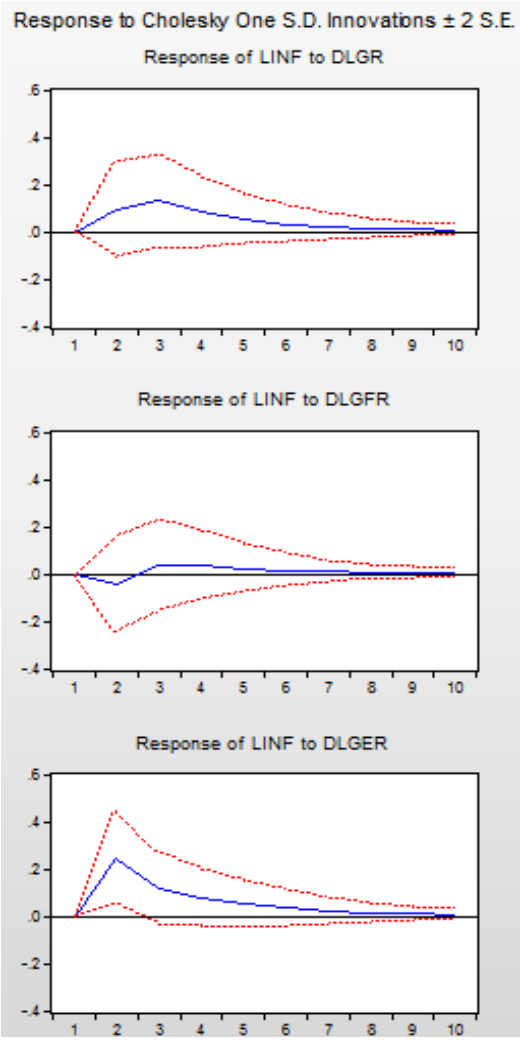

Response of LINF:

Period	LINF	DLGR	DLGFR	DLGER
1	0.637415	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.420845	0.094188	-0.041918	0.247295
3	0.287954	0.129794	0.037167	0.114938
4	0.185782	0.081106	0.033779	0.074855
5	0.119957	0.049573	0.023638	0.049882
6	0.077786	0.031163	0.015665	0.032924
7	0.050565	0.019985	0.010245	0.021566
8	0.032906	0.012938	0.006679	0.014076
9	0.021423	0.008407	0.004350	0.009174
10	0.013949	0.005470	0.002833	0.005975

تحليل تباين خطأ معدل التضخم

Variance Decomposition of LINF

Period	S.E.	LINF	DLGR	DLGFR	DLGER
1	0.637415	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.809439	89.04394	1.354011	0.268188	9.333866
3	0.877239	86.58668	3.341948	0.407843	9.663532
4	0.904094	85.74180	3.951153	0.523568	9.783478
5	0.915030	85.42316	4.150782	0.577863	9.848196
6	0.919582	85.29507	4.224632	0.601175	9.879127
7	0.921497	85.24196	4.254125	0.611039	9.892875
8	0.922307	85.21965	4.266336	0.615210	9.898804
9	0.922650	85.21022	4.271467	0.616976	9.901333
10	0.922795	85.20623	4.273636	0.617724	9.902407

Cholesky Ordering: LINF DLGR DLGFR DLGER

الملحق 10: اختيار التأخير الأحسن لنموذج VAR في دراسة السببية طويلة الأجل بين نفقات التجهيز والمؤشرات الاقتصادية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGER LPIBRH LTCH LINF LTCM
Exogenous variables: C
Date: 09/26/20 Time: 15:11
Sample: 1970 2018
Included observations: 45

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-26.95227	NA	2.85e-06	1.420101	1.620841	1.494935
1	148.8233	304.6777*	3.53e-09*	-5.281038	-4.076596*	-4.832034*
2	173.1186	36.71277	3.80e-09	-5.249714	-3.041571	-4.426540
3	196.8750	30.61936	4.49e-09	-5.194443	-1.982598	-3.997099
4	228.5908	33.83024	4.19e-09	-5.492925*	-1.277379	-3.921412

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق 11: اختيار التأخير الأحسن لنموذج VAR في دراسة السببية طويلة الأجل بين نفقات التسيير والمؤشرات الاقتصادية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGFR LPIBRH LTCH LINF LTCM
Exogenous variables: C
Date: 09/26/20 Time: 15:16
Sample: 1970 2018
Included observations: 45

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-45.66840	NA	6.54e-06	2.251929	2.452669	2.326763
1	160.1771	356.7989	2.13e-09*	-5.785649	-4.581207*	-5.336645*
2	178.2623	27.32870	3.02e-09	-5.478323	-3.270180	-4.655150
3	210.5960	41.67460*	2.44e-09	-5.804267	-2.592423	-4.606924
4	239.7367	31.08344	2.55e-09	-5.988299*	-1.772754	-4.416786

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

<u>ملاحظة:</u> كل الملاحق من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews9.